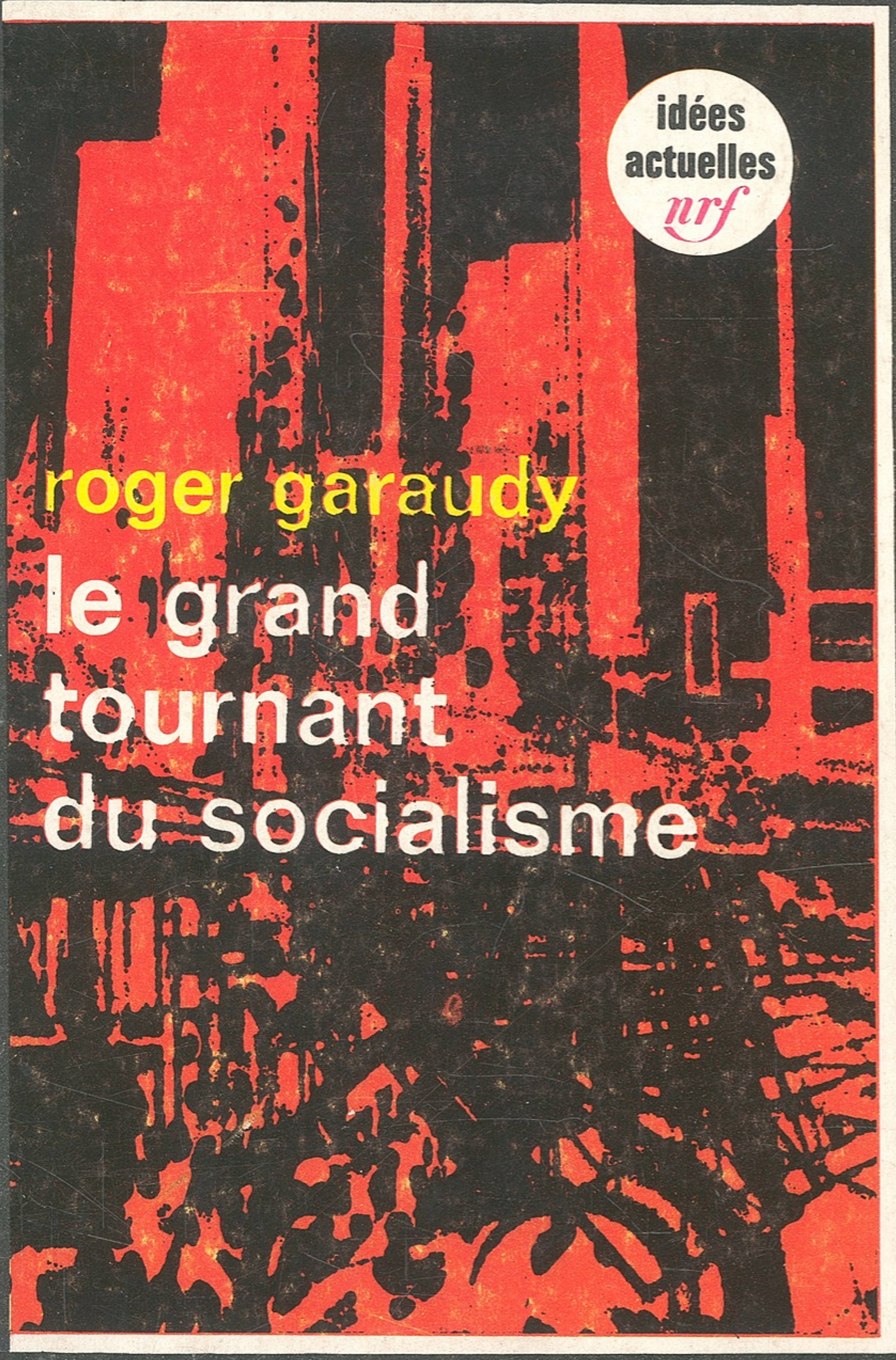
وزارة الإرشاد القومى
الهيئة العامة للاستعلامات
كتب مترجمة




# التحوّل الكبير للاشتراكيّة

تأليف : روجيه جارودى

وزارة الارشاد القومى
الهيئة العامة للاستعلامات
كتب مترجمة

# التحول الكبير للاشتراكية

تأليف
رجيه جارودى

الناشر : دار جاليمار للنشر بباريس

# تقديم

لم يعد من الممكن التزام الصمت . .

إن الحركة الشيوعية الدولية فى أزمة . ومن الظواهر الواضحة على ذلك الانفصال الصينى ، غزو تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ ، مؤتمر موسكو فى شهر يونية عام ١٩٦٩ وتخلى الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى — ذلك التخلى الذى فرض عليه فرضاً — عن الاحتجاجات التى صدرت عنه فى شهر أغسطس عام ١٩٦٨ .

هناك مشكلة جوهرية تفرض نفسها على كل فرد منا فى نهاية هذا القرن العشرين ، وإن إدراك هذه المشكلة والشعور الشخصى بأن المرء مسئول عن حلها ، يعتبران شيئاً واحداً ، ويتوقف على ذلك احتضار عالم أو بعثه من جديد .

وتفرض هذه المشكلة ، نفسها على المستوى العالمى ، وهى لا تخص الشيوعيين وحدهم لأن ليس هناك إنسان فى هذا العالم لا يهمه حلها .

* * *

إن نقطة بداية هذه التأملات هى ربيع عام ١٩٦٨ المزدوج . . . ربيع باريس ، وربيع براغ .

هناك ، أولا ، التنبه إلى الطريق المسدود الذى تسير فيه السياسة الفرنسية ودراسة وسائل الخروج من هذا الطريق المسدود .

فليس أقل غرائب السياسة الفرنسية الحالية أن تكون المعارضة فيها تمثل الأغلبية وتتسم بالعجز فى نفس الوقت .

ولهذا فهى لا تستطيع غير إحراز انتصارات سلبية دون أن تتوصل إلى بناء المستقبل .

لقد هبت فى شهرى مايو ويونية من عام ١٩٦٨ جميع القوى الحية فى الأمة أى قرابة عشرة ملايين كانوا فى حالة إضراب تام ، وجموع من الطلبة والمثقفين ثم الموظفين ومن بعدهم الفلاحون . وأدانت حركة الاحتجاج نظام السلطة الشخصية ورأس المال الذى هو تعبير عنها .

وأجريت بعد بضعة أسابيع انتخابات أحرز خلالها الحزب الذى يجسد النظام نصراً كبيراً .

وفى عام ١٩٦٩ أجبر الجنرال ديجول بعد استفتاء حصلت فيه كلمة « لا » على أغلبية الأصوات على الانسحاب . وبعد شهر انتخب خليفته المباشر رئيساً للجمهورية .

وهناك وضع غريب مشابه داخل المعارضة ، فالحزب الشيوعى يتمتع فى هذه المعارضة بالأغلبية ويتميز بالعجز فى الوقت نفسه . ليس هناك من شك فى أنه أحرز خلال الانتخابات التشريعية عام ١٩٦٨ وانتخابات الرئاسة عام ١٩٦٩ نجاحاً « شخصياً » فهو حزب المعارضة الوحيد الذى لم يتهدم بل على العكس نجح فى تدعيم مواقعه ؛

ولكنه وجد نفسه كقلعة معزولة بدون أية قوة منظمة خارجة أو إلى جانبه . . أليس من المناسب أن نتساءل عن هذين الوضعين الغريبين ؟ . . .

فمن يستطيع هنا أن يأخذ المبادرات الضرورية للخروج من الطريق المسدود – ليخرج من ذلك الطريق المسدود ليست المعارضة فحسب بل البلاد نفسها ويفتح أيضاً أمامها آفاق المستقبل – غير القوة المنظمة الرئيسية فى هذه المعارضة التى تتمتع بالأغلبية ، أى الحزب الشيوعى الأكثر تغلغلا وتأقلماً داخل الطبقة العاملة والذى يتمتع بثقة هذه الطبقة العاملة لأن مهمته تجسيد المخطط الثورى ؟ . .

سأحاول من خلال هذه الدراسة أن أجيب عن هذا السؤال ابتداء من اليقين المزدوج الذى فرض نفسه على كأمر بديهى :

– لا يمكن عمل شىء ذى قيمة فى فرنسا بدون الحزب الشيوعى .

– لا يمكن عمل شىء على الإطلاق إذ لم يتغير هذا الحزب نفسه تغيراً جذرياً .

* * *

إن المشكلة الفرنسية الخاصة بثورة الطريق المسدود ، ليست بالإحالة خاصة لمشكلة أكثر عمومية . ١

لقد كانت الأحزاب الشيوعية فى قطاعات كبيرة – حيث كانت القوى

الثورية منذ بضع سنين أقل عدداً — تمثل قطب الجذب الرئيسى .

ولقد نمت اليوم هذه القوى ، وهى « تتخطى » فى كثير من الأحيان الأحزاب الشيوعية . . . وتتطور خارج هذه الأحزاب ، وبدونها ، وأحياناً ضدها .

فنى أمريكا اللاتينية لم تنجح حتى الآن غير ثورة اشتراكية واحدة ، فى كوبا ، ولم يكن الحزب الشيوعى على الرغم من قوته ، هو محركها ، وقد انضم إليها بعد ذلك . ويصل التوتر فى بقية القارة التى ما زالت ترزح تحت النير الاستعمارى لأقوى أمبرياليات العالم ، إلى ذروته ، وتتفتح قوى اجتماعية كبرى للثورة لا تمثل الأحزاب الشيوعية فيها إلا عنصراً من العناصر ، ليس دائماً أكثرها ديناميكية .

وفى إفريقيا السوداء حيث الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار فى نضال مع الاستعمار الجديد بقوته وثرائه ودهائه ، لا توجد ، عمليًّا ، أحزاب ماركسية .

وفى العالم الإسلامى « تتخطى » الحركة الوطنية ، وحتى الاشتراكية بدورها الأحزاب الشيوعية .

وتتخذ المشكلات فى آسيا شكلا له طابع المأساة ليس فقط بسبب المواقف الإرادية للحزب الشيوعى الصينى الذى يهدف إلى تحقيق سيطرة عالمية للحركة الشيوعية ، بل كذلك بسبب القضاء على الحزب الشيوعى الأندونيسى ، والانقسامات الداخلية فى الأحزاب الأخرى ، وخاصة فى اليابان والهند . إن أسمى تأكيد لحيوية الحركة يعطيه الشيوعيون الفيتناميون الذين يقفون بنجاح ، ولكن مقابل تضحيات لا حصر لها ، فى وجه أقوى أمبرياليات العالم ..

هل يمكننا أن نأمل ، بالنسبة للدول المتقدمة فى أوربا وأمريكا ، وباستثناء الأحزاب الشيوعية فى فرنسا وإيطاليا وأسبانيا ، أن تنجح الأحزاب الشيوعية الموجودة حاليًّا فى شد الطبقة العاملة فى مجموعها والقوى الثورية الأخرى إليها ؟

من الواجب أن نحاذر من « نزعة النصر » التى نجدها وراء العديد من فقرات « الوثيقة » التى تمخض عنها مؤتمر موسكو ، كما يجب معالجة المشكلات الحقيقية ليس فقط بالاعتراف وبتحليل الأسباب العميقة للتناقضات القائمة بين الدول الاشتراكية ، بل كذلك بالبحث عن الأسباب التى تدفع بالعديد من القوى الثورية إلى تخطى « الأحزاب الشيوعية » .

لقد أصبحت هذه « المراجعة الأليمة » ضرورية من الآن فصاعداً للشيوعيين ولغير الشيوعيين وللمعادين للشيوعية .

ذلك أنه يجب طرح المشكلة فى كل عموميانها . لقد أصبح من الأمور العادية القول : أن إمكانيات الإنسان قد تزايدت فى خلال عشرين سنة عنها خلال آلاف السنين .

فماذا فعلوا فى الدول الرأسمالية ، وحتى فى أغنى هذه الدول من أجل تكييف العلاقات الإنسانية مع هذا التحول الضخم ؟

وماذا تم فى الدول الاشتراكية حيال نفس الموضوع ؟

إن الانتصار على « اللانهائيات » الثلاث قطع مرحلة حاسمة :

فعند مستوى أصغر « اللانهائيات » فتحت السيطرة على الطاقة الذرية عهد التفتت المدروس للمادة الأمر الذى يتيح من الإمكانيات قدراً تتلاشى معه الحدود أمام ثراء وسلطة البشر .

— وعند مستوى أكبر « اللانهائيات » أتاحت استكشافات الفضاء الأولى آفاقاً لا حصر لها للتغيرات الإنسانية ، وربما لهجرتها عبر الفضاء . لقد تم تعدى الحدود العالمية للجنس البشرى .

— وعند مستوى أعقد « اللانهائيات » حققت الثورة العلمية والتكنيكية أى ثورة « العقول » الإلكترونية والتسيير الآلى للإنتاج ، فى خلال سنوات قليلة أكبر المساعدات فى ميدان الحسابات والتقديرات البشرية حتى إن عقل الإنسان الذى تحرر من وظيفته الخلاقة قد اتسعت آفاقه فجأة إلى درجة أن قدراته الحقيقية تجاوزت ، لفترة من الزمن ، خياله الذى أصيب بالدوار أمام الاحتمالات الممكنة .

وأصبح المرء يشعر ، فى نفس الوقت ، أن كل شىء ممكن وأنه يوجد تخلف أليم بين الحياة التى هى فى طريق التكوين والحياة الحقيقية .

إن غالبية الطاقة الذرية تستخدم فى تكديس وسائل التدمير وليس فى وسائل الإنتاج وأصبحت ملحمة الفضاء الرائعة موضوع منافسة فى ميدان العظمة « مع نيات عسكرية غير معلنة » بين الدول الكبرى .

أما بالنسبة لنتائج صبغ أنشطة الإنسان بصبغة الثورة العلمية والتكنيكية فإن

الشك لا يزال قائماً بصددها : هل ستؤدى إلى قيود وإلى تنازلات جديدة فى ظل السيطرة التكنوقراطية أم إلى تفجير لم يسبق له مثيل لإمكانيات الإنسان الخلاقة . . . ولإمكانيات كل إنسان ؟ . .

* * *

إن طرح المشكلة بهذه الصورة لا يعنى العودة إلى مفهوم التمييز المطلق للعوامل التكنيكية . . كما لا يعنى الاستسلام لميكانيكية تطور القوى الإنتاجية وحدها والتى تنبع منها جميع أشكال الحياة الاجتماعية ابتداء من الهياكل السياسية حتى الأيديولوجيات .

نحن لا نعتقد أن العالم الحالى يمكنه بالضرورة ، عن طريق التدرج التاريخى ، أن يصل إلى حالة التوازن ، أى أننا لا نعتقد أن النظام القائم فى الولايات المتحدة الأمريكية سوف يصبغ بالصبغة الاشتراكية بحكم الظروف وأن نظام الاتحاد السوفييتى سوف يصبغ بالصبغة التحررية بحكم هذه الظروف نفسها .

كما أننا لا نؤمن بأولوية « التكنية » والقوى الإنتاجية كأساس لكل إصلاح، ولا بالتحقيق التلقائى لمستقبل تاريخه مكتوباً من الآن ، ولكن أناسه غائبون فهناك أكثر من مستقبل ممكن .

وكل إنسان منا مسئول شخصياً عن تحقيق هذا المستقبل أو ذاك .

ولهذا فإن الفرض الذى بنيت عليه دراستنا ، ليس بأى حال من الأحوال نسخة تكنوقراطية للإصلاح التقليدى .

إن الأمر يعنى على العكس — إزاء الافتقار إلى تحليل لما هو جوهرى — وهو الأمر المميز للوثيقة التى صدرت عن مؤتمر موسكو والذى من شأنه أن يلحق العجز بالحركة الشيوعية — والافتقار إلى تحليل لطبيعة ونتائج الثورة الفنية والتكنيكية الجديدة — إعطاء القوى الإنتاجية الدور الذى اكتشفه كارل ماركس لها :

— إن تطور القوى الإنتاجية هو الذى يخلق التناقضات الجديدة ، أى العلاقات الطبقية الجديدة . ويتحتم نتيجة لذلك على القوى الثورية القيام بتحليل جديد لإرساء أسس استراتيجياتها الجديدة .

وهكذا فإن موضوع هذا الكتاب ، الذى يعارض هؤلاء الذين يعملون وهم نيام،

والتائهين فى أحلام الأمس ، هو طرح أسئلة ثلاثة :

- ماهى التغيرات التى تحدث الآن وما هى التناقضات الجديدة التى سوف تتمخض عنها ؟
- ما هى المبادرات الضرورية لتكييف مجموع العلاقات الإنسانية مع هذا التحول ؟
- من الذى سيعى كنه التناقضات الجديدة ومن الذى سيتخذ المبادرات الضرورية لتخطى هذه التناقضات ؟

* * *

هناك ملاحظتان ضروريتان فى رأيى لتحديد الروح التى عالجت بها هذه المشكلات .

لقد تم نقد سلوك القادة السوفييت الحاليين بدون تحفظ فى هذا الكتاب ، وليس فى هذا ما يمكن اعتباره عملا من أعمال مناهضة السوفييتية .

إن القول بأن خلفاء لينين وستالين وبريجنيف يلقون بالظلال الباهتة أمام أنظار العالم على صورة ثورة أكتوبر السامية وأن فلسفتهم المبنية على التأكيد الذى لا يقبل النقاش يفقد ويشوه الماركسية ويعرقل أى تحليل علمى لتناقضات الرأسمالية الداخلية الأمر الذى يحد من الإمكانيات الثورية للأحزاب الشيوعية ، والقول بأن سلوكهم منذ نبذ يوغوسلافيا ومقاطعتها فى عام ١٩٤٨ حتى غزو تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ ، يقسم الحركة الشيوعية لأنه يرفض الاعتراف فى الواقع بشرعية البحث عن « نماذج » للاشتراكية ، تتمشى مع متطلبات كل أمة وكل عصر ، وأنه يعرقل فى الاتحاد السوفييتى نفسه عملية بناء الاشتراكية . . إن القول بذلك كله لا يمس فى شىء مغزى ثورة أكتوبر تماماً كنقدنا لقادة بكين الحاليين فإنه لا يضير فى شىء المعنى التاريخى « لمسيرة الثورة الصينية الطويلة » . . .

إننا بوصفنا مناضلين شيوعيين ، ولأننا على ثقة تماماً بأن الاشتراكية وحدها يمكنها أن تخلق علاقات اجتماعية تتمشى مع متطلبات التحول العلمى والتكنيكى الهائل وتجعله يخدم تحرير الإنسان وجميع البشر ، إننا بوصفنا هذا نقول بوضوح للقادة السوفييت : إن الاشتراكية التى نريد أن نشيدها فى فرنسا ليست تلك التى

تفرضونها على تشيكوسلوفاكيا . . !

وليس من الضرورى أن يكون المرء شيوعياً ليدرك أن مناهضة السوفييتية يعد جريمة ضد فرنسا وضد السلام .

لقد أدرك ذلك رجال ذوو نزعات سياسية رجعية . .

إن مصالح الاتحاد السوفييتى كدولة ، فى ميدان علاقات القوى الدولية ، تميل بوجه عام ، وبصرف النظر عن أى اعتبارات أيديولوجية، نحو السلام ، فالاتحاد السوفييتى يمثل أهم ثقل مضاد لمخططات الولايات المتحدة الأمريكية . وتعتبر مساعداته الاقتصادية والعسكرية ، من فيتنام حتى كوبا ، خير درع ضد سيطرة الولايات المتحدة العالمية. وهكذا فإن الاتحاد السوفييتى يخدم قضية الاستقلال الوطنى للشعوب كما يخدم قضية السلام . وينطبق نفس القول بالنسبة للمشكلة الألمانية حيث يعمل الاتحاد السوفييتى على إحباط المحاولات الهادفة إلى إحياء الأمبرياليات الهتلرية الجديدة .

ولهذا فإنه لا يجب أن يتحول نقد القادة السوفييت الحاليين إلى شعور مناهض للسوفييتية وإلا عرض ذلك للخطر الاستقلال الوطنى والسلام .

أما ملاحظتى الثانية فتنصب على علاقاتى الشخصية مع الحزب الشيوعى الفرنسى . إن القيام بالنقد الذاتى فى هذا الميدان أيضاً (وأنا أقول النقد الذاتى لأننى أنتمى إلى قيادة هذا الحزب منذ أكثر من عشرين سنة مضت وأنى ، نتيجة لذلك ، أعد مسئولا ، من جانبى ، عن سياسته ) لبعض جوانب سلوكه وتحاليله لا يعنى العمل على إضعافه ، بل على العكس يعنى خلق الشروط التى تسمح له أن يلعب دوره على أحسن وجه .

وإذا كنت اليوم مضطراً إلى إذاعة هذا النقاش على الملأ فإن ذلك يرجع إلى أن اقتراحاتى لم تستطع ، منذ أكثر من ثلاث سنوات خرق ستائر السرية التى تغلف أعمال المكتب السياسى واللجنة المركزية .

وكثيراً ما قيل لى خلال السنوات الأخيرة : إن لك مطلق الحرية للتعبير عن وجهة نظرك ، على شرط أن يكون ذلك « داخل الحزب » ولكن ذلك فى حد ذاته، يعتبر مغالطة : فالحزب ليس فقط المكتب السياسى واللجنة المركزية ، بل هو

مجموع أعضائه المناضلين . ومع ذلك فإن « القاعدة » نتيجة للريبة أو الاحتقار لا تتخذ أبداً حكماً للمناقشات . إنها تعتبر كالقاصر الذى لا يستطيع أن يفرق بين الحسن والقبيح . وليست هناك صحيفة واحدة من صحف الحزب ، سواء « لومانيتيه » أو « فرانس نوفيل » أو « كابيه دى كومينيزم » ( كراسات الشيوعية ) تعمل على نقل الآراء ، التى تختلف ولو اختلافا طفيفا عن « الخط الرسمى » للجهاز للأعضاء المناضلين .

وهذا هو ما اضطرنى إلى كتابة هذا المؤلف ، وجعل النقاش علنياً داخل الحزب وخارجه ، لأن الأمر يتعلق بمشكلات يتوقف عليها مستقبل حزبنا ، ومستقبل أمتنا كذلك .

يجب أن يكون فى مقدور المناضلين الذين يريدون بلوغ نفس الهدف الرئيسى — الاشتراكية — أن يثيروا بالنسبة لكل مشكلة خاصة نقاشاً مفتوحاً حول الوسائل الأكثر ملاءمة لحلها ، وحتى يمكن ، بنفس المجهود ، حشد ملايين الفرنسيين الذين يعملون ، بدرجات متفاوتة من الإيمان والإرادة ، على تحقيق نفس الغاية .

. . . لم يعد من الممكن التزام الصمت .

* * *

إن هذا الكتاب لا يحاول أن ينتهج أسلوب الجدل .

إنه يقترح نوعاً من التفكير المشترك حول المبادرة الكبرى الضرورية للرد على التحول الجوهرى الذى يعيشه عصرنا ، وذلك بتقديمه مشروعات للعمل بالنسبة لخمسة أسئلة رئيسية :

١ — ما هو كنه الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ؟ وما هى نتائجها ؟ وهل تتفق متطلباتها مع متطلبات تطور الديمقراطية والتفتح الخلاق للإنسان ؟

٢ — ما هى التناقضات الجديدة التى سيوجدها هذا التحول فى الدول الرأسمالية ، وخاصة فى أغنى وأقوى هذه الدول أى الولايات المتحدة الأمريكية ؟.. وما هى المبادرات التى اتخذت والتى يمكن أن تتخذ لتخطى هذه التناقضات ؟

٣ — ما هى التناقضات التى سيولدها هذا التحول فى الدول الاشتراكية ؟ وما هى المبادرات التاريخية التى اتخذت للتغلب عليها ؟ . . هل النموذج السوفييتى

يتمشى مع هذا المطلب ؟ أم النموذج الصينى ؟ أم النموذج اليوغوسلافى؟

٤ ـ ما هى التغيرات العميقة التى يحتمها اليوم هذا التحول :

ـ فى الحزب الشيوعى الفرنسى .

ـ فى المعارضة .

ـ فى السياسة الفرنسية ككل ؟

٥ ـ ما هى التغيرات التى تنتج عن هذا التحول فى ميدان العلاقات الدولية ؟

وما هى المبادرات التى يمكن أن تكفل فى المرحلة الحالية ، تنظيماً عالمياً للاحتياجات والموارد والآمال وذلك لتحقيق الازدهار الكامل للإنسان . ، ولكل إنسان ؟

على كل فرد أن يقبل تحدى هذا النقاش ، .

فلم يعد من الممكن التزام الصمت .

## الفصل الأول

# ما هى الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ؟

تبدو نهاية القرن العشرين لمن يكتفى بالنظر إلى المشهد الذى تعطيه على السطح، كضرب من ضروب الفوضى بسبب النزاعات التى تندلع من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب . . والثورات الوحشية التى تبدو كأنها تدميرية فقط والأوامر الكاذبة التى تلقى لغير ما غاية أو هدف .

ولكن ، هل هذه التقلصات التى تعتبر أكثر عمقاً بكثير من تلك التى تميزت بها نهاية العالم القديم هى مقدمة لعهد الظلمات وللتدمير الذرى للجنس البشرى ؟ . . إن هذا ليس مستحيلا .

ولكن نهاية هذا القرن العشرين بالنسبة لمن لا يكتفى بالمشاهد السطحية ، ومن يبحث عن وحدة الأحداث ومعناها ، ليست فقط بوتقة تتجمع فيها آمال آلاف السنين الغابرة أو خرافة عصر لا نعرفه .

ألا يمكن أن تكون هذه الأزمة الكلية من النوع الإيجابى الذى يكشف عن أعمق تحول للإنسان منذ اكتشاف أدوات العمل والنار ؟

وربما لا تكون نهضة ـــ فنهضة القرن السادس عشر تبدو بجانبها « ريفية » وضئيلة القيمة ، بل بعثاً حقيقيًّا « للإنسان الإنسانى » .

ولكن ما هو كنه « ذلك » الجنين . . وماذا يجب علينا أن نفعله حتى لا يخرج مبتسراً ؟ لأن ذلك أمر ممكن .

إننا نريد دراسة هذه المسائل ابتداء من ملاحظات تخص أحداث السنتين الأخيرتين والمعنى العميق لأربع مجموعات من الأحداث لا اختلاف بينها فى رأينا :

ـــ حركة الطلبة .
ـــ إضراب العمال .
ـــ المساهمة الكبيرة « للكوادر » فى هذه الإضرابات .

– الاتجاه السياسي الجديد لتشيكوسلوفاكيا من شهر يناير حتى شهر أغسطس ١٩٦٨ .

تعتبر حركة الطلبة – المرتبطة بحركة « الكوادر » – من أكثر هذه الحركات دلالة على ظهور وضع جديد . وعلى هذه الحركة أو تلك أن تواجه نفس المشكلة، ونعنى بها اندماجها فى جهاز الإنتاج وهو اندماج فورى بالنسبة للفنيين والمهندسين والكوادر ، واندماج لاحق بالنسبة للطلبة .

إن صفة الشمول لثورة الطلبة تضطرنا إلى التعمق فى هذه المشكلة التى هى فى نفس الوقت مشكلة « الكوادر » . ومما لا شك فيه أن طابع الشمول وأحياناً التزامن الذى اتصفت به الحركات الطلابية لا يجب أن يخفى عنا اختلافات هذه الحركات العميقة تبعاً لانتمائها لدول العالم الثالث أو للدول الرأسمالية المتقدمة أو للدول الاشتراكية . إن الحركة الطلابية فى بلد ليس بعيد العهد بالقهر الاستعمارى ، تكمل الحركة الوطنية وتقف فى وجه تسويات الاستعمار الجديد . أما فى بلد رأسمالى متقدم فإن مبدأ مجتمع الاستهلاك نفسه والنظام الاستبدادى الذى كثيراً ما يلازمه يكونان هما هدف التمرد .

والأمر فى البلد الاشتراكى يعنى فى نفس الوقت إدانة الاتجاه صوب مجتمع يمكن أن يشبه المجتمعات الرأسمالية الاستهلاكية ، وكذلك الثورة ضد الأشكال البيروقراطية للدولة . وليس من المستبعد أبداً استغلال هذه الحركات ، فى جميع الأحوال ، لأغراض ليست ثورية بل رجعية بواسطة القوى التى تعمل على الحفاظ على الفوضى القائمة .

ولا يستطيع المرء أن يستبعد كذلك ما أطلق عليه اسم الظواهر « المشعة » التى تلهب حماس جماهير الطلبة وتخلق تيارات تتعدى الحدود الوطنية حول مشكلات تتعدى بدورها هذه الحدود مثل النضال العالمى ضد حرب فيتنام ، أو بالظواهر « المعدية » كظواهر الثورة الثقافية فى الصين أو ما تثيره بعض نماذج السلوك الثورى كسلوك شى جيفارا من حماس أو التهافت على بعض الأيديولوجيات ، مثل فلسفة « ماركولاس مثلا » .

ولكن لا يجب أن يخفى شيء من هذا عن أعيننا ما هو جوهرى أى الأسباب

العميقة لهذه الحركة العامة التى تجرف جماهير الطلبة والتى تخلق للكوادر مشكلة رئيسية .

إن مجرد أن بعض الحركات الطلابية استطاعت أن تتخذ شكلا حاداً فى الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية على السواء يدل على أن الأمر ليس فقط ثورة ضد علاقات الإنتاج القائمة — على الرغم من أهمية النضال ضد علاقات الإنتاج — كما يدل على وجود عامل مشترك لجميع هذه الحركات يجب البحث عنه فى تطور القوى الإنتاجية .

وفى رأيى أن جوهر المشكلة — ومنبع هذه الحركات التى تتميز عن بعضها البعض ظاهرياً — يتمثل فى أن تطور الإنسان الكامل يصبح عند مرحلة معينة من مراحل تطور القوى الإنتاجية ( المرحلة الحالية للثورة العلمية والتكنيكية ) الشرط الضرورى للتطور التاريخى .

إن ما يطفو على السطح بقوة لدى الطلبة والكوادر ، وكذا لدى العمال ، وفى فرنسا كما فى تشيكوسلوفاكيا ، أو الولايات المتحدة ، إنما يمثل «الذاتية» الإنسانية لعصر الثورة العلمية والتكنيكية ضد الميكانيكية العمياء للمدنية الصناعية .

والعامل المشترك للمطالبات العمالية ولتساؤلات الكوادر ولآمال الطلبة يكمن فى المطالبة بالمساهمة فى المبادرة التاريخية وفى القرارات التى يتوقف عليها مصيرهم وذلك فى ميادين الاقتصاد والسياسة . والثقافة إن وراء جميع حركات عامى ٦٨ — ١٩٦٩ الرفض فى الاندماج فى نظام ، بدون مناقشة معنى هذا الاندماج وقيمته وغاياته .

إن السلطات الجديدة التى حصل عليها الإنسان فى الثلث الأخير من القرن العشرين ليست ببساطة امتداداً للسلطات القديمة . فنحن يمكننا أن نكشف فى ربيع عام ١٩٦٨ فى باريس كما فى براغ العلامات الدالة على أزمة نمو هائلة وعلى حدوث تغير « كيفى » فى مصير الإنسان . لقد بلغنا عتبة مرحلة جديدة . . فالسلطات الجديدة التى فاز بها الإنسان فى نضاله مع نفسه ومع بيئته يمكنها أن تغير من طبيعته بنفس العمق الذى حدث منذ آلاف السنين عند اكتشاف أدوات العمل . .

وهذه الهزات التكنولوجية ما زالت فى بدايتها ويمكن للإنسان أن يتوقع أنها

سوف تفجر بالتدريج ثورة دائمة لجميع عناصر الحياة . وقد يكون هذا الثلث الأخير للقرن العشرين هو عهد الفروق المتزايدة والتوترات الأكثر حدة أو قد يكون ، على العكس عهد التحول الذى يسمح بالتغلب على هذه الفروق والتوترات بأكملها .

وهنا يحق التساؤل هل سنستطيع أن نسيطر على تقدم التكنية أم سنضطر إلى الخضوع له فى جو من الفوضى ؟

إن لتفاؤلنا أساساً تاريخيًّا موضوعيًّا . وبوسعى أن أقول على غرار العبارة الشهيرة[١] : « قليل من التكنية يبعدنا عن الإنسان وكثير من التكنية يقربنا منه » . . . فإذا كانت تكنية « عصر التصنيع الذى تميز به القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين قد عملت على سحق « ذاتية » الإنسان ، فإن تكنية الثلث الأخير من القرن العشرين يمكنها أن — تخلق شروط انفجار « الذاتية » الإنسانية ، وذلك منذ اللحظة التى تظهر فيها ، بصرف النظر عن أى اعتبار أخلاق أو دينى أو إنسانى ، ومن وجهة نظر الإنتاجية والربح البحتة ، ( وباستثناء مشكلة توزيع الموارد ) فإن الاستثمار الإنسانى عند مرحلة معينة من مراحل التكنيك هو أكثر الاستثمارات ربحاً .

* * *

( ١ ) العبارة التى يشير إليها المؤلف هى قول أحد الفلاسفة « قليل من الفلسفة يبعدك عن الله وكثير منها يقربك منه » . ( المترجم )

## ١ ــ التحول

الشرط الأول لدراسة هذه المشكلة هو إدراك كنه التحول الجوهرى الجارى تحقيقه الآن .

١ ــ إن الثورة التى تفجرت « فى » العلم مهدت الطريق لظهور ثورة « بطريق » العلم . لقد جاء التحول الحالى نتيجة لتراكم الاكتشافات ــ منذ بداية العصر ــ عند مستوى البحوث الجوهرية فى ميادين الطبيعة النووية وكيمياء الذرة وعلم « السيبر نيطيقا »[١] والبيولوجيا وعلم الاجتماع ــ إننا نعاصر تغيراً فى العلم نفسه فمفاهيم علم « السيبرنيطيقا » حلت محل « الميكانيكية » كعلم قائد ــ كما نعاصر تغيراً فى مفهوم العلم ؛ فهناك « دياليكتيكية » جديدة فى طريق التبلور للكائن وللمادة . ويبدو أنه لا يمكن ، مجافاة للروح التجريبية والأسلوب الإيجابى تعريف العالم الموضوعى بعيداً عن الإنسان الذى يسبق الحقيقة الموضوعية بافتراضاته ونماذجه .

فالحقيقة العلمية هى دائماً رد على سؤال . . والرد هو دائماً ــ وإلى حد كبير ــ تجسيد وظيفى للسؤال المطروح .

٢ ــ تتبلور الثورة « بطريق » العلم عندما تنعكس نتائج هذه الثورة « فى » العلم على الجهاز الفنى للإنتاج .

إن كون العلم قد أصبح أكثر فأكثر ، فى هذا الثلث الأخير من القرن العشرين قوة إنتاجية فورية ، أمر تثبته الحقيقة التالية :

( ا ) لقد أصبحت الفترة الزمنية التى تفصل ما بين الاكتشاف العلمى والتطبيق العملى لهذا الاكتشاف واستخدامه الصناعى ، تميل إلى التناقص باستمرار .

لقد مرت ١٠٢ سنة قبل أن تستخدم عملياً ، وتنفذ صناعياً الاكتشافات التى جعلت التصوير الفوتوغرافى أمراً ممكناً ( ١٧٢٧ ــ ١٨٢٩ ) ولم يستغرق نفس الانتقال بالنسبة للتليفون سوى ست وخمسين سنة ( ١٨٢٠ ــ ١٨٧٦ ) وبالنسبة

---

( ١ ) الذى يدرس طبيعة عمل « الحركة » وطرق التحكم فى الآلات وتوجيه الكائن البشرى على حد التعريف الذى أورده معجم « لاروس » . ( المترجم )

للراديو سوى خمس وثلاثين سنة (١٨٦٧ – ١٩٠٢) وبالنسبة للتليفزيون سوى أربع عشرة سنة (١٩٢٢ – ١٩٣٦) وبالنسبة للقنبلة الذرية سوى ست سنوات ( ١٩٣٩ – ١٩٤٥ ) وبالنسبة للراديو « الترازيستور » سوى خمس سنوات (١٩٤٨ – ١٩٥٣) .

والنتيجة الأولى لدور العلم المتزايد كقوة منتجة بطريقة فورية هو احتلال العمل الذهنى مكانة تزداد أهمية فى إطار العمل الإنتاجى ككل .

وإن ازدياد عدد الكوادر والطلبة ذلك الازدياد الضخم ، ليعد مؤشراً لهذه الحالة . وهناك إحصائية خاصة بسبعين دولة تشير إلى أن عدد الطلبة قد ازداد خلال الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٦٤ من ٧,٥ ملايين إلى ٢٠ مليون طالب أى أن هذه العدد تضاعف ثلاث مرات .

وتبلغ نسبة المهندسين إلى مجموع العمال فى الولايات المتحدة الأمريكية ١٠ ٪ وتصل هذه النسبة فى صناعة الطائرات ١٣٪ وفى الصناعات البترولية ٢٠,٥٪ وفى الصناعة الذرية ٣٤,١ ٪ وتتكرر فى هذا المجال ظاهرة مشابهة لتلك التى تبلورت أثناء الثورة الصناعية حيث عكست حركة التصنيع سريعاً العلاقة العددية بين العمال الزراعيين والعمال الصناعيين وأن ما بدأ يظهر فى الأفق اليوم هو انعكاس مشابه للعلاقات العددية بين العمال اليدويين والعمال الذهنيين ( المثقفين ) .

( ب ) وتعبر هذه الثورة عن نفسها بانعكاس آخر ونعنى به انعكاس العلاقات بين العالم والتكنية .

على الرغم من أنه لا يمكن فى هذا الميدان – كما فى غيره – الاكتفاء بعلاقات ميكانيكية بحتة فى اتجاه واحد بين العلم والتكنيك وعلى الرغم من وجود عملية تلقيح متبادلة وعلاقات دياليكتيكية بين التكنيك والعلم فإنه يمكن القول بأن ظاهرة جديدة قد بدأت تتبلور .

كانت متطلبات التكنيك والإنتاج حتى أواسط القرن العشرين هى المحرك الرئيسى للتقدم العلمى . والمثال التقليدى على ذلك هو اكتشاف القوانين المجردة فى علم الطبيعة والخاصة بالعلاقات بين الظواهر الميكانيكية والحرارية فى بداية القرن التاسع عشر (مبدأ كارنو – جول وماير ) والتى نجمت عن أبحاث

المهندسين الخاصة بالإنتاجية القصوى للآلات البخارية .

ويبدو أن هذه العلاقة تميل إلى الانعكاس بعد اجتياز مرحلة معينة ، حيث يصبح التقدم العلمى عاملا محركاً لتطوير الإنتاج ، وهو يجذب هذا الإنتاج إليه لأنه يسبقه بدلا من أن يتبعه . وقد سبقت نظريات « أينشتاين » استخدام الطاقة الذرية وإرساء قواعد تكنية ذرية . كما أن مولد علم « السيبرنيطيقا » قد سبق استخدام الحاسبات الألكترونية .

إن العلم بدأ يشق طريقاً خاصًا به ، مستقلا عن القوة المحركة طريقاً تمهده متطلبات الإنتاج .

ويبدو أن هناك قانوناً تاريخيًّا قد بدأ يتبلور : فبقدر تقدم الدولة اقتصاديًّا وتكنيكيًّا بقدر ما يعتمد تقدمها الاقتصادى والاجتماعى ، مباشرة على تقدم العلم .

فى الولايات المتحدة الأمريكية تزيد بنود الإنفاق على عمليات البحث ( العلمى ) على مجموع الاستثمارات الأخرى ( ٢٠ مليارًا من الدولارات ) ويتضاعف عدد الباحثين فى الولايات المتحدة الأمريكية ، كما فى الاتحاد السوفييتى كل سبع أو ثمانى سنوات .

(ح) تعبر هذه الثورة عن نفسها عن طريق التغير فى مفهوم التكنية نفسه . فمفتاح التغيرات من وجهة النظر التكنيكية — موازاة لما هو حادث فى ميدان العلوم من حيث إن العامل الإلكترونى يلعب دوراً تزيد أهميته شيئاً فشيئاً بالنسبة للعامل الميكانيكى — كما قال ماك لوهان — يبدو فى حقيقة أن « الاتصالات » بالمعنى الواسع لهذه الكلمة (أى بمعنى توسع جسد وحواس الإنسان) بدأت تحل محل العمل[1] كأساس للنظام التكنيكى .

وهكذا يتلخص الانعكاس الكبير فى إحلال مبدأ « السيبرنيطيقا » محل المبدأ الميكانيكى الأمر الذى ينجم عنه نتيجتان فوريتان :

١ — كانت حركة التصنيع تؤدى إلى تقسيم — وتحليل — متزايد للعمل أما الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة فتعكس حركة الثورة الصناعية فهى لا تهدف فقط للتحليل بل للتخليق (وهى عملية مضادة تماماً) .

---

( ١ ) استخدمت كلمة العمل هنا بمعنى ضيق وعامى للغاية ! القوة العضلية للإنسان التى تستخدم للتأثير على الأشياء . ويقول ماك لوهان إن المعرفة تلعب دوراً متزايد الأهمية فى مفهوم العمل نفسه .

٢ ـ وتتولد عملية انعكاس ثانية من عملية الانعكاس الأولى ، ونعنى بها انعكاس علاقات الكائن والأشياء . فنى حين كانت طريقة الإنتاج الصناعى تعمل على إخماد ذاتية العامل الذي كان يقتصر عمله على خدمة ميكانيكية معينة الأمر الذى جعل منه شيئاً يخضع لشىء ( الآلة ) التى كان تابعاً لها ، فإن صبغ الإنتاج والإدارة بالصبغة . . . « السيبرنيطيقية » يعمل على وضع الإنسان على هامش الإنتاج المباشر ويحدد دوره .

ـ عند « منبع » الآلة : لعمليات التحليل ووضع البرامج .
ـ عند « مصب » الآلة : لإصدار القرارات والتوجيه .
ـ وعند مستوى الآلة للقيام بعمليات الإشراف وذلك بزيادة عدد وظائف عمال الصيانة والإصلاح الذين يطالبون بالتمتع بنظرة عامة شاملة لمجموع العملية التكنولوجية ( مع بقائها مع ذلك جزئية ومحصورة فى حيز التخصص ) :

ودور العامل عند هذا المستوى يتطلب :

القدرة على تحديد المشكلات .

والتدريب المستمر بسبب سرعة تجدد الفنون التكنيكية .

٣ ـ تتمخض تلك الثورة « فى » العلم والثورة بالعلم التى تنجم عنها عن سلسلة من النتائج ، وفى مقدمتها نتائج اقتصادية . ويجب أن يتفادى المرء هنا خطأين :

ـ الخطأ الأول هو الاعتقاد أننا بصدد « قطيعة » مفاجئة وفورية . فهناك فى الحقيقة اختلافات كثيرة فى المستويات التكنيكية والأنظمة الاجتماعية ، ويوجد فى جميع الدول المتقدمة اقتصادياً تلاحم بين النتائج القديمة للثورة الصناعية ـ تلك النتائج التى مازالت تحدد إلى حد بعيد معالم الحياة ـ وبين نتائج الثورة الجديدة العلمية والتكنيكية التى بدأت تعصف بجميع مظاهر الحياة .

ـ والخطأ الثانى الذى لا يجب ارتكابه هو الاعتقاد بأن هذا التحول سيكون انعكاساً سلبياً لتغيرات الهياكل الأساسية . فنحن سنواجه فى الحقيقة سلسلة من « البدائل » انفتاح أفق جديد « للممكنات » .

ولهذا فإنه لا يوجد هنا أى تحديد ميكانيكى ، فاختبارات الإنسان وأعماله

ونضاله هى التى ستحسم الأمور . ونحن عندما ندرس النتائج الاقتصادية للتحول الكبير فلن يسعنا إلا الحديث عن قوانين « اتجاهية » .

والآن ما هى ، مع أخذ هذه التحفظات فى عين الاعتبار ، النتائج الاقتصادية للتحول ؟

( ا ) أولا : تكوين « نموذج » جديد للتنمية :

فعوامل التنمية الجديدة تصبح : التجديدالتكنولوجى والتعليم ( مع العلم بأن العاملين ما زالا يخضعان لسباق التنافس) لقد كانت التنمية الاقتصادية حتى الآن تعتمد قبل كل شيء ، على تراكم رأس المال وازدياد عدد العمال . أما من الآن فصاعداً فسوف تعتمد أكثر فأكثر على المستوى الذى بلغه البحث العامى ، وعلى التوسع السريع للأنظمة التى تخضع كلية لعلم « السيبرنيطيقا » ، وعلى مستوى جودة العمال المبتكرين الذين يشرفون — ويخططون — على عمليات الإنتاج والإدارة[١].

وبعبارة أخرى فإن العوامل « الكيفية » و « الكثيفة » للتنمية (تطبيق العلوم — تجديد التكنية — الارتقاء بمستوى التخصص والإدارة ) تتغلب على العوامل الكمية وغير الكثيفة ( زيادة عدد آلات وحجم العمالة ) .

( ب) أما النتائج بالنسبة للعمالة ، فتبدو ، لأول وهلة محيرة :

١ — يمكن أن نتوقع أن يتمخض انتشار التسيير الآلى انتشاراً سريعاً فى عمليات الإنتاج ، من وجهة النظر الكمية ، عن إلحاق الضرر بعدد كبير من العمال ومن اندلاع أزمة بطالة تكنولوجية خطيرة فى المدى القصير . ولكن الحقائق لا تؤيد هذه المخاوف .

ففى الولايات المتحدة حيث يتسم هذا التطور بالسرعة[٢] نجد معدل البطالة ،

---

( ١ ) يجب صقل هذه الملاحظات بسبب الحدود التى تفرضها على هذا الاتجاه العام مشكلات توزيع الموارد ، فالباحث فى ميدان طبيعيات القوى المحركة الحديثة مثلا يكلف سنوياً ٥٠٠,٠٠٠ فرنك ( ٥٠ مليون فرنك قديم ) .

( ٢ ) وهى سرعة نسبية ، فإمكانيات نظام التسيير الآلى لا تستغل فى الولايات المتحدة إلا بنسبة ١٠٪ تقريباً . أما فى أوربا فهذه الإمكانيات لا تستغل إلا بنسبة ١٪ فقط .

على الرغم من الزيادة السكانية (ثمانية ملايين نسمة سنويا) يميل منذ عام ١٩٦١ إلى الانخفاض . فبعد أن كان هذا المعدل ٦,٧ ٪ فى عام ١٩٦١ انخفض إلى ٥,٢٪ عام ١٩٦٤ ؛ ٤,٧ ٪ عام ١٩٦٥ ؛ ٤ ٪ عام ١٩٦٦ ، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٣,٥٪ عام ؛ ١٩٦٨ . وتدل الشواهد على أن فرص العمل ستميل إلى الزيادة حتى عام ١٩٧٥ . وتكثر فرص العمل هذه بوجه خاص بالنسبة للعمال المهرة المتخصصين أما حجم العمالة غير المتخصصة فسيظل على ما هو عليه .

وباختصار فإن التسيير الآلى فى ميدان الإنتاج ينجم عنه ، فى المدى القصير ، نقل العمل (من قطاع إلى آخر) لا إلغاؤه . أما فى المدى الطويل ، وبشرط أن تتناسق العلاقات الاجتماعية مع هذا التطور الجديد للقوى الإنتاجية ، فمن المتوقع أن يؤدى التسيير الآلى إلى تقصير يوم العمل وزيادة أوقات الفراغ .

٢ — هل سيؤدى انتشار التسيير الآلى فى ميادين الإنتاج إلى زيادة عدد العمال المهرة المتخصصين أو إلى القضاء على مهارات وتخصصات الجمهرة الكبيرة من العمال ؟ . يمكننا فى هذا المجال أيضاً أن نتوقع ، فى المدى القصير تحقيق الافتراض الأخير ولكن الحقيقة غير ذلك . .

لقد كان الاتجاه العام حتى أواسط القرن العشرين — وفى فرنسا حتى قرابة عام ١٩٥٦/١٩٥٥ — هو « القضاء على المهارات » ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة العمال غير المهرة ولكن فى خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة بدأت هذه الحركة تنعكس ويجب أن نضيف أن مفهوم التأهيل المهنى نفسه قد تطور ، فالتأهيل المهنى ، وخاصة فى القطاعات القيادية (الصناعات الإلكترونية « البتروكيمائية » . . إلخ) لم يعد فقط ذلك التأهيل الذى يكتسبه صاحبه مرة واحدة عند دخوله المهنة عن طريق تدريب متخصص ، بل لقد أصبح ، أكثر فأكثر بسبب انتشار التسيير الآلى فى ميادين الإنتاج والإدارة ، يكمن فى قابلية العامل الإلمام بجميع العملية التكنولوجية حتى يستطيع تفسير مؤشراتها كما أصبح هذا التأهيل بسبب التغيرات السريعة فى القوى الإنتاجية يكمن فى الاستعداد للتدريب المستمر .

وهكذا فالظاهرة الجديدة تتمثل فى القدر المتزايد لشكل معين من أشكال

الثقافة العامة فى ميدان التأهيل المهنى[1] . تشير تقديرات أمريكية وتشيكية وسوفييتية إلى أن ٧٠ ٪ من العمال فى المجتمعات الاقتصادية المتقدمة سيتمتعون ، خلال العشرين سنة القادمة عند دخولهم المهنة ، بثقافة عامة يعادل مستواها المستوى المطلوب للانخراط فى سلك التعليم العالى ( ولنقل مستوى نهاية الدراسة الثانوية ) .

(ج) تتطلب الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة أشكالا جديدة فى ميدان الإدارة لقد كان التركيز إلى أقصى حد ممكن فى مجال المبادرة واتخاذ القرارات هو أكثر عوامل الإدارة ربحاً منذ نصف قرن مضى أى فى الوقت الذى كانت تسود فيه نظريات المهندس « تايلور » الخاصة بالتنظيم العامى للعمل . وتعكس الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ، بالنسبة لهذه النقطة كذلك الأوضاع ذلك أن ما يعد أكثر ربحاً من الآن فصاعداً هو تعدد المراكز التى تتخذ المبادرات ( الاقتصادية ) والقرارات ( وهو ما يحتم زيادة عدد الكوادر الفنية والإدارية زيادة ضخمة ويفسر منحنى العمالة الذى أشرنا إليه آنفاً ) .

والتحول فى هذا الميدان يعنى إحلال التنظيم العلمى ذى الطابع « السيبرنيطيقى » محل التنظيم العلمى ذى الطابع الميكانيكى فى وسائل ونظم الإدارة .

فتنظيم « تايلور » للعمل يعكس التنظيم ذى الطابع الميكانيكى فى شكله الكامل وكان هذا التنظيم يتميز بمعاملة الإنسان معاملة الأشياء وبالتالى بإهمال ذاتيته تماماً . . لقد أجاب « تايلور » على جماعة من العمال جاءت لتقترح عليه بعض التغيرات فى تنظيم عملهم بقوله : « إن التفكير يبطئ ردود الفعل اللاشعورية . إنى أمنعكم من التفكير ، فهناك آخرون يتقاضون أجراً من أجل ذلك » ونموذج هذه الإدارة مستوحى من المفهوم الموضوعى للتنظيم العلمى ذى الطابع الميكانيكى حيث مصدر الدفع (للعمل) واحد وحيث يتردد هذا الدفع خلال أجهزة سلبية نتيجة لقرار مباشر وتبعاً لتدرج رئاسى محدد تحديداً تامًّا حتى إنه لا يوجد فى نهاية المطاف غير شخص واحد يفكر ويقرر للجميع .

لقد رأينا كيف أن الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة تتطلب عند مستوى

---

(١) « الثقافة كما كتب "كانت" هى خلق الاستعداد والمقدرة لدى الكائن العاقل من أجل أية غاية بوجه عام » إننا ما زلنا بعيدين جداً عن هذا التعريف .

الإنتاج ، القدرة على التركيب والتجميع وعلى التساؤل وعلى التجديد الأمر الذى يحتم مساهمة إيجابية لا سلبية فى اتخاذ القرار . ومن هنا أصبح من غير الممكن ، فنيًّا إغفال ذاتية المرؤوسين بل على العكس فإن ذاتية هؤلاء المرؤوسين تصبح عاملا جوهريًّا للتنبيه .

وهكذا أصبح على التنظيم العلمى الجديد للإدارة أن يتبنى بالضرورة مبدأ إحلال تنظيم من نوع جديد محل التنظيم السابق ذى الطابع الميكانيكى على أن يتضمن التنظيم الجديد فترة « الأثر الرجعى » تلك الفترة التى تتخذ خلالها مبادرات متعددة تصل إلى مستوى كوادر الإدارة الدنيا . وهكذا يصبح عمل الإدارة ، من الآن فصاعداً ، هو تنسيق وتوجيه مجموعة معقدة غير تابعة من مراكز «الخلق» تتمتع بقدر معين من الاستقلال الذاتى ويتداخل ويتشابك نشاطها باستمرار ، وذلك بدل إصدار وفرض التعليمات الجامدة .

ويبدو أن الحاسب الإلكترونى يمكن أن يقف فى هذا المجال ضد تيار هذا الاتجاه طالما أنه يكفل إمكانية مركزية الإدارة إلى أقصى درجة ( وبالتالى مركزية اتخاذ القرارات ) . ولكنه يسمح كذلك بنشر البيانات ، وبوضعها ، فى النهاية ، فى متناول « الجميع » وبمعنى آخر فإنه يتيح « للجميع» اتخاذ المبادرات والقرارات بطريقة مستقلة .

إن الحاسب الإلكترونى يحتم نظاماً مناقضاً تماماً لنظام « تايلور » :

( د ) الأهمية المتزايدة لأوقات الفراغ تجعل من الممكن تنمية « الذاتية » ليس فقط ( فى ) العمل بل كذلك ( خارج ) العمل .

كانت فترة راحة العامل فى مرحلة التصنيع عبارة عن الوقت الضرورى بيولوجيًّا للمحافظة على قوة العمل وفى أحسن الظروف لتكاثر هذه القوة . وفى هذه المرحلة لا ينفصل وقت الفراغ عن العمل بل يكون أحد مقتضياته الدنيا . ولهذا لم يكن من الممكن أن يؤدى إلى تفتح وازدهار الشخصية .

ووقت الفراغ ، على هذه الصورة ، لا يمكن إلا أن يكون سلبيًّا لا إيجابيًّا خلاقاً . إن وقت الفراغ الضرورى لمتطلبات الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ، هو من نوع آخر .

تشير تقديرات جان فوراستييه (الأربعين ألف ساعة) وهى تقديرات قريبة جداً من التنبؤات السوفييتية أنه من الضرورى أن يطول وقت الفراغ حتى يصل إلى ثلاثين ساعة على الأقل الأمر الذى يفترض تقصير مدة العمل إلى ثلاثين ساعة أسبوعيًّا بالنسبة لأربعين أسبوع عمل فى السنة .

وتثير الحركة الانعكاسية هنا الدهشة لأنه لأول مرة فى تاريخ الإنسان يفوق وقت الفراغ فى حياة كل فرد وقت العمل .

ولن يكون هذا التغير من النوع الكمى فقط (فلن يصبح هناك فقط أوقات فراغ أكثر من أوقات العمل) بل سيكون أيضاً تغيراً كيفيًّا : لقد كان وقت الفراغ حتى الآن – والذى كان له دور ثانوى مصلح للأضرار التى يحدثها العمل أو معوض لها – بمثابة «تسلية» ، تأجيل مؤقت لحياة العمل اليومية . وكان الغرض منه هو استعادة النشاط بتوفير القوى لأقصى حد ممكن وذلك بمشاهدة حفل والتمتع به بطريقة سلبية أو بالاشتراك فى لعبة أو عمل يدوى (فى البيت) بقصد التسلية تكمن فيه نواة الحياة الخلاقة أو بتعويض وهى يقف عند حدود الحياة الحقيقية (مرتادو المدرجات الرياضية – مشاهد السينما فى أمسيات السبت أو المشغوف بنجومها) .

ويعكس الاستهلاك المادى أو الروحى «للتقاليع» أو للقصص المصورة فى الصحافة أو لمجلات الرياضة أو السينما التى تكرس صفحاتها لمغامرات «النجوم» عيوب نظام الإنتاج ، ويعمل على زيادتها .

وسوف تفرض مشكلة جديدة نفسها ليس فقط عندما يصبح وقت الفراغ أطول من وقت العمل بل عندما لا تعد غاية وقت الفراغ – بعد أن يحرر العمل النشاط الخلاق للإنسان – هى تعويض التعب بل إشعال جذوة الخلق والابتكار كما يحدث اليوم بالنسبة للباحث أو الفنان الذى تلغى بالنسبة له المسافات بين العمل والفراغ .

ماذا سيصبح وقت الفراغ عندما لا يصبح العمل هو «الجزية» الضرورية لإشباع الرغبات ؟ . . وماذا سيصبح وقت الفراغ عندما لا تصير الأخلاق ، كما هو حادث فى عالم القحط وعدم الاكتفاء ، هى اتباع القواعد بل خلق هذه القواعد ، وعندما يأخذ علم الجمال محل علم الأخلاق وعندما يصبح تساؤل جان روستان :

على أى صورة يريد الإنسان أن يعاد خلقه ؟ . . . وأين يمكن تعلم مهنة الخالق ؟ . . عندما يصبح هذا التساؤل هو موضوع الساعة .

(ه) إن الحركة الانعكاسية الكبرى التى تحدث عند مستوى العمل هى فى جوهرها انعكاس لعلاقات الكائن والأشياء .

لقد أدت حركة التصنيع فى عهد الميكنة البسيطة أى العهد « الميكانيكى » إلى تفتيت العمل إلى حركات بدائية بسيطة تحكمها استعمال الآلة وأصبح الإنسان ، على حد تعبير ماركس « ترساً من اللحم فى آلة من الفولاذ » . وظل كذلك طالما أن وجوده كحلقة من حلقات سلسلة نقل القوى كان يكلف أقل من تكلفة الآلة .

و « تقسيم العمل » هذا كما أوضح ماركس أيضاً يعد بمثابة تشويه للإنسان وقتل للشعوب لأنه يبعد عن العمل كل ما هو إنسانى بحت فلقد كان الهدف هو اختراع الطرق والوسائل حتى لا يستخدم فى الإنسان غير « آلة » عظامه وعضلاته وأعصابه . وهكذا أصبح العمل وهو التعبير الإنسانى البحت للإنسان نشاطاً خاضعاً لإرادة ولذكاء ولذاتية . . . خارجية . وتحول إلى وسيلة تخضع فى سلبية لأغراض يجهلها . . . لأغراض خارجية معادية .

هكذا وصف ماركس فى كتابه رأس المال انعكاس علاقات الكائن والأشياء .

وعند هذا المستوى لا يصبح العمل رغبة داخلية للخلق بل ضرورة خارجية للحصول على القوت والرزق . إنه لم يعد ، كعمل خلاق نهاية حياة الإنسان بل ، كعمل مفروض ، وسيلة « لكسب العيش » . . . لكسب الحياة . . . الحياه التى لا تبدأ إلا بعد انتهاء العمل ، وخارج العمل[1] .

إن الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة تبرز ، كما رأينا تباشير « رفض الرفض »

---

(١) عندما كان ماركس يتكلم عن « إلغاء » العمل فإنه كان يهدف إلى المعنى التالى : القضاء على نظام ينزل بالعمل إلى شكله الحيوانى ويجرده من جميع صفاته الإنسانية (وخاصة تحديد غاياته الخاصة) ويجعل منه « ضرورة طبيعية » خارجة عن الإنسان .

انظر أسس نقد الاقتصاد السياسى — الجزء الأول ص ٢٧٣ — ٢٧٤ .

أى انعكاس جديد للعلاقات بين الكائن والشيء بين الإنسان والآلة ، مضفية على الكائن ، على الإنسان أولويته وسيادته متخطية التناقض بين الإدارة والتنفيذ ، بين العمل الذهنى والعمل العضلى ، محققة بذلك للإنسان كليته وكماله بدل ثنائية الماضى الخبيثة .

## ٢ ـ « الإنسانى » الممكن !

يجب ، لمواجهة هذه المشكلات التى لم يسبق لها مثيل والتى نجمت عن هذا التحول ، استبعاد عدد من الأوهام والخرافات .

وأولها أوهام وخرافات التلقائية والآلية .

- فى العالم الرأسمالى يجب استبعاد الخرافة التى تقول إن تطور القوى الإنتاجية وحدها يسمح بحل المشكلات التى تفرضها الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة وذلك بدون تغيير جذرى لعلاقات الإنتاج ، والعلاقات الطبقية أى بدون اختفاء الرأسمالية ومبدئها نفسه .
- وفى الدول الاشتراكية يجب استبعاد الوهم المضاد تماماً والذى يقول إن تغير علاقات الإنتاج وحدها من شأنه إيجاد حل للمشكلات دفعة واحدة ، كما أن من شأنه أن يولد ، أوتوماتيكياً ، الإنسان الجديد ، كما لو كان القضاء على التناقضات الجوهرية للرأسمالية عند مستوى القاعدة الاقتصادية يكفى لإلغاء التناقضات عند مستوى الهياكل العليا ويوجد حل ــ بدون مصادمات ــ للمشكلات التى تنجم عن التغيرات الكيفية فى ميدان تطور القوى الإنتاجية .

يحاول أصحاب نظريات الرأسمالية الجديدة وأنصار الإصلاح فى العالم الرأسمالى الإيهام بأن الرأسمالية فى طريقها إلى الزوال لأن الفنيين يحلون بالتدريج محل الرأسماليين ، وملاك وسائل الإنتاج فى إدارة الاقتصاد والسياسة .

ويعتبر ذلك أكذوبة لأن النظام فى جملته لا يخضع لقوانين المنطق التكنيكى بل لقوانين المنطق الرأسمالى التى تهدف جميعها إلى الربح . ويزداد اليوم باستمرار عدد الفنيين الذين بدءوا يدركون التناقض القائم بين المنطقين .

إن ما ينتجه البلد الرأسمالى لا تحدده ألبتة الاعتبارات العلمية أو التكنيكية (وأقل من ذلك أيضاً الاعتبارات الإنسانية) بل قوانين السوق والربح. وتتحكم متطلبات الربح بدورها فى متطلبات السوق لأن الجمهور الذى يتكون منه «الطلب» يخضع للدعاية (التجارية) كما أن النظام كله يخضع لمبدأ الربح. والقطاع الآخر الذى يمثل «الطلب» هو الدولة التى يوجه إنفاقها نتيجة لاختيارات سياسية (إنشاء قوة عسكرية رادعة ـ حرب فيتنام إلخ . . .) وهكذا فإن عمل الفنيين يخضع لغاية بعيدة عن منطق هذا العمل نفسه.

إن اتخاذ القرارات الهامة فى جميع الدول الرأسمالية يقوم به القائمون على «دنيا الأعمال» : «الحكومة ، الجيش ، مختلف جماعات الضغط والفنيون ، فى هذه الدول ليسوا إلا أداة للتنفيذ ، حتى إذا كان ذلك عند أعلى المستويات».

والوهم الثانى الذى يروجه هؤلاء الذين يعملون على الإبقاء على النظام الرأسمالى هو الوهم القائل بأن الرأسمالية تتحول شيئاً فشيئاً ، نتيجة لتطور الفنون التكنيكية والإنتاجية ، إلى مجتمع لا طبقى وذلك عن طريق الارتفاع المستمر فى مستوى المعيشة الذى يؤدى إلى اختفاء الطبقة العاملة.

والحقيقة أنه من الخطأ الفاحش القول بأن عدم المساواة فى توزيع الدخول يميل إلى التلاشى. فنحن إذا اتخذنا الولايات المتحدة الأمريكية أى الدولة التى قطعت فيها الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة أكبر شوط ، وحيث يعتبر الدخل الفردى أعلى من أى بلد آخر ، . . . إذا اتخذنا الولايات المتحدة الأمريكية كمثل . . وجدنا عدم المساواة واضحاً تمام الوضوح : ف ٢٠ ٪ من السكان الأكثر ثراء يحصلون على ٤٦٪ من مجموع الدخول ، ٢٠ ٪ من السكان الأكثر فقراً يحصلون على ٤,٦ ٪ فقط من مجموع الدخول.

ولكن عدم المساواة هذا عند مستوى توزيع الدخول والاستهلاك ليس إلا نتيجة ـ وانعكاساً ـ للتفاوت الرئيسى عند مستوى الإنتاج حيث تظهر التفرقة الجذرية بين هؤلاء الذين يملكون وسائل الإنتاج ويحصلون على فائض القيمة وبين هؤلاء الذين لا يملكون شيئاً يعرضونه للبيع غير قوة العمل وينتجون ، للفئة الأولى فائض القيمة. إن الفئة الثانية محرومة تماماً من اتخاذ القرارات. «وتخضع» لإدارة خارجية تملى

عليها سلوكها فى ميدان الإنتاج كما فى ميدان الاستهلاك ، وتكذب التجربة التاريخية ادعاءات الرأسمالية الجديدة الخاصة باختفاء الطبقات المزعوم وتلاشى التناقضات الطبقية : فإلى جانب عدم حدوث أى تناقص عددى نسبى للطبقة العاملة وإلى جانب عدم فقدان النضال الطبقى لأهميته أو لمغزاه نجد أن دور . . . الطبقة العاملة ( مجموع العمال اليدويين والذهنيين ) كقوة منظمة وقائدة للحركة القادرة على القضاء على متناقضات الرأسمالية فى المرحلة الحالية من مراحل تطور الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة . . . نجد أن دور هذه الطبقة العاملة قد أصبح ضرورياً أكثر من أى وقت مضى .

ولكى تظهر هذه البديهيات بوضوح يكفى أن نتفادى تعريف الطبقة العاملة تعريفاً ضيقاً وذلك بعدم إدخال غير العمال اليدويين فى زمرة هذه الطبقة أن هذا التعريف غير العلمى والطائفى ، لم يكن فى يوم من الأيام التعريف الذى تبناه ماركس .

( ب ) وهناك فى الدول الاشتراكية أوهام عكسية تماماً أدت ، فى الداخل ، إلى عرقلة ،وأحياناً إلى انحراف ، بناء الاشتراكية كما رسمت ، فى الخارج ، صورة « كاريكاتورية » للاشتراكية .

ويتضمن مبدأ هذا الوهم إفقاراً وتشويهاً للمفهوم الماركسى للمادية التاريخية ، ونعنى به الوهم الذى يميز تمييزاً مطلقاً مستوى واحداً من مستويات الهيكل الاجتماعى. مستوى علاقات الإنتاج ، العلاقات الطبقية ، الأمر الذى يؤدى إلى التقليل — عند المنبع — من أهمية التغيرات التى تحدث فى القوى الإنتاجية ، وإلى التقليل كذلك — عند المصب — من العمل العكسى للهياكل العليا بالنسبة للقاعدة .

هكذا نشأ وهمان رئيسيان :

الأول : يقول إنه منذ اللحظة التى تستولى فيها الطبقة العاملة على السلطة السياسية وتغير من علاقات الإنتاج بإلغائها الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، فإنه يصبح هناك اتفاق وانسجام بين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج وإنه لا يمكن أن يحدث بعد ذلك أى تناقض رئيسى وبالتالى أن يكون هناك داع لعمليات إعادة التوازن المستمرة .

أما الوهم الثانى : فهو ذلك الذى يدعو إلى الاعتقاد بأن تغيير علاقات الإنتاج يؤدى بمفرده إلى الاشتراكية ، وأنه سينجم عن ذلك تلقائياً التغيرات الخاصة بالهياكل العليا أى قيام ديمقراطية اشتراكية فى الدولة وأيديولوجية اشتراكية وإنسان اشتراكى جديد .

لقد أثبتت التجربة التاريخية بالنسبة لهاتين النقطتين ، أن شيئاً من ذلك لا يحدث .

لقد ظهر ، من الناحية الاقتصادية ، وبعد مرور الفترة التى جعل فيها التخلف الفنى والثقافى الذى كان سائداً فى البداية المركزية أمراً ضرورياً ، ظهر نظام يتصف بالمركزية البيروقراطية — وذلك نتيجة للتقشف والحصار الرأسمالى والحرب — حيث يتم التخطيط لا تبدوان من أعلى وحيث لاتعدو أن تكون الوحدات الرئيسية أى المؤسسات الإنتاجية ، ليست إلا مجرد وحدات منفذة للتعاليم التى تصدر لها من أعلى .

وهكذا فإن الاشتراكية تحمل ، بسبب أن بداية بنيانها يرجع إلى خمسين سنة مضت أى قبل اندلاع الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة، علامات الشكل السابق للتصنيع بنماذج تنميته الكمية والتنظيم الميكانيكى لإدارته .

أما النموذج « السيبرنيطيقى » أى ذلك الذى يتضمن مبدأ الأثر الرجعى لردود الفعل ، فإنه يفرض نفسه ببطء ، فالمبادرات أو الاقتراحات التى تصدر من أسفل هى بمثابة عامل متغير يخضع للخط الرئيسى الذى يتم تحديده من أعلى .

ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات الإنتاجية كانت تتميز بأن العلاقات الرئيسية فيما بينها كانت رأسية ( علاقات مع القمة — ومركز التخطيط ) وبالتالى لم تكن توجد عملياً علاقات أفقية ( تداخل مع المؤسسات الإنتاجية الأخرى ) .

لا يوجد فى مثل هذا البنيان الاقتصادى أى ضابط أو تنظيم بواسطة السوق ، أى بواسطة الحاجيات الحقيقية للجماهير ، فعملية وضع البرامج المركزية تعتمد جوهرياً على أسس سياسية .

ولا يمكن كذلك ، فى مثل هذا البنيان الاقتصادى ممارسة أى مساهمة حقيقية للعمال فى ميدان أخذ القرارات وفى ميدان الإدارة . فلقد كانت الاجتماعات العديدة فى المؤسسات الإنتاجية تكرس من حيث المبدأ لمناقشة عمل الخطة ولكن ابتداء من

التوجيهات المركزية وحدها التى كان من غير المقبول إعادة النظر فيها ، وحتى الاقتراحات التى تنى بالتفاصيل كانت لا تتعدى مستوى المؤسسة .

وقد ظهر عدم صلاحية وسائل الإدارة هذه مع تبلور نتائج الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة . فنى بلد مثل تشيكوسلوفاكيا التى لم تصطدم ــ كما كان الحال بالنسبة للدول الاشتراكية الأخرى ــ بنتائج ميراث التخلف والتى بدأت على العكس من ذلك بناء الاشتراكية ابتداء من اقتصاد متقدم للغاية . . . فى هذا البلد لم تظهر علامات التوقف والجمود إلا حوالى عام ١٩٦١ .

وبدئ عندئذ فى البحث عن نموذج آخر للإدارة وذلك بتطويع نظام المركزية البيروقراطية ومنح استقلال أكبر للمؤسسات الإنتاجية الوطنية وإدخال علاقات السوق فيما بينها .

ولكن هذا الجهد الأول للتمشى مع الظروف الجديدة كان يمثل طابعاً تكنوقراطيًّا لاديمقراطيًّا ، فلم تعد المؤسسات الإنتاجية على علاقات فقط مع المركز الحكومى المنظم بل أخذت « تتفتح » للخارج ، فى اتجاه العمال .

كان يجب ، إلى جانب هذا الإصلاح المناهض للبيروقراطية ، اكتشاف نموذج آخر يعتمد على مساهمة العمال المتزايدة فى اتخاذ القرارات وعلى مبدأ الإدارة الذاتية ، وهو نموذج لاقتصاد يتكون من وحدات إنتاجية عضوية لا تتمتع فقط بالاستقلال بل يديرها مجلس منتخب عن طريق العمال أنفسهم . ويتم الالتحام الضرورى مع « الخطة » عن طريق سلسلة من المؤسسات المشابهة ، إقليمية ثم وطنية . وفى هذا النموذج يبقى الشاغل الرئيسى دائماً ليس تحقيق التوازن والتعويضات الجامدة بل التداخل الحى بين المبادرات التى تجىء من أسفل والتوجيهات التى تصدر من أعلى حتى تتحقق مركزية ديمقراطية حقيقية أى مركزية لا تضحى بالديمقراطية لصالح المركزية أو بالمبادرة لصالح التوجيه .

إن الأمر لا يعنى مطلقاً اعتناق مفهوم مستلهم من فوضوية وتلقائية « برودون »[1] فعند كل مستوى تمارس بالضرورة سلطة رئيس مسئول ، ولكن مسئول أمام من ؟

---

(١) يسمى « أبو الفوضوية » وهو الذى قال العبارة الشهيرة « الملكية الفردية هى السرقة » وهو لا يعنى بذلك أن الملكية الفردية هى نتيجة لعملية سرقة بل هى وسيلة لتحقيق السرقة ويعتقد أن تحول الملكية=

إنه ليس مسئولا ، كما هو الحال فى النظام الرأسمالى ، أمام الملاك الفرديين أو الملاك الجماعيين لوسائل الإنتاج ، بل هو مسئول فى الوقت نفسه تجاه السلطة المركزية التى تعبر من حيث المبدأ عن حاجيات المجتمع الإجمالى ، وتجاه مجموع العمال .

والمخاوف التى يثيرها نموذج الإدارة الذاتية هذا لا تبرره لا التجربة التشيكوسلوفاكية ولا تجربة يوغوسلافيا ، الأكثر امتداداً والتى تختلف عن سابقتها اختلافاً بيناً .

وثمة صفتان رئيسيتان تحددان هذا المجتمع كمجتمع اشتراكى :

١ ــ العمل وحده هو الذى يعطى الحق فى الحصول على فائض القيمة ، الأمر الذى يستبعد إمكانية استغلال العمل .

٢ ــ المساهمة المباشرة لكل فرد ابتداء من المستوى الاقتصادى ، فى اتخاذ القرارات التى يتأثر بها مستقبله . فالاشتراكية كما قال لينين[1] ليست فقط نظاماً يعمل من أجل العمال بل إنه نظام يعمل بواسطتهم .

* * *

ــ الاستغلالية إلى ملكية تخلو من عنصر السرقة سيؤدى فى النهاية إلى اختفاء الطبقات الاجتماعية فلن يوجد فى المجتمع أقوياء وضعفاء ، وحينما يسود العدل المجتمع تصبح الحكومة نفسها بمعناها التقليدى غير ذات موضوع لأنها فى وضعها الراهن ليست إلا وسيلة يستخدمها البعض لاستغلال الآخرين وهذا الوضع الجديد هو ما يطلق عليه المجتمع الفوضوى ، أى المجتمع الذى لا تحكمه أية حكومة بالمعنى المعروف ، والذى يعيش فيه رجال أحرار يتمتعون بالمساواة التامة . (المترجم)

(١) لينين ــ أعماله الكاملة الجزء ٢٥ ص ١٨٢ .

# التحول العلمى والتكنيكى

# و

# الثورة الاجتماعية

تتمثل المشكلة الأيديولوجية التى تحول ، سواء فى النظام الرأسمالى أو فى النظام الاشتراكى، دون مواجهة نتائج التحول أى تحول دون تحقيق التناسق بين العلاقات الاجتماعية والتطور الحالى للقوى الإنتاجية ، تتمثل فى الأوهام الخاصة بتلقائية وآلية المستقبل التاريخى .

لقد أشرنا فيما تقدم إلى « الممكنات » المتاحة أمام الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة وذكرنا أن الاعتقاد بأن هذا « الممكن » يمكن أن يصبح حقيقة بطريقة تلقائية يعد بمثابة وهم قاتل .

وتبرز أمامنا بعد القضاء على هذا الوهم مشكلتان :

– بالنسبة للدول الرأسمالية : كيف يمكن أن تصبح الثورة ممكنة فى بلد متقدم للغاية ؟

– بالنسبة للدول الاشتراكية : أى نوع من نماذج الاشتراكية يمكن أن يسمح بتحقيق هدف الاشتراكية الرئيسى فى ظل الظروف التاريخية الجديدة التى أوجدها التحول ؟

لكى نجيب عن هذين السؤالين – وهو هدف هذا الكتاب – علينا أن نستعيد إلى الذاكرة الفكرة الرئيسية لتأملاتنا والتى سنستخدمها كمرشد عام طوال البحث ، وهذه الفكرة هى : لأول مرة فى التاريخ تسير متطلبات التنمية الاقتصادية والتكنيكية ، ومتطلبات الديمقراطية وتطور الإنسان ، فى نفس الاتجاه ، طالما أن الازدهار الكامل لما هو إنسانى فى الإنسان أى القدرة على الخلق ، أصبح ، أكثر فأكثر ، الشرط الأساسى للتنمية الاقتصادية والتكنيكية .

إن أى محاولة جريئة للتنبؤ بالمستقبل ، فى المرحلة الحالية ، يمكن أن تصبح

مجرد امتداد للماضى ، كما أن اليقين الوحيد هو ذلك الذى يرتكز على التطور الناجم عن التحول الجارى تحقيقه الآن والذى يفتح الباب أمام « الممكن » الذى يتعين على أبنائنا أن يكتشفوا مكوناته . . أبناؤنا الذين أصبحوا من الآن يشكلون مشكلة للمجتمعات المتجمدة .

إن كل جيل منذ آلاف السنين وحتى الآن كان يجد نفسه أمام ظروف حياته العامة وكأنها إحدى « المعطيات » التى لا تتغير أبداً أثناء فترة حياته .

والفتيان والفتيات الذين يبلغون اليوم العشرين من عمرهم ، هم فى نفس سن الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة . وهم يعاصرون تحولاً يغير من مجموع ظروف الحياة وشروطها أكثر مما فعلت التطورات التى ترجع إلى مئات السنين . ومن الآن فصاعداً سيصبح الأمر على الوجه التالى : سيعرف كل جيل أثناء حياته ، عدة تقلبات متعاقبة تجتاح مدينتنا وحياتنا .

إن شباب عام ١٩٦٩ يمثل « قدامى » هذا التحول ولهذا فمن يمكنه أن يدهش أمام قلق هذا الشباب وثورته أو يعيب عليه هذا القلق وتلك الثورة ؟ . . .

و « خلافات الأجيال » التى تبلغ درجة من العنف لم يسبق لها مثيل هى النتيجة الحتمية للتحرك المستمر لأسس مجتمعاتنا نفسها .

وإن المرء ليعاصر فى كل مجتمع متصلب داخل إطار « الأوتوماتيكيات » التى تكونت فى الماضى ، وحتى فى الماضى القريب ، وفى كل مجتمع يرفض للشباب حقه فى إعادة النظر فى جوهره وقيمته وغاياته ، وفى كل مجتمع لا يسمح لكل عضو فيه بالمساهمة فى وضع القرارات التى تحدد مستقبله . . . . إن المرء يعاصر فى كل من هذه المجتمعات ازدياداً كبيراً فى جرائم الشباب وسلبيته ذلك الشباب الذى يحس بسخافة النظام الذى يعيش فى ظله وبالأغلال التى تقيده فيه .

لقد أسبغ كارل ماركس فى مقارنته بين الثورات البورجوازية والثورات البيروليتارية ، على هذه الأخيرة القدرة على تخطى نفسها باستمرار فهو يقول فى هذا الصدد : « تنتقد الثورات البروليتارية نفسها باستمرار ، وتوقف فى كل لحظة مسيرتها وتعود إلى ما كان يبدو أنه قد أنجز بالفعل لإعادة إنجازه من جديد ، ساخرة فى قسوة من تردد وضعف وبؤس محاولاتها الأولى . . . كما أنها تتراجع دائماً

من جديد أمام ضخامة أهدافها حتى يتبلور فى النهاية الوضع الذى يجعل من المستحيل العودة إلى الوراء . . »[١]

لقد أثبتت لنا التجربة التاريخية ، للأسف ، أن الثورات البروليتارية ليست بمنأى عن التصلب البيروقراطى والأحكام القاطعة ، ولا حتى من الانحرافات الداخلية .

ولكن النموذج الإنسانى الجميل للاشتراكية الذى حدده ماركس ولينين يجد فى ظل الظروف الجديدة التى أوجدتها الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ، شروطاً أفضل من أى وقت مضى تساعد على تحقيقه . ولكن هذا النموذج لم يتحقق بعد . ويعد خلق نموذج جديد للثقافة جزءاً لا يتجزأ من هذا الأخير .

وعندما يعنى الأمر دولة اشتراكية فهناك مشكلات جديدة تفرض نفسها فى ميدان الثقافة ، فهناك أولا مشكلات الغايات أو الأهداف .

إن أبرز صفات الرأسمالية اليوم فى المجتمعات الأكثر تقدماً اقتصادياً وتكنيكياً ، وفى الولايات المتحدة فى المقام الأول ، هو كونها مجتمعاً بدون أهداف .

فالإنتاج من أجل الربح يؤدى ، كما سبق أن أوضح ماركس ، إلى إنتاج من أجل الإنتاج أى إلى إنتاج يتسم بالفوضى ، ولا علاقة له بحاجيات الإنسان « الإنسانية » وما يتبع ذلك من استهلاك من أجل الاستهلاك والانزلاق الجماعى الأعمى لاستهلاك « التقاليع »[٢].

يقول ماركس : « يشاهد المرء فى الاقتصاد البورجوازى — والعصر التابع له — تشويهاً كاملا لتكامل الإنسانية بدل ازدهار هذا التكامل ، ويصبح تغير الكائن إلى مجرد " شىء " تغيراً كاملا » ويضحى بما هو غاية فى ذاته ، نتيجة لحركة انعكاسية جذرية ، من أجل هدف خارجى . . »

ويتساءل ماركس : وعلى العكس ماذا ستكون عليه الثروة عندما يتم تخطى الأشكال التى اتخذتها فى ظل النظام البورجوازى ؟ « إن ذلك سيؤدى إلى سيطرة

---

(١) كارل ماركس ١٨ « برميير » لوى بونابرت ص ١٦٠ .

(٢) يقصد بالتقاليع سلع هى أشبه باللعب ليس لها أية فائدة للمستهلك ربما غير التسلية . وقد شاعت هذه السلع أخيراً فى أسواق الدول الغربية . (المترجم)

الإنسان الكاملة على القوى الطبيعية ، على الطبيعة الخارجية وعلى طبيعته هو نفسه . . وسيؤدى أيضاً إلى ازدهار قواه الخلاقة ازدهاراً كاملا يجعل من " كلية " التطور هذه " غاية فى ذاتها "(١) .

والاشتراكية هى الشرط الأول لتحقيق هذا الانعكاس فى الاتجاه ، ويقع على عاتق الاشتراكية التى تحرر الإنسان من القيود التى تتميز بها جميع الأنظمة الطبقية – فيما وراء العهد الذى تتحدد فيه حاجياتنا وأهدافنا فى ظل اقتصاديات التقشف – إشباع الحاجيات الجديدة التى تخلقها الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ، وأولها تلك الحاجة ذات الصبغة الإنسانية البحتة . . . حاجة الإنسان إلى أن يكون « خالقاً » .

يقول « وليم موريس » صديق أنجلز فى قصته الخرافية « قصص من العدم » على لسان إنسان المستقبل : «الآن فقط أصبحنا ننتج لا من أجل الربح بل لإشباع الحاجيات . . . ننتج لتحقيق السعادة . . . ومن أجل الحياة » .

هذه هى المهمة الرئيسية للاشتراكية : إتاحة الفرصة الحقيقية لكل إنسان لكى يصبح إنساناً أى خالقاً ، وذلك عند جميع مستويات وجوده الاجتماعى أى المستوى الاقتصادى ، والسياسى ، والثقافى .

إننا لا نستطيع أن نذهب أبعد من ذلك فى تعريف الحاجيات لأن تنبؤاتنا لها حدود تخضع لمبدأ معين : فنحن رجال غارقون حتى آذاننا فى قيود الماضى وأغلاله ولا يمكننا أن نعرف ماذا ستكون عليه اختيارات وأسس وقرارات الرجال الذين سيتحررون من هذه القيود والأغلال .

والمشكلة فى هذا المجال هى خلق أجيال من البشر يتمشى تفكيرها مع قوالب التفكير والعمل والحساسية التى يحتمها التحول الجارى تحقيقه الآن .

كيف يمكن تكوين رجال يحسون أنهم ليسوا غرباء فى هذا العالم الجديد عالم العلم والتكنيكية ، ويكون فى مقدورهم التحكم فيه بدلا من رسوخهم فى أغلال قوتهم نفسها ؟ . .

إن أكبر خطأ يمكن ارتكابه هو وضع الإنسان فى مدرسة الآلة والإعلان

---

(١) كارل ماركس : أسس نقد الاقتصاد السياسى الجزء الأول ص ٤٥٠ .

مسبقاً ، عن « موت الإنسان » فى حين أن التحول « السيبرنيطيق » يجعل من الممكن ازدهار الذاتية الإنسانية ازدهاراً لم يسبق له مثيل .

إن تفوق الحاسب الإلكترونى من حيث « الدقة » يعد تفوقاً سريعاً . والمشكلة الرئيسية للتأهيل الثقافى فى أيامنا هذه لا تكمن فى ادعاء منافسة هذا الحاسب بل فى كيفية استعماله بطريقة تسمح بطرح المشاكل عليه وتحديد غايات محددة له . وإن أهم صفة يجب تنميتها ليست « المنطق » بل « الخيال » وإلا أنزلنا الثقافة إلى المرتبة الوظيفية البحتة ، أى تلك المرتبة التى تعتبر فيها الغايات كمعطيات ويستخدم فيها الحاسب الإلكترونى لتضخيم الوسائل إلى الحد الأقصى .

ويقضى الاستعمال الإنسانى لهذا الجهاز العظيم — الحاسب الإلكترونى — بأن يرى فيه المرء وسيطاً . بين مجموعات البيانات ، والخيال الخلاق للإنسان . وعلى عكس آلة القرن التاسع عشر التى جعلت الإنسان يقتصر على دور الخادم « والوسيلة » فإن الآلة فى القرن العشرين يمكنها أن تحرر الإنسان من جميع المهام التى لا تتضمن تحديد المشكلات واختيار الغايات .

ولتحقيق هذا المطلب تحتم الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة قيام أعمق ثورة فى تاريخ الإنسان وذلك : فى المقام الأول ، لأن أهداف الثقافة نفسها غير لائقة . فمن الآن فصاعداً يمكن أن تظهر ، فى قلب الإنتاج المادى نفسه . وليس على هامشه . وبالنسبة لعدد من البشر يزداد باستمرار القدرة على التجميع والتركيب وعلى التجديد والتساؤل أى تلك الصفات التى كانت تميز فيما مضى « الصفوة الإنسانية » .

وهكذا تصبح ثقافة الإنسان ذات الأبعاد الإنسانية هى الشرط الأول للتنمية .

ويصبح كل ما وضعته العقائد الدينية والفن « بعيداً » عن العمل ، يصبح الآن فى « قلب » العمل ، وفى المقام الأول ، الأبعاد الإنسانية للذاتية وللتسامى .

وقد أرغم التحول أعمق المسيحيين والماركسيين تفكيراً على الدخول فى حوار ساعدهم جميعاً على إعادة التفكير والتعمق ، فى ظل ظروف عصرنا فى هذا « التميز » الإنسانى .

وإذا كانت المسيحية ، بالنسبة للمسيحيين ، قد زرعت فى نفوسهم تقدير

الذاتية ، فإن تقليداً طويلا دفع بهم فى كثير من الأحيان على قصر هذه الذاتية على نزعتها « الداخلية » فقط .

وهكذا تبخر إيمانهم ليصبح لوناً من ألوان التقوى والعبادة الشخصية . وقد ساعدهم حوارهم مع الماركسية على إعطاء إيمانهم من جديد أبعاده التاريخية والاجتماعية ، أبعاده الإيجابية المناضلة .

واقتصرت « الذاتية » بالنسبة للماركسيين ، الذين دفعتهم الظروف التاريخية التى نما فيها مذهبهم إلى تسليط الأضواء على اللحظات الموضوعية للحقيقة التاريخية والنضال الاجتماعى ، اقتصرت على كونها ليست أكثر من مجرد انعكاس تاريخى للحقيقة الموضوعية و « حركة » هذه الحقيقة . وقد ساعدهم بدورهم الحوار المتشدد مع المسيحية فى أن يكتشفوا فى الماركسية ماركسية ماركس ولينين ، الدور الرئيسى للمبادرة التاريخية للجماهير والتى أضفى عليها الضمير النظرى فاعليتها الكاملة .

وبالنسبة « لنزعة التسامى » فإن الماركسيين أنكروها ورفضوها جملة وتفصيلا بسبب ما قد ينجم عنها من اتجاهات لا تخضع للمنطق وما تتضمنه من إعجاز الأمر الذى شوهها كعنصر من عناصر التقاليد الدينية . وقد فعل الماركسيون ذلك على الرغم من أن واضعى أسس الماركسية الأوائل كانوا قد أكدوا أن النشاط الإنسانى هو شيء آخر غير مجموع ، أو ناتج ظروف تبلور هذا النشاط . وقد أدت مواجهتهم الجادة للمفهوم المسيحى الخالص للإنسان إلى تمييز المعنى الأساسى للتسامى عن المفاهيم الأخرى المغلوطة .

وهكذا استطاعوا أن يحددوا « التسامى » لا على أنه صفة من صفات الخالق بل على أنه أحد الأبعاد الإنسانية للإنسان . . . على أنه تبلور للجديد ولحظة « تخطى » دياليكتيكية .

وبدأ المسيحيون ، نتيجة لرد فعل عكسى له مغزاه ، يعملون على تحرير عقيدتهم وأخذ عدد هؤلاء الذين لا يرون فى « التسامى » مبدأ من المبادئ « الآمرة » بل مبدأ من مبادئ الحرية ، وكذلك عدد هؤلاء الذين يعيشون إيمانهم لا على أنه خضوع واستسلام ولكن على أنه ثورة وتمرد وقطيعة ثورية مع ما هو « معطى » ، أخذ عدد هؤلاء يزداد يوماً بعد يوم .

ليس هذا سوى مثال للتحولات الداخلية في المذاهب وفي الإنسان ، تلك التحولات التي يحتمها التحول الأول للعلوم والتكنيكية والذي يقضي « بالتعدد » كمبدأ « للتلقيح » المتبادل .

هناك اتجاه الآن — نشأ نتيجة لرد الفعل ضد النزعة « المحافظة » في الإنسانيات القديمة التقليدية — يرمى إلى عدم إرساء التعليم على غير أسس علم الطبيعة الموضوعي . لقد أدى نفس الاتجاه التنازلي من المنطقية الديكارتية إلى المنطقية الإيجابية إلى استبعاد ذاتية الإنسان الخاصة كما لو أن « الذاتي » ليس إلا مجرد انعكاس أو تسجيل « لمعطى » موضوعي .

ولقد أصبح واضحاً اليوم ، أكثر من أي وقت مضى . أننا نعيش في عالم خلقه الإنسان ، وطبيعة صبغت تماماً بالصبغة الإنسانية . وأن أول مهام الإنسانية العلمية في عصرنا هي مساعدة كل إنسان على اقتناص — أثناء مسيرة الإنسانية الطويلة — لحظات الخلق الإنساني التي أوجدت هذه الطبيعة . وعلى جعل كل إنسان يعيش، في شكل مركز . مغامرة الإنسانية الخلاقة في ميدان معرفة وتغيير العالم .

وهكذا يصبح علم الجمال — بمعناه العميق في تأمل عمل الإنسان الخلاق والظروف المحيطة بهذا العمل — لحظة جوهرية في تكوين الإنسان كما يصبح هو أيضاً علم الاختراع وهكذا نصل إلى علم الجمال ( العصري ) وهو علم جمال لا يقوم على مبادئ « أرسطو » في التقليد والمحاكاة ، تقليداً ومحاكاة طبيعة « معطاة » ولكن علم جمال بعيد عن مبادئ أرسطو — كما يقول بريشت — ومبني على « التجاوز » والمساهمة الداخلية الخلاقة للقارئ والسامع والمشاهد الذي يجب على كل منهم أن يتبنى لحسابه الخاص اقتراحات « العمل » المتعددة ومشاكله وتحدياته بغرض خلق بدائله المستقبلة . ويمكن أن يكون هذا الفن هو بمثابة الاختيار التمهيدي للثورة الضرورية .

فالمشكلة لم تعد ، كما كانت خلال آلاف السنين هي تكوين نوع من الإنسان يمكنه مسايرة متطلبات نظام اجتماعي مستقر ، بل إعداد الإنسان لتكوين نفسه طوال فترة حياته ، إنسان يعيد خلق نفسه في عالم يتغير تغيراً دائماً وسريعاً .

إن الأمر ، كما يقول رودوفان ريشتا وهو جعل المتعلم ذا دور إيجابى فيما يتلقاه من تعليم[١] .

ويتطلب ذلك تغييراً فى وسائل التعليم وفى غاياته وأهدافه . فإذا كان التعليم المستمر سيفوق رويداً رويداً المدرسة التى يقتصر دورها حتى الآن على تلقين مجموعة معارف معينة وعناصر تدريب صالحة ، من حيث المبدأ ، لفترة الحياة كلها . وإذا كانت عمليات التدريب الدورية ستصبح أكثر شيوعاً فإن مبدأ التعليم القديم سيؤدى سريعاً بسبب زيادة عدد المدرسين إلى هذه السخافة : نصف سكان الأمة سيدرسون لنصفها الآخر ، وسيزيد تدريب المسئولين عن التعليم أنفسهم من هذا الوضع الغريب .

ولهذا فإنه يجب التفكير فى أن الفنون الإلكترونية سوف تهب لنجدة المدرسة ، وأن تدريب العناصر على استخدام الحاسب الإلكترونى وطرق تشغيله سيصبح من الدراسات الأساسية ، مثل القراءة والحساب ، وأنه ابتداء من هذه النقطة فإن أهم ما فى التعليم سيتم عن طريق التليفزيون وآلات التسجيل وأنه سيمكن نقل أهم المحاضرات — بل عرضها فى صورة مرئية — إلى ملايين الأطفال والرجال والنساء ، فى أى سن من سنى حياتهم .

وبتلك الطريقة وحدها يمكن لكل فرد أن يستوعب أسمى المنجزات العلمية والفنية ، وأرقى مبتكرات الحياة والعقل وأن يصبح متمرناً على الخلق .

وبهذه الطريقة وحدها أيضاً يمكن لكل فرد أن يعتاد على مشكلات بناء المستقبل ، وأن يحاط علماً بالمواضيع والأهداف والاختبارات الممكنة وبدائلها فى عملية تحديد المخططات الطويلة المدى، أن يساهم إيجابياً فى عملية البناء وأن يشعر — كما كان يحلم جوريس[٢]— بأنه أداة فعالة فى المدنية العالمية .

---

(١) فى كتاب بعنوان « المدنية عند مفترق الطرق » .

(٢) جان جوريس من كبار الاشتراكيين الفرنسيين وتتميز اشتراكيته بثلاث صفات رئيسية :

١ — اشتراكية تؤمن بالنظام الجمهورى فلا يجب الفصل ، فى رأيه ، بين المسائل الاقتصادية والمسائل السياسية ، بين العدالة الاجتماعية والحرية ، بين الاشتراكية والجمهورية .

٢ — اشتراكية علمية ومثالية فى نفس الوقت . اشتراكية لا تكتفى — كاشتراكية ماركس — بإظهار أن القضاء على النظام الرأسمالى يعد أمراً محتوماً بل تظهر « عدالة » هذا التحول المحتوم . =

هذا هو الإنسان الجديد الذى يجب أن نتعلم كيف نخلقه :

- مناضل من مناضلى الثورة ضد أى حرمان من الحقوق الطبيعية .
- شاعر من شعراء الخلق يناهض الفوضى .

---

= ٣ – اشتراكية تضمن للطاقة الفردية والادخار الفردى والملكية الفردية غير المستغلة البقاء والازدهار داخل إطار التنظيم الجماعى . ومن أبرز آراء « جوريس » أن التحول الاجتماعى لا يمكن أن يتم بالقوة وهو يقول فى هذا الصدد : « قد تضطر البروليتاريا فى لحظة من لحظات التطور وأمام مقاومة أو جنون البورجوازية المجرم إلى التمرد واستخدام وسائل العنف ولكن يجب ألا نعتقد أن حركة التمرد وحدها كافية لتكوين عهد جديد . فسيبقى النظام الرأسمالى قائماً غداة الثورة وستصبح البروليتاريا المنتصرة ظاهرياً عاجزة عن استغلال وتنظيم انتصارها إذا كانت لم تستعد من قبل لهذا النصر ولتسلم السلطة عن طريق تدعيم مختلف المنظمات النقابية والتعاونية حسب آرائها ومبادئها . . . » ( المترجم ) .

الفصل الثانى

# الولايات المتحدة الأمريكية

## ونتائج الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة

لا يمكن أن تتأقلم الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة — لربطها البحث العلمى بالإنتاج ربطاً محكماً ، ولأن تنظيم المؤسسات الإنتاجية الذى يقوم على علم « السيبرنيطيقا» لا يصبح مربحاً إلا بالنسبة للمجموعات الإنتاجية الضخمة، لا يمكن أن تتأقلم هذه الثورة تأقلماً تامًّا إلا حيث توجد إمكانية تحقيق تراكم كبير لرأس المال . . . تراكم سابق ( على هذه الثورة ) .

وتعطينا الولايات المتحدة الأمريكية ـ بالنسبة للعالم الرأسمالى مثالا ممتازاً يسمح بدراسة التغيرات التى تحدث الآن فى نظام يقوم على أساس السوق والربح ، والتى تبلورت فى أعقاب التحول الكبير فى القوى الإنتاجية .

ليس من الصواب فى شىء الاعتراض بأن ١٠ ٪ تقريباً من الإنتاج الإجمالى للولايات المتحدة يخضع لنظام التسيير الآلى وأنه من الممكن والحال هذه ، ولفترة زمنية طويلة ، تحليل اقتصاديات هذا البلد ونظامه الاجتماعى تبعاً لمجموعات التصنيع ذات الطابع التقليدى . فهذا التفكير « الميكانيكى » الطابع يصل فى سخفه إلى مستوى تفكير الطبيب الذى يقول : إن عقل وقلب مريضى هما اللذان فى حالة سيئة للغاية ولكن هذه الأعضاء لا تمثل غير ١٠ ٪ تقريباً من وزن جهاز المريض الكلى، ولهذا فى مقدورى أن أعتبر ذلك أمراً غير ذى قيمة فى تشخيصى ، وانظر إلى نسبة الـ ٩٠٪ الباقية من جهاز مريضى وكأنها تعمل فى ظل القوانين العادية لجسم سليم . . .

ومثل هذا الموقف يجعلنا نتناسى أن الجهاز الاقتصادى والاجتماعى مثله فى ذلك مثل الكائن الحى ـ هو بناء تتشابك وتتلاحم فيه جميع عناصره وبالتالى ، وبالنسبة للحالة التى تعنينا ـ فإن نتائج الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة لا بد أن تنتشر

فيما وراء قطاع المصانع الخاضعة لنظام التسيير الآلى وكذلك فيما وراء النشاطات التى تعمل فيها الحاسبات الإلكترونية .

وهكذا ، فإن مجموع الجهاز الاقتصادى والاجتماعى يخضع تدريجياً للتغير تحت تأثير انتشار العلم فى ميدان الإنتاج ، وتحول القوى الإنتاجية وهو تغير يفوق بكثير ما سبقه من تغيرات .

ولكن ما هى ، بالنسبة للولايات المتحدة ، نتائج هذه الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ، التى تولد مجتمع « ما بعد التصنيع » أى مجتمعاً يصبح فيه تنظيم البحوث والمعارف العلمية قوة إنتاجية رئيسية ؟

إن أولى هذه النتائج وأعمقها أثراً فى الولايات المتحدة الأمريكية تتلخص فى تغيير طبيعة المتناقضات الرأسمالية . من العبث أن نكرر دائماً أن « المتناقضات تزداد حدة » إذا لم نضف لهذا القول فى الحال أن المتناقضات التى تزداد حدة ليست هى متناقضات القرن التاسع عشر بل متناقضات القرن العشرين . وهذا لا يعنى مطلقاً ، كما سنبين ذلك فيما بعد ، أن المتناقضات القديمة قد اختفت . كل ما فى الأمر أنها تغيرت تغيراً جذرياً نتيجة للمتناقضات الجديدة .

إننا هنا بصدد نوع جديد من أنواع التنمية ، وتغيير فى الطبقات والعلاقات الطبقية ، ودور جديد تضطلع به الدولة ، وإيديولوجيات تتفق مع طبيعة المشكلات الناجمة من هذا التغير المباغت كما أننا نواجه التساؤل القلق الخاص بالموضوع النهائى : . . موضوع الغايات الأخيرة لهذا المجتمع .

ما هى الظاهرة الرئيسية التى يمكن بواسطتها إلقاء الضوء على هذه التغيرات العديدة ؟

إن الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة التى تحتم نظام البرامج الطويلة الأجل تؤدى إلى انعكاس فى العلاقات بين الإنتاج والسوق .

لقد أوضح جون كينيث جالبرايث فى دراسته عن النظام الاقتصادى الأمريكى والتى أسماها « الدولة الصناعية الجديدة » هذه الظاهرة الجوهرية التى يجب استخلاص كل نتائجها .

تتميز عمليـــات الإنتاج فى المؤسسات الضخمة التى استطاعت تحقيق

الاستثمارات الخاصة بصبغ إنتاجها بالصبغة «السيبرنيطيقية» بمرور فترة زمنية طويلة بين اللحظة التى يتم فيها وضع مشروع الإنتاج ولحظة تنفيذ هذا المشروع ثم طرح الإنتاج فى الأسواق .

ويكون من العسير على الإنتاج فى مثل هذه الظروف الجديدة أن يتأقلم مع متطلبات السوق ، كما يصبح من المحتم ، أكثر فأكثر إخضاع السوق لمتطلبات الإنتاج .

وتحقق المؤسسات الإنتاجية الضخمة هذا الهدف بطريقتين رئيسيتين :

١ ــ بالتأثير على المستهلك بواسطة عدة وسائل . تعتبر الدعاية ( التجارية ) إحداها ولكنها ليست الوسيلة الوحيدة .

٢ ــ وتنوع فرص البيع خارج السوق . تلك الفرص التى ينتجها بوجه خاص القطاع العام فى قطاعاته الخاصة بالتسليح وتجارب الفضاء .

علينا الآن أن نستخلص عند المستوى الاقتصادى، نتائج هذه العلاقة الجديدة بين الإنتاج والحاجيات . إن اختيار ما يجب إنتاجه فى مثل هذا النظام يقل خضوعه بالتدريج لحاجيات المستهلك وبالعكس يزيد خضوعه بالتدريج لمتطلبات نمو الاحتكارات التى تسيطر على السوق وتؤثر فى السلوك الشرائى للمستهلك .

وبطبيعة الحال فإن هذا القانون الجديد الذى يحكم العلاقات بين الإنتاج والسوق ، كمعظم القوانين الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية هو بمثابة قانون يحدد الاتجاهات الممكنة وليس أكثر من ذلك . ولهذا يكون من السخف القول اعتماداً على الافتراض السابق بأنه لم تعد هناك سوق فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن الحقيقة هى أن الاحتكارات الكبرى وخاصة فى القطاعات الصناعية القيادية تحاول التحرر من السوق وتنجح فى ذلك إلى حد كبير .

وهكذا . فإن ما هو فى سبيله إلى التبلور وما يعد بالتالى حاسماً بالنسبة للتحليل والإسقاط ، هو تراجع اقتصاد السوق بالمعنى التقليدى للكلمة وتزايد عدد القطاعات التى تظهر فيها قوانين جديدة .

إن الرأسمالية الأمريكية فى عام ١٩٧٠ لم تعد الرأسمالية التى كان فى مقدور ماركس أن يتناولها بالتحليل منذ قرن من الزمان فى إنجلترا .

لقد كانت جميع تفسيرات ماركس فى « رأس المال » تعتمد على نظرية السلعة أي على الإنتاج من أجل السوق ، كما أن مفاهيمه الرئيسية الخاصة بالقيمة ، القيمة المضافة والأزمات تولدت من التحديدات الداخلية للسوق الرأسمالية ونجم عن ذلك القانون الخاص — وهو قانون نسبي ومطلق فى نفس الوقت — بالإفقار المستمر الذى تخضع له الطبقة العاملة .

وظل تحليله صادقاً دون الحاجة إلى إدخال تعديلات رئيسية عليه حتى نهاية الثلث الأول من هذا القرن . وكان التأكيد الأخير الواضح لهذا التحليل هو الأزمة الأمريكية والعالمية الكبرى فى عام ١٩٢٩ .

مما لاشك فيه أن القول اليوم مع الماركسيين التقليديين بأن .. «المتناقضات تزداد حدة »دون أن نحدد أن الأمر يعنى بوجه خاص متناقضات جديدة أو على العكس من ذلك التصريح مع أعداء الماركسية بأن « تنبؤات ماركس لم تتحقق» ومما لاشك فيه أن هذا القول فى الحالتين ينتمى إلى نفس التفسير المدرسى وغير التاريخى لتفكير ماركس . ذلك التفسير الذى يضع هذا التفكير فى قالب جامد ويخلق منه قوانين اقتصادية صالحة لكل زمان ولكل مكان . ويغفل ذلك حقيقة رئيسية هى أن أهم ما فى الماركسية الحية ماركسية ماركس ولينين . هو الأسلوب الذى يسمح عن طريق تحليل المتناقضات « الحاضرة » بالتنبؤ « بالممكنات » وتحقيقها .

من يستطيع منطقياً فى ظل الظروف الحالية لتطور الاقتصاد الأمريكى تصور أن الاشتراكية ستظهر فى هذا البلد نتيجة وضع مبهم غامض تضطر فيه الطبقة العاملة تحت ضغط البؤس إلى القيام بتمرد عام يشبه ذلك الذى حدث فى « كوميون شيكاغو » الذى تخيله جاك لندن فى عام ١٩٠٧ فى كتابه الكعب الحديدى ؟ . .

وقد سبق أن أوضحنا(١) أثناء النقاش الذى دار فى فرنسا حول موضوع إفقار الطبقة العاملة المستمر بأن هذا الإفقار لا يمكن أن يعرف بانخفاض القوة الشرائية انخفاضاً مستمراً بل بدرجة الحرمان من الحقوق الطبيعية .

ويتخذ هذا الحرمان أشكالا جديدة فى المرحلة الحالية لتطور الرأسمالية، فانعكاس

---

(١) انظر روجيه جارودى « الأسس النظرية لقانون الإفقار الدائم — الكراسات الشيوعية » يناير ١٩٦١ .

العلاقات بين الإنتاج والسوق يؤدى إلى خضوع المجتمعات للجهاز الذى أنشئ لتطوير سلطاتها .

فعندما تتحدد حاجيات الفرد – أو حتى تخلق خلقاً – بواسطة الأجهزة المحركة للإنتاج ، وعندما تصبح أهداف الدولة ، إلى حد كبير ، خاضعة للمتطلبات الداخلية لهذا الجهاز ( المجموعة العسكرية – الصناعية ) فإننا نكتشف الجذور الجديدة للحرمان ومحو الصبغة الإنسانية من الإنسان .

عندئذ يفقد العمل الإنسانى والمخطط التاريخى الإنسانى صفتهما الإنسانية الحقة ، أى الوعى بالغايات واختيار هذه الغايات قبل القيام بالعمل .

إن المشكلة التى تطرح نفسها بصورة مأساوية فى هذه الظروف هى مشكلة غايات وأهداف المجتمع .

فغايات وأهداف الجهاز الاقتصادى على صورته هذه هى النمو والتوسع . وهكذا يصبح نمو الجهاز وفعاليته غاية فى ذاتها ويصبح المقياس العملى الوحيد هو مستوى التفوق فى الإنجاز .

وهكذا تظهر « ديانة » الوسائل و « عقيدة » التوسع . وقد استطاع أحد رجال الاقتصاد أن يشرح هذا الاتجاه لطريقة الحياة الأمريكية فى جملة ساخرة : سوف يطرح القديس بطرس على كل مواطن أمريكى ، عند وصوله إلى السماء بغرض إرساله سواء إلى الجنة أو إلى المطهر أو إلى النار سؤالا واحداً وهو : ماذا فعلت لكى تزيد من الناتج الوطنى الإجمالى[١] ؟ .

وقد أظهر النظام فعالية كبيرة ولكنه مع ذلك لم ينجح فى القضاء على المتناقضات الأولية للرأسمالية ونعنى بها تركيز الثروة بين عدد قليل من الأيدى ، والبؤس بين قطاعات كبيرة من البشر . حقيقة أن عدد المحرومين فى الولايات المتحدة يعد أقل مما هو سائد فى غالبية دول العالم ، ولكنه مع ذلك لا يزال ضخماً .

---

( ١ ) الناتج الوطنى الإجمالى هو متوسط قيمة السلع والخدمات المنتجة فى ساعة عمل مضروباً فى مجموع ساعات العمل التى تمت فى بلد ما . وعلى سبيل المثال فإن ساعة عمل فى الولايات المتحدة تنتج ما قيمته ٥,٢٠ دولار . وهناك ٧٤ مليون شخص يعملون فى الميدان المدنى وينجزون فى المتوسط وبالنسبة لكل منهم ٢٠٠٠ ساعة عمل سنوياً وهذا يعطينا بالتقريب ١٥٠ مليار ساعة عمل سنوياً وبالتالى ناتج قومى يقدر بـ ٧٨٠,٠٠٠ مليار دولار .

وليس من الحقيقة فى شىء أن الرأسمالية ــ وحتى أوسعها ثراء ــ استطاعت التغلب على هذا التناقض الرئيسى .

فى عام ١٩٠٠ كان $\frac{١}{١٨}$ من الأسر الأمريكية يمتلك $\frac{٧}{٨}$ من الثروة الوطنية .

وفى عام ١٩٢٩ ، عشية الأزمة الكبرى ، كانت ستة ملايين أسرة (أكثر من ٢١ ٪) من مجموع الأسر الأمريكية البالغ عددها ٢٧,٥٠٠,٠٠٠ أسرة تحصل على دخول سنوية تقل عن ١,٠٠٠ دولار و ١٢,٠٠٠ أسرة (أكثر من ٢٤ ٪) تحصل على دخول سنوية تقل عن ١,٥٠٠ دولار ، ١٠ ملايين أسرة (أكثر من ٧١ ٪)تحصل على دخول سنوية تقل عن ٢,٠٠٠ دولار . هذا مع العلم بأن مبلغ الـ ٢,٠٠٠ دولار كانت تعتبر فى ذلك الوقت ، بسبب تكاليف المعيشة فى الولايات المتحدة ، الحد الأدنى الضرورى لحياة لائقة .

وهكذا فإن الـ ٣٦,٠٠٠ أسرة الأكثر ثراء كانت تحصل على دخل يساوى ما تحصل عليه ١٢ مليون أسرة يبلغ دخل كل منها ١,٥٠٠٠ دولار سنويا

وهكذا نرى أن هذا الوضع يبعد كثيراً عن « الديمقراطية الاقتصادية » .

وفى عام ١٩٤١ كانت ١٤ ٪ من الأسر تحصل على أقل من ٥٠٠٠ دولار وهكذا وكما كتب أندريه موروا[١] ــ فإن الفقر لم يختف .

وفى عام ١٩٦١ ظل سدس عدد السكان فقيراً ، بل إن الرئيس كنيدى يقول فى تقريره عن وضع الاتحاد إن هذه النسبة تبلغ ٢٥ ٪ .

وكتب رجل الاقتصاد ليون كيسيرلينج فى عام ١٩٦٤ : « إننى لا أعتقد أن نظام توزيع الدخل القومى الحالى سيجعل من الممكن إنقاص معدل البطالة بدرجة كبيرة أو إنقاص عدد الفقراء بنفس هذه الدرجة الكبيرة » .

كما أشار ميخائيل هارينجتون فى كتابه « أمريكا الأخرى » الذى أثر تأثيراً عميقاً فى الرئيس كنيدى إلى أن هناك « فى بلد يستحوذ فيه الأغنياء والتسليح على ٩٠ ٪ من الدخل القومى ٣٢ مليوناً من الفقراء بالنسبة لعدد السكان البالغ ٢٠٠ مليون نسمة »[٢] . وصور هذا الفقر فى أكثر أشكاله بعداً عن الإنسانية : فسكان

---

(١) أندريه موروا التاريخ المتوازى ــ الولايات المتحدة الأمريكية ص ٢٨١ .

(٢) ميخائيل هارنجتون « أمريكا الأخرى » ص ٢١٠ .

« أمريكا الأخرى » « هم هؤلاء الذين يعيشون عند مستوى يحرمهم من أى اختيار أخلاقى ويبلغ بهم البؤس درجة تجعل المرء لا يستطيع أن ينطق فيما يخصهم بكلمة "حرية الاختيار" »[١].

وفى أمريكا ، يحمى التشريع الاجتماعى ، أقل ما يحمى هؤلاء الذين هم فى أقصى الحاجة إلى هذا التشريع ، فهناك عشرات الملايين من المواطنين الأمريكيين محرومون من الضمان الاجتماعى والأجر الأدنى الحيوى[٢] .

وتتكون المجموعات الأكثر بؤساً من الأقليات العنصرية ( يزيد معدل وفيات الأطفال فى نيويورك ثلاث مرات فى حى السود « هارليم » عنه فى أحياء البيض ) . ونجد نفس الشيء بالنسبة للبطالة والإسكان — ثلاثة ملايين من سكان الولايات المتحدة يعيشون فى أكواخ وضيعة أو فيما يسمى بمدن الصفيح — وهذه الأوضاع يخضع لها السود فى المقام الأول . ولا يهبط معدل البطالة فى فترات الرخاء الاقتصادى إلى أقل من ٣ ٪ الأمر الذى يعنى رقماً لا يقل ، أثناء فترات الرواج ، عن ثلاثة ملايين عاطل .

وفقراء الريف يعدون أسوأ حالا ، فالإحصائيات الرسمية تشير إلى أن أكثر من ٥٠٪ من أسر الزراع ذات الدخل المنخفض تعانى من أمراض سوء التغذية . والوضع الأكثر سوءاً هو وضع الكهول . فأكثر من ٥٠٪ من الأشخاص الذين تزيد سنهم على خمس وستين سنة يعيشون على دخل يقل عن ألف دولار فى العام . ولا يتمتع ثمانية ملايين من الفلاحين الفقراء بأى نظام من أنظمة الضمان الاجتماعى . ويعيش ٣٠٠,٠٠٠ فقير فى نيويورك على المساعدات العامة . وباختصار فهناك ٣٢ مليوناً من « المنبوذين » سواء من البيض أو السود يشهدون ضد اقتصاد مشوه تتولد فيه كالأورام السرطانية الخبيثة حاجيات « كاذبة » فى الوقت الذى تظل فيه الحاجيات الإنسانية البدائية بعيدة تماماً عن الإشباع .

ومع ذلك فقد نجح النظام فى « استيعاب » الأغلبية الكبرى للطبقة العمالية التى تساند أهداف التنمية .

---

( ١ ) المرجع السابق ص ٢١٠ .

( ٢ ) أجر تحدده الحكومة بالاتفاق مع اتحادات العمال ويلتزم به أصحاب العمل . ( المترجم )

وإذا اقتصرنا على تجربة المجتمع الأمريكى وحده فإنه يكون من الصعب معارضة وجهات نظر هربرت ماركوس حول استيعاب إدماج الطبقة العاملة ( فى النظام القائم ) . ومما يسهل عملية الاستيعاب أو الإدماج هو أن الرأسمالية الأمريكية تستطيع بسهولة — بدون أن تعرقل توسعها — أن تكفل للغالبية الكبرى من طبقتها العاملة مستوى معيشياً مرتفعاً للغاية بفضل الاستغلال الاستعمارى لأمريكا اللاتينية كلها ، ولغيرها من مناطق العالم. من الخطأ إذن توقع حدوث إفقار مستمر للطبقة العاملة .

وعلى الرغم من أن إمكانية اندلاع أزمات اقتصادية جديدة وخطيرة لا يمكن استبعادها بأى حال من الأحوال فإنه سيكون من الخطأ أيضاً الاعتقاد بأن الرأسمالية ستجد نفسها بالضرورة أمام سوق يميل إلى الانكماش بسبب فقر الطبقة العاملة المستمر ويرجع خطأ هذا الاعتقاد أولا ، إلى أن عملية الإفقار هذه عملية نسبية ، ويرجع ثانياً ، وبوجه الخصوص ، إلى أنه من الممكن أن تظهر أسواق جديدة نتيجة للإنفاق العام .

لقد أصبح « تنظيم » الطلب الإجمالى عن طريق تدخل الدولة وهو الأمر الذى أوصى به « كينز » ، هو القاعدة منذ الثلاثينات . وقد فتحت زيادة الإنفاق العام آفاقاً واسعة أمام الوحدات الإنتاجية ، وخاصة نتيجة للاستثمارات المخصصة لعمليات التسليح وتجارب الفضاء .

وهكذا تحققت حسب تعبير الرئيس أيزنهاور شروط قيام صناعة تسليح كبيرة . وأصبح الخط المميز بين المؤسسات الاحتكارية الخاصة الكبرى والدولة لا يكاد يرى فى هذا « الكيان العسكرى — الصناعى — » . وأصبحت أهداف الدولة هى أهداف هذا الكيان الأخير، وأخذ الجهاز الاقتصادى « يفرز » أيديولوجية التبرير الضرورية للحفاظ على النظام وتنميته .

وتضفى مناهضة الشيوعية المتولدة من الخوف والحقد على الاتحاد السوفييتى والصين ، أو على الاشتراكية بوجه عام ، صفة الشرعية على الاستثمارات العسكرية الضخمة . ويصبح سباق التسلح هو المبرر الرئيسى لمخططات توسع الوحدات الإنتاجية الكبرى .

وغلفت حركة « الماكارثية » فى الخمسينات ، فى الداخل ، ومساندة الديكتاتوريات المرتشية من أمريكا اللاتينية حتى فورموزا وفيتنام ، فى الخارج بغلاف الحرية وذلك من أجل الحفاظ على أسواق تصدير رؤوس الأموال .

وهكذا أخذت الدولة التى تقع تحت سيطرة الاحتكارات تلعب دوراً حاسماً ، فهى التى تمول البحوث العلمية المسئولة عن التنمية والتوسع ،وهى التى تشترى : إن ٦٥ ٪ من رقم مبيعات مؤسسة بوينج يتكون من طلبيات الدولة الخاصة بالتسليح وكذلك ٨١ ٪ من مؤسسة «لوكهيد» و ١٠٠٪ من مؤسسة « ريبابليك آفييشن »[١].

ولهذا استقبلت الاحتكارات الكبرى حرب فيتنام فى بدايتها ، عندما كان يبدو النصر أمراً سهلا ، بالحماس لأنها كانت ترى فيها فرصة للاستثمارات المربحة التى من شأنها أن تدعم أسس الرخاء . وكذلك الحال بالنسبة للعسكريين الذين اعتقدوا أنهم وجدوا فى هذه الحرب حقل تجربة لتكوين جيش قادر على الانتصار فى الأدغال . وعاش « الكيان العسكرى — الصناعى » حسب أحلامه ، وظهر عدد من المثقفين صاغوا لهذا المخطط نظرياته وأعطوه « نكهته الروحية »[٢].

وتطابقت بالفعل سياسة الدولة مع احتياجات الاحتكارات وأصبح أهم جانب من سياسة الدولة سواء فى الداخل أو فى الخارج، يوجه لخدمة الاحتكارات ولتوسعها.

ويبلغ تطابق أهداف الدولة والاحتكارات درجة لا تجعل المؤسسات الإنتاجية الخاصة الكبرى تؤثر فقط فى طلبيات الدولة وتحدد نوعية هذه الطلبيات نفسها بل لقد أصبح يعهد إليها . بطريق العقود . مهام عسكرية حقيقية لإقامة القواعد أو لتحديد طراز الصواريخ . ويتخذ هذا التداخل أو حتى هذا التلاحم بين أنشطة الوحدات الإنتاجية وأنشطة الدولة[٣]، طابعا اقتصادياً وسياسياً فى نفس الوقت لأن سادة الاحتكارات يستطيعون ، عن طريق « جماعات الضغط» ومختلف ممثلى

---

(١) انظر ميخائيل ر . ريجان : السياسة والاقتصاد والرخاء العام شيكاغو ١٩٦٥ ص ١١٣ .

(٢) انقلبت الأوضاع خلال سنوات قليلة أمام المقاومة الفيتنامية الشعبية وسلسلة فشل الأمريكيين السياسية والعسكرية فقد أصبح احتجاج الجامعات أكثر قوة واضطر العسكريون داخل أمريكا نفسها إلى التزام موقف الدفاع ولم يعد يرى رجال الصناعة فى حرب فيتنام الصفقة الأكثر ربحاً وراحت الأسعار فى البورصة تميل إلى الارتفاع منذ ثلاث سنوات عندما راجت شائعات السلام .

(٣) انظر كتاب هـ . ل . نيربورج « باسم العلم » ( كوادرانجل بوك شيكاغو ١٩٦٦ ) الذى يتضمن مادة غنية عن العلاقات بين الدولة الأمريكية والاحتكارات .

المؤسسات فى الرئاسة والوزارات ولجان مجلس الشيوخ والكونجرس . شراء المشرعين والقوانين وذلك عندما لا يكون قادة هذه المؤسسات الكبرى لا يمارسون السلطة مباشرة .

والمثل الحى على ذلك هو وزير دفاع أيزنهاور : شارل أ . ويلسون رئيس شركة « جنرال موتورز » والذى يملك ما قيمته ٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار من أسهم هذه الشركة ، فلقد عبر ببراعة عن القانون الأعلى للسياسة الأمريكية عندما أدلى بهذا التصريح التاريخى أمام لجنة مجلس الشيوخ التى سألته كيف يستطيع إبرام عقود محايدة مع شركته نفسها . قال : «كنت أعتقد أن ما هو حسن للبلاد هو حسن أيضاً لشركة جنرال موتورز . والعكس صحيح »[١] .

وهكذا أصبح الجهاز الاقتصادى والتكنولوجى الضخم يعمل لصالح نفسه وأصبح تطوره وتوسعه غاية فى حد ذاتها . وخضع لسيطرته الرجال ودولتهم وثقافتهم ، ومثلهم العليا .

ماذا يمكن أن تكون عليه قوى التجديد فى مثل هذا النظام الاجتماعى ؟

تتفق فى هذا الصدد النتائج التى توصل إليها خيرة من قاموا بتحليل المجتمع الأمريكى ، سواء فى ذلك دراسات « فرديناند لانديبرج » حول « حكومة الأغنياء الأمريكية »[٢] أو التحقيق الذى أجراه دوجلاس كارتر بعنوان « السلطة فى واشنطن »[٣] أو كتابات أرشر م . شيليسينجر التى ظهرت بعنوان عصر روزفلت والذى يدرس فى الجزء الأول منها « أزمة النظام القديم »[٤] أو « التحليل السياسى الاجتماعى للسلطة الأمريكية الذى قام به ج وليام دومهوف »[٥] . فمهما كان اختلاف زوايا رؤية هؤلاء الكتاب ، فإن القانون العام الذى يبرز على السطح هو أن جميع أجهزة القيادة فى الاحتكارات الكبرى . رئاسة الولايات المتحدة . الحكومة الفيديرالية . وكذلك فى مختلف الولايات ، والصحافة والإذاعة والتليفزيون والجيش .

---

(١) انظر كتاب أندريه موروا : التاريخ الموازى : الولا يات المتحدة الأمريكية بريس دى لاسيتبه باريس ١٩٦٢ ص ٣١٣

(٢) ترجم كتابه الأخير : الأغنياء والأغنياء جداً جداً إلى الفرنسية دار نشر ستوك ٦٩ .

(٣) نشرته دار راندون هاوس فى نيويورك عام ١٩٦٤ وترجم إلى الفرنسية فى نفس السنة بدار نشر سوى تحت عنوان : من يحكم فى واشنطون : الأحزاب ؟ جماعات الضغط ؟ القيادة العامة ؟

(٤) دار نشر ريفر سايد كامبريدج ١٩٥٩ .

(٥) انظر ج . وليم دومهوف : من يحكم أمريكا ( برنتيس هول – نيوجيرسى ٦٧ ) .

جهاز المخابرات المركزى ، مكتب التحقيقات الفيديرالى . . . جميع أجهزة القيادة فى هذه المؤسسات جميعاً تقع بين أيدى قلة من أصحاب النفوذ تشرف وتوجه وتدبر وتنفذ السياسة الأمريكية الحالية تحت ستار الحزبين التقليديين اللذين لا يمكن تمييز برامجهما على المدى الطويل .

كانت المعارضة « المبدئية » للنظام ، ونعنى بها المعارضة الاشتراكية تتسم دائماً بالعجز لأنها كانت دائماً غير قادرة على حل المشكلات الخاصة بالولايات المتحدة .

وتميزت المرحلة الأولى « بالانتظار الطويل » لعالم جديد لا علاقة له بالعالم الذى تظهر بين جنباته مسائل كل يوم . ولا تختلف هذه الاشتراكية عن اشتراكية الخياليين الذين جاءوا قبل ماركس إلا بإيمانها الإيجابى بضرورة ظهور الاشتراكية . يقول البيان الأول للحزب الاشتراكى فى عام ١٩٠٤ : « البرنامج الاشتراكى ليس نظرية للمجتمع تقترح قبول هذا المجتمع أو رفضه . . . إنه وصف لما لا بد من حدوثه إن عاجلا وإن آجلا . إن الرأسمالية تعمل من أجل انهيارها نفسه» .

وجعل جين ديبس صاحب هذه الاشتراكية المسيحية النزعة من التعاليم الجامدة مبدأ أخلاقياً يرفض أى إصلاح وبالتالى يفرض عليه سياسة الجمود والانتظار .

وقضت الحرب العالمية الأولى على أوهام هذه الاشتراكية التى حرفت مذاهب الخلاص والبعث .

ولم تكن اشتراكية الثلاثينات ، أى اشتراكية نورمان توماس بأكثر من سابقتها واقعية . فعلى الرغم من أملها فى إنشاء حزب عمالى فإنها لم تكن تريد تحمل أى مسئولية فى مجتمع ترفضه برمته. ولهذا فقد فقدت ـ عندما رفضت أن تحدد موقفها من السياسة الجديدة التى اقترحها روزفلت للقضاء على الأزمة ـ قاعدتها النقابية والعمالية . وساءت الأمور أكثر فأكثر عندما أطلق عدد من الاشتراكيين ، فى مواجهة العدوان الهتلرى ، شعار « القوة الثالثة » ، فى الوقت الذى كان فيه المستقبل يتحدد فى أتون الحرب وأصيبت الحركة بانقسامات متتالية وتفتتت إلى العديد من الطوائف التى ظلت الصفة المشتركة بينها هى ذلك المفهوم « المظهرى » للاشتراكية ، وتلك الدعاية حول الغايات النهائية وذلك العجز عن اختيار وسائل العالم الحقيقى .

ولم ينجح الحزب الشيوعى الأمريكى الذى تكون على صورة الحزب البلشفى

فى استخدام وسائل ماركس ولينين فى ظل ظروف الولايات المتحدة الخاصة ، وأصبح للأسف – مثل غيره من الأحزاب الشيوعية – جهازاً من أجهزة الدعاية لثورة أكتوبر أكثر منه قوة تجديد داخلية للمجتمع الأمريكى . وعزل لأنه لم يعرف كيف يعالج بطريقة واقعية مشاكل الشعب الخاصة . . وتذبذبت أسهمه بين الارتفاع والانخفاض تبعاً لتغيرات العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . ونجح خلال فترة تفاقم الأخطار الفاشية والحرب المعادية للهتلرية ، أى من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٤٥ والتى أطلق عليها فى كثير من المبالغة اسم « الحقبة الحمراء » فى ممارسة نفوذ له ثقله فى النقابات العمالية وفى عالم الثقافة والسينما والحركات التحررية المناهضة للفاشية . ولكن بدون أن ينجح فى تكوين قوة كبرى فى البلاد ككل .

وفى عام ١٩٤٣ حاول ايرل براودر رئيس الحزب الشيوعى الأمريكى إجراء تغيير جذرى فى مبادئ تنظيم الحزب . ليجعل من هذه الحركة الكبرى التى تمكن الشيوعيون أن يحتلوا فيها مكانة حقيقية . خميرة لجميع قوى التجديد فى الولايات المتحدة الأمريكية . ومن الصعب اليوم أن يحدد المرء فرص النجاح التى كان يمكن أن تصادف مثل هذه المبادرة التى كان من الممكن أن تكون مبادرة حاسمة . ولكنها فى الواقع كانت تقوم على أسس نظرية وعلى تحليل قاصر للمجتمع الأمريكى مما يجعلها قليلة الفعالية .

ومهما كان من أمر فإن تغير العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى فى أعقاب الحرب مباشرة – بالإضافة إلى إدانة الأرثوذكسية الشيوعية لبراودر – أرغم الحزب الشيوعى على الاكتفاء بالقيام بدور غير ذى قيمة فى الحياة الوطنية . وحتى عمليات الاضطهاد « الماكارثية » التى واجهها المناضلون الشيوعيون وقادتهم بشجاعة ، لم تنجح فى رفع أسهم الحزب وهو الأمر الذى كان يمكن أن يجعل من هذا الحزب خميرة طيبة لحركة التجديد .

وظهرت بكثرة فى السنوات الأخيرة جماعات صغيرة من « التروتسكيين » و « الراديكاليين » الجدد . والعمال الكاثوليك ، واليسار الجديد وحتى من «الهيبز» ،

ترفض أى مساهمة ، حتى ولو كانت عن طريق العمل والاستهلاك ، فى عالم مرفوض فى جملته

من الضرورى، قبل ذلك، دراسة أسباب ضعف هذه الاشتراكية التى ليس لها جمهور ، دراسة تفصيلية ، لتحليل التغيرات التى أدخلتها الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة داخل الطبقات الاجتماعية والعلاقات الطبقية . وذلك حتى يمكن الإجابة عن سؤال مزدوج : من يستطيع أن يتخذ المبادرات الفعالة الكفيلة بتغيير المجتمع الأمريكى تغييراً عميق الجذور يتفق مع متطلبات التحول ؟ . . وما هو الشكل المميز الذى يمكن أن تتخذه هذه المبادرات الثورية فى الولايات المتحدة ؟ . . .

ولما كان « الذكاء المنظم » مع التحول العلمى والتكنيكى الكبير بدأ يصبح القوة الإنتاجية الرئيسية فإن الأيدى العاملة التى يتطلبها النظام الاقتصادى قد غيرت من تركيبها الهيكلى

ويعطى « جالبرايث » بذلك صورة تستلفت النظر : « لقد أصبح التركيب الهيكلى للأيدى العاملة التى يحتاج إليها النظام يتخذ شكل آنية بيضاوية يمثل الانحناء من أعلاها الاحتياجات التكنوقراطية ( المديرين والمنسقين والمخططين والفنيين والمهندسين ورؤساء أقسام المبيعات وغيرهم من خبراء الدعاية وأخيراً الفنيين والمتخصصين فى وضع البرامج وفى تشغيل الحاسبات الإلكترونية ) أما جوانب الآنية التى تميل إلى الاتساع أكثر من الجزء العلوى فتمثل حاجيات العمل من « أصحاب الياقات البيضاء » . . وأخيراً تضيق خطوط الآنية حتى تلتقى فى نقطة عند القاعدة عاكسة لذلك صورة طلب محدود لفئة معينة من الأيدى العاملة وهى فئة العمال الذين لا يصلحون لغير الأعمال المادية المتكررة وحيث فى مقدور الآلة أن تحل محلهم بدون صعوبة » .

يعكس هذا « الرسم » ما أسفرت عنه مجموعة من الإحصائيات المثيرة للانتباه من نتائج : كانت أغلبية فرص العمل الجديدة التى ظهرت فى الفترة ما بين ١٩٥١ ، ١٩٦٤ فى أمريكا ، وهى الفترة التى زادت فيها قوة العمل بنحو عشرة ملايين عامل فأصبحت تضم ٧٠,٦ مليون عامل بدل ٦٠,٩ مليون عامل ، كانت أغلبية فرص العمل الجديدة هذه تخص أصحاب « الياقات البيضاء » ( الذين نسميهم بالفرنسية

الموظفين الإداريين الذين يقومون بمختلف الدراسات والتوجيهات ) وقد زاد عدد « أصحاب الياقات البيضاء » ( الخبراء ــ الكوادر ــ موظفو المكاتب ــ البائعون .. إلخ ) فى الفترة ما بين عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٥ بمقدار ٩,٦ ملايين شخص. بينما انخفض عدد أصحاب « الياقات الزرقاء » ( العمال اليدويون ) ، خلال نفس الفترة بمقدار أربعة ملايين عامل[١] .

وفى عام ١٩٦٥ زاد عدد أصحاب « الياقات البيضاء » عن عدد أصحاب « الياقات الزرقاء » بحوالى ثمانية ملايين شخص .

وهكذا فإن الظاهرة الأكثر وضوحاً هى ظاهرة ازدياد عدد أصحاب « الياقات البيضاء » والذين كانوا يمثلون ١٧,٦ ٪ من المجموع الكلى للأيدى العاملة فى عام ١٩٠٠ ، ٤٤,٥ ٪ فى عام ١٩٦٥ .

وكان « أصحاب الياقات البيضاء » فى ذلك التاريخ يمثلون ٤٤,٥ ٪ ، وأصحاب « الياقات الزرقاء » ٣٦,٧ ٪ ، وعمال الخدمات ١٢,٩ ٪ والعمال الزراعيون ٥,٩ ٪ ؛

وقد ساد ازدياد عدد الفنيين والقائمين على شئون التعليم على النمط التالى :

كان هناك :

٢٤,٠٠٠ مدرس ، ٢٣٨,٠٠٠ طالب فى عام ١٩٠٠ .

٤٩,٠٠٠ مدرس فى عام ١٩٢٠

٤٨٠,٠٠٠ مدرس ، ٦,٧٠٠,٠٠٠ طالب فى عام ١٩٦٩

( وهكذا تضاعف عدد الطلبة فى عشر سنوات ، فقد كان هناك ٣,٣٧٧,٠٠٠ طالب فى عام ١٩٥٩ ) .

إن أحد المبادئ الجوهرية للماركسية هو اعتبار الطبقات الاجتماعية الأكثر التصاقاً بالقوى الإنتاجية القيادية والتى تتطور مع هذه القوى .. « كطبقات صاعدة » من المقدر أن تؤول إليها مقاليد الأمور فى البلاد .

وإذا نحن طرحنا السؤال التالى : ما هى القوى التى فى مقدورها أن تتخذ المبادرات الفعالة التى يمكن أن تؤدى إلى تغيير المجتمع الأمريكى تغييراً جذرياً

---

( ١ ) انظر جون ك . جالبرايت فى كتابه : الدولة الصناعية الجديدة ، ترجمة دار نشر جاليمار ١٩٦٨ ص ٢٤٥ .

يتمشى مع متطلبات التحول ؟

على ضوء هذا المبدأ يصبح فى استطاعتنا أن نقول — إلا إذا آمنا بوهم إمكانية اندلاع الثورة بواسطة الأقليات — إن الثورة لا يمكن أن تعتمد أساساً على الحركة السوداء ( التى لا تمثل غير ١٠ ٪ من مجموع السكان ) أو على العمال الأكثر فقراً والذين تقل نسبتهم العددية عن الفئة السابقة .

إن القوة الوحيدة التى يمكن أن تتمتع بالأغلبية فى ظل ظروف المجتمع الأمريكى السائدة الآن ، تتمثل فى الطبقة العاملة بمعناها الواسع ، أى تلك الطبقة التى تلعب دوراً حاسماً فى المرحلة الحالية للقوى الإنتاجية ، والتى تتكون من التقاء « أصحاب الياقات البيضاء » بأصحاب « الياقات الزرقاء » ويمكن أن تصبح هذه « الكتلة التاريخية »[١] وحدها هى القادرة على أن تجذب إليها قطاعات اجتماعية واسعة وتجعلها تنخرط فى حركة كبيرة تعمل على تجديد المجتمع الأمريكى .

والمشكلة الرئيسية هى فى كيفية التحام الحركة العمالية التقليدية بالفنيين والكوادر — أى صفوة المثقفين من أصحاب « الياقات البيضاء » — الذين لا ينتمى منهم إلى النقابات غير ١٢ ٪ فقط .

لقد وصلت الحركة النقابية الأمريكية التقليدية اليوم إلى طريق مسدود . وكانت طبيعتها خلال فترة طويلة تتسم بالغموض ، فلقد كانت فى نفس الوقت قوة اقتصادية هامة « داخل النظام » — وذلك بسبب تدخلها المستمر فى سوق العمل للحد من غلواء أصحاب العمل — وقوة اجتماعية تجسد — إلى درجة محدودة — الاحتجاج على النظام ، « من خارج النظام » .

وقد كان للثورة العلمية والتكنيكية نتيجتان بالنسبة لتطور هذه الحركة النقابية الأمريكية :

فهناك ، أولا ، العمل على إضعاف الوظيفة الاجتماعية لهذه الحركة تدريجياً ، لقد أدى تمتع أصحاب العمل الذين ظهروا فى ظل التحول الكبير بإمكانية زيادة الأرباح بطريقة أكبر نتيجة لرفع مستوى الإنتاجية تكنيكياً بدل الاستغلال المباشر ( للعمال ) ، أدى بالجهاز القيادى للنقابات ، وأخيراً ، بالجزء الأكبر من الطبقة

---

( ١ ) انظر الفصل الخامس ص ٢٣٥ وما بعدها .

العاملة إلى مساندة أهداف التنمية ، وحتى تلك التى تولد أسوأ النتائج، كسياسة التسليح والحرب .

وهكذا ساندت النقابات العمالية ، فى مجموعها ، سياسة حرب فيتنام . ويعتبر رفع الأجور ، من وجهة نظر أصحاب الأعمال فى القطاعات القيادية التى دخلت مرحلة التوسع الكبير ، وانتهجت سياسة البرامج الطويلة الأجل ، عملا مربحاً إذا كان من شأنه أن يحقق استقرار الأيدى العاملة واستمرار الإنتاج . ولهذا سبقت شركة جنرال موتورز مطالبات النقابات وبادرت باقتراح تنفيذ نظام « السلم المتحرك » للأجور المرتبط بالإنتاجية . وذلك فى مقابل إبرام عقد لمدة خمس سنوات يضمن « استتباب السلام » فى قطاع العمل ( وتمثل هذه المبادرة من ناحية أخرى ، ميزة إضافية للمؤسسات الاحتكارية الضخمة . فهى تزيد من سرعة التركيز « الاقتصادى » وذلك عن طريق تصفية المؤسسات الأقل ضخامة وقوة والتى لا تستطيع التمشى مع نمط توسع الإنتاج وتكف عن نشاطها لعدم استطاعتها تحمل الأعباء الجديدة ) .

ومن هنا تنبع النتيجة الثانية للتحول بالنسبة للنقابات العمالية . لقد أصبحت النقابة جهازاً من أجهزة النظام وذلك لاقتصار قيامها بدور اقتصادى بحت ، ولبلوغها فى هذا الميدان الحد الأقصى لما يمكن أن تحصل عليه عن طريق المفاوضات الجماعية . كما أن وظيفتها صبغت بالصبغة البيروقراطية .

وهكذا يصبح اندماج النقابات ( فى النظام ) وصبغتها بالصبغة البيروقراطية هما الصفتين البارزتين للطريق المسدود الحالى الذى تجد الحركة النقابية نفسها فيه اليوم . ويفسر هذا الوضع . المحاولات الحديثة لخلق اتحاد نقابى ثالث ، كما يفسر أيضاً الرغبة فى الانخراط فى تنظيمات معينة أو التى تزداد تأججاً يوماً بعد يوم لدى أصحاب « الياقات البيضاء » والفنيين والكوادر .

وربما يكون فى هذه الأوضاع مؤشراً يعلن عن تبلور اتجاهات جديدة ولكن الأمر المؤكد هو أن التنظيم الواعى « للكتلة التاريخية » الجديدة لا يمكن أن يتحقق بواسطة مطالبات زيادة الأجور وحدها أى باستمرار عملية الاندماج والسير نحو البيروقراطية ، وهو الأمر الذى أوصل الحركة العمالية إلى الطريق المسدود .

ومفتاح المشكلة هو فى الغالب فى التحام المطالبات « الكمية » ( المطالبة برفع الأجور وخفض ساعات العمل وتدعيم نظام الضمان الاجتماعى ، وخفض سن التقاعد إلخ ) بمطلب « كيفى » جديد : مطلب الطبقة العاملة التى لم تعد تقبل إقصاءها عن ميادين الإدارة ، ودمجها دمجاً سلبيًّا فى النظام أى عدم مساهمتها فى اتخاذ القرارات التى يتوقف عليها المستقبل .

على هذه الصورة يمكن أن يتم الالتحام مع الفنيين والكوادر الذين بدأ يتبلور لديهم هذا المطلب بقوة . ومن الأمور ذات المغزى أن يعمد الباحثون فى « معهد التكنولوجيا بماساشوست » والذى يعد أكبر مركز « لتجميع العقول » فى الولايات المتحدة ، إلى الإضراب يحدوهم إلى ذلك هدف جديد فى نوعه : التساؤل عن غاية وكنه العمل المطلوب منهم أداؤه ، وعن استخداماته العسكرية ، وتأثيراته الاجتماعية .

وتطرح الحركة الطلابية — كوادر المستقبل — فى الولايات المتحدة الأمريكية كما فى بقية أنحاء العالم ، وبأشكال قد تكون أحياناً مشوشة وفوضوية ، نفس المشكلة الجوهرية .

وقد يكون هذا الاتجاه فى ظل الظروف الأمريكية وبسبب درجة التقدم الاقتصادى التى بلغتها البلاد ، هو انعكاس لأمانى « الكتلة التاريخية » الجديدة التى هى فى طريقها إلى المجىء إلى الحياة ، وخاصة وأن الطبقة الحاكمة نفسها والطبقات المتوسطة بدأت تفقد ثقتها فى قيمتها الخاصة . كما يدل على ذلك احتجاجات الجامعة حيث يوجد أبناء هذه الطبقات .

ولن يتحقق التحول الجذرى فى الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لانتصار أحد الحزبين على الآخر ، بل عن طريق تجميع القوى الاجتماعية التى ترغب فى إعطاء النظام غايات وأهدافاً جديدة .

ومما لا شك فيه أن المهندسين والفنيين والكوادر ، وعدداً كبيراً من المثقفين سوف يقومون ، فى هذا التجمع ، بدور بالغ الأهمية . ويرجع ذلك لأسباب موضوعية ونعنى بها الهيكل الجديد للقوى الإنتاجية والدور القيادى الذى يقوم به داخل هذا الهيكل « الذكاء المنظم » ويكمن هنا خطر وقوع انحراف تكنوقراطى ،

كنتيجة لا مفر منها لتطور حتمى . ولكن لا يوجد من الآن فصاعداً ، سوى ثلاثة حلول ممكنة بالنسبة للإشراف على الفنيين والتكنوقراطيين وتوجيههم : فهم قد يتبعون الطبقة الحاكمة ويساندون أهدافها التى لا ترى إلا لتحقيق الربح كما هو الحال اليوم فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى الدول الرأسمالية المتقدمة ، أو قد يتبعون دولة تنتهج سياسة التخطيط الاقتصادى : فيخضعون لها ولاختياراتها السياسية التى تتم بعيداً عن الجماهير ، كما هو الحال اليوم فى الاتحاد السوفييتى وفى الدول التى يسودها نظام اشتراكية الدولة ، تلك الاشتراكية المركزية الاستبدادية والبيروقراطية ، أو قد يتبعون أخيراً ، الطبقة العاملة فى مجموعها أو يصبحون جزءاً لا يتجزأ منها ، يخضعون لإشرافها ، فى نفس الوقت الذى يقومون فيه بتزويدها بما تحتاج إليه من بيانات وبمساعدتها على تبنى اختياراتها . والطريق الأخير هو الذى حددت معالمه اشتراكية الإدارة الذاتية فى يوغوسلافيا . وتصطدم هذه التجربة الأخيرة . كما سنرى فيما بعد ، بعقبات التخلف الاقتصادى ، ولكنها على الرغم من ذلك يمكن أن توحى بالوسائل الديمقراطية الكفيلة بتحقيق الانتقال إلى الاشتراكية فى الدول الرأسمالية التى بلغت مستوى رفيعاً فى التقدم والتنمية .

قد يبدو من الغريب طرح السؤال التالى : ماذا يمكن أن تكون عليه الاشتراكية فى الولايات المتحدة الأمريكية ؟ . . ولكن من المهم التفكير فى ذلك لا لإعطاء دروس فى الاشتراكية للشعب الأمريكى ولكن لأننا هنا بصدد مثال للمشكلات التى تثار عند دراسة وسائل التحول إلى الاشتراكية فى الدولة الرأسمالية الأكثر تقدماً اقتصادياً وعلمياً وفنياً .

وهذه الأفكار ، حتى وإن كانت جزئية وغير محددة تماماً يمكن أن تكون غنية بالتعاليم ، بالنسبة لنا معشر الفرنسيين وبالنسبة لأبحاثنا الخاصة ببناء نموذج فرنسى للاشتراكية .

إن الشرط الأول لظهور حركة ثورية ذات فعالية فى الولايات المتحدة هو أن تكون هذه الحركة « محلية » *لا تستعير نماذجها وأنماطها من بلاد أجنبية ذات هياكل اقتصادية مغايرة تماماً* .

والشرط الثانى هو ألا تكون بمثابة حركة معارضة ذات صبغة أيديولوجية

بحتة وألا تكون سلبية . . . عليها أن تنتقد ولكن بطريقة بناءة وأن تكون« براجماتية » بأدق معنى لهذه الكلمة أى أنها يجب أن تبدأ من الظروف الخاصة الحقيقية والحالية وتحدد لها أهدافاً واضحة .

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعيش الآن أخطر أزمة سياسية فى تاريخها منذ حرب الانفصال ، أزمة تنمو وتتفاقم من وراء « ديكور » انتخابات الرئاسة والمواجهات المسرحية بين الجمهوريين والديمقراطيين . وهناك ملايين من الأمريكيين — من خيرة هذا الشعب — يطرحون على أنفسهم السؤال الحاسم والخاص بمعنى النظام الذى يعيشون فى ظله ونمط الحياة الذى يتولد منه . . ويبرز هذا التساؤل الكبير من صميم أعمال العنف التى تدور على مسرح الجامعات بأبطالها البالغ عددهم سبعة ملايين طالب والملايين الأخرى من أعضاء أسرهم وكذلك من أعماق المقاومة التى بدأت ترى النور داخل الطبقة العاملة ، وأخيراً من أعماق الهياكل والاتجاهات التقليدية للنقابات :

كيف يمكن أن تتجمع ، وتنظم . « أمريكا الشابة » هذه ؟ وكيف يمكن تجميع هذه القوى ، على مستوى الأمة الكبيرة ، لإيجاد أفق جديد ؟ . . .

إن تجربة اشتراكية بدون جمهور ، أكثر من قرن من الزمان أظهرت أنه ليس من الممكن تحقيق هذا النظام ( الاشتراكى ) عن طريق نماذج مستوردة . والهيكل الاقتصادى والاجتماعى للولايات المتحدة فى عصر التحول الكبير لا يشبه فى قليل أو كثير الهيكل الاقتصادى والاجتماعى لروسيا إبان ثورة أكتوبر ، ولا الهيكل الاقتصادى والاجتماعى لصين « المسيرة الطويلة » وهذا يعنى أن الدعاية التى تسمى بالدعاية الماركسية اللينينية أو بدعاية « ماو » لا يمكن أن تؤدى إلا لظهور جماعات لا شأن لها .

إن الماركسية — وعلينا أن نكرر ذلك مرة أخرى — هى قبل كل شىء منهج لاستخلاص « الممكن الإنسانى » من المتناقضات القائمة .

أما اللينينية ، وهى الوريث الحقيقى لهذه الماركسية ، فهى « فن الانتصار » فى إطار هذه الظروف الخاصة مع الأخذ فى الاعتبار الهيكل الاقتصادى والاجتماعى الذى يمارس عليه العمل الثورى من أجل تحديد النموذج المناسب للاشتراكية ،

والتقاليد الوطنية من أجل تحديد أشكال هذه الاشتراكية والظروف السائدة من أجل تحديد وسائل العمل[١].

إن كون المرء ماركسيًّا ولينينيًّا، لا يعنى أن عليه تطبيق أفكار ماركس ولينين فى ظل أوضاع مختلفة تماماً . لأن هذه الأفكار تفقد عندئذ قيمتها بل يعنى أن عليه تطبيق منهجهما فى البحث لتحديد طبيعة المبادرات. . التاريخية الجديدة .

يوجد فى حالة أمريكا تقليد ثورى محلى . لقد كان المهاجرون الذين جاءوا إلى هذه البلاد منذ عام ١٦٠٧ من المتمردين وكانوا ينتمون إلى ما أسماه « ديكنز » « بالمدينة الثانية » ومن الأمور ذات المغزى، أن إعلان الاستقلال يضع حق الثورة ضمن الحقوق الطبيعية وكان أكبر « الآباء المؤسسين » للديمقراطية الأمريكية ، ونعنى به توماس جيفرسون يرى أنه يجب إعادة صياغة الدستور كل عشرين سنة . إنه أول من صاغوا نظرية « الثورة المستمرة » للديمقراطية، يقول جيفرسون : « ليحفظنا الله من عشرين سنة بدون ثورة . . فأى بلد يمكنه أن يحافظ على حريته إذ لم يشعر قادته أن الشعب فيه يحتفظ بروح المقاومة ، ليتذكر هذا الشعب أن عليه أن يهب والسلاح فى يده . . فماذا تعنى التضحية بحياة عدة أشخاص فى غضون قرن أو قرنين . إن شجرة الحرية لابد أن تروى ، من وقت لآخر ، بدماء الوطنيين والمستبدين »[٢] .

هذا هو ما يمكن أن تكون عليه جذور الروح الثورية فى أمريكا فى عصرنا الحاضر ، ولكن بشرط أن ننظـــر إلى « جيفرسون » و « الآباء المؤسسين » للديمقراطية من نفس الزاوية التى نظرنا منها إلى ماركس ولينين . إن المجتمع الأمريكى اليوم لا يشبه فى شىء المجتمع الذى وصفه « توكفيل » بإعجاز والاستشهاد فى نهاية هذا القرن العشرين بكتاب توكفيل : « الديمقراطية فى أمريكا » يعد بمثابة تهرب من الواقع وتغطية الحقيقة برداء الخرافة، فالأشكال الديمقراطية لمجتمع زراعى تسوده

---

( ١ ) انظر روجيه جارودى : من أجل نموذج فرنسى للاشتراكية — دار نشر جاليمار ١٩٦٨ ، ص ٣٠١ إلى ٣٠٧ .

( ٢ ) انظر صول ك . بادوفر : جيفرسون — نيويورك ١٩٤٢ ص ٧٢ .

المساواة لم تعد غير سراب فى عصر يتميز بعدم المساواة الصارخة وسيطرة «ديناصورات» الصناعة .

كيف حدث هذا التغير ؟ . .

الظاهرة الجوهرية التى تميز بها تاريخ الولايات المتحدة ، والتى ما زالت ذكراها تراود عقول الصفوة المختارة من الأمريكيين ، هى ظاهرة « الحدود » .

تلك الحدود التى بالنسبة للأوربى هى بمثابة الأسلاك الشائكة والجمارك . . . أى خطوط جامدة تماماً .

أما الحدود بالنسبة للأمريكى ، حتى نهاية القرن التاسع عشر ، كما كتب « موروا » فهى عبارة عن « حاجز متحرك بين المدنية والأراضى البور » .

ومنذ عام ١٨١٥ كان هؤلاء الذين يهربون من أوربا ذات الأنظمة الملكية والإقطاعية ويهاجرون إلى أمريكا ، يحلمون بعالم يستطيع كل إنسان فيه أن يتطور وينمو تبعاً لطاقاته لا نتيجة لمولده ، وكانوا يجدون هناك أرضاً مثالية للمساواة فى الفرص . وقد تولدت من هذه الذكرى الصورة المثالية للحرية ، صورة الرجل ذى البندقية الذى يحصل على الحرية بفضل ميزاته الشخصية فى عالم مفتوح يسوده مبدأ حرية السوق الذى يعد بدوره أساس جميع حريات الإنسان الأخرى .

وفى عام ١٨٦٢ منح قانون « هومستيد » ٨٠٠٠م من الأراضى لكل مهاجر . وتتابعت أمواج البشر من المحيط الأطلسى حتى المحيط الهادى وأخذ كل مغامر نشط يأمل فى الحصول على مملكة خاصة به . وهكذا كانت الحدود ، ذلك الأفق الذى لا نهاية له ، هى بمثابة الإمكانية المعطاة لكل إنسان ، مهما كان ماضيه وجذوره الاجتماعية ، لكى يتخلص من عبودية المدنيات القديمة ، ويتقدم فى حرية تامة عبر مساحات بكر . وما زال كل أمريكى يحتفظ فى قرارة نفسه بهذا الشكل من أشكال المساواة .

وفى عام ١٨٩٠ بلغت « الجبهة التجارية » لهذه الأمواج البشرية شاطئ المحيط الهادى ، وأعلن مدير التعداد « نهاية الحدود » .

وفقد الرواد ، منذ ذلك التاريخ فرص الماضى الذهبية . ويعد ذلك هو المنعطف الكبير للتاريخ الأمريكى .

وعندئذ بدأ التحول الذى لا بد منه فقد اعتقد البعض أن هناك « حدوداً أخرى » فى الغزو والإمبريالية :

وضمت الولايات المتحدة خلال سنوات قليلة ، متعللة فى ذلك بمبررات مختلفة ، هاواى ، كما احتلت كوبا وحصلت من أسبانيا على بورتوريكو وجوان والفيليبين . ثم بدأ بعد ذلك الاستغلال المنظم لأمريكا اللاتينية التى أصبحت فى الواقع ، إن لم يكن قانوناً ، مستعمرة أمريكية . وتم ، فى مرحلة أولى ، الاستيلاء على المواد الأولية ( تحت سيطرة شركات يونايتد فروت فى أمريكا الوسطى وإكوادور وشركات النحاس فى شيلى وشركات البترول فى فينزويلا ) . أما المرحلة الثانية فكانت مرحلة تصدير رءوس الأموال التى أخذت تحقق فى هذه المناطق أرباحاً طائلة . نتيجة للاستغلال الاستعمارى للأيدى العاملة . وفى كلتا الحالتين استندت الأمبريالية الأمريكية على الطبقات الحاكمة المحلية لتفرض ديكتاتورية — العناصر الأكثر فساداً وخضوعاً — وذلك من نيكارجوا حتى الأرجنتين . وكان « المتعاونون » مع المحتل هم — حسب مستوى التقدم الاقتصادى — من كبار الملاك الزراعيين أو أكثر عناصر البورجوازية التجارية والصناعية ضعفاً ورخاوة .

وفى مقابل معاونة هذه العناصر راحت الولايات المتحدة تقوم بعمليات تمويل الأجهزة العسكرية والبوليسية. يقول : دوم هيلد رجامادا رئيس أساقفة أوليند وديسيف فى هذا الصدد : « إن الأغنياء يصبحون فى ظل هذا النظام أكثر ثراء والفقراء أكثر فقراً . . . » ولقد بلغت الأوضاع اليوم حداً جعل أحد المعاونين المقربين للرئيس جونسون — وهو سول يموويتز ممثله لدى منظمة الدول الأمريكية ، يتبنى وجهة نظر شى جيفارا وذلك عندما قال : « سيتحتم على الولايات المتحدة الأمريكية أن تواجه ، فى أحد الأيام ، سلسلة من الحروب الفيتنامية فى المناطق الواقعة جنوب ريوجراند وذلك إذا استمرت فى تجاهلها أمريكا اللاتينية » . .

إن مجتمعاً تسوده الاحتكارات الكبرى يكون دائماً فى حاجة إلى قوانين تغاير تلك السائدة فى المجتمعات الزراعية التى تعيش فى ظل المساواة .

ولم يحدث التأقلم الذى تحتمه متطلبات عالم غيره التقدم الفنى تغييراً جذرياً إلا بواسطة ردود فعل سلبية . فلقد صدر أول قانون مناهض للاحتكارات عام ١٨٩٠

وهو قانون شيرمان الذى أعلن عدم شرعية أى مخطط يهدف إلى الحد من التنافس أو التبادل التجارى بين الدول الأجنبية . وفى عام ١٩١٤ تم صدور قانون كلايتون فى عهد الرئيس ويلسون ، وهو القانون الذى حرم مرة أخرى الاتفاقيات ذات الصبغة الاحتكارية والتى ترمى إلى تحديد الأسعار والحد من التنافس .

وأدخلت تعديلات دورية على هذه القوانين أو « الوحوش التى لا أسنان لها » التى لم تعرقل ، بطريقة جدية، تطور نظام الاحتكارات والتى أصبحت ، أكثر فأكثر قوانين « غريبة » لرغبتها فى الإبقاء على حرية السوق ، فى عالم البرامج الطويلة الأجل الذى تمخض عن الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة .

وفى الواقع فإنه لا يمكن تطبيق هذه القوانين فليس من المنطق فى شىء المطالبة بالرجوع إلى نظام السوق عندما تحتم التكنولوجيا الحالية وجود وحدات إنتاجية يزداد حجمها باستمرار ، ولا يمكن تطبيق هذه القوانين ، من ناحية أخرى ، لأنها تصطدم مع الحقيقة الموضوعية حقيقة الاحتكارات التى تزداد قوة يوماً بعد يوم . وإذا طبقت هذه القوانين فإنها ستقوم بدور رجعى بعرقلتها عمليات توسع الوحدات الإنتاجية التى تعد ضخامتها الشرط الجوهرى لتطوير البحوث فى الميادين العلمية والتكنيكية .

وهنا يحق التساؤل : ما هى الحدود الجديدة . . . حدود الفرص المجهولة والآمال التى لم تتحقق والتى كان الرئيس كنيدى قد اختارها كموضوع لخطابه الانتخابى فى مؤتمر الحزب الديمقراطى ؟ . . . الحدود الجديدة التى يمكن أن تفتح لاستثمارات رءوس الأموال أسواقاً كبيرة ، ولكنها أسواق داخلية فى المقام الأول .

يقول هارينجتون: « إن استمرار البؤس يكلف الكثير »(١) ولا يمكن حل مشكلة السود بواسطة سن القوانين ، فعندما يعترف بالحقوق المدنية للسود فإن ذلك لا يحل أية مشكلة ، وذلك يرجع ، فى الجنوب إلى تبعيتهم الاقتصادية لأصحاب العمل بل لسادتهم وفى الشمال لوضعهم الاجتماعى الذى يجعل منهم أولا وقبل كل شىء عمالا يدويين غير متخصصين أو عاطلين . إن الوسيلة الفعالة الوحيدة للبدء فى حل هذه المشكلات ابتداء من أسسها الاقتصادية ، هى ، فى المقام الأول تصنيع الجنوب ، ليس فقط لإيجاد فرص عمل جديدة بل لخلق علاقات طبقية أخرى غير علاقات

---

(١) ميخائيل هارينجتون : أمريكا الأخرى.

السيد والعبد التي تتفشى بأشكال مختلفة في ظل كل نظام يتميز به المجتمع الزراعى. والأمر هنا أيضاً لا يعنى حلولا مستوردة بل تقاليد وطنية يعد مشروع « وادى تنسى » ، خير مثال لها وهو ذلك المشروع الذى بث الحياة فى منطقة جرداء عن طريق إقامة السدود وتوزيع الطاقة الكهربائية بأرخص الأسعار ، واستصلاح مساحات شاسعة من الأراضى ، وتحسين وسائل الرى والتشجير وإقامة مصانع الأسمدة . . الأمر الذى رفع مستوى معيشة ثلاثة ملايين ونصف مليون من الأمريكيين الذين كانوا يعانون حتى ذلك الوقت من التخلف والبؤس .

وهناك ميدان واسع آخر مفتوح أمام الاستثمارات الإنتاجية ونعنى به ميدان « التجهيزات الجماعية » . ولقد سبق وأشرنا ، كما أشار الكثيرون قبلنا ، إلى التباين الموجود فى الولايات المتحدة بين الثروة الخاصة وبين ضآلة الإنفاق العام ، وهو تباين يعد مميزاً للمجتمعات المتدهورة، فى العهد الذى عاصر أفول نجم المجتمع الإغريقى ، ثم بعد ذلك فى العهد الذى عاصر تدهور المدنية الرومانية نجد أن ضخامة الوسائل التى استخدمت فى تشييد المنازل الخاصة تتناقض تماماً مع ضآلة الوسائل التى استخدمت فى تشييد المعابد، وهناك ظاهرة مشابهة يتميز بها المجتمع الأمريكى الحالى : فنحن نجد أن المدارس والمستشفيات ومدرجات الرياضة وبيوت الثقافة ( أو بالأحرى عدم وجود هذه البيوت ) لا تصل فى هذا المجتمع إلى مستوى الثروات الخاصة .

إن إشباع هذه الحاجيات أو الرغبات الجماعية من شأنه أن ينعش الاقتصاد ككل ويوجهه توجيهاً إنسانياً . وهنا أيضاً توجد سوابق فى الاقتصاد الأمريكى بالنسبة لهذه التعبئة الموجهة لرؤوس الأموال وقد تم ذلك فى فترة الحرب. لقد أعلن الرئيس ويلسون فى عام ١٩١٧ : « إن ما يجب أن نكونه ونعده من أجل الحرب ليس جيشاً ولكن أمة . . . ولكن لا يمكن إنجاز ذلك إذا عمد كل فرد على تحقيق أهدافه الخاصة » . وقد شاهد ذلك العصر زراعة أراضى ملاعب تنس الأغنياء بالخضراوات ( من أجل أغراض الحرب ) وخلو الطرق أثناء فترات إجازة نهاية الأسبوع من السيارات لاقتصاد الوقود وإرسال البترول الضرورى لجيوش الحلفاء . واكتتب ٦٥ مليونا من الأمريكيين بمبلغ ٢١ مليار دولار فى « قروض الحرية » تلك القروض

التى طرحت للاكتتاب وسط حملة دعاية قام بها نجوم المسرح والغناء والسينما وعلى الرغم من عداء الأمريكيين التقليدى لإجراءات التدخل الحكومى فقد قامت « لجنة الحرب الخاصة بالصناعات » برئاسة برنارد باروخ وهو من رجال البنوك فى « وول ستريت » بتوزيع الموارد وتحديد الأولويات والتأثير على مستوى الأسعار ، وباختصار فقد مارست ديكتاتورية اقتصادية حقيقية .

ومما لا شك فيه أن عملية توجيه الاستثمارات من أجل إشباع الحاجيات الجماعية ، أثناء فترات السلام ، ستصبح أكثر سهولة ، كما أن الاستثمارات الخاصة بإشباع هذه الحاجيات مثل بناء بيوت الثقافة ومد الطرق الكبرى بين المدن بعضها وبعض لن تكون أقل ربحاً من الاستثمارات الخاصة بمد الطرق الاستراتيجية فى فيتنام أو الإعانات التى تعطى للحكام الديكتاتوريين الفاسدين فى فورموزا ، سيول ، سايجون ، نيكاراجوا .

إن النجاح الساحق الذى يتمثل فى وصول الإنسان إلى القمر قد أثبت ، فى مواجهة النزعة الفردية التقليدية الأمريكية ، ما يمكن أن يحققه العمل الجماعى المركزى لعدة فروع من فروع العلم والصناعة . ولعدة مجموعات بشرية ، كما أثبت أن كل شيء أصبح ممكناً .

وكيف يمكن الشك فى إمكانية حل المشاكل الرئيسية كمشكلة الفقر ومشكلة السود ، ومشكلة التجهيزات الجماعية ، وأخيراً مشكلة المساعدة الحقيقية للعالم الثالث والتى سنعود إليها عند دراستنا لتأثير الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة على العلاقات الدولية .

هذه إذن هى ثلاثة مصادر رئيسية للاستثمار يمكنها أن تفتح « لأمريكا الشابة » « حدوداً جديدة » كما يمكنها أن تدفع بالاقتصاد الأمريكى إلى عهد رخاء لم يسبق له مثيل وتحقق عهد العمالة الكاملة واستخدام الطاقة الصناعية بنسبة ١٠٠ ٪ .

وعلى العكس فإن المضاربات لم تكن « حدوداً جديدة » فأزمة عام ١٩٢٩ ، « يوم الخميس الأسود » الموافق ٢٤ أكتوبر عام ١٩٢٩ ، الذى بدأ فيه انهيار وول ستريت يعد دليلا على ذلك والأمبريالية والاستعمار لم يكونا أيضاً حدوداً جديدة ، وقد دل على ذلك فشل « البنتاجون » وأجهزة المخابرات فى فيتنام .

إن الحدود الجديدة تكمن — ويقع عبء إثبات ذلك على المعارضة — فى اكتشاف طرق الاستثمار والتوسعات الآتية :

تصفية البؤس ومشكلة السود فى الولايات المتحدة وذلك بتصنيع الجنوب ، وإشباع الحاجيات الجماعية عن طريق التجهيزات الهامة والتعاون الاقتصادى والفنى ، بدون شروط سياسية ، مع العالم الثالث وبقية دول العالم بدون تفرقة سياسية .

وسيعترض البعض — من غير شك — على ذلك بأن الحكومة الفيدرالية ستكون فى حاجة إلى وسائل ضخمة لتحويل الاقتصاد الوطنى وتوجيهه بطريقة على هذه الدرجة من الجدة .

وهذا صحيح . ولكن هذا المجهود الضخم لا يحتم أبداً المركزية والتدخل الحكومى وهى أمور تتنافى تماماً مع التقاليد الأمريكية . ويمكن أن تكون الضغوط الاقتصادية والحوافز أكثر فعالية من التعاليم والتنظيمات المفروضة .

ويجب أن تقوم السياسة الضريبية بدور حاسم وذلك بفرض ضرائب باهظة على الأنشطة غير المنتجة ، حتى إذا أدى ذلك إلى القضاء عليها تماماً ، فيجب مثلا إلقاء عبء ضريبى ضخم على المؤسسات التى تعمل فى حقول الدعاية إلى أن تضطر إلى استثمار مواردها فى قطاعات أخرى وسيؤدى ذلك إلى تغيير هيكل الإنتاج والاستهلاك .

وتعتبر مشكلة تحويل صناعات التسليح ( إلى صناعات إنتاج مدنى ) من أصعب المشكلات ومن أهمها قاطبة — ولكن من السهل فى هذا المجال أيضاً وبدون التخلى عن مقاييس الربح ، إثبات أن صانعى قاذفات القنابل الأمريكية فى مقدورهم ، باستغلالهم رؤوس الأموال المستثمرة حالياً فى صناعات هذه القاذفات ، إنشاء أضخم خطوط جوية تجارية فى العالم .

كما أنه من الأيسر إثبات أن حكومة الولايات المتحدة بسياسة التسليح والحرب التى تنتهجها حالياً لا تستغل غير جزء ضئيل من قدرتها العلمية والتكنيكية . فعندما يستخدم مثل هذا القدر الكبير من الطاقة الأمريكية فى صناعات التسليح وعندما يتبدد مثل هذا القدر الضخم من ميزانيتها فى حرب استعمارية لا مخرج لها مثل حرب فيتنام ، فإن التبذير يصبح على درجة من الحماقة كتلك التى تتمثل فيما حدث فى ريودى لابلاتا حيث كانت تذبح الثيران للحصول على جلودها فقط أما لحومها

فكانت تحول إلى رماد .

ويمكن تحقيق هذا البرنامج بدون المساس بمبادئ وقوانين الأنظمة الرئيسية وبإحياء وتجديد التقاليد التى خلقت عظمة الولايات المتحدة . . . وليس هذا هو الاشتراكية ولكنه رأسمالية هادفة » . . .

ولكن ربما كان هذا السبيل هو السبيل الوحيد الذى يتيح تجديداً عميق الجذور ويمهد للولايات المتحدة ، وللعالم ، مستقبلا خلاقاً ، وهو أيضاً السبيل الوحيد ، فيما وراء مجتمع لم يعد سيداً لأهدافه وشعب خاضع لمتطلبات حركة تنمية أصبحت غاية فى ذاتها ، لتحقيق إنسانية نظام يمكن أن تلتحم فيه جميع القوى الحية فى أمريكا الفتية . .

## الفصل الثالث

# الاتحاد السوفييتى : مولد نموذج للاشتراكية

لكى نفهم ردود فعل القادة السوفييت عندما اضطروا لمواجهة الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة والتحول الذى تحتمه « ديناميكية النظام » يجب أن نعيد إلى الذاكرة الظروف التى ظهر فى ظلها النموذج السوفييتى للاشتراكية .

لقد اكتشف ماركس فى « رأس المال » القوانين العامة لنمو الرأسمالية والتناقضات التى تحملها فى طياتها وذلك عند تحليله للنظام الرأسمالى فى إنجلترا الذى كان قد بلغ عندئذ شكله النهائى .

وظهرت فى الحال أولى التفسيرات « الحرفية » لأعمال ماركس وذلك من جانب « كوتسكى » . فلقد توصل هذا الأخير ، بتعميم القوانين التى اكتشفها ماركس إلى أن الاشتراكية لا يمكن أن تولد إلا ابتداء من مجتمع رأسمالى ناضج تماماً ، ويتحول هذا المجتمع ، أوتوماتيكياً ، إلى ضده. وهكذا لم يكن أمام الطبقة العاملة سوى تنظيم نفسها . . . ثم الانتظار .

وعندما وجه لينين بحزم الحزب العمالى فى طريق الثورة ، خاصة فى بلد لا يزال يحمل فى طياته بقايا النظام الإقطاعى ، ويتأخر فيه تطور الرأسمالية أكثر من قرن عنه فى إنجلترا ، فرنسا وحتى ألمانيا ، أيد « كوتسكى » الذى لم يكن فى مقدوره أن يقبل « أقل انحراف عن النموذج الألمانى » [1] والذى ظل خاضعاً لمحاكاة الماضى محاكاة عمياء ، أيد الثورة المضادة بماركسيته « الحرفية » فلقد أعلن ، ابتداء من المبدأ القائل بأن الثورة الاشتراكية ليست ممكنة إلا فى البلدان الصناعية الأكثر تقدماً ، أنه لا توجد فى روسيا الأسس الاقتصادية الموضوعية للاشتراكية ، وأنه لا يجب ، نتيجة لذلك ، القيام بالثورة .

وأجاب لينين عن ذلك باسم الماركسية الحية ، أن الماركسية التى لا تتمسك بحرفية تعاليم ماركس ( كتالوج من القوانين الصالحة للفترة التاريخية التى اكتشفت

---

( ١ ) لينين : عن ثورتنا ( يناير ١٩٢٣ ) الأعمال الكاملة الجزء ٣٣ ص ٤٨٩ .

فيها والتى يمكن إسقاطها فى جميع الأزمنة والأمكنة ) بل بروح هذه التعاليم أى علم وفن استخلاص الممكن « الثورى» ابتداء من التناقضات الخاصة ببلد ما ، والعمل على تحقيق هذا « الممكن » .

وأثبت لينين ، نظرياً وعملياً ، وذلك ضد التحديدات الميكانيكية ذات الاتجاه الواحد للأورتودوكسيين الذين تمسكوا بالمثال التقليدى للثورة الفرنسية ( نضوج اقتصادى ثم ثورة سياسية ) ، أثبت أنه يمكن عكس هذا الوضع : « إن أفدح خطأ يمكن أن يرتكبه الثوريون هو أن ينظروا إلى الوراء ، صوب ثورات الماضى ، فى حين أن الحياة تأتى بالعديد من العناصر الجديدة »[١] .

وأجاب على اعتراضات كوتسكى بقوله : « . . . روسيا لم تبلغ درجة تطور القوى الإنتاجية الضرورية لقيام الاشتراكية . . إن جميع " فرسان " الدولية الثانية اعتنقوا هذه الفكرة علانية . . وهم يعرضون هذه الفكرة بجميع أشكالها ، ويعتقدون أنها فكرة حاسمة للحكم على ثورتنا . . . »

وأضاف : «ولكن ماذا يكون عليه الأمر إذا أتاح لنا الوضع الذى لامخرج له ، بمضاعفته لقوى العمال والفلاحين ، إمكانية إرساء الأسس الجوهرية للمدنية بطريقة مغايرة لما حدث فى دول أوربا الغربية الأخرى ؟ . . . وإذا كان لابد لخلق الاشتراكية من بلوغ مستوى ثقافى محدد فلماذا لا نبدأ أولا فى العمل ، ثورياً ، على تحقيق الظروف المسبقة لهذا المستوى المحدد لكى نتحرك بعد ذلك ، مستندين على قوة العمال والفلاحين والنظام السوفييتى للحاق بالشعوب الأخرى ؟ »[٢] .

وقد أثبتت ثورة أكتوبر ، بطريقة قاطعة ، هذه الإمكانية . وهكذا فتحت أول ثغرة فى النظام الرأسمالى ، ووجد أول بديل محدد للرأسمالية .

لم يقع لينين أبداً أثناء قيادته وتوجيهه هذه الثورة صوب النصر فى غلطة كوتسكى ، فلقد كان يدرك تماماً ما فى هذه الثورة من عناصر روسية بحتة ، ومن صفات هى من نتاج الأوضاع السائدة عندئذ . وهو يميز دائماً بين ما له قيمة

---

( ١ ) لينين تقديم لقرارات مؤتمر أبريل ١٩١٧ أعماله الكاملة الجزء ٢٤ من ٣٢٠ – ٣٢١ .

( ٢ ) لينين : عن ثورتنا ( يناير ١٩٢٣ ) أعماله الكاملة الجزء ٢٣ ص ٤٨٩ – ٤٩٩ .

عالمية وبين ما هو ناتج من الهيكل الاجتماعى السابق والتاريخ فى أولى الثورات الاشتراكية المظفرة .

لقد بينا فى كتاب سابق[١] ، بتتبعنا تعاليم لينين خطوة بخطوة أن مبادئ الماركسية ، على عكس مما أصبح قاعدة لا تتغير فى الحركة الشيوعية خلال ربع قرن ، لا تعنى أبداً :

- أن وجود نظام الحزب الواحد يعد شرط بناء الاشتراكية .!
- أن ديكتاتورية البروليتاريا يجب أن تمارس بالضرورة بواسطة الحزب الشيوعى .
- أن الثورة الاشتراكية تحتم بالضرورة الحد من الحقوق السياسية لطبقة البورجوازية المجردة من مزاياها الاقتصادية .

لقد كان الوضع كذلك فى الاتحاد السوفييتى لا من أجل أسباب تتعلق بالمبادئ ولكن من أجل أسباب تاريخية . إن اعتبار هذه القوانين ضرورية وعالمية يعنى إحلال تفكير ستالين محل تفكير لينين . فبالنسبة للتحول إلى الاشتراكية فى ظل نظام متعدد الأحزاب كتب لينين فى أكتوبر عام ١٩١٧ ، يقول : « يستطيع السوفييت حتى الآن ، وبعد أن تجمعت السلطة فى أيديهم ( وهذه فى الغالب هى فرصتهم الأخيرة ) تحقيق النمو السلمى للثورة وإجراء الانتخابات السلمية لنواب الشعب، وكذلك تحقيق نضال الأحزاب السلمى داخل مجلس السوفييت، ووضع برامج الأحزاب المختلفة موضع الاختبار، ونقل السلطة سلمياً من حزب إلى آخر »[٢] وقد ظل الحزب البلشفى هو الحزب الوحيد القادر على قيادة الثورة الاشتراكية إلى النصر لأسباب تاريخية فقط ، لأن جميع الأحزاب الأخرى انضمت الواحد تلو الآخر ، إلى صفوف الثورة المضادة المسلحة وتعاونت مع الغزاة الأجانب .

وموقف لينين واضح تماماً كذلك بالنسبة للحد من الحقوق السياسية للطبقة البورجوازية، فهو يقول فى هذا الصدد : «إن حرمان المستغلين من حق التصويت يعد مسألة روسية بحتة . . . ويجب مواجهة هذه المشكلة بدراسة ظروف الثورة الخاصة وتطور

---

( ١ ) روجيه جارودى من أجل نموذج فرنسى للاشتراكية ( جاليمار ١٩٦٨ ) ص ١١٣ إلى ١٢٤ .

( ٢ ) لينين الجزء ٢٦ ص ٦٢ .

هذه الظروف . . . ومن الخطأ التأكيد مسبقاً أن ثورات الغد البروليتارية فى أوربا سوف تضع ، من حيث المبدأ ، تحديدات لحقوق البورجوازية الانتخابية »[١] .

ولم يفكر لينين مطلقاً فى إعطاء الحزب الشيوعى حق التحدث المطلق باسم الطبقة العاملة ، ولا حتى ممارسة الديكتاتورية باسمها . وهو يذهب بعيداً جداً فى هذا الطريق لأنه بدل أن يخلط بين ديكتاتورية البروليتاريا وديكتاتورية الحزب ويطالب لهذا الحزب باحتكار سلطة الدولة . يرى أن الإشراف على الجماهير غير الحزبية هو أمر ضرورى لمنع ظهور التشويهات ، البيروقراطية وقد كتب لينين فى شهر أكتوبر عام ١٩٢٠ يقول « دولتنا هى دولة عمالية تعانى من التشويه البيروقراطى. وهى اليوم فى وضع يحتم على البروليتاريا المنظمة تنظيماً كاملا بأن تدافع عن نفسها ، وعلينا أن نستخدم منظماتنا العمالية للدفاع عن العمال ضد الدولة ، كما يجب أن يدافع العمال عن دولتنا »[٢] ويعتقد لينين ، أن أحد المهام الرئيسية للنقابات ، أى المنظمات التى تضم أعداداً غفيرة من العمال غير الحزبيين إلى جانب الشيوعيين ، هو « النضال ضد التشويهات البيروقراطية التى تعترى الجهاز السوفييتى »[٣].

وكان الشاغل الرئيسى للينين فى سنوات حياته الأخيرة ، أى من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٢٤ ، هو محاربة هذه التشويهات البيروقراطية للدولة السوفييتية ، أى تغيير ديكتاتورية جهاز الحزب بديكتاتورية البروليتاريا .

وكتب لينين فى عام ١٩٢١ لأحد المسئولين عن « خطة » الدولة : « إن أكبر الأخطاء هو صبغ خطة الاقتصاد الوطنى بالصبغة البيروقراطية . . . إنه خطأ فادح »[٤].

وكتب أيضاً فى شهر مارس عام ١٩٢٢ يقول : « ألد أعدائنا فى الداخل هى البيروقراطية والشيوعى الذى يحتل منصباً ذا مسئولية فى المؤسسات السوفييتية »[٥] .

---

(١) لينين : الثورة البروليتارية والمرتد كوتسكى الجزء ٢٨ ص ٢٦٤ — ٢٦٥ .

(٢) لينين : الجزء ٣٢ ص ١٧ (النقابات ... الوضع الحالى) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) لينين : رسالة إلى كيريا نوفيسكى — أعماله الكاملة الجزء ٣٥ ص ٤٨٩ .

(٥) لينين : الوضع الدولى والداخلى الأعمال الكاملة الجزء ٣٣ ص ٢١٤ .

وكان لينين يرى بوضوح تام أن العقبة الرئيسية التي تقف فى طريق الديموقراطية والنضال ضد البيروقراطية والتى تولد ، فى النظام البورجوازى من قانون النظام نفسه، تولد فى روسيا عام ١٩١٩ من التخلف الاقتصادى والثقافى ولذا يقول لينين : « إن مكافحة البيروقراطية حتى النهاية . . . حتى الانتصار الكامل ، ليس ممكناً إلا إذا ساهم السكان جميعاً فى إدارة البلاد » . وبين لينين ، بعد ذلك أن مستوى البلاد الثقافى المنخفض قد أدى إلى وضع أصبح فيه جهاز الحزب هو جهاز الدولة البيروقراطى، ثم أعطى « لستا لينيه » المستقبل هذا التعريف : « إن هذا المستوى الثقافى المنخفض يجعل — السوفييت الذين هم تبعاً لبرنامجهم يمثلون سلطة العمال — يمارسون فى الحقيقة هذه السلطة من أجل " العمال " بواسطة الفئة المتقدمة من البروليتاريا لا جماهير الكادحين »[١].

وكان لينين يدرك تمام الإدراك الأسباب الموضوعية لهذا التشويه، وفى شهر يناير عام ١٩٢١ لخص لينين فى رده على سؤال لباخونين ، مأساة هذه الثورة: «إننا نملك دولة عمالية لها هذه الخاصية : إن الفلاحين وليس العمال هم الذين لهم الغلبة فى البلاد »[٢].

وتفاقم هذا الوضع عندما أدت الحرب الأهلية والتدخل الأجنبى إلى اختفاء خيرة الكوادر العمالية التى كانت تقف فى الخطوط الأولى فى جميع الجبهات . وأصبح من الضرورى ممارسة ديكتاتورية البروليتاريا بدون بروليتاريا، كما أصبح للاختيار التاريخى طابع المأساة : فإما الخروج من التخلف ، بأى ثمن ، وإما الانغماس إلى ما لا نهاية فى هذا التخلف .

وكان للينين من العبقرية والشجاعة فى نفس الوقت مما جعله يختار الطريق الأول ، مع إدراكه الواعى للأخطار التى تحيق بهذا الطريق .

كانت المهمة الضخمة التى يجب القيام بها تتلخص فى تحقيق تراكم رأس المال الذى يبلغ أحياناً أكثر من ثلث الدخل القومى ، وإنجاز هذا العمل — الذى لم

---

( ١ ) لينين خطاب فى المؤتمر الثامن للحزب الشيوعى ( البلشفى ) الروسى — مارس ١٩١٩ — أعماله الكاملة الجزء ٢٩ ص ١٨٢ .

( ٢ ) لينين — أعماله الكاملة الجزء ٣٢ ص ١٦ .

يحققه أى نظام بورجوازى ، فى بلد لا تمثل فيه الطبقة العاملة غير جزء صغير فى محيط السكان الزراعيين .

وكانت أداة القيادة الممكنة الوحيدة هى جهاز الحزب — المتناهى فى الصغر— لأنه كان لا يمكن — من أجل فرض مثل هذه التضحيات فى بداية مرحلة الانطلاق « انتظار الضمير » .

وإلى جانب هذه العقبة الرئيسية الناجمة عن هيكل المجتمع الروسى فى عام ١٩١٧ يجب إضافة تراجيديات الأوضاع السائدة : فوضوية حرب انتهت بالهزيمة ، النضال ضد الجيوش البيضاء ، التدخل الأجنبى والمجاعة .

وكان يجب ، لمواجهة ذلك كله تحقيق أكبر تركيز ممكن للسلطة والخضوع لنظام ذى طابع عسكرى . وكان ذلك بمثابة مسألة حياة أو موت ليس فقط بالنسبة للثورة بل بالنسبة للأمة نفسها .

ومهما بدا الأمر غريباً فإن هذه المركزية الصارمة فى فترة تحفز الثورة لم تقض بالضرورة على الديمقراطية ، لا ديمقراطية أصحاب الامتيازات بل ديمقراطية جماهير الشعب — لأن الحماس الثورى فى هذه الجماهير ، حتى الزراعية ، التى حررتها الحكومة البلشفية من الحرب ، والقيود القديمة ، كان يصلح الأمور فى جميع الميادين ، فقد كان الشعب يعيش ويعمل ويحارب باتفاق تام مع قادته وحرص لينين على الإبقاء على يقظة هذه الديمقراطية الاشتراكية الجديدة . يقول لينين : « يعتبر النشاط الحى الخلاق للجماهير ، هو العامل الرئيسى للحياة العامة الجديدة . . . فلا يمكن خلق الاشتراكية بواسطة أوامر تصدر من أعلى ، فالاشتراكية "غريبة" عن الأوتوماتيكية الرسمية والبيروقراطية ، فالاشتراكية الحية الخلاقة هى من عمل الجماهير الشعبية نفسها » كما قال لينين فى تعليقه على منشور مجلس قوميسيرى الشعب الصادر فى ٥ يناير ١٩١٨ ، وذلك فى المؤتمر السوفييتى الثالث ، فى ١١ يناير ١٩١٨ ، « إننا بإدخالنا الإشراف العمالى نريد أن نبين أننا لا نعترف بغير سبيل واحد . . . سبيل التغيرات التى تجىء من أسفل حيث العمال . . أنفسهم هم الذين يضعون ، عند القاعدة ، مبادئ النظام الاقتصادى الجديدة . . . كما أننا نعلم جيداً أن مهمتنا صعبة ، ولكننا نؤكد أن الاشتراكى الوحيد — فى الميدان العملى — هو

ذلك الذى يضطلع بهذه المهمة معتمداً فى ذلك على تجربة وغريزة الجماهير الكادحة . . . »[١]

وكان لينين يدرك ضرورة تعويض آثار « المركزية » فى مرحلة الانطلاق وذلك عن طريق بذل جهود مستمرة لإثارة وتشجيع المبادرات الجماهيرية .

لقد كان الهدف هو الإمساك بطرفى السلسلة : المركزية من أعلى ، والمبادأة والتلقائية من أسفل ، وكان هذا هو الشرط الأول للتغلب على صعوبات الانطلاقة الثورية وللدفاع ضد الحاشية الرأسمالية ، والتخلف الاقتصادى والاجتماعى ، والنقص المادى والافتقار إلى الكوادر البشرية . وكان هذا هو الشرط الأول للتغلب على الصعوبات الناشئة من أن الحركة الثورية ، فى بلد مثل روسيا فى عام ١٩١٧ ، صدمت بعقبة كبرى : تشابك مشكلات بناء الاشتراكية مع مشكلات الكفاح ضد التخلف .

إن حقيقة أن الثورة الاشتراكية الأولى انتصرت فى بلد متخلف إنما سجل بصمتها على التاريخ اللاحق .

إن الضرورة المطلقة فى التغلب على التخلف دفعت خلفاء لينين إلى المطابقة بين أهداف الاشتراكية وأهداف المرحلة الأولى من الكفاح : مرحلة تراكم رأس المال .

وقد كان تحقيق تصنيع سريع ، فى الظروف التى كانت توجد فيها روسيا فى العشرينات ــ كان يقتضى قدراً كبيراً جداً من المركزية . وهذه المركزية لم تكن لتستطيع أن تؤدى عملها إلا بوساطة القوة السياسية .

وفى السنوات الأولى للثورة كانت هذه القوة السياسية هى الحماسة الثورية . ولكن بعد عشر سنوات كانت هذه القوة السياسية هى الإرغام والقمع .

لقد تمثلت مأساة الستالينية فى نقل أو استبدال الأهداف : فالأغراض الأخيرة للاشتراكية توارت عند تحقيق شروطها .

إن جوهر الاشتراكية ، كما تصورها ماركس ولينين ، هو تحرير قوى العمل . وهذا هو السبب فى أن لينين كان يخشى ــ للغاية ــ أن يصطبغ النظام

---

(١) لينين أعماله الكاملة الجزء ٢٦ ص ٤٨٩ .

بالبيروقراطية ، وقد ناضل — دون هوادة — من أجل نشر المبادأة التاريخية للجماهير .

لقد كانت نقطة البداية للانحراف الستاليني هي أنه لم يعد ممكناً غير رؤية مظهر واحد : التنمية العاجلة للقوى الإنتاجية ، وعدم التفكير إلا فى بسط سلطات الدولة لتحقيق ذلك .

ومن هنا بدأ تحلل الحزب والدولة ، وهو التحلل الذى قنن له ستالين فى كتابه « مبادئ اللينينية » .

وفيما يتعلق بالحزب فقد اتخذ ستالين كأساس وحيد له نظرية « كوتسكى » وهى النظرية التى ذكرها لينين فى عام ١٩٠٢ فى كتابه « ما العمل ؟ » بشأن الوعى « المجلوب من الخارج » إلى الطبقة العاملة . ومن رأى لينين أن هذا ليس سوى أحد عناصر نظريته : فمنذ تجربة ثورة عام ١٩٠٥ أثرى لينين فكره بعدم إخضاع « اللحظة الذاتية » للنضال الثورى للحزب الواحد . فقد كان لديه ، كما كان لدى ماركس ، عنصر آخر حاسم : المبادأة التاريخية للجماهير .

وقد حدثت الزلة الأولى عندما لم يتم الاحتفاظ إلا بإحدى لحظات « الذاتية » الثورية ، وجلب الحزب « من الخارج » إلى الطبقة العاملة الوعى الثورى ، وكانت النتيجة هى أن : « الحزب حل محل الطبقة وأخذ يبت وحده فى الأمور باسمها » . وقد لجأ الحزب ، بدوره ، إلى جهازه ، وهذا الجهاز له حكامه . وفى نهاية المطاف لم يكن هناك سوى شخص واحد يفكر ويقرر للجميع .

وهنا نجد أنفسنا على طرفى نقيض مع ماركس ولينين : فبدلا من تحرير الطاقات الاجتماعية التى تزداد اتساعاً ، فإن الحزب ، ثم جهازه ، وأخيراً الذين يوجهونه أو الذى يوجهه يخصون أنفسهم باحتكار اتخاذ القرارات ويبتون فى جميع المسائل باسم الطبقة العاملة ولكن بدونها ، وفى النهاية ، ضدها .

وبسبب تغير الأهداف ، فإن هذا الحزب وجهازه يكرسان أنفسهما بصفة جوهرية لتحقيق شروط مادية للاشتراكية ولإدارة الاقتصاد . وهما يفعلان ذلك انطلاقاً من فكرة شديدة التركيز والتحكم تتعلق بالاقتصاد وبالخطة. وهنا كذلك نجد

أنفسنا متناقضين مع تعاليم لينين : « دربوا الجماهير على الاشتراك الفعال والمباشر ، والعام ، فى إدارة الدولة . هذا ، وهذا فقط هو الذى يضمن الانتصار التام للثورة » .

إن الحزب يتحول إلى جهاز للدولة ، ويبدأ تحلل الديموقراطية الاشتراكية . وعندما تصبح ملكية الدولة هى الشكل الوحيد للملكية الاجتماعية ، وعندما تعتبر الأجهزة الحاكمة الاقتصاد كله بمثابة شركة احتكارية ضخمة واحدة تسيطر عليها بيروقراطية لا تتوقف عن التكاثر ، وعندما توضع الخطة برمتها بوساطة الأجهزة العليا ، فلن يبقى هناك قرار يمكن أن تتخذه المستويات الدنيا ، وتتوقف السوفييتات عن أن تصبح هذه الأجهزة الحية ، التى تفكر وتعمل فى الوقت نفسه ، والتى أنشئت على غرار كوميون باريس : أنها سوف تظل تجتمع بطريقة رسمية ، وإنما لكى تستمع وتوافق على تقارير وقرارات الجهات العليا .

ومع هبوط الحماسة الثورية للجماهير ، يبدأ النظام فى الكشف عن مساوئه : فالجهاز الحاكم للحزب والدولة ، الذى يزداد عزلة وابتعاداً عن الجماهير والحقائق ، يتقوقع داخل الذاتية والإرادية البيروقراطية . وهذا الشكل من أشكال إدارة المجتمع يدخل — إذن — فى صراع مع القوانين الموضوعية للتنمية ، والنظرية نفسها ، أى الماركسية ، بدلا من أن تكون كما تصورها ماركس ولينين ، أداة للتحول الثورى للمجتمع ، فإنها تهبط لكى تصبح بعد فترة من الوقت كوسيلة يستخدمها القادة لتبرير أعمالهم أو الاعتذار عن تصرفاتهم .

ولما كان كل شىء يدار ويتم الإشراف عليه منذ الآن فصاعداً بوساطة الحزب والدولة ، ابتداء من الإنتاج الاقتصادى إلى الثقافة والفنون ، فإن مختلف قطاعات النشاط الاجتماعى تصبح أجهزة أو « أدوات توصيل » للجهاز المركزى ، طبقاً للنظرية الستالينية .

وقد أثبت النظام فعاليته فى المراحل الأولى للبناء ، ليس فقط ، كما سبق أن قلنا ، لأن الانطلاقة الثورية للجماهير كانت تحجب أوجه قصوره ، وتعوض هذا القصور ، ولكن كذلك لأنه فى اقتصاد متخلف ودمرته الحرب والتدخل ، بلغت الاحتياجات درجة لم تكن معها الصفات الرديئة للمنتجات لتحول دون

تصريفها ، كما أن الإنتاج الضخم ، حتى ولو كان غير متوازن ، كان يستهلك بالضرورة .

ولكن فى أواخر العشرينات ، كان هذا الشكل من التنظيم الاقتصادى يبدو غير كاف . فالفلاحون لم يكونوا يحسون مطلقاً بالرغبة فى الاندماج فى مثل هذا النظام الجماعى وتشبثوا بالفردية تشبثاً شديداً . والعمال الذين لم يعودوا يطلب منهم الاشتراك اشتراكاً فعالا فى الإدارة ، لم يعودوا يهتمون بالإنتاج وأخذوا يتصرفون كأجورين فى آلة الدولة الضخمة ، وعلى أحسن الفروض كموظفين متذمرين .

ومنذ الآن فصاعداً اقتضت إدارة النظام الالتجاء إلى مزيد من القهر .

وحدث التحول الحاسم فى نهاية عام ١٩٢٩ وفى بداية الثلاثينات مع مجموعة من تدابير القمع ضد الفلاحين ، وضد العمال ، وضد المثقفين .

وهذا التحول الذى حدث فى عام ١٩٢٩ يشكل فى تاريخ الاتحاد السوفييتى غلطة التحول الرهيبة التى سبق أن سجلها تاريخ الولايات المتحدة فى عام ١٨٩٠ ، ففى عام ١٩٢٩ كان قد تم بنجاح اجتياز المرحلة الأولى للبناء الاشتراكى . ومنذ عام ١٩٢٦ وصل « اقتصاد البلاد فى مجموعه إلى المستوى الذى كان عليه قبل الحرب » ، رغم الدمار الذى سببته الحرب والتدخل الأجنبى . لقد كانت روسيا تحتل المرتبة الخامسة فى العالم والمرتبة الرابعة فى أوربا فيما يتعلق بحجم الإنتاج الصناعى . وأمكن تحقيق نجاحات باهرة فى نطاق خطة كهربة البلاد التى وضعها لينين (والتى كانت تسمى « جويلرو » ) : ففى عام ١٩٢٧ الذى كان يوافق الذكرى العاشرة لثورة أكتوبر ازدادت قوة محطات الكهرباء بمقدار مرتين ونصف المرة على ما كانت عليه قبل الثورة . وفى خلال السنوات الخمس الأولى للنهضة ارتفعت إنتاجية العمل فى الصناعة بمقدار ثلاث مرات ، وعندما قامت الحكومة السوفييتية فى عام ١٩٢٦ — ١٩٢٧ بالحملة الأولى للتصنيع ازداد مجموع الإنتاج الصناعى بمقدار ١٨ ٪ . ولم تكن أية دولة رأسمالية أخرى قد بلغت — حتى ذلك الوقت — هذا المعدل فى الزيادة . وكانت هناك طبقة عمالية جديدة بسبيل التكوين : وبلغ عدد العمال والمستخدمين فى عام ١٩٢٨ نحو ١١ مليوناً .

وبدأت حملة قوية لمكافحة الأمية : فمنذ القرار الذى كان قد اتخذه لينين

فى ٢٦ ديسمبر عام ١٩١٩ من أجل القضاء على الأمية بين البالغين كان هناك خمسة ملايين شاب فى عام ١٩٢٢، قد تعلموا القراءة والكتابة . وارتفع عدد الطلبة من ١١٢ ألفاً قبل الثورة إلى ١٦٢ ألفاً فى عام ١٩٢٥ .

وقد سجلت الذكرى العاشرة لثورة أكتوبر ، فى عام ١٩٢٧ ، بقائمة النجاحات التى أحرزتها ، قدرة النظام الاشتراكى فى التغلب على التخلف وفى إعطاء الإنسان إمكانيات جديدة للازدهار .

إن الزراعة وحدها هى التى سجلت تأخراً كبيراً بالنسبة للصناعة ولاحتياجات البلاد المتزايدة .

ولكن الظروف كانت قد وفرت لتحقيق قفزة جديدة إلى الأمام : فقد صدق المؤتمر الخامس لسوفييتات الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٢٩ على الخطة الخمسية الأولى التى كانت تتضمن برنامجاً متحمساً لبناء الأسس الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى . ومدت حركة « عمال الصاعقة » التى ضربت مثالا على المنافسة الاشتراكية ، فترة « المبادأة الكبرى » التى طبقت فى عام ١٩١٩ والتى تتعلق « بأيام السبت الشيوعية » حيث كان العمال يعملون بدون مقابل لإنشاء الأسس المادية للاشتراكية . وكان لينين قد كتب أن « أيام السبت الشيوعية لها أهمية تاريخية كبيرة لأنها تثبت المبادأة الاختيارية والواعية للعمال لزيادة الإنتاجية ، وانتهاج نظام جديد فى العمل ، وخلق ظروف اشتراكية فى الاقتصاد وفى الحياة » .

وإذا كان لينين قد نظر إلى هذه الحركة على أنها تمثل « أهمية تاريخية كبيرة » فلأنها كانت تعتبر الشرط الرئيسى كما أنها تعتبر برهاناً على تفوق الاشتراكية ، حيث إنها كانت تسمح . « بخلق علاقات اجتماعية جديدة ، وتنظيم جديد للعمل ، يربط بين آخر كلمة للعلوم والتكنولوجيا الرأسمالية وبين جماهير العمال الواعية ، صانعة الإنتاج الاشتراكى الكبير » .

إن لينين هو الذى كتب كذلك منذ عام ١٩١٧ : «أن من أهم الواجبات اليوم — إن لم تكن أهمها جميعاً — هو تنمية هذه المبادأة الحرة للعمال على أوسع نطاق ممكن ، بين جميع العاملين وجميع المعرضين للاستغلال بصفة عامة ، فى عملهم الخلاق فى مجال التنظيم» .

وقال لينين : « يجب مقاومة أية محاولة تبذل من أعلى لفرض أنماط واحدة . » وأشار إلى الأصالة المطلقة للاشتراكية فقال : إنها تتمثل فى « استبدال العمل الإجبارى بالعمل من أجل الذات ، وهذا أعظم إنجاز عرفه تاريخ البشرية فى هذا المجال » . وفى المؤتمر الثالث للسوفييتات الذى عقد فى يناير ١٩١٨ صاغ لينين القاعدة الذهبية التى توضح العظمة الإنسانية للاشتراكية : « إن ذكاء عشرات الملايين من أصحاب القدرة على الخلق يعطى شيئاً أروع كثيراً من كل التوقعات مهما كانت مغرقة فى الخيال » .

وأشار مرة أخرى إلى أنه فيما يتعلق « بالعنصر الذاتى » للحركة الثورية ، فإن المبادرة التاريخية ، الحرة ، والخلاقة للجماهير لا يمكن فصلها عن العنصر الواعى للخطة النظرية التى من مهمة الحزب التعبير عنها .

وقد أعاد لينين تأكيد هذه المبادئ وسط مرحلة انطلاق الثورة ، حيث كانت المركزية « اليعقوبية » تعتبر مع ذلك بمثابة ضرورة مطلقة .

إن التحول الذى حدث فى عام ١٩٢٩ — ١٩٣٠ يسجل بالضبط التخلى عن هذا المنطق اللينينى ، هذه الوحدة المركبة بين المبادأة التاريخية للجماهير وبين النظرية التى يعتنقها الحزب ، اللتين تشكلان قطبى الذاتية الثورية .

ولما سارت النهضة الاقتصادية سيراً طيباً ، فإن المهام الجديدة للتصنيع والزراعة الجماعية ، والثورة الثقافية لم يكن من الممكن أن تتحقق ، بتجاوز المعدلات السابقة للتغلب على التخلف ، إلا باستخدام الحافز الاشتراكى بالذات وهو المشاركة الخلاقة للجماهير فى البناء ، وبتوفير الظروف الجديدة لهذه المشاركة .

لقد كان النظام المركزى ضرورياً حتى الآن : ومنذ الآن فصاعداً فإن إطلاق مبادأة الجماهير من عقالها بوساطة ديموقراطية غير رسمية وبورجوازية ، وإنما اشتراكية ، أى ضمان المشاركة الفعالة للعمال فى صياغة واتخاذ القرارات فى إدارة المشروعات وكذلك فى إدارة الدولة ، كان من الممكن أن يحل محل المركزية « اليعقوبية » لمرحلة الانطلاق .

وهكذا فإن ستالين بعد أن أدار ظهره للينينية ، التى كانت مهتمة كل الاهتمام بمواءمة أشكال التنظيم مع ظروف واحتياجات كل مرحلة ، اتخذ سلسلة من التدابير

التى سوف تشكل « ميثاق الستالينية الأكبر » .

إن المشكلتين الرئيسيتين اللتين كان ينبغى حلهما هما إصلاح أحوال الزراعة والزراعة الجماعية ، والتصنيع .

وفى كلتا الحالتين ، اختار ستالين أن يحلهما بوساطة التعليمات الصادرة من أعلى وبوساطة الإكراه .

وفى الخطاب الذى ألقاه ستالين فى مؤتمر الإخصائيين فى المسائل الزراعية يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٢٦ اتخذ موقفاً مضاداً لفكرة ماركس وإنجلز ، وكذلك لفكرة لينين ، فيما يتعلق بالعمل الجماعى فى ميدان الزراعة . وقد ذكر نظرية إنجلز فى « المسألة الزراعية » : . . . « إننا نقف — بتصميم — إلى جانب الزارع الصغير . وسنفعل كل ما يمكن لجعله أقدر على احتمال الحياة ، ولتسهيل انتقاله إلى المشاركة إذا قرر ذلك . ولكن فى حالة ما إذا كان فى وضع لا يتيح له اتخاذ هذا القرار ، فسنحاول إعطاءه "أكبر وقت ممكن" لكى يستطيع أن يفكر فى قطعة الأرض التى يملكها . " وبعد أن ذكر ستالين هذا النص أخذ ستالين يشرح على الفور : « ذلك الحرص المبالغ فيه من جانب إنجلز » فقال : « لقد كان إنجلز يضع نصب عينيه الفلاحة فى الغرب ، فهل يمكن القول أن مثل هذه الحال تنطبق علينا فى الاتحاد السوفييتى ؟ كلا . . . من المؤسف أن . . فلاسفتنا فى المسائل الزراعية لم يحاولوا حتى الآن أن يظهروا ، بكل الوضوح المطلوب ، هذا الفرق بين موقف الفلاح عندنا وموقف الفلاح فى الغرب » .

إن أقوال ستالين فى هذا الصدد تنطوى على مغزى تاريخى كبير : فهذه أول مرة تدعى فيها النظرية لخدمة أغراض تتعلق بتبرير قرارات اتخذت وتبرير إجراءات القسر والإكراه . وهكذا فإن التحول الكبير للماركسية ، التى أصبحت أداة للتبرير بعد أن كانت وسيلة للعمل الثورى ، بدأ منذ ذلك الوقت .

لقد كان الموقف محزناً : فالكولاك (كبار أصحاب الأراضى) كانوا يبدون معارضتهم باختزان الحبوب وإخفائها ، وكانوا ينظمون الدعاية والمقاومة ضد فكرة المزارع الجماعية . وفضلا عن ذلك فإن الضعف السياسى للمناضلين فى القاعدة أدى بهم إلى انتهاج وسائل قاسية فى مسألة المزارع الجماعية لم تكن تريدها القمة .

إن البولشفيك القدامى كان يساورهم التردد فى تطبيق إجراءات القمع التى كانت مشروعة ضد حفنة من الاستغلاليين على الملايين من صغار الملاك من الفلاحين . غير أن ستالين شرع فى تطهير الحزب لإقصاء هؤلاء الذين كانوا يعارضون مثل هذه الإجراءات : فعزل ريكوف من منصبه كرئيس للحكومة وهو المنصب الذى خلف فيه للينين ، وأبعد تومسكى من إدارة الحركة الدولية الشيوعية ومن المكتب السياسى . كما أقصى عشرات من الزعماء الذين كونهم لينين ، وأقصى معهم عدة آلاف من قدامى البولشفيك .

وعقب هذا التطهير الذى تم بواسطة سلسلة من الضغوط التى تمت من أعلى وبواسطة إجراءات القسر والإكراه ، طرأ تحسن على معدل الملكيات الجماعية فنى خلال ثلاثة شهور ، فى المدة من يولية إلى سبتمبر ١٩٢٩ أمكن تجميع نحو مليون قطعة من الملكيات الزراعية على هيئة كولخوزات ( مزارع جماعية ) أى تقريباً نفس العدد الذى أمكن تجميعه خلال الاثنتى عشرة سنة التى انقضت منذ ثورة أكتوبر . وفى خلال الربيع الثانى من عام ١٩٢٩ تم تجميع مليونين و ٤٠٠ ألف ملكية زراعية وتحويلها إلى كولخوزات . وقد طبقت تدابير القمع الاستثنائية التى كانت تستهدف كبار الملاك والمخربين على الزارعين المتوسطين بل على الفقراء منهم كذلك . وفى بعض المناطق وصل عدد الملكيات الزراعية الكبيرة التى ضمت إلى المزارع الجماعية إلى ١٥ ٪ من مجموع مساحة الأراضى . وقد أدى انتهاك مبدأ الموافقة الحرة على إنشاء الكولخوزات ، وهو المبدأ الذى أوصى به لينين ، إلى استياء الزارعين المتوسطين بصفة خاصة .

ونظراً إلى أن الفلاحين كانوا مقتنعين بأن ماشيتهم ستنتزع منهم عند إدخالهم قسراً فى الكولخوزات فإن كثيراً منهم بادروا إلى ذبحها . وقد تحولت عملية إنشاء المزارع الجماعية رغم إرادة الفلاحين إلى كارثة : فنى عام ١٩٢٩ كان الاتحاد السوفييتى يمتلك ٣٤ مليوناً من الخيول فلم يتبق منها فى عام ١٩٣٣ سوى ١٦ مليوناً إذ أن أكثر من نصف الخيول كانت قد ذبحت ، كما ذبح ٤٥٪ من العجول ، وثلث عدد الخنازير ، وأكثر من ربع رءوس الماشية .

وقد اشتد سخط الفلاحين إلى حد يثير القلق وأصبح من الواجب اتخاذ

إجراءات عاجلة لإصلاح الموقف ، ولكن الفلاحين غادروا الكولخوزات جماعات ونظراً إلى انعدام الرقابة بوساطة الجماهير ، فإن المصاعب التى كانت تعالج بتعليمات من أعلى ، وبوسائل بيروقراطية وتعسفية كانت تسرى ببطء إلى درجة أنه فى عام ١٩٥٣ عندما بدئ أخيراً فى بحث مسألة اللامركزية والمشاركة المادية فى الأرباح كان إنتاج الحبوب والماشية قد انخفض إلى حد أنه لم يصل إلى مستوى عام ١٩٢٨ .

وفى مجال التصنيع كانت المصاعب من نوع آخر .

« عندما بدأ بطرس الأكبر ، الذى كان عليه أن يواجه دول الغرب الأكثر تقدماً ، يعمل بهمة لإنشاء المصانع والورش لإمداد جيوشه بالمهمات . . » ، بهذه العبارة ذات المغزى تناول ستالين فى الخطاب الذى ألقاه يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٨ أمام اللجنة المركزية مسألة التصنيع ، وأشار إلى أن البناء الجديد للمجتمع الروسى يوفر ظروفاً أفضل ، وإلى أن البروليتاريا وحدها التى أقامت ديكتاتوريتها تستطيع أن تنجز هذه المهمة .

والإشارة إلى بطرس الأكبر لم تجئ عرضاً : فهى قد افتتحت عهداً انتقلت فيه الوطنية لتصبح فى المرتبة الأولى ، بحيث إنها أضعفت ، ولا نقول حجبت ، البواعث الاشتراكية حقاً . والواقع أنه فى النظرية الجديدة ، الستالينية للتصنيع حلت الإرادة الأوتوقراطية محل ما كان لينين يعتبره مسألة حاسمة : إيقاظ المبادأة الخلاقة للجماهير .

وعندما أصدر ستالين توجيهاته بشأن « الغرض من التلقائية » فى مسألة العمل ، وضع سلسلة من وسائل القصر والإكراه فى الوقت الذى استمر يستخدم فيه شعارات لينين بشأن دور المبادأة ، وقد أدت هذه الوسائل إلى تطبيق مبدأ « العمل الإجبارى » الذى باركه باسم « إعادة التربية » .

وقد بلغت قيمة الاستثمارات التى تقررت فى السنة الأولى من الخطة الخمسية ٣٤٠٠ مليون روبل ، أى أكثر خمس مرات مما كانت وزارة المالية ترى أنه من الممكن الموافقة عليه . وقد اعتقد ستالين وهو يفرض مثل هذه التضحية المادية على البلاد أن كل شيء ممكن وحدد أهدافاً غير منطقية : لقد أنتج الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٢٨ ثلاثة ملايين ونصف مليون طن من الحديد الخام ، هذا فى حين

كانت الخطة الخمسية تهدف إلى إنتاج عشرة ملايين طن فى عام ١٩٣٣ . وبدأ ستالين بإطلاق فكرة تحقيق الخطة فى أربع سنوات أو حتى فى ثلاث سنوات ، وقال « عشرة ملايين طن من الحديد الخام . . . هذا لا يكفى . . . يجب بأى ثمن أن ننتج سبعة عشر مليون طن فى عام ١٩٣٢ » . وقد اتهم بالانتهازية اليمينية وبالتخريب أعضاء الحزب والإخصائيين الذين اعتبروا هذه الأهداف المحددة غير واقعية دون أن يضعوا فى اعتبارهم الإمكانيات الفعالة المتاحة . والواقع أن الاتحاد السوفييتى اقترب فى عام ١٩٤١ فقط من الرقم الذى حدده ستالين بتعسف فى عام ١٩٣٢ . وكان قد طالب فى عام ١٩٣٠ بزيادة إنتاج الحديد والفحم بمقدار النصف فى العام التالى . وقد اضطر إلى الاعتراف فى نهاية الفترة المحددة بأن الزيادة الحقيقية كانت من ٦ إلى ١٠ ٪ .

ومع هذا فإن الثابت هو أنه ، على خلاف الزراعة الجماعية الإجبارية ، اتضح أن التصنيع الإجبارى كان فعالا فيما يتعلق بالإنتاج : فى الفترة من عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٣٩ ازداد إنتاج الكهرباء نحو ٧ مرات ، وإنتاج الفحم والصلب أكثر من ٤ مرات ، وإنتاج البترول نحو ٣ مرات . وفى عام ١٩٤١ زاد مجموع إنتاج الصناعة الميكانيكية السوفييتية بمقدار خمسين مرة عنه فى عام ١٩١٣ . وفى عام ١٩١٤ كان عدد التلاميذ الذين يترددون على المدارس ثمانية ملايين ، وبلغ عددهم اثنى عشر مليوناً فى عام ١٩٢٨ ، ووصل هذا العدد إلى أكثر من واحد وثلاثين مليوناً فى عام ١٩٣٨ . وفى عام ١٩١٣ كانت الجامعات تضم ١١٢ ألف طالب وفى عام ١٩٣٩ وصل عددهم إلى ٦٢٠ ألفاً .

ولكن الطريقة المتبعة كانت باهظة النفقات من الوجهة الإنسانية . فهذا الشكل « من التراكم المبدئى » يشبه كثيراً ، من بعض النواحى « التراكم المبدئى » الذى طبق فى البلاد الرأسمالية ، والذى كان فعالا جداً ، وقد وصفه ماركس بقوله : « إن بعض الطرق تقوم على أساس استخدام القوة المتسمة بالقسوة ، ولكن جميعها بدون استثناء تستغل سلطة الدولة ، والقوة المركزة والمنظمة للمجتمع بقصد التعجيل بالانتقال بعنف من النظام الاقتصادى الإقطاعى إلى النظام الاقتصادى الرأسمالى واختصار مراحل الانتقال . والواقع أن القوة هى التى تولد العمل فى كل مجتمع قديم . إن القوة

عنصر اقتصادى » . وبعد أن أشار ماركس إلى التأثير الرهيب لهذا النظام الرأسمالى القائم على العنف اختتم هذا الفصل الخاص « بالتراكم المبدئى » للرأسمالية ووسائلها بقوله : «ها هو ذا الثمن الذى دفعناه من أجل تحقيق إنجازاتنا . . إن رأس المال يصل إلى العالم وهو يفرز الدم والوحل من جميع مسامه » .

وإذا نحن تمنينا أن تستطيع الاشتراكية الوصول إلى أغراضها بطرق أخرى غير الطرق الستالينية فإن هذه الأمنية ليس أساسها الورع والتقوى : إنها مسألة فعالية . وإذا كان فلاسفة الرأسمالية يعيبون ، نفاقاً ، على الاشتراكية أن قيامها اتسم فى المرحلة الأولى بالقسوة ، فى حين أن التراكم المبدئى للرأسمالية كان أشد وحشية ، فإنه يحق للماركسيين أن يتساءلوا عما إذا كانت هذه الطريقة ليست فقط هى أكثر الطرق ملاءمة لمذهبهم ، ولكنها كذلك الأكثر فعالية .

غير أن عدم اشتراك العمال اشتراكاً فعالا فى إدارة الاقتصاد الاشتراكى لا يعتبر فقط مناقضاً للاشتراكية كما تصورها ماركس ولينين ، بل إنه يؤدى كذلك إلى خسارة فى العائد الاقتصادى وفى الإنتاجية [١] . ونظراً إلى أن نظام العمل يفرض من أعلى فإن سلوك العمال السوفييت تجاه عملهم قد طرأ عليه تغيير وباستثناء أقلية ضئيلة من عمال الصاعقة الذين ضربوا مثالا يستحق الثناء والتشجيع فإن الجانب الأكبر من العمال كانوا يتصرفون كمأجورين لسلطة مجهولة وبعيدة ، واقتضى الأمر لمعالجة عدم مبالاتهم اللجوء إلى قانون للعمل يزخر بإجراءات القمع والإكراه.

وفى بداية الثلاثينات كانت المؤسسة الصناعية توقع عقوداً مع المزارع الجماعية تتعهد فيها هذه الأخيرة بإرسال عدد معين من الرجال والنساء إلى المصانع ، وبهذه الطريقة كانت المزرعة الجماعية تعلن أن عدداً من الفلاحين الذين يعملون فيها يعتبرون زائدين على حاجة العمل ، ومن ثم ترسلهم رأساً إلى المصنع .

والفلاحون الآخرون الذين كانوا يقاومون فكرة المزارع الجماعية كانوا يرسلون إلى معسكرات العمل لحفر القنوات ، وإنشاء الطرق الحديدية ، وقطع الأخشاب .

وأخيراً فإن الطبقة العاملة فى مجموعها كانت عرضة للقمع : فقد صدر فى

---

( ١ ) ليس هذا هو السبب الوحيد فى ضعف الإنتاجية : إذ أن معظم العمال الجدد يأتون من الريف ويجهلون كل شىء عن ظروف العمل الاقتصادى .

يوم ٢٠ ديسمبر عام ١٩٣٨ مرسوم أنشئ بموجبه «دفتر العمل»، وصدرت مراسيم أخرى تعاقب بالطرد من العمل الأشخاص الذين يتأخرون فى الوصول إلى المصنع. كما صدر فى ٢٤ يونية عام ١٩٤٠ مرسوم ينص على معاقبة من يتغيب عن العمل بالسجن وحظر تغيير مكان العمل.

إن الضرورة التى اقتضت فرض مثل هذه التدابير تفسر بجلاء موقف العمال تجاه عملهم وتجاه نظام الحكم.

إن المنطق الداخلى لهذا النظام القائم على فكرة جهاز للحزب وللدولة يدرك كل شىء ومعصوم عن الخطأ، ويتحدث باسم الطبقة العاملة، ولكنه يفرض عليها فى الواقع توجيهاته من أعلى قد أدى بالضرورة إلى انقلاب جذرى فى النظرية اللينينية للحزب : وفيما لا يزال يطلق عليه اسم دكتاتورية البروليتاريا فإن الحزب قد حل محل الطبقة، وحل جهاز الحكم محل الحزب، وحل الحكام محل الجهاز :

ولقد صور ستالين فى كتابه «مبادئ اللينينية» هذه النظرية عن الحزب والدولة فقال :

«إن ديكتاتورية البروليتاريا تتكون من "توجيهات" الحزب مقترنة "بتطبيق" هذه التوجيهات بوساطة المنظمات الجماهيرية لهذه البروليتاريا" وتنفيذها" بوساطة الشعب. إن المنظمات الجماهيرية وعلى رأسها النقابات ليست سوى «وسائل لتوصيل» التوجيهات من القمة إلى القاعدة.

وفيما يتعلق بالدولة، فإن ستالين قدم نظريتين تتناقضان تماماً ونظريات ماركس ولينين : الأولى النظرية القائلة بأن الدولة تستطيع أن تظل باقية حتى فى مرحلة الشيوعية، إذا ظل الحصار الرأسمالى قائماً.

وهذا ينطوى على فكرة الشيوعية القاصرة على شروطها الاقتصادية والتى لا تعمل حساباً لأهدافها النهائية : الازدهار الحر للإنسان، لكل إنسان، عندما يمكن التغلب، بوساطة الشيوعية، على ألوان الإكراه وعلى انحرافات الاقتصاد والدولة.

والنظرية الثانية، وهى أشد خطراً، فقد عرضها ستالين فى الدورة الكاملة للجنة المركزية التى عقدت فى فبراير – مارس ١٩٣٧ وقد قال فيها إنه : «كلما تدعم مركز

الاشتراكية وتقدمت الدولة السوفييتية ، فإن صراع الطبقات فى البلاد لابد أن يشتد باستمرار »

إن مثل هذه النظرية نشأت بالضرورة من الفكرة الستالينية عن الحزب والدولة : إذا كان بناء الاشتراكية يقوم به حزب معصوم من الخطأ فإن أى فشل لابد أن ينسب إلى مؤامرة خارجية نظمها عدو الطبقة العاملة . وعندئذ فإنه يصبح لا مناص من اللجوء إلى القمع .

ومنذ ذلك الوقت حدث هذا القمع دون ضابط فى سلسلة من القضايا التى لفقت فيها «الأدلة» من جميع الأنواع : وهكذا تم بين عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ إبادة « الحرس القديم » من رجال لينين ، فى الوقت الذى كان فيه « الدستور الستالينى » ينادى بمبادئ تتناقض تناقضاً جذرياً مع الحقائق العلمية ، وكذلك فى الوقت الذى كان فيه ستالين ، وهو يبدد كل هذه الثروات البشرية ، يفرط فى خطبه فى الحديث عن « الإنسان ، أثمن رأسمال » ويستشهد بأقوال لينين عن الديموقراطية الاشتراكية .

وأخذت الأيديولوجية تقترن أكثر فأكثر بالتبريرات .

وقد استخدمت هذه الأيديولوجية فى إخفاء وتبرير القمع فى جميع الميادين ، سواء فى ميدان الثقافة أم فيما يتعلق بالفلاحين والعمال .

وكانت الوثيقة التى نشرها ستالين فى عام ١٩٣٨ باسم « المادية الجدلية والمادية التاريخية » بمثابة ميثاق للتعصب للرأى الذى أدى إلى الرجوع القهقرى بالماركسية إلى مادية القرن الثامن عشر وإعطائها شكل تعاليم الديانة المسيحية وهذا الانتقال إلى المبادئ القديمة أصبح بمثابة مبرر يضحى على مذبحه البحث والخلق .

وفى مجال العلوم ، أدى هذا الانحراف العقائدى عن الماركسية إلى الحكم على قيمة أية نظرية ليس على أساس قابليتها لعمل اعتبار للتجربة والإيحاء بأفكار جديدة ، ولكن على أساس اتفاقها أو عدم اتفاقها مع القائمة التى تحوى « خواص » النظريات التى وضعها ستالين . إن الجدل الذى ثار حول علم الحياة وخاصة حول علم الوراثة ، غداة الحرب العالمية الثانية ، أوضح بجلاء مدى ما تنطوى عليه هذه

النظريات من مساوئ . وقد اتسع نطاق التخريب فشمل جميع العلوم : وكانت الأضرار أقل وضوحاً فى علم الطبيعة ، إذ أنه رغم الصيحات شبه الفلسفية عن « المثالية » المزعومة لنظريات النسبية ، وللطبيعة الكمية ، وللسبرنطيقا التى عوملت أولا على أنها « علم بورجوازى » فإن المطالب الملحة للاقتصاد والدفاع العسكرى اقتضت ترك علماء الطبيعة يعملون ، حتى ولو كانوا قد عوملوا كمثاليين أو كإيجابيين .

وفى القطاعات الأقل ارتباطاً مباشرة بالاحتياجات وبالحياة العملية كان التخريب أكثر وضوحاً : وقد حدث تخلف خطير فى الكيمياء وعلم الحياة . أما العلوم الإنسانية فقد خنقت بطريقة أشد قسوة : فعالم التاريخ يستطيع أن يعمل فى سلام إذا كان يدرس إمبراطورية خوارزم أو الحضارة الأتروسكية القديمة ، ولكنه كلما اقترب من العصر الحاضر فإن أبحاثه تصبح أكثر صعوبة لأن العلم يجب أن يجىء فى المرتبة بعد نظريات الحزب بل إنه ليس ثمة ما يمنع من تدمير أصوله . وعومل التحليل النفسى على أنه « علم بورجوازى » . ومدرسة النقد والبلاغة التى بدأت منذ أربعين عاماً فى صياغة أساليب التحليل البنائى قد أرغمت على التزام الصمت أو تعرضت للنفى مع رومان جاكوبسون ، وبوبيك ، وإيكانيوم ، وبووب ، وشكلوفسكى ، أما الاقتصاد السياسى فقد وضع ستالين له حداً ولم يبق هنالك سوى التعليق عليه . كما أدى التحليل الأيديولوجى المتعصب إلى قتل الأبحاث فى ميدان علم النفس وعلم الاجتماع وحال دون إفادة الماركسية برصيد الاكتشافات التى حققها غير الماركسيين .

أما فى مجال الفنون فقد كانت الحال أشد سوءاً ، ليس بسبب عدم توافر ذوى المواهب والقادرين على الخلق وإنما لأن هؤلاء قد أرغموا على التزام الصمت طبقاً لنظرية عن الفن تقوم على أساس المنفعة ولتطبيق ميكانيكى لعلم الجمال على المادية المتعصبة . وكان أحد كبار الضحايا فى هذا المجال هو الرسام كاندنسكى الذى كان يشغل فى عهد لينين منصب نائب رئيس أكاديمية الفنون الجميلة ، ومنهم كذلك شاجال ثم مالينفتش اللذان كانا مديرين لمدرسة الرسم فى فيتيبسك ، ولاربونوف وجونتشاروفا اللذان كانا من الشخصيات البارزة للجيل الجديد . وقد

أرسل كل هؤلاء إلى المنفى أو أرغموا على الصمت .

وفى المسرح ، افتتحت الابتكارات السوفييتية خلال العشرينات طرقاً جديدة بفضل ما ياكوفسكي ومايرهولد ، ثم جاء قرار اللجنة المركزية الصادر فى ٢٣ أبريل ١٩٣٢ بشأن « إعادة تنظيم الجمعيات الأدبية والفنية » ، الذى وضع حداً ، كما قال تزاينكو لوجود أية جماعة داخل هذه النشاطات وفتح الطريق لدعم الوسائل الخلاقة للواقعية الاشتراكية فى جميع مجالات الفن . وكان هذا بمثابة النهاية لأية محاولة تهدف إلى التجديد .

وفى مجال السينما استمر العهد البطولى لأينشتاين وبودفوكين وفيرتوف فترة أطول ، ولكن العوائق الإدارية ضد الأعمال الخلاقة لم تتوقف حتى الآن ، ولا تزال الرقابة فى الاتحاد السوفييتى تمنع عرض فيلم قصة « رويليف » الشامخة لتاركوفسكى .

وقد كشف سولجينستين فى رواياته وفى ندائه أمام مؤتمر الكتاب السوفييت فى عام ١٩٦٧ النقاب عن هذه الوسائل .

وإذا نحن فحصنا البيانات التى أوردها خروشوف فى تقريره السري إلى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى مع تلك التى نشرت فى الشهور الأولى التى أعقبت التنديد بالستالينية ، وهى البيانات التى جمعها عالم الطبيعة ساخاروف فى كتابه « الحرية الثقافية فى الاتحاد السوفييتى والتعايش السلمى » ، فإنه يتضح أنه « فى الفترة من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٩ أرسل إلى السجون مليون ونصف المليون من أعضاء الحزب أى نحو نصف مجموع أعضاء الحزب تقريباً ، وأنه ابتداء من عام ١٩٣٦ مات أكثر من عشرة ملايين سوفييتى فى السجون أو فى المعسكرات » .

وعلى ضوء هذه المظاهر جميعها ، فإن النكسة الكبرى فى سياسة الفن ، وكذلك فى مجموع السياسة السوفييتية ، قد حدثت قرابة عام ١٩٢٩ : وهى تتميز بإقصاء لونتشارسكى من وزارة الثقافة التى كان لينين قد عينه وزيراً لها . وهكذا غرق فى الظلام حلم لونتشارسكى الجميل الذى كان يهدف إلى « توحيد الطليعة الفنية مع الطليعة السياسية » .

لقد كانت هذه هى النتائج التى أسفر عنها ، فى جميع الميادين ، « ميثاق الستالينية الكبير » ، فى عام ١٩٢٩ وفى بداية الثلاثينات .

وفى نهاية الثلاثينات توجت هذه النتائج بقضايا دموية .

وعندما وقع العدوان الهتلرى ضد الاتحاد السوفييتى كانت الحركة الوطنية الهائلة التى قامت على أثر ذلك هى التى حجبت هذه النتائج لفترة من الوقت . وحل الحماس الوطنى محل الحماس الثورى ، وقام الشعب الروسى ، الذى قدم تضحيات لا حصر لها ، بإنجازات باهرة نجا بفضلها العالم من البربرية الفاشية .

ولكن فى كل مرة كانت تهبط فيها المبادأة الشعبية ، كانت الآفة التى تأكل نظام الحكم تظهر من جديد .

وبعد الانتصار فى الحرب وبعد الجهود الضخمة التى بذلت للتعمير ، فإن الستالينية لم تمارس فقط أعمالها التخريبية فى داخل الاتحاد السوفييتى ولكن كذلك فى البلاد التى انتهجت طريق الاشتراكية . وعقب عام ١٩٤٧ لم يعد البولشفيك المخلصون يتعرضون للمذابح فى الاتحاد السوفييتى وحده بل إن المعسكر الاشتراكى كله كان يعتبر أى عمل غير مطابق تماماً « للنسخة » السوفييتية فى بناء الاشتراكية بمثابة عمل يتسم « موضوعياً » بالانحراف وبمعاداة الثورة .

وهذه الجرائم التى ارتكبها الجهاز الستالينى ضد الاشتراكية اتخذت ثلاثة أشكال رئيسية :

● الشكل الأول هو تصدير البوليس السياسى الستالينى الذى أباد كبار زعماء الدول الاشتراكية كما سبق أن فعل فى الاتحاد السوفييتى . وهذا الخبل السياسى أدى إلى محاكمات كوستوف فى بلغاريا ، وجومولكا فى بولندا ، وراجيك فى المجر ، وبلترسكانو فى رومانيا ، وسلانسكى فى تشيكوسلوفاكيا . وقد كشف آرثر لندن ، وهو محارب قديم فى الكتائب الدولية فى إسبانيا وفى المقاومة الفرنسية ، ثم أصبح وزيراً فى تشيكوسلوفاكيا — كشف النقاب فى كتابته « الاعتراف » عن ميكانيكية هذه المحاكمات التى كان يتم فيها الحصول من المتهمين بوساطة الابتزاز والتهديد على اعترافات عن أخطاء لم يرتكبوها أصلا .

● والشكل الثانى لهذه المركزية البيروقراطية القائمة على التعصب « للنموذج السوفييتى » تمثل فى التطبيق الميكانيكى لهذا « النموذج » على دول أخرى لها تكوين آخر ، وإمكانيات أخرى ، وماض آخر . وقد أدى هذا التطبيق الأعمى إلى خلق مسوخ

(جمع مسخ) اقتصادية : مثل نظام التصنيع الإجبارى فى أماكن لا تتوافر فيها الظروف الموضوعية ، ومن قبيل ذلك إنشاء مصانع « ستالينفاروش » الضخمة للحديد فى المجر ، على بعد آلاف الكيلومترات من مصادر المواد الأولية : الفحم والحديد الخام . والتخريب الذى قام به « المستشارون السياسيون » السوفييت فى مجال الاقتصاد لم يكن أقل أهمية مما فعلوه فى مجال العدالة والبوليس: فقد فرضوا على الشعوب عن طريق وسائل التخطيط المركزى والتعسفى تضحيات لا تحتمل الأمر الذى أدى فى النهاية إلى نفس النتائج التى أسفرت عنها المزارع الجماعية الإجبارية فى الاتحاد السوفييتى قبل ذلك بعشرين عاماً[١]. وقد خدمت هذه المسائل أغراض أعداء الاشتراكية لأنها أعطتهم قاعدة جماهيرية : وهكذا فإنه فى عام ١٩٥٦ كادت تقع ثورة مضادة فى ألمانيا الشرقية، وفى بولندا ، وفى المجر. ولم يكن أمام السوفييت لمنع عودة الفاشية إلى قلب أوربا — بسبب أخطائهم السابقة — غير التدخل عسكرياً فى بودابست .

● أما الشكل الثالث فإنه يتعلق بهذا التعصب « للنموذج » الوحيد للاشتراكية الذى يناقض تعاليم لينين الذى كان يشير دائماً وبقوة إلى أن ثورة أكتوبر تحوى مفاهيم عامة كما تحوى خصائص روسية محددة وأن المفاهيم العامة تنبثق من المبادئ كما أن الخصائص المحددة تنبثق من التاريخ . وقد أدى هذا التعصب إلى حمل ستالين على إصدار قرارات بالحرمان ضد أحزاب شيوعية أخرى الأمر الذى أضعف وأثار الفرقة فى الحركة الاشتراكية . وكانت يوغوسلافيا هى أول دولة تواجه فى عام ١٩٤٨ التعصب التعسفى وتبحث عن طريقتها الخاصة فى بناء الاشتراكية ، وقد اتهم زعماؤها بأنهم عملاء للثورة المضادة ، وجواسيس ، وقتلة ، وفاشيون . وقد حدث ذلك بعد عشرين عاماً ، وباسم الذرائع نفسها ، وبوسائل أكثر وحشية ، عندما خنقت الدبابات السوفييتية محاولات الشيوعيين التشيكوسلوفاكيين الذين كانوا يريدون « نموذجاً » للاشتراكية يطابق احتياجات مجتمع متقدم جداً . وهكذا تجاوز بريجنيف حدود الستالينية : إذ أن ستالين لم يغز على الأقل يوغوسلافيا عندما

---

(١) الاستثناء الوحيد لذلك كان فى بلغاريا ، حيث يوجد « حزب فلاحين » حقيقى يتمتع باستقلال ذاتى عن الحزب الشيوعى ، وقد لعب حزب الفلاحين المذكور دوراً طيباً .

اختلف معها . وقد تجاوز كذلك حدود الستالينية عندما طبق على شعب بأكمله وعلى حزب هذا الشعب الأساليب التى اتبعت خلال محاكمات موسكو ، وبراغ وغيرهما . وهو يفرض اليوم على الزعماء الشيوعيين فى تشيكوسلوفاكيا هذه الصفقة : إنكم تستطيعون عقد مؤتمر حزبكم إذا أنتم قدمتم لنا ضماناً بأنه سيصدر قراراً بأن التدخل السوفييتى فى تشيكوسلوفاكيا كان ضرورياً ومشروعاً . ولتحقيق هذه الغاية أعيد تشكيل المؤتمر المقبل بتطهير كل جهاز فى الحزب من العناصر التى لا تقبل الأمر الواقع أو استيراد نموذج أجنبى .

ومما له مغزى أن المحتل ومعاونيه يريدون انتزاع نقد ذاتى — تحت التهديد بإجراء محاكمات جديدة — من هؤلاء الذين حاولوا من شهر يناير حتى شهر أغسطس ١٩٦٨ وفى ظروف بالغة الصعوبة أن يصححوا أخطاء القيادة الستالينية التى ارتكبها نوفوتنى الذى لم يطلب منه تقديم أى إيضاح عن الهوة التى حفرها بين الشعب وبين جهاز الحزب .

ومع هذا فإن المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى الذى عقد فى عام ١٩٥٦ استطاع بعد أن وجه إلى أعضاء الحزب القدامى أبشع صدمة شهدناها فى حياتنا أن يقضى على أى أمل فى أن مثل هذه الأخطاء لن ترتكب مرة أخرى وأن مثل هذه الجرائم لن تقترف من جديد .

وبعد أن وضع المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى السوفييتى أخطاء وجرائم العهد الستالينى فى إطارها التاريخى ، أى فى إطار العملية المؤلمة ولكن الظافرة فى النهاية لبناء القواعد المادية للاشتراكية ، استطاع أن يفتتح مستقبلاً جديداً بعد أن حصل على مثال للنقد الذاتى لم يقدمه أى حزب أو أية دولة حتى ذلك الوقت .

ولا شك فى أن هذا النقد الذاتى قد تم بطريقة غريبة : داخل الأبواب المغلقة للمؤتمر وبشرط ألا تفشى الأحزاب الشقيقة أسراره . وكان هذا الشرط بمثابة ثقل رهيب يجثم فوق صدور أحزابنا ، فقد صدرت وثيقة لم يستطع أحد أن يناقش صحتها ، وكنا مرغمين على عدم التحدث عنها إلا كما لو كانت « تقريراً صادراً من . . . خروشوف » .

وهذا الأسلوب لم يكن مجرد حدث عارض فى التاريخ : ذلك أنه حيث لم تعد

المناقشة السياسية ممكنة خارج نطاق العقائد الرسمية منذ أكثر من ربع قرن سواء داخل الحزب أو داخل السوفييتات أو بين الرأى العام فإنه لم يكن من المستطاع حدوث تغيير سياسى إلا على شكل انفجار ، كما حدث عندما ندد خروشوف فجأة بستالين فى مؤتمر الحزب ، أو كما حدث بعد ذلك بعدة سنوات عندما اختفى خروشوف فجأة من على المسرح دون أن يؤخذ فى ذلك رأى مجلس السوفييت الأعلى أو رأى قاعدة الحزب ، ودون إعطاء أى إيضاح عن ذلك للمواطنين السوفييت .

ورغم هذه القيود فإن النتائج المشجعة لهذا النقد لم تلبث أن ظهرت للعيان : فالمشكلة الزراعية لم تحل ولكنها على الأقل طرحت للبحث . ومع الاعتراف بطريقة واقعية بأنه عند وفاة ستالين فى عام ١٩٥٣ لم يكن قد تم بعد الوصول إلى مستوى الإنتاج فى عام ١٩٢٩ ، أو حتى فى عام ١٩١٣ ، فإن الشرط الأول للإصلاح قد تحقق : وكان هذا على أية حال بمثابة الاعتراف بإفلاس النظام السابق .

من الممكن فى ظل ظروف ديموقراطية أن يؤدى البدء فى تحرير النظام ، وإعطاء حرية أكبر للرأى العام وللنقد ، والاعتراف الرسمى بضرورة المشاركة فى الأرباح وإجراء إصلاحات اقتصادية ــ من الممكن أن يؤدى ذلك إلى زيادة الإنتاجية الصناعية وتشجيع الخلق والابتكار . إن النجاحات السوفييتية الباهرة فى غزو الفضاء ، التى تفوقت بأول طيران كونى حققه جاجارين على المحاولات الأمريكية ، قد بدا أنها تمثل الإمكانيات المتاحة لثورة أكتوبر لكى تجدد قواها ولكى تحقق تغييراً حاسماً يسمح لها بالاستجابة استجابة كاملة لمقتضيات الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة .

ولكن ثقل الإجراءات السابقة قد حد ، وفى النهاية شل ، إمكان تحقيق هذا التجديد .

فقد قيد أولا إلى حد كبير مدى الحرية فى نقد الماضى وأسفر ذلك فى النهاية عن « عبادة شخصية » ستالين . لقد أدت شخصية ستالين بالتأكيد دوراً ، ولكن هذه الشخصية كانت بصفة جوهرية نتيجة وليست سبباً ، وهى لم تكن سوى التعبير المحدد لنظام بيروقراطى مركز .

إن إبراز مسألة « عبادة الشخصية » يعنى إخفاء المشكلة الحقيقية وخلق وهم خطر يوحى بأنه يكفى تغيير الشخصية لكى يعود النظام إلى كل شىء . ويرجع

الفضل إلى بالميرو تولياتى زعيم الحزب الشيوعى الإيطالى فى أنه أشار إلى المشكلة الحقيقية عندما قال: إن الانتكاسة التى يطلق عليها اسم الانتكاسة « الستالينية » لم تكن ترجع إلى شخصية ستالين وإنما انبثقت فى الواقع من النظام نفسه . وقد أثار هذا القول فى ذلك الوقت استنكاراً عاماً من جانب الحزب الشيوعى السوفييتى الذى أعلن أن اتهام النظام بهذه الصورة يعنى اتهام الاشتراكية ذاتها بأنها مسئولة عن « عبادة الفرد» . والواقع أن اتهام تولياتى لم يكن موجهاً على الإطلاق ضد الاشتراكية وإنما ضد « النموذج » البيروقراطى القائم على التسلط والمركزية ، وهو شكل الحكم الذى تحقق فى ظله هذا النموذج فى الاتحاد السوفييتى .

والقيد الثانى الذى تعرضت له عملية النقد التى بدأت خلال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى تمثل فى الجهد الذى بذل لإنقاذ تنظيمات الماضى على قدر الإمكان : فبعد أن ندد « بأخطاء » ستالين ، كما لو كانت هذه الأخطاء عارضة وتتعلق فقط بخلقه الشخصى ، أعلن أن كتابه العقائدى الرئيسى « مبادئ اللينينية » يعتبر فى جوهره صحيحاً . وهكذا احتفظ بالنظرية الستالينية للحزب والدولة التى تتعارض مع نظرية ماركس ولينين ، والتى كانت الأساس الفلسفى والوسيلة التى تم بها تبرير كل النظام الستالينى .

إن المبدأ الأساسى لهذه المركزية البيروقراطية هو الفكرة القائلة بأن الحزب الشيوعى والدولة يجب أن يديرا كل أشكال النشاط الاجتماعى . ابتداء من الإنتاج الاقتصادى إلى الخلق الثقافى والفنى ، مع جلب الوعى « من الخارج » ( وذلك دون الاحتفاظ باللحظة الأخرى للذاتية الثورية ) التى تعتبر جدلا غير منفصلة عن اللحظة الأولى التى بشر بها ماركس ولينين ( المبادأة الجماهيرية ) .

إن هذا الاحتكار للمعرفة وللبت فى الأمور كان من الممكن أن يكون ضرورة انتقالية فى إحدى مراحل الثورة فى دولة متخلفة، محاصرة ، وتعانى من الفقر المادى ومن نقص الكوادر ، ولكنه لا يمكن أن يصبح مبدأ دائماً فى بناء الاشتراكية. إن نظاماً يقوم على مثل هذا المبدأ يؤدى — بالضرورة — على المدى الطويل ، إلى تشويه بيروقراطى ، أوتوقراطى ، وفكرى ، وإلى انحلال الاشتراكية .

وهذا ينطبق كذلك على الحزب : إذ لما كان كل شىء يتقرر « من أعلى »

بوساطة الجماعة الحاكمة ، فإن مختلف أجهزة الحزب لن يصبح لها من دور تقوم به سوى تنفيذ التعليمات الصادرة من « المركز » ، أو على أحسن الفروض التعليق عليها .

ثم كيف تستطيع « القاعدة » أن تناقش على أساس سليم اتجاهات الحزب فى حين أنها لا تملك أية معلومات سياسية ؟ ويكفى أن نذكر مثالا قريباً: فى يوم ٢١ أغسطس ١٩٦٨ لم يكن أى مواطن سوفييتى ( باستثناء أعضاء المكتب السياسى وبعض كبار الموظفين ) يعرف شيئاً عن رد الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى على اتهامات أعضاء حلف وارسو . ولا مناص من القول بأن مثل هذا التصرف يعتبر بمثابة ارتياب فى الجماهير ( إن لم يكن احتقاراً لها ) ، حيث إن الصحافة السوفييتية ، والراديو ، والتليفزيون ، لم تذكر فى هذا الصدد ، بعد خمسين عاماً من الثورة ، غير الأفكار والأحداث التى يمكن تبريرها طبقاً لسياسة الحزب .

وقد امتد هذا الارتياب من جهة أخرى ليشمل الأحزاب « الشقيقة » وزعماءها . فالبيان الذى وجه يوم ٢١ أغسطس عام ١٩٦٨ إلى جميع الأحزاب « الشقيقة » لإبلاغها بالتدخل بأن هذه الأكذوبة الرسمية : «تلبية لدعوة أغلبية اللجنة المركزية ومجلس رياستها . . . » . وكانت هذه الأكذوبة الرسمية نفسها هى المعلومة الوحيدة التى أبلغت لأعضاء الحزب الشيوعى السوفييتى ولقراء صحيفة " برفدا " .

لقد كان هذا هو مدى ما انطوت عليه نظرية الحزب من السوء ، وهذا هو السبب كذلك ، فى هذا الصدد ، الذى طالب من أجله تولياتى على ضوء النتائج التى استخلصها من نقده السابق بضرورة إنشاء « حزب من طراز جديد » . وهو بهذا قد استعار تعبير لينين وروح تعاليمه، أى الملاءمة بين أشكال التنظيمات وبين ظروف كل دولة وكل عصر : إن أى حزب شيوعى موجود اليوم فى دولة متقدمة اقتصادياً وتكنيكياً ولها تقاليد ديمقراطية بورجوازية فى وقت السلام والشرعية، لا يمكن أن يحتفظ بأشكال التنظيم الذى وضعه لينين — بحق — لحزب غير قانونى فى دولة متخلفة انبثق بدون أن يمر فى مرحلة انتقالية ، لا من ديمقراطية بورجوازية ، وإنما من نظام شبه إقطاعى وأوتوقراطى .

والقصور الجوهرى الثالث الذى ظهر فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى

السوفييتى هو أن النقد الذى عبر عنه خروشوف لم يستنكر هذا التغيير فى الأهداف، بل على العكس ، استمر فى هذا التغيير ، وفى هذا الخلط بين الوسائل والأهداف الذى كان يميز عهد ستالين : فالوسائل الضرورية للتغلب على التخلف اقترنت بالتدريج بأهداف الاشتراكية : فعندما وجه خروشوف ، بعد ستالين ، نداءه بشأن ضرورة اللحاق بالولايات المتحدة وتجاوزها ، كان هذا النداء خادعاً بصورة مزدوجة ، أولا لأن هذا الهدف لم يكن من الممكن بلوغه بالوسائل التى كان يحبذها (وخاصة عن طريق تأخير « ثورة العقول الإلكترونية » لأسباب أيديولوجية إلى حد كبير ، رغم أن هذه الثورة كانت ذات أهمية حاسمة حيث إن الالايات المتحدة تمتلك اليوم اثنين وأربعين ألف عقل إلكترونى مقابل أربعة آلاف يمتلكها الاتحاد السوفييتى ) . ويكفى لمعرفة ما تنطوى عليه مثل هذه النداءات من ذاتية » وعدم واقعية التذكير بأن الاتحاد السوفييتى كان ينبغى عليه ، طبقاً لأقوال خروشوف ، وعلى أساس الخطة التى وضعها فى عام ١٩٦١ (ثم تخلى عنها بعد ذلك) إحراز قصب السبق على الولايات المتحدة فى جميع القطاعات الرئيسية فى عام ١٩٧٠ ، ثم التفوق عليها فى جميع الميادين فى عام ١٩٨٠ .

وعلاوة على ذلك فإن هدف الاشتراكية لا يمكن ، حتى على الصعيد الاقتصادى والتكنيكى ، أن يكون هو هدف الرأسمالية نفسه مع اختلاف بسيط فى الحكم . فإنجازات الاشتراكية لا تقاس فقط بعدد آلات التبريد أو أجهزة التليفزيون ، إذ أن تفوقها ، حتى التكنيكى ، يجب أن يتأكد عن طريق إشباع الحاجات وخلق حاجات أخرى بما يسمح بازدهار الإنسان . وهكذا يمكن القول بأنه ينبغى خلق نموذج آخر للحضارة .

إن الاشتراكية لا تستطيع تكوين «إنسان جديد » إلا بإعداد الظروف الضرورية لمولد «حاجات » جديدة : فالاشتراكية ، كما أشار ماركس فى نقده للاشتراكية الدارجة ، لا تنطوى فقط على تزويد جماهير الشعب بوسائل الراحة والترف والفن التى كانت حتى الآن وقفاً على المحظوظين ، وإنما تنطوى على خلق حاجات جديدة

ووسائل جديدة لإشباعها ، وهكذا يمكن خلق أشكال مبتكرة للسعادة ، وللجمال وللحياة ذاتها .

ولم يكن النقد الموجه للستالينية يتناول فقط منذ البداية هذا القصور ، ولكن ثقل تركيبات الحزب وجهاز الحكم التى شكلت خلال ربع قرن من المركزية البيروقراطية أدى إلى الحد بسرعة من الاختيار الإنسانى : فالنقد لم يصل إلى الدرجة التى يمكن معها السماح بحدوث تغيير جذرى وانطلاقة جديدة للاشتراكية التى كانت تستطيع إذا دعمت على هذا الأساس اقتصادياً وتكنيكياً وعسكرياً أن تعيد تنظيم تركيباتها العلوية السياسية والثقافية عن طريق الارتقاء بها إلى مستوى يتلاءم مع المرحلة الجديدة للقوى الإنتاجية فى الاتحاد السوفييتى ومع مقتضيات الثورة الجديدة العلمية والتكنيكية ، على السواء . والواقع أن الحكام السوفييت الحاليين قد تعجلوا بقلب الصفحة ، وفى أقل من عشر سنوات بعد المؤتمر العشرين للحزب اختفى تماماً النقد الذى كان يوجه للستالينية . إن هؤلاء الحكام الذين يشكلون الهيكل الرئيسى للحزب والدولة قد تم تكوينهم بوساطة الستالينية ووضعوا فى مناصبهم فى عهد ستالين طبقاً لخصائص هذا العهد : الموافقة على الآراء الرسمية ، والتنفيذ دون مناقشة فى جميع المجالات للتعليمات الصادرة من أعلى ، والإدارة المركزية البيروقراطية التعسفية لجميع المؤسسات . لقد كان يخشى فى عام ١٩٦٦ عندما كان الحزب الشيوعى السوفييتى يستعد لعقد مؤتمره الثالث والعشرين أن يبادر هذا الجهاز الذى سبق أن مارس الستالينية الجديدة إلى إعادة الاعتبار رسميا لستالين ، حيث إن عدداً من المقالات التى كتبها بصفة خاصة بعض العسكريين من ذوى الرتب العالية وبعض كبار الموظفين كانت تمهد ، على المستوى الأيديولوجى ، لإعادة هذا الاعتبار . ولهذا فقد أرسلت خمس وعشرون شخصية علمية وفنية خطاباً إلى بريجينيف ، وكان هذا الخطاب يحمل توقيعات بعض كبار علماء الطبيعة فى الاتحاد السوفييتى مثل إيجور تام ، وكابيتزا ، وساخاروف ، وبعض كبار رجال السينما مثل روم ، وبعض رجال الفن مثل مايابليستكايا ، كما وقع عليه رجل لعب دوراً رئيسياً فى مجال الدبلوماسية السوفييتية هو : مايسكى . وقد أوضحت هذه الشخصيات أن أية عودة إلى الستالينية « ستكون بمثابة كارثة كبرى » سواء فى الاتحاد السوفييتى أو فى الخارج حيث ستؤدى أية محاولة لإعادة الستالينية إلى حدوث شقاق بين الحزب الشيوعى

السوفييتى والأحزاب الشيوعية الموجودة فى الدول الرأسمالية .

إن إعادة الاعتبار لستالين لم تحدث رسمياً ولكن القرارات المستوحاة من التقاليد الستالينية العريقة كانت عديدة . ومن الأمثلة النموذجية على ذلك المرسوم الذى صدر فى عام ١٩٦٧ بشأن تعديل المادة ١٩٠ من القانون الجنائى لجمهورية روسيا الاشتراكية الفيدرالية الذى يعاقب على عدم الإبلاغ عن الجرائم . فقد عمد مجلس السوفييت الأعلى عقب محاكمات سينيافسكى ودانييل ثم جينزبورج إلى مد نطاق مجال تطبيق التدابير الرادعة وقرر أن « الاحتجاجات الأدبية » تقع تحت طائلة القانون ، وأن أى شخص يعرف شيئاً عن أى احتجاج من هذا النوع ملزم بالإبلاغ عن ذلك وإلا تعرض لتوقيع العقوبات الجنائية عليه ، وهى عقوبات تماثل فى قسوتها عقوبات الجرائم التى لم يبلغ عنها . وهذا المثال يسمح بتقدير المدى الذى وصلت إليه عملية إعادة الستالينية الجديدة .

وفى مثل هذه الظروف فإن التوافق مع الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة لا يمكن أن يتم بطريقة عادية ، أى بطريقة تظهر تفوق الاشتراكية بوصفها قادرة على تحقيق معدل لتنمية القوى الإنتاجية منبثق من هذه الثورة أسرع من معدل التنمية فى أية دولة رأسمالية ، وعلى وضع هذه الثورة فى خدمة الازدهار الإنسانى لكل الناس .

إن التبدل الذى حدث فى الإصلاح الاقتصادى فى الاتحاد السوفييتى يعتبر من الأمثلة ذات المغزى فى هذا الصدد .

لقد كان من رأى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى إجراء تغيير عميق فى النظام الاقتصادى بعد أن تم التنديد بما يعانيه هذا النظام من خلل وما ترتب على ذلك من عجز عن تحقيق أرباح ، وقد أعرب خروشوف نفسه عن هذا التنديد فى المؤتمر الواحد والعشرين للحزب .

وظهرت بوادر هذا التجديد : فقد بدئ بتوجيه نقد على لمظاهر القصور والتبذير المستمر نتيجة للمركزية المفرطة والبيروقراطية . وعلى ضوء النتائج العملية لهذا

النقد بدأ اتجاه لتحقيق قدر من اللامركزية يسمح من حيث المبدأ بالحد من عدد مراكز إصدار القرارات ومنح الثقة شيئاً فشيئاً للمبادرات الإقليمية والفردية (وإن كانت هذه الثقة لم تمتد لتشمل العمال وإنما اقتصرت فقط على المديرين المعينين «من أعلى») . وهكذا انطلقت فكرة جديدة عن المؤسسات الاقتصادية بوصفها مركزاً للتراكم والحساب والإدارة ، وعلى أساس أنها تتمتع بقدر أكبر من الاستقلال الذاتى .

وهكذا طرحت المشكلة التى أثارها قبل ذلك بعشر سنوات الشيوعيون اليوغوسلافيون (والتى صدر ضدهم بسببها قرار كبير بالحرمان) وهى مشكلة التوفيق بين المطالب العلمية للخطة والاستقلال الذاتى للمؤسسات الذى يحرر المبادرات إلى أقصى حد .

وفى الوقت نفسه فإنه بعد أن أمكن التغلب على مشكلة قلة الإنتاج برزت إلى الصف الأول المشكلات المتعلقة بجودة المنتجات (نتيجة المطالب المتزايدة للمستهلكين) ومشكلة التنظيم عن طريق الأسعار . وأصبح موضوع السوق — الخطة موضوعاً حيًّا يدور حوله الجدل بعد أن كان معظم المسئولين يرفضون الاعتراف به .

وأمكن تطبيق نموذج جديد للإنتاج الاشتراكى يختلف اختلافاً جذريًّا عن النموذج الرأسمالى الذى يهدف — بصفة جوهرية — إلى تحقيق الربح لبعض الناس وليس إشباع حاجات الجميع .

وكانت القرارات التى اتخذت فى الدورة التى عقدتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى شهر سبتمبر عام ١٩٦٥ ترمى إلى تحقيق هدفين رئيسيين :

١ — جعل التخطيط أكثر حيوية بمنح مزيد من الاستقلال الذاتى للمؤسسات الاقتصادية . كما أن دور الحزب ، فى القاعدة ، يمكن أن يكون أكثر حيوية ، وعندئذ يمكن أن يبدأ فى التراجع فى الادعاء القائل بأن كل شىء يقدم إلى الطبقة

العاملة « من الخارج » . وقد وزعت على العمال أسئلة طلب منهم فيها تقديم مقترحات بشأن ترقية المستوى التكنيكى للإنتاجية ، والواقع أن أجهزة القاعدة فى الحزب بدلا من أن تعتبر نفسها « لأول وهلة » المتحدثة الوحيدة عن الطبقة العاملة ، فإنها تستطيع على ضوء هذه المقترحات أن تلتقى بنظرية ماركس ولينين ، فى روحها العميقة ، بشأن العلاقات بين الحزب والطبقة العاملة ، والتوفيق بين هذه المقترحات الصادرة من القاعدة والمواءمة بينها وبين المطالب العامة للتخطيط ، والعمل على تطبيقها . وهكذا يمكن تشجيع مبادرات العمال بالتدريج وزيادة مسئوليات الشيوعيين الذين تتركز مهمتهم فى العناية بالاقتراحات التلقائية للجماهير والتفهم العميق للوسائل الجديدة المتعلقة بالإدارة العلمية للمؤسسات الاقتصادية .

وكل هذا يمليه الدور الكبير الذى تلعبه العلوم الإنسانية ، والحساب الاقتصادى ، والسبرنتيقا ، فى مجال الإصلاح ، وهو دور يزداد أهمية كل يوم .

٢ — استغلال الدور الذى يلعبه العلم كقوة إنتاجية . فالسياسة المتعلقة بالعلوم السوفييتية يجرى تخطيطها بوساطة لجنة العلم والتكنولوجيا وبوساطة أكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفييتى ، أى أن العلماء أنفسهم يؤخذ رأيهم من أجل تنظيم الأبحاث . والنتيجة الأولى لذلك هى إعطاء الأبحاث الأساسية ( التى تميل الدول الرأسمالية دائما إلى التقليل من شأنها لأنها لا تغل ربحاً عاجلا ) . . دوراً مركزياً والتنسيق بينها وبين الأبحاث التطبيقية .

وهذا هو السبب ، على سبيل المثال ، فى الاهتمام الخاص الذى وجه لتطوير نظرية الجزئيات الأولية والتى خصصت لها استثمارات تمثل ميزانية دولة صغيرة ، من أجل إنشاء محطة إلكترونية فى سربوخوف قوتها ٧٠ مليون إلكترون — فولت ، وإنشاء مولد إلكترونى فى اريفان بأرمينيا قوته ستة مليارات إلكترون — فولت .

إن الأبحاث الخاصة بالفضاء تسمح ، عن طريق دراسة الانفجارات التى تحدث فى المجالات ، بملاحظة انطلاقات الطاقة بوساطة تفاعلات يمكن أن يتيح معرفتها تطوير فهم تركيب المادة واكتشاف قوانين أساسية جديدة . وكان قد تم

التوصل إلى نظرية تربط بين خواص المواد الجامدة وبين جزئياتها الدقيقة فى الوقت الذى ابتكرت فيه مواد جديدة لا توجد فى الطبيعة وتفوق صلابتها صلابة الماس وتستطيع مقاومة درجات الحرارة العالية مما يسمح باستخدامها فى الأغراض الصناعية. كما أن صناعة العقول الإلكترونية ، وهى عنصر حاسم فى تطور العلوم والتكنولوجيا، والإدارة ، أحرزت تقدماً كبيراً .

إن مجموع هذه الجهود التى نشطت بفضل الإصلاحات الاقتصادية الجارية ، قد أتاحت للاتحاد السوفييتى معدلا للنمو الاقتصادى يبلغ ٨ ٪ ، هذا بينما يرى الخبراء الأمريكيون أن سمة النجاح ، بالنسبة لدولة صناعية ، هى أن يتجاوز هذا المعدل بنسبة ٤٪ ، وأن رقم ٨ ٪ لا يمكن بلوغه فى الدول الرأسمالية التى يتأرجح معدل النمو فيها ، إلا فى المراحل التى تكون الظروف فيها مواتية .

وهذا النمو فى الإنتاج ينطوى على مغزى إنسانى جوهرى ، لأن هذا التطور يعتبر نقطة انطلاق ينبثق منها ما يسمى « نموذج الاستهلاك الاشتراكى » .

ومع أن سنوات التقشف التى كرست لبذل جهود ضخمة للتغلب على التخلف لم تسمح ، حتى وقت قريب ، بصنع منتجات استهلاكية تختلف فى صفاتها عن منتجات الدول الرأسمالية ، فقد لوحظ ، كما قرر ذلك جان ديسو ، ظهور التصميمات الأولى لنموذج معين من الاستهلاك .

فأولا ، على خلاف ما يحدث فى الدول الغربية من انتشار الحاجات بطريقة فوضوية سرطانية نتيجة الدعاية وأسلوب الحياة اللذين يتطلبان تصريف السلع الأكثر إدراراً للربح للمنتجين الرأسماليين ، فإنه يوجد فى المجتمع الاشتراكى اتجاه لحث الاستهلاك الموجه طبقاً لخصائص أخرى تحدد علمياً على أساس التغذية أو الصحة مثلا ، أو على أساس فكرة العالم والإنسان التى تتميز بها الاشتراكية ، فيمايتعلق مثلا بالتعليم والثقافة والرياضة .

وثانياً ، فإنه على خلاف نموذج الاستهلاك الأمريكى ، فإن نصيب الاستهلاك الجماعى فى المجتمع الاشتراكى مرتفع جداً ، فى حين نجد فى الدول الرأسمالية ،

وفى الولايات المتحدة بصفة خاصة ، أن جميع أشكال الاستهلاك ذات الاستخدام الجماعى يضحى بها عمداً : مثل تنظيم أوقات الفراغ ، والحدائق ، وبيوت الثقافة ، ومراكز الراحة ، ودور الحضانة ، إلخ .

وأخيراً ، فإن الوسائل الفردية المتعلقة باكتساب الثقافة توضع تحت تصرف كل شخص فى المجتمع الاشتراكى بأثمان زهيدة جداً : الكتب ، والأسطوانات ، وأدوات الموسيقى ، وأدوات الرياضة .

وهكذا نجد أن السمة الرئيسية لهذا النموذج الخاص بالاستهلاك فى المستقبل هى الأولوية التى ستعطى لإشباع الحاجات الثقافية والاجتماعية مما يخلق الظروف التى تساعد على الازدهار الإنسانى للبشر .

وهنا نجد الدلائل التى تبشر بمولد « إنسان جديد » لا تنشأ حاجاته على ضوء مقتضيات الربح الفردى لمنتجى السلع ، وإنما على أساس الحاجات المحددة تاريخياً طبقاً للإمكانيات الكامنة فى نمو القوى الإنتاجية ، عن طريق خلق علاقات إنتاج وبصفة أكثر عمومية خلق علاقات اجتماعية لا تقوم على أساس الفردية فى المنافسة وتحديات الغاية المنبثقة منها ، وإنما على ضوء القيم الجمالية النابعة من مجتمع يهدف إلى السيطرة الواعية على مصيره .

إن هذه الحركة التى بدأت انطلاقتها غير قابلة للتراجع بسبب الدفعة الناتجة عن الثورة العلمية الجديدة ، ولكن هذه الحركة تصادف فى الاتحاد السوفييتى سلسلة من العراقيل من جانب المسئولين السوفييت الحاليين .

إن المنطق الداخلى للإصلاح الاقتصادى يعنى قدراً أكبر من الاستقلال الذاتى للمؤسسات الاقتصادية والهيئات المحلية أو الإقليمية ، ومبادأة متزايدة من جانب الأفراد ، وهذا المنطق شرطه ونتيجته هو تحقيق ديموقراطية تزداد نمواً على جميع مستويات النشاط الاجتماعى ، وخاصة على مستوى السياسة ومستوى الثقافة .

ولكن الهوة تظل كبيرة جداً بين مقتضيات الإصلاح الاقتصادى والتركيبات

السياسية . وقد أظهر ماركس ، بتحليل البيروقراطية التى يعززها النظام الرأسمالى أن المبدأ القائل بأن « السادة يعرفون أكثر » وأن الدوائر الحاكمة وحدها المنهمكة فى تصريف الأمور هى التى تستطيع أن تحكم على الأشياء « إنما يقوم على أيديولوجية نابعة من مركز موظفين على استعداد للخلط بين المصالح العامة للمجتمع وبين سلطة الدولة التى هم ممثلوها » .

إن نموذج الاشتراكية الذى يترجم « الملكية الجماعية » لوسائل الإنتاج « بملكية الدولة » ، وبدولة مركزية تملك القيمة الزائدة لكل عمل اجتماعى ، قد أسفر عن تشويه أساس للنظرية التى شرحها لينين بوضوح ، وأصبحت هذه الاشتراكية تفسر كما يلى : اشتراكية أقيمت من أجل الشعب ، ولكن ليس بوساطة الشعب .

وإذا كان من المتصور أنه فى مثل هذه المرحلة البدائية للثورة وفى ظروف خاصة من التخلف ينبغى التغلب عليها بسرعة وإلا كانت النتيجة الفشل ، إذا كان من المتصور أن تبنى بهذه الوسائل القواعد المادية للاشتراكية ، فإنه على العكس من المستحيل تصور أنه يمكن بهذه الصورة بناء الاشتراكية نفسها التى تهدف فى جوهرها إلى تحرير العامل ، ليس فقط من استغلال الطبقات المسيطرة وإنما كذلك من جميع أشكال الانحراف الاقتصادى والسياسى والروحى ، ولهذا فهى تتطلب مشاركة خلاقة من جانب كل فرد على جميع مستويات النشاط الاجتماعى .

إن التطبيق الفعال ، دون عائق ، لمثل هذا الإصلاح ولنتائجه السياسية ينطوى على حرية فكرية تامة ، أى على ثلاث إمكانيات أساسية : حرية تلقى ونقل المعلومات ، وحق المناقشات بحرية دون خوف من عقاب باستثناء نقد الآراء التى تعرض ، ووضع حد للإكراه الذى يفرض بوساطة سلطة الدولة ، أو بوساطة الأساطير والخرافات التى تلقن للشعب عن طريق الدعاية من جانب واحد أو مايسمى « بتوجيه » ابلجماهير .

وبدون هذا لا يمكن أن يوجد منهج ديموقراطى ، أو منهج علمى .

إن تصرف الحكام الحاليين للاتحاد السوفييتى له مغزاه فى هذا الصدد . فمن

الغرابة بمكان بعد خمسين عاماً من الاشتراكية التى نشأت فيها أجيال جديدة مثقفة انبثقت من الطبقة العاملة وتشعر بالتضامن العميق معها ، والتى يعتبر معظم أفرادها جزءاً لا يتجزأ منها ، من الغرابة بمكان أن تسمع بعد ذلك أقوال لا تفتأ تتردد ومؤداها أن المثقفين يجب أن يكونوا خاضعين للطبقة العاملة التى يعتبرون ، فى الاتحاد السوفييتى ، جزءاً منها منذ وقت طويل . إن هذه الصيحات تهدف فقط إلى إخضاع المثقفين ( كما أخضعت الطبقة العاملة نفسها ) للجهاز المركزى للحزب ولموظفيه الذين يعتبرون أنفسهم المعبرين الوحيدين عن ضمير الطبقة العاملة التى تتولى الحكم من الوجهة النظرية فقط ولكن رأيها لا يؤخذ فى الواقع مطلقاً نتيجة لهذا « التنسيق الموضوع سلفاً » .

وهذه الفكرة البيروقراطية ، المركزية ، التعسفية هى العقبة الرئيسية التى لا تزال تعترض طريق الإصلاح الاقتصادى ، والديموقراطية السياسية ، وتحرير الثقافة .

أن استبدال الوسائل الإدارية بالوسائل الاقتصادية فى مجال الإدارة يعتبر فى حد ذاته ، تقدماً كبيراً . فهو ينطوى على تغيير فى وسائل تخطيط الإنتاج وخلق الحوافز للعمال . والتنظيمات التى تصدر من أعلى يجب الحد منها . والاتصال بين المؤسسات فى نطاق السوق يمكن إلى حد كبير على الأقل ، إن لم يكن كلية ، أن يحل محل الإدارة المركزية للدولة . والواقع أن استبدال التجهيز المركزى لوسائل الإنتاج بتجارة الجملة العادية يتم بصورة أبطأ كثيراً مما ينبغى . ونظام الحوافز لم يحقق إلا نجاحاً ضئيلا جداً بسبب تعقيداته البيروقراطية .

والسبب الجوهرى لكل هذا هو الهوة الموجودة بين الإصلاح الذى يطبق على المؤسسات وبين الوسائل التى تستخدمها الأجهزة الحاكمة فى الدولة التى لم تغير بعد من أسلوبها فى العمل .

وهذه المعوقات كان لها تأثير كبير إلى حد أنه ثبت فى السنوات الأخيرة أن تربية الماشية والإنتاج الزراعى بصفة عامة قد نقص عما كان عليه فى السنوات السابقة ، كما انخفض معدل النمو الصناعى ، وخاصة فى قطاعات رئيسية مثل صناعة الإسمنت والحديد . لقد كسبت الولايات المتحدة السباق إلى القمر مع

أن الاتحاد السوفييتى كان قد أحرز عليها تقدماً كبيراً قبل ذلك بعشر سنوات عندما قام جاجارين بأول رحلة فى الفضاء الكونى .

وقد أصبح واضحاً شيئاً فشيئاً أن النظام المركزى والتعسفى الذى كان فعالا فى المرحلة الأولى من بناء الاشتراكية صار اليوم عتيقاً وغير معقول فى المرحلة الجديدة من تطور القوى الإنتاجية .

إن إحدى النتائج الكبرى للثورة العلمية والتكنيكية الجديدة هى أن هذه الثورة تتطلب ، على عكس ما حدث فى المرحلة « الصناعية » التقليل من مراكز إصدار القرارات ، وتنمية المبادرة الخلاقة للعمال على نطاق واسع ، وتفجير القوى الذاتية .

إن الاشتراكية وحدها هى التى تستطيع تحقيق هذه الشروط . ولكن ينبغى – لكى يتم ذلك – العمل على المواءمة باستمرار بين مجموع العلاقات الاجتماعية وبين مقتضيات التغييرات العلمية والتكنيكية الكبرى .

ولكن الحكام السوفييت الحاليين يقيمون العراقيل ليس فقط فى وجه التغييرات التى أصبحت ضرورية فى الاتحاد السوفييتى ، وإنما كذلك فى وجه أية محاولة من جانب الأحزاب الشيوعية ( وبخاصة فى الدول الاشتراكية ) للبحث عن نماذج للاشتراكية تتفق مع تركيبها الاجتماعى ومع تاريخها الوطنى .

إن الوثائق تناقض ، كما كانت الحال فى عهد ستالين ، السياسة الحقيقية : فالتصريحات تتوالى من موسكو بأنه لا يوجد شىء اسمه حزب قائد ، وبأن كل حزب من حقه أن يبت فى أموره باستقلال ذاتى ، وأن يختار طريقه بحرية إلى الاشتراكية . . . إلخ . ولكن هذا لا يحدث عند التطبيق العملى ، والدليل على ذلك على سبيل المثال صدور قرار الحرمان ضد يوغوسلافيا ومقاطعتها فى عام ١٩٤٨ ، ووقف كل مساعدة للصين فى عام ١٩٦٠ وإلغاء كل العقود المبرمة معها ، وغزو تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ .

وكانت الصحافة السوفييتية صريحة تماماً فيما يتعلق بالأسباب الحقيقية للغزو :

فقد عجزت عن تقديم أقل دليل يشير إلى أنه كان يوجد نشاط قوى « مناهض للثورة » يمكن أن يعرض للخطر الاشتراكية فى تشيكوسلوفاكيا . وقد بادرت صحيفة برافدا فقالت إن الدبابات السوفييتية لم تذهب إلى براغ لمحاربة أعداء الثورة .

وإنما ذهبت إلى هناك لإعادة الشيوعيين التشيك إلى صوابهم . ومما له مغزى – من جهة أخرى – أنه بمجرد دخول القوات السوفييتية أراضى تشيكوسلوفاكيا فإنها بادرت إلى القبض على بعض زعماء الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى . وقد كشفت صحيفة برافدا يوم ٢٤ من أغسطس عام ١٩٦٨ لب المشكلة فقالت : « إن المبادئ اللينينية الأساسية لتنظيم الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى ، أى مبادئ المركزية الديمقراطية ، قد أغفلت عملياً » . وكان هذا يعنى ، من وجهة نظر بريجينيف ، تدمير « الدور القيادى للحزب » .

والواقع أن الإجراءات « العملية » التى كان قد اتخذها الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى فعلا من شهر يناير إلى شهر أغسطس عام ٦٨ تتلخص فى ثلاثة أشياء :

١ – إلغاء الرقابة لكفالة حرية الرأى العام .

٢ – إنشاء « مجالس للعمال » فى المؤسسات ، لإتاحة الفرصة لكل شخص يعمل فى المجال الاقتصادى للاشتراك ، وهو فى نفس مكان عمله ، فى اتخاذ القرارات التى يتوقف عليها مستقبله ، وأن يكون ، طبقاً لفكرة ماركس الأساسية ، فاعلا للتاريخ وليس مادة له .

٣ – تغيير قوانين الحزب لوضع حد للتنظيمات والقواعد التى ورثها عن ستالين ونوفوتنى . وكان الهدف الجوهرى للقوانين الجديدة هو إعطاء كل عضو فى الحزب فرصة حقيقية للاشتراك فى صياغة سياسة الحزب . وكانت هذه القوانين التى تضمنت التنديد بإنشاء « تكتلات » دمرت وحدة الحزب ، وبالتالى دمرت فعاليته ، تهدف إلى اتخاذ سلسلة من التدابير يقصد بها منع عودة النظرية والأساليب الستالينية :

( ا ) إنهاء الخلط بين الحزب والدولة بمنع الجمع بين المناصب القيادية فى الحزب والدولة .

(ب ) الاعتراف بحقوق الأقلية ، وبعدم إرغامها على التزام الصمت ، والسماح لها بالتعبير عن رأيها فى صحافة الحزب ، لإتاحة الفرصة بشأن إيجاد منافسة حرة فى المبادرات الفكرية والسياسية بحيث يصبح من الممكن تطوير الحزب عن غير طريق الانفجار أو ما يسمى « ثورة القصر » (كما حدث مثلاً عند عزل خروشوف ) .

( حـ) إجراء اقتراع سرى على جميع المستويات لتعيين مسئولى الحزب .

( د) ضمان الرقابة على نشاط الحزب وهيئاته القيادية عن طريق نشر تقارير اللجنة المركزية وإلغاء الرقابة المباشرة أو غير المباشرة التى تمارسها الهيئة القيادية فى منطقتها .

إن هذه التدابير التى تعنى العودة إلى مبادئ لينين الخاصة بالمركزية الديموقراطية حيث لا تعنى المركزية إلغاء الديموقراطية — وهى مبادئ انتهكها ستالين وخلفاؤه بانتظام — هذه التدابير هى التى قال عنها بريجينيف وصحيفة برافدا إنها تنطوى على إغفال المركزية الديموقراطية والتخلى عن الدور القيادى للحزب . ولقد دخلت الدبابات السوفييتية براغ لكى تمنع توجيه الاتهام إلى التفسير الستالينى وما يمكن أن يسببه هذا الاتهام من خطر العدوى بالنسبة للدول الأخرى فى العالم الاشتراكى وما يقترن بذلك من تهديد للأجهزة البيروقراطية فيها . ولهذا السبب كذلك مارس السوفييت ضغطهم على جميع الأحزاب الشيوعية بوسائل مختلفة حسب الظروف .

وهذا هو السبب فى أنه لا يكفى استنكار الشكل العسكرى للتدخل ، وإنما ينبغى أن يكون هناك إدراك واضح للمبادئ النظرية والسياسية التى ينطوى عليها ، وكشف النقاب عن هذه المبادئ ومحاربتها بدون هوادة . إن المسألة تتعلق بالنضال من أجل مبدأ ، لأن العودة إلى الوسائل التى كانت متبعة قبل المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى ، وأقل تساهل تجاه سياسة إعادة تطبيق الأساليب الستالينية سوف يؤدى إلى إفلاس الأحزاب الشيوعية . والاختيار أصبح واضحاً

اليوم : فإما انتهاج سياسة جماهيرية كبيرة تستطيع وحدها تجميع شمل كل القوى التى تريد دعم الاشتراكية فى بلادنا ، وإما الإذعان لأفكار المسئولين السوفييت الحاليين الذين يديرون ظهورهم للضرورات الديموقراطية الأساسية التى تحقق انتصار وبناء الاشتراكية فى الدول التى وصلت إلى درجة عالية من التقدم . إن الأحزاب الشيوعية التى تسير فى هذا الطريق تخاطر بأن تصبح مجرد جماعات صغيرة مهمتها القيام بالدعاية من أجل نموذج للاشتراكية لا يعتد به ولا يطابق مطلقاً احتياجات وأمانى الشعوب .

إن هذا الاختيار الحاسم هو الذى يشكل اليوم التحول الكبير للاشتراكية . إن مستقبل الأحزاب الشيوعية يعتمد على قدرتها على تصور المركزية الديموقراطية والدور القيادى للحزب طبقاً لروح ماركس ولينين وليس روح ستالين وبريجنيف .

إن التدخل السوفييتى فى تشيكوسلوفاكيا والضغط على الأحزاب الشيوعية الشقيقة قد أديا إلى ضعف ملحوظ فى المعسكر الاشتراكى ، ولا يمكن عن طريق إصدار بيانات تنطوى على روح الانتصار إنكار هذا الضعف ، والمناداة بأن مؤتمر موسكو الذى عقد فى شهر يونيه ١٩٦٩ يشكل « مرحلة هامة فى طريق تعزيز وحدة الأحزاب الشيوعية » .

إن أشد الملاحظات بدائية تمنعنا من الشعور بالتفاؤل فى هذا الصدد . فهذا المؤتمر يدل — على العكس — على عمق الأزمة التى تعانيها الحركة الشيوعية والدولية .

لقد اجتمع فى موسكو فى شهر نوفمبر عام ١٩٦٠ ممثلو ٨١ حزباً شيوعياً تشمل كل الأحزاب الشيوعية فى الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية .

وفى شهر يونيه عام ١٩٦٩ لم يحضر مؤتمر موسكو سوى ممثلى ثمان دول اشتراكية من بين أربع عشرة دولة .

أما الدول الرأسمالية ، فإن كثيراً من أحزابها لم يمثلها فى المؤتمر سوى جزء من الحركة الشيوعية الموجودة فى هذه الدول ، وبخاصة فى اليونان حيث لم يعترف المؤتمر إلا بالمجموعة الشيوعية اليونانية التى تقيم فى المنفى بموسكو التى أيدت التدخل السوفييتى

فى تشيكوسلوفاكيا ، فى حين استبعد من المؤتمر مانوليس جليزوس وكل أعضاء المقاومة الداخلية الموجودة فى اليونان[١]. إن التصدع الذى أصاب ، لأسباب مختلفة ، الأحزاب الشيوعية فى اليابان ، والهند ، وإسرائيل جعلت وفود هذه الدول فى المؤتمر أقل تمثيلا مما كانت عليه فى عام ١٩٦٠ . وكانت المذبحة التى تعرض لها الحزب الشيوعى الأندونيسى قد ألغى وجود هذا الحزب تماماً فى مؤتمر موسكو الأخير .

والأحزاب الماركسية فى إفريقيا السوداء تكاد تكون غير موجودة .

أما فى أمريكا اللاتينية ، فإن عجز كثير من الأحزاب الشيوعية فيها عن التخلص من نموذج مستورد خلق فى ظروف مختلفة اختلافاً جذرياً عن ظروف الدول الموجودة فيها هذه الأحزاب ، قد أدى إلى موقف ظهر فيه عدد كبير من القوى الثورية إلى جانب هذه الأحزاب ، وخارجها ، وأحياناً ضدها .

ويبلغ مجموع هذه الأحزاب أكثر من ثلاثين حزباً ، ولكن تمثيلها يعتبر محدوداً . ويجدر أن نضيف إلى ذلك أنه من بين أكبر ثلاثة أحزاب شيوعية فى الدول الرأسمالية ، فإن الحزب الشيوعى فى إيطاليا قد رفض الموافقة على البيان الذى أصدره مؤتمر موسكو ، فيما عدا الفقرة التى تتعلق بالتضامن مع فيتنام ، أما الحزب الشيوعى الأسبانى فقد وافق على البيان ولكنه قرن هذه الموافقة بتحفظات عديدة . وقد سجلت أحزاب أخرى ، مثل الحزب الشيوعى فى إنجلترا وبلجيكا ، اختلاف وجهات نظرها تجاه هذا البيان .

ولعل هذا يعتبر ، على أية حال ، من أكثر النواحى إيجابية لهذا المؤتمر : فعلى الرغم من الضغوط التى بذلها الزعماء السوفييت لمحاولة منع الإعراب عن وجود هذه الخلافات ( ولا سيما بشأن مسألة تشيكوسلوفاكيا ) فقد ظهرت معارضة حقيقية بلغ من قوتها أن الصحافة السوفييتية نفسها ، التى أخفت حتى ذلك الوقت أنباء هذه الخلافات ، اضطرت إلى التحدث عنها . وهذه النتيجة تعتبر إيجابية لأنها

---

( ١ ) إن الحزب الشيوعى اليونانى يعتبر حالة خاصة ، ولكن منذ التدخل السوفييتى فى تشيكوسلوفاكيا أصبح الهدف الأساسى لبريجينيف والقيادة الحالية للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى العمل على استبعاد جميع أعضاء هذا الحزب وبخاصة جميع زعمائه الذين لم يدينوا فقط التدخل فى تشيكوسلوفاكيا ، بل حاولوا كذلك تحديد الأسباب العميقة لهذا التدخل ، وبهذا وضعوا نظريات الجهاز السوفييتى الحاكم موضع الاتهام .

لا تعنى تفكك الحركة الشيوعية ، وإنما تعنى أن أسطورة « الحزب الوحيد القائد » قد تحطمت وأنه قد حان الوقت لإنشاء وحدة حقيقية للحركة ، ووحدة متناسقة للأحزاب تهدف إلى البحث عن نماذج خاصة للاشتراكية تتفق مع تركيباتها الاجتماعية ومع تقاليدها الوطنية ، وإلى تبادل تجاربها بكل حرية فى الحكم وعلى قدم المساواة ، وإلى العمل — فى تضامن — من أجل أهداف مشتركة وبخاصة من أجل النضال ضد الإمبريالية

وهذا هو الأساس الذى لا غنى عنه لخلق حركة دولية حقيقية ، لأن الواجب الدولى لكل حزب شيوعى لا يتمثل فى أن يكون مجرد أداة للدعاية أو لتحبيذ نموذج من الاشتراكية الأجنبية ، وإنما فى العمل من أجل الدعوة — بعمق — للاشتراكية فى بلاده على أساس أنها مطلب وضرورة ، واكتشاف نموذج للاشتراكية يتفق مع الأمانى الخاصة لشعب بلاده . وفى هذا تتمثل أخصب مساهمة له فى النضال المشترك للحركة الدولية ، وليس فى الإذعان غير المشروط للمسئولين الحاليين عن السياسة السوفييتية أو السياسة الصينية :

إن أزمة الحركة الشيوعية الدولية لم تتضح فقط ، فى مؤتمر موسكو ، من انخفاض عدد الأحزاب الممكنة فيه أو مدى تمثيلها ، أو من الخلافات التى ظهرت بجلاء ، وإنما كذلك من الضعف الأيديولوجى للبيانات التى تم الاقتراع عليها .

إن أية مشكلة هامة لم تحسم .

وأية مشكلة هامة لم تطرح على بساط البحث .

وإذا كانت أية مشكلة هامة لم تبحث، فإن هذا يرجع إلى أن تحليل تناقضات العالم الحالى كان أضعف من أن يسمح بذلك . فقد قيل مثلا مراراً بطريقة روتينية إن « تناقضات العالم الرأسمالى تزداد حدة » وهذا شىء يحدث حقيقة منذ أكثر من قرن من الزمان . ولكن المهم هو إثبات أن هذه التناقضات التى تزداد حدة ليست مطلقاً تناقضات القرن التاسع عشر نفسها : إذ أن أهم حقيقة اليوم ليست أن الطبقة العاملة تزداد فقراً (حيث إن المسألة لا تتعدى فاقة نسبية) ، وإنما الحقيقة هى أن هذه الطبقة أصبحت أكثر عرضة لمساوئ النظام الرأسمالى . ولعل هذا يفسر كيف أن بعض فئات المثقفين ، التى تزداد اندماجاً فى الطبقة العاملة نتيجة للثورة العلمية

والتكنيكية الجديدة ، أصبحت أكثر إدراكاً لهذه المساوئ ، ومن ثم أصبحت أكثر تطرفاً ، ليس فقط لأنها تزداد تعرضاً للاستغلال وإنما لأنها كذلك ترفض الاندماج فى نظام تستنكر أهدافه أو بالأحرى يفتقر إلى أهداف .

كما أنه لا يكفى القول بأن التناقضات تزداد حدة بالمعنى الذى كان يقصده ماركس منذ قرن من الزمان وهو أن : الرأسمالية تحمل فى طياتها حدود توسعاتها ، فمنذ أزمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ وعلاجها ( المستوحى من كينز ) بوساطة وسائل الإنعاش التى تطبق على دولة ذات رأسمالية احتكارية ، تغيرت المشكلات والتناقضات بحيث لا يمكن مطلقاً التكهن ، كما سبق أن ذكرنا بالنسبة للولايات المتحدة ، بحدوث أزمة طاحنة تكتسح الرأسمالية لمجرد ازدياد حدة هذه التناقضات .

ولم يكن بيان مؤتمر موسكو يحوى أى شىء من هذه الملاحظات .

ومن جهة أخرى، فإنه نفى بكل بساطة التناقضات الداخلية فى المعسكر الاشتراكى، هذا فى الوقت الذى تكاثرت فيه ، كما لو كان ذلك صدفة ، حوادث الحدود والمنازعات الإقليمية فى الشرق الأقصى لكى تحل محل الجدل « الأيديولوجى » بين الاتحاد السوفييتى والصين ، وكذلك فى الوقت الذى كان الاحتلال السوفييتى لتشيكوسلوفاكيا يطالب ليس فقط بالتخلى عن « سياسة يناير عام ١٩٦٨ » وإنما كذلك بتطهير الحزب الشيوعى فى براغ والقيام بنقد ذاتى قسراً وإرغاماً ، ويفكر فى إقامة محاكمات لهؤلاء الذين كانوا يبحثون عن نموذج وطنى للاشتراكية .

لقد كان هذا هو مظاهر الضعف الرئيسية لمؤتمر موسكو وبيانه . وهذا الضعف لا يتعلق فقط بما قيل فى المؤتمر وإنما كذلك بما لم يقل فيه . فقد كان لزاماً عليه ـ لتحقيق حد أدنى من الاتفاق ـ أن يستبعد من البيان أية إشارة إلى المسائل الحيوية التى لها صلة بالعلاقات مع الصين ومع تشيكوسلوفاكيا .

وكان هذا يعنى استبعاد المشكلة الجوهرية التى يتوقف عليها مستقبل الحركة الشيوعية وهى : ضرورة وشرعية التباين بين نماذج الاشتراكية .

ومن الواضح ، مثلا ، أن التدخل السوفييتى فى تشيكوسلوفاكيا ينطوى على إدانة جذرية لمحاولة الأحزاب الشيوعية فى فرنسا وإيطاليا للبحث عن طريق ديموقراطى للاشتراكية ، تتعدد فيه الأحزاب ، وتتوافر فيه حرية الصحافة والرأى ،

والحوار والتعاون مع رجال يريدون مثلنا الاشتراكية ، وإن كانوا لا يشاطروننا فلسفتنا .

كما أن تحليل المسألة الصينية ، ليس فقط من الناحية الجدلية وإنما كذلك من الناحية العلمية ، كان يقتضى إعادة النظر بصورة أساسية فى المشكلات المتعلقة بالنضال من أجل الاشتراكية وبناء الاشتراكية فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية .

ولكن بدلا من الدخول فى هذه المناقشات الحيوية التى كان يمكن أن تحقق تقدماً هائلا للحركة الشيوعية ، بشرط قبول مجابهة حرة تناقش فيها جميع وجهات النظر وبخاصة وجهات النظر السوفييتية والصينية ، فقد رئى استبعاد هذه المسائل ، بل حتى عدم محاولة الرد عليها . وقد اقتصر ببساطة على إغفال المشكلات الحاسمة للاستراتيجية الثورية وللبناء الاشتراكى .

وكان من نتيجة هذا العجز ، ليس فقط فى معالجة المشكلات الأساسية التى أسفرت عن نشوب أزمة الحركة الشيوعية الدولية ولكن كذلك فى الاعتراف بوجود هذه الأزمة ، تأجيل « عملية التوفيق » من جديد ، وهى العملية التى تعتبر ضرورية والتى كانت الآمال معقودة بشأنها على المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى .

لقد أراد الزعماء السوفييت الحاليون توجيه هذا المؤتمر نحو الأهداف التى تسمح لهم فقط باستمرار حكمهم : أى التهرب من أى نقد يتعلق بغزوهم لتشيكوسلوفاكيا وبأسبابه العميقة ، وجعل مؤتمر موسكو بمثابة منصة ضد الصين . وعندما عهد بريجينيف إلى هوزاك بمهمة استبعاد المسألة التشيكوسلوفاكية من المؤتمر فإنه أوحى إليه كذلك فى الوقت نفسه بالهجوم على الصين ، وإظهارها بمظهر قوة شيوعية خبيثة ، وخاص من ذلك — بطبيعة الحال — بقوله إنه من المناسب إنشاء نظام « للأمن الجماعى فى آسيا » ، تكون أحد أسنته على الأقل موجهة ضد الصين . ومثل هذا الاقتراح يبدو غريباً جداً عندما يصدر من جانب زعيم « شيوعى » : إذ كيف يمكن تصور وجود مثل هذا التحالف ضد الصين ، وهو تحالف متباين العناصر بالضرورة ، فى الوقت الذى يدور فيه القتال فى فيتنام التى يمدها الصينيون بالمساعدات ، وفى الوقت الذى يوجد فيه جيش أمريكى قوامه نصف مليون رجل فى فيتنام ، على أبواب الصين ؟ وعلى ضوء هذا كله ، ما هو مصير الحركة الدولية العمالية ، بل ما هو مصير مجرد فكرة انتصار السلام ضد الإمبريالية ؟

ومرة أخرى تجيء الأيديولوجية لإنقاذ الموقف وتبرير ما لا يمكن تبريره . وقد استغلت مبالغات القادة الصينيين التى لا جدال فيها كمبرر لادعاء أن الصين لم تعد بلداً اشتراكياً واستخدمت ضدها الشعارات التى استخدمت ضد يوغوسلافيا فى عهد ستالين : عصابة من الفاشيست .. حلفاء للإمبريالية .. سفاحون .. أعداء الشيوعيين إلخ ...

لقد حاولنا مرتين[١] تحليل المشكلة الصينية وليس لدينا أية تعديلات جوهرية لهذه المحاولات ، لهذا سنقتصر ، دون أن نعود إلى أعماق المشكلة لبعض الملاحظات الخاصة بحملة الزعماء السوفييت ضد الصين. ما هى المجالات التى لم تعد فيها الصين اشتراكية ، أياً كانت أخطاء أو مبالغات الزعماء الصينيين ؟ .. هل أعيدت الأرض إلى ملاك الأراضى ، والمصانع إلى الرأسماليين ؟ .. كلا .

وعلى المستوى السياسى ما الذى يمكن أن يأخذه القادة الروس الحاليون على الصينيين ؟

هل هو الاستخدام المبالغ فيه للعنف ؟ .. إلا أن عنف رفاق « ماو » ليتضاءل إلى جانب مذابح عهد ستالين .

ومع ذلك فلا أحد يشك فى أنه حتى فى ظل حكم ستالين كانت هناك اشتراكية محرفة ولكنها اشتراكية رغم ذلك ، على الأقل عند مستوى تحقيق الشروط المادية .

وتقل جدوى استخدام هذه الحجج ضد الصينيين إذا أدخلنا فى الاعتبار أن ظروف التخلف فى الصين كانت أسوأ من ظروف التخلف فى روسيا كما أن وقف المعونة السوفييتية فى سنة ١٩٦٠ واستدعاء الخبراء وفسخ جميع التعاقدات ( لمحاولة ممارسة ضغط أيديولوجى عن طريق شل التقدم الصناعى الصينى ) قد زاد الموقف سوءاً بصورة واضحة .

هل المقصود هو العنف فى سياسة الصين الخارجية ؟ .. إنه فى أغلب الأحيان مجرد عنف لفظى باستثناء حالة دخول الأراضى الهندية سنة ١٩٦٤ الذى كان بغير جدال خطأ فاحشاً ، ولكن أيحق لغزاة دولة اشتراكية أن يعطوا دروساً فى هذا

---

(١) روجيه جارودى ، المشكلة الصينية (سيجهوز ) ١٩٦٧ أعيد طبعه فى شكل كتيب الجيب ( ١٠ × ١٨ ) وفى كتاب من أجل نموذج فرنسى للاشتراكية (جاليمار ١٩٦٨ ) الجزء الثانى ، الفصل الأول.

الشأن ؟ . . إن الصورة القاتمة التى يعطيها القادة السوفييت الحاليين للصين تعد أكثر قتامة من تلك التى أعطوها لتشيكوسلوفاكيا فى أغسطس عام ١٩٦٨ ، ويمكن أن نتساءل لماذا قاموا بغزو إحدى هذه الدول بالذات إن لم يكن لضآلة احتمال التدخل من جانب الغرب ؟

ومما لا شك فيه أن بريجنيف لجأ إلى نفس هذه الأسباب فى قطع العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل وليس مع الولايات المتحدة التى كان اعتداؤها لا يقل وضوحاً عن اعتداء إسرائيل . . فما هى السياسة التى تقوم على المبادئ فى هذا كله ؟..

وإذا طبقنا التحليل الماركسى على الواقع الصينى والواقع السوفييتى فإن المشكلات لن تطرح نفسها بهذه الطريقة وأنه من السخف القول — وهو ما يردده القادة الصينيون الحاليون — بأن الاتحاد السوفييتى قد أصبح بلداً رأسمالياً .

إن دراسة دقيقة ولكن موضوعية للنموذج الصينى يجب ألا تنسينا ، بصرف النظر عن الانحرافات الحالية ، معنى وعظمة الثورة الصينية كما أن الانحرافات الستالينية وتلك الخاصة بسياسة القادة السوفييت الحاليين يجب ألا تنسينا عظمة ومغزى ثورة أكتوبر الروسية .

وإنه لمن الغريب حقاً الإشارة إلى نزعة الدولية البروليتارية لتحاشى توجيه أى نقد لسياسة القادة السوفييت فى الوقت الذى تتخذ فيه نفس هذه النزعة الدولية بالنسبة للصين ذريعة لتوجيه أقذع الشتائم .

ولكى يصدر المرء حكماً أكثر موضوعية على المشكلة الصينية ، فإنه يبدو أنه من الضرورى ، على من يدين بالماركسية ، أن يتمسك بالمكونات الرئيسية للتحليل الماركسى :

١ — فالثورة الصينية هى أساساً ثورة فلاحين . وقد اعترف لينين فى سنة ١٩٢٠ بإمكانية الانتقال المباشر من نظام إقطاعى إلى نظام اشتراكى دون المرور بمرحلة الرأسمالية وبلوغ هذه الأخيرة درجة النضوج . وأضاف لينين أن ذلك يتطلب

مفهوماً مختلفاً للدولة وللحزب . وكان ذلك بمثابة اعتراف من جانبه بشرعية نموذج محدد المعالم[١] .

وقد رفض ستالين والحركة الدولية الثالثة مبدأ تكييف الاستراتيجية الثورية الصينية على ضوء أوضاعها الأصلية وذلك تمسكاً بالنظرية التقليدية التى ترى أن الطبقة العمالية وحدها هى التى تستطيع أن تكون فى طليعة النضال من أجل الاشتراكية . وأدت هذه الاستراتيجية بمهاجمتها الإمبريالية فى أقوى معاقلها أى فى كبرى المدن الساحلية إلى قيام المذابح فى كانتون وفى شنغهاى فى صفوف أشد عمال الصين تصميماً .

أما الاستراتيجية التى وضعها ما وتسى تونج فى سنة ١٩٢٧ والتى تتلاءم أكثر مع أوضاع الصين ، وهى الاستراتيجية المعروفة باسم « الريف الذى يطوق المدن » فقد أثبتت فعاليتها وسمحت للحزب الشيوعى الصينى بانتزاع النصر .

وقد يتضح الخلاف مع ليوشاوشى فى ضوء هذه الاعتبارات : فمنذ إنشاء الحزب الشيوعى الصينى كان ليوشاوشى منظماً لجموع أهل المدن ( عمال ومثقفين ) ويبدو أنه مثل الجهاز القديم للحزب فى الوقت الذى كان فيه ماوتسى تونج أكثر ارتباطاً بالفلاحين .

وكان وجه الغرابة يكمن فى الرغبة فى تطبيق هذه الاستراتيجية الصينية فى بلاد تختلف فيها الظروف اختلافاً أساسياً ، كما كان من الجرم إظهار الرغبة فى تطبيق هذه الاستراتيجية على المستوى الدولى الأمر الذى يؤدى إلى مواجهة بين دول العالم الثالث والطبقة العمالية فى الدول المتقدمة .

وقد أدى التشدد والتعصب فى تصدير هذه المبادئ إلى الخارج إلى تحول الحركات الموالية للصين إلى مستوى التجمعات الدنيا فى أغلب بلاد العالم .

وعلى العكس من ذلك فإن منطق ثورة الفلاحين فى الصين ، الذى لم يطبق على استراتيجية الاستيلاء على السلطة ولكن على البناء الاشتراكى ، قد أدى إلى

---

(١) انظر روجيه جارودى ، المشكلة الصينية ، مجموعة الجيب ( ١٠ × ١٨ ) ١٩٦٧ من صفحة ٧٧ إلى ٨٤

تحقيق التراكم الرأسمالى البدائى عن طريق تعبئة الأيدى العاملة وهى وسائل تختلف تماماً عن الوسائل المتبعة فى البلاد الغربية .

فأولا : كان لزاماً إزاء اتساع البلاد وضخامة احتياجاتها قلب النموذج التقليدى ( . . . التصنيع أولا ثم التأميم فيما بعد ) ، وعلى العكس استخدم التغيير فى العلاقات الاجتماعية لجعل التصنيع ممكناً .

ومن جهة أخرى تم تحاشى خطرين ، خطر تأجيل تحقيق الاستقلال الغذائى للبلاد وخطر زيادة التناقض — وإطالة مدته — بين بغض المجمعات الصناعية الضخمة وبين القطاع الزراعى فى البلاد .

وكانت اللامركزية شرطاً حيوياً للتطور الجذرى فى الصين . . وقد تم تأميم الزراعة بتكلفة أقل — من وجهة النظر الإنسانية — من تكلفة الطريقة الستالينية وذلك بفضل تحليل أكثر مرونة للعلاقات الطبقية والاجتماعية فى الريف .

أما بالنسبة للتصنيع فعلى الرغم من أن مستواه كان أكثر تخلفاً عنه فى روسيا سنة ١٩١٧ ، وعلى الرغم من الأخطاء الكبيرة التى أدت إلى عمليات إسراف ضخمة ( الأفران العالية فى الريف ، التى تضمنها « مشروع الطفرة الكبيرة إلى الأمام » ) فقد تطور بخطوات سريعة للغاية : كان معدل النمو يتراوح بين ٩ ، ١٤ ٪ ، وكانت الأهداف الرئيسية فى البداية هى إنتاج الأدوات والآلات الزراعية وكميات كبيرة من مضخات الرى ثم السماد .

إن المبدأين الأساسيين لهذا الطراز من التنمية فى بلد مكتظ بالسكان هما أولا — التراكم الرأسمالى بوساطة العمل الإنسانى الاختيارى ، وثانياً — الحذر من الحوافز المادية التى يخشى منها أن تخلق احتياجات فردية خاصة بالكماليات ، الأمر الذى من شأنه أن يخل بالتوازن القائم بين مختلف قطاعات الإنتاج على حساب الاحتياجات الأساسية والاحتياجات الجماعية .

٢ — إن النتيجة الأولية لمثل هذا الاتجاه هى وضع العوامل « الذاتية » فى المقام الأول والمبالغة فى تقدير أهميتها ، ويبدو أن الثورة الثقافية من وجهة النظر هذه قد استهدفت تحقيق مهمتين أساسيتين :

فلقد كانت ، أولا محاولة — يمكن الاعتراض على وسائلها — لمحاربة ظهور

النزعات البيروقراطية فى جهاز الحزب ولمنع خطر ظهور طبقة حاكمة جديدة أو « أرستقراطية المعرفة » .

إن إلغاء الحق المقدس فى الثقافة الذى ساد آلاف السنين خلال بضع سنوات فقط ليس بالأمر السهل .

لذلك يجب أن نلتزم الحذر فى أحكامنا التى نصدرها من بعيد على هذه الهزات العنيفة التى تستهدف القضاء على عقلية القرون الوسطى وإبعاد سبعمائة مليون فرد عن تقاليد ترجع إلى ألفى سنة وتعبئة طاقات ضخمة لوضع حد لسلطات أرستقراطية الطبقة الحاكمة أو لسلطات البورجوازيات ذات الطابع الأجنبى .

وقد خاطر « ماو » لكى يدرأ هذا الخطر ، بمخاطبة جماهير الشعب متخطياً الحزب نفسه .

ولا يختلف هذا « الانفجار » كثيراً عن « انفجار » خروشوف فى المؤتمر العشرين ، الذى أثار – رغم أنه لا يتمتع بالأغلبية فى المكتب السياسى وبطريقة غير مقبولة علاوة على ذلك – قضية ستالين وفضائحه ليخلق ، على حد ظنه وضعاً لا يمكن تغييره بعد ذلك .

لقد كان هذا النداء الموجه إلى جموع الشعب هو فى الحقيقة نداء موجهاً للشباب فى بلد لم يبلغ نصف سكانه ( أى ٣٥٠ مليون نسمة ) سن ٢١ عاماً ولم يكن الحزب يعتبر العامل « الذاتى » الوحيد للثورة وكان الركون إلى مبادأة الجماهير التاريخية من التقاليد اللينينية .

والمهمة الثانية التى تقع على عاتق الثورة الثقافية – وهى أكبر بكثير من سابقتها – كانت تهدف إلى تنمية الوعى الاشتراكى لتعويض النقص فى انخفاض مستوى القوى الإنتاجية وعدم كفاية الإمكانيات المادية .

ومما لا شك فيه أنه يوجد فى هذا المجال مبالغة إرادية ذات صبغة مثالية فى الاعتقاد بإمكان خلق إنسان جديد قبل أن تتحقق الظروف الملائمة لهذا التغيير ، ولكننا هنا أيضاً لا نبتعد كثيراً عن الماركسية كما هو الحال إذا اعتنقنا المفهوم « الميكانيكى » الذى بنى عليه النموذج الستالينى .

ويتمثل هذا المفهوم فى أن خلق الأسس المادية للاشتراكية يؤدى بالضرورة ، إلى ظهور الإنسان الجديد . . فإذا كان من غير الممكن إيقاظ روح ثورية طالما لم تتوافر جميع الشروط الموضوعية ، فإن احتمال قيام الثورات يكون ضئيلا .

وتشبه الحجج التى يسوقها السوفييت ضد الصينيين فى هذا المجال بصورة مؤلمة الحجج التى ساقها كوتسكى ضد لينين .

ومع ذلك فالواقع « أن الصينيين قد تغيروا » ، وأن الحزب الشيوعى الصينى قد نجح إلى حد بعيد فى توعية مئات الملايين من الرجال والنساء فى بلد عرف الركود والخنوع والتواكل خلال آلاف السنين ، وإقناعهم بأن فى إمكانهم تغيير العالم الموجود حالياً بنظامه وطبقاته .

فهناك « الكتاب الأحمر » ونظرياته غير المجدية الجامدة . . ولكن هناك أيضاً التعليم عن طريق التليفزيون وكذلك المفهوم العصرى ، الذى يتلاءم مع المتطلبات الجديدة للثورة العلمية والتكنيكية ، للتعليم كقطاع منفصل — ولكن بالغ الخطورة — من قطاعات الاقتصاد .

وقد قال شواين لاى فى شهر يناير عام ١٩٥٦ فى تقريره عن المثقفين أن هذا التحول كان بمثابة « ثورة تفوق أهميتها بكثير أهمية الثورة الصناعية التى ارتبطت بالبخار والكهرباء » . وقد وضعت فى ذلك العام خطة تستغرق اثنى عشر عاماً لمشروعات البحوث الطويلة المدى .

ومنذ ذلك الحين وخلال اثنى عشر عاماً استكملت الصين فى الوقت نفسه ثورتها الصناعية وثورتها العلمية والتكنيكية الثانية التى تتمشى مع تقدم التسيير الآلى واستخدامها الطاقة الذرية كما يشهد على ذلك ، بوضوح تام ، إنتاجها لقنبلتها الهيدروجينية وصواريخها الموجهة .

لقد تحقق الانطلاق العلمى فى مجالات عديدة ابتداء من إنتاج الأنسولين والبنزين الصناعى إلى فصل البارافين عن البترول عن طريق تفاعل البكتيريا[١] .

ولا يمكن الاعتراض على الثورة الثقافية من حيث المبدأ ، مهما كانت

---

(١) لا يزال هذا الانطلاق العلمى فى الصين كما فى الاتحاد السوفييتى مقصوراً على بعض القطاعات القلية حيث إن تراكم رءوس الأموال ضعيف نسبياً فى الحالتين ولا يسمح بتعميمها .

المبالغات فى التطبيق ، فهى لم تقتصر فقط على محو الأمية ونشر معرفة مخططة بل ساهمت فى أن تنقل إلى ملايين الرجال والنساء صورة عن العالم « تتعدى ذات الإنسان » وثقة لا حد لها فى قدرة هذا الإنسان على تغيير العالم وحتى لو كان قد أغمط قدر هذه الثورة فى ظل ظروف الصين الخاصة فإن النظرة البعيدة الفاحصة تسمح لنا باعتبارها بمثابة مرحلة صعبة ولكنها ضرورية لتحقيق الاشتراكية الصينية.

٣ ــ وقد طرح الماركسيون الصينيون مشكلة ثالثة أساسية نعنى بها تعدد معايير التنمية . . لقد جعل الشيوعيون الصينيون ، بالتركيز أحياناً ومن جانب واحد على الجوانب « الكيفية » وليس فقط « الكمية » موضوع اختيار مجتمع بديل للمجتمعات ( الأمريكية الطراز ) التى تقوم على أساس التنمية من أجل التنمية . . وعلى « عقيدة » الوسائل ، جعلوا منها موضوع الساعة .

ولا جدال فى أن الإشادة بسياسة الحرمان والتقشف ترتبط بأوضاع خاصة بالتخلف ، وأدت المبالغة فيها إلى إعطاء صورة خاطئة للاشتراكية الماركسية: هى فرض البؤس على الجميع ، وهو الأمر الذى يخالف تماماً تفكير ماركس . ولكن ذلك يؤيد مبدأ البحث عن نمط جديد من الاستهلاك وخلق احتياجات جديدة ونموذج آخر للمدنية لا يقوم على مجرد توفير وسائل الراحة الفردية . وإن تجاهل هذه المشكلة من شأنه أن يشوه الاشتراكية . ولهذا فإن التفكير فى غايات هذه الأخيرة يعد أمراً ضرورياً .

ولا يمكن أن يكون هناك حوار جدى مع العالم الثالث دون تأمل عميق ودقيق ، ولكن موضوعى وعلمى ، للمشكلات الكبرى التى جاءت بها الثورة الصينية .

ومن المؤلم أن نلاحظ أن زعماء السوفييت فى حملتهم الحاقدة وضيقة الأفق ضد الصين ، لم يتعرضوا قط لأية مشكلة من هذه المشكلات الأساسية الثلاث :

مشكلة التعدد الضرورى للنماذج ، ومشكلة دور العامل الذاتى فى الثورة وحدوده ، ومشكلة تعدد معايير التنمية . وأن مواجهة هذه المشكلات لا يجعل الحوار مع العالم الثالث ممكناً فحسب ولكنه يتيح أيضاً « التباعد » النقدى الضرورى بالنسبة للتطور التاريخى لدول أوربا منذ عصر النهضة .

وهذا ما يجعلنا نعيد النظر مرة أخرى فى جميع مفاهيمنا التقليدية الخاصة بعلاقة الإنسان بالطبيعة والمجتمع وآلهته ومستقبله .

ومن هنا فقط يمكن أن يبدأ النقد السليم للنموذج الصينى وللتصرفات النظرية والعملية لقادة الصين الحاليين. وعندما يستبعد بريجينيف ورفاقه هذه المشكلات الأساسية أو يتجاهلونها فإنهم يوجهون الحركة إلى طريق مسدود ويزيدون من حدة أزمتها .

ومهما بدا هذا غريباً فإن الشيوعيين التشيكوسلوفاكيين [١] عندما حاولوا منذ يناير ١٩٦١ إقامة نموذج للاشتراكية يتفق مع متطلبات الثورة العلمية التكنيكية الجديدة فى بلد متقدم إلى درجة كبيرة ، وضعوا الحركة الشيوعية ولكن من زاوية مختلفة ، أمام نفس مشكلات الشيوعيين الصينيين : أو المشكلات الخاصة بتعدد النماذج ، ودور الحزب ، وبصفة أعم بمشكلات العامل الذاتى فى الثورة وأخيراً بمشكلات تعدد معايير التنمية . أى مشكلات خلق بديل اشتراكى لنموذج مدنية « مجتمعات الاستهلاك » الرأسمالى .

ولذلك فإن مؤتمر موسكو قد حكم على نفسه سلفاً بألا يتعرض لأية مشكلة حيوية خاصة بالحركة العالمية ، عندما استبعد مشكلتى الصين وتشيكوسلوفاكيا بناء على رغبة القادة السوفييت .

وقد نسب القادة السوفييت ، برفضهم رؤية المتناقضات العميقة فى العالم الاشتراكى أو بجهلهم بها ، كل متاعب الحركة إلى « المؤامرة الإمبريالية » أو إلى « الانحرافات الأيديولوجية » .

ولا شك أنه كانت ولا تزال هناك فى تشيكوسلوفاكيا قوى مضادة للثورة تستخدم الحركة لصالح الديموقراطية ليس للنهوض بالاشتراكية ولكن لهدمها .

---

(١) انظر روجيه جارودى ( براج أو الحرية مع إيقاف التنفيذ ) ( فابارد ٦٨ ) ونحو نموذج فرنسى للاشتراكية — الجزء الثانى — الفصل الثالث .

ولا شك فى أن بعض العناصر الخارجية والعملاء الإمبرياليين الأجانب قد أزكوا النار واستغلوا الموقف . ولكننا نطمس المشكلات الحقيقية ، إذا كتفينا بهذا القول لأننا نمنع أنفسنا عندئذ من أن نتفهم كيف تمكن أعداء الاشتراكية من أن يجدوا لهم صدى مؤيداً . . وبدلا من أن يتساءل الستالينيون كيف خلق « نوفوتنى » ومستشاروه السوفييت موقفاً انفصل فيه الحزب عن الجماهير فإنهم يطالبون أولئك الذين حاولوا إنقاذ الموقف فى ظروف صعبة ، أى دوبشيك ورفاقه ، بالنقد الذاتى ، ويهددونهم بالمحاكمة فى المستقبل .

وعندما يحاول البعض فى الذكرى السنوية الأولى للغزو أى فى شهر أغسطس عام ١٩٦٩ ، أن يرجع سبب التوتر الذى يجثم على البلاد كلها إلى عشرات أو مئات من الشباب أو من العملاء الأجانب ، فذلك يقصد به إسدال الستار على ما هو جوهرى : الإجماع على معاداة الاحتلال .

وعندما يكتفى بالقول أن بعض الدهماء قد أخلوا بالنظام فذلك تفكير شبيه بتفكير الصحفيين الذين رافقوا روكفلر فى رحلته فى أمريكا اللاتينية والذين نسبوا المظاهرات التى اعترضت طريقه هناك إلى بعض تجمعات من الطلبة التى أخذت تنتقل من عاصمة إلى أخرى ، وهذا يعنى تجاهل احتجاج قارة بأكملها ضد استغلال وتحكم الإمبريالية الأمريكية .

وفى فترة معينة ، كان أصحاب الأعمال والحكومة الفرنسية وصحافتهم تنسب مسئولية اندلاع أى إضراب كبير إلى « قائد أوركسترا غامض » ويقولون إن موسكو هى التى توعز بهذه الإضرابات . فقد كانوا هم كذلك يبحثون عن « التخريب الأيديولوجى » حتى لا يرون التناقضات الاجتماعية العميقة التى تنبثق منها الحركات العمالية الكبيرة .

لقد كان لينين فى عام ١٩١٩ وفى أحرج الفترات لا يتردد فى تحدى العالم الرأسمالى فى ميدان تبادل النشرات الدعائية فهل أصبح الأمر يقتضى الآن التزام موقف الدفاع ، فى بلد تحتكر فيه جميع وسائل التعبير منذ خمسين عاماً ، وبعد تعاقب ثلاثة أجيال ، خوفاً من « التخريب الأيديولوجى » للعالم الرأسمالى ؟

إن الضرر بليغ ولكن أسباب الأمل ما زالت قائمة ، فهناك أولا الأسباب

الموضوعية : فتقدم الإصلاح الاقتصادي لا يمكن إيقافه أو حتى عرقلته لمدة طويلة دون إثارة صعوبات كبيرة فى ميادين التموين بل حتى بالنسبة للدفاع عن البلاد . فيجب — إذن — بطريقة أو بأخرى السير فى هذا الاتجاه ويتضمن ذلك الإصلاح — كما أوضحنا — صبغ جميع الأنشطة الاجتماعية بالصبغة الديموقراطية وبخاصة على المستوى السياسى والثقافى وإلا أصبح من العسير تطبيق هذا الإصلاح .

وللعالم الخارجى تأثيره أيضاً فإن « المجمع » البيروقراطى العسكرى الذى اتخذ فى الاتحاد السوفييتى أهمية يمكن مقارنتها بأهمية المجمع العسكرى الصناعى فى الولايات المتحدة (١) والذى ظهر نفوذه على الأخص فى الدور السياسى الذى لعبه الماريشال جريتشكو فى المسألة التشيكوسلوفاكية لا يمكنه أن يفرض إلى ما لا نهاية على البلاد الاشتراكية المجاورة نموذجاً للاشتراكية والتنظيمات الهيكلية التى لا تعيش إلا تحت ضغط البوليس والجيش .

ولا شك فى أن بعض القادة السوفييت أنفسهم يتوجسون — على الأقل — من إمكان حدوث بعض الانفجارات حتى فى بعض الدول الأخرى غير تشيكوسلوفاكيا ويفكرون فى حلول بديلة ووسائل أخرى غير وسائل القوة .

وإذا كان الاتحاد السوفييتى لا يريد أن يتعرض لنكسات جديدة بعد تلك التى جاءت فى أعقاب انتشار « العقول » الإلكترونية وغزو القمر فيجب أن نعلم أن هذه الثورة تحمل فى طياتها كما سبق أن أوضحنا فى الجزء الأول من هذه الدراسة اتجاهاً حتمياً نحو الديمقراطية عند جميع المستويات ابتداء من مرحلة الإنتاج حتى مرحلة البحث العلمى .

وإن ضغط الأحزاب الشيوعية الشقيقة شأنه شأن الضغط الذى مارسه مندوبو إيطاليا وأسبانيا فى مؤتمر موسكو يمكن أن يساعد كثيراً على تحقيق هذا الإصلاح .

وفى الاتحاد السوفييتى نفسه ، على الرغم من الرقابة الشديدة على الإعلام ، فإن الاحتجاجات وخصوصاً الصادرة من كبار العلماء مخترعى القنبلة الهيدروجينية

---

(١) إنها مجرد مقارنة فحسب لأن «المجمع» (العسكرى والصناعى) فى الولايات المتحدة يعد بمثابة ظاهرة اقتصادية وسياسية ، فى الوقت نفسه فى حين أن «المجمع» البيروقراطى العسكرى فى الاتحاد السوفييتى هو ظاهرة سياسية فى المقام الأول .

أو الصواريخ لها تأثيرها الكبير الذى يمكن أن يؤدى إلى تراجع « المجمع » البيروقراطى العسكرى .

والحقيقة أن هيكل النظام نفسه لا يسمح بأى تعديل أو أى تغيير فى الاتجاه السياسى بالطريق الديموقراطى الطبيعى وبالتالى فإن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا نتيجة « انفجار » أو « ثورة قصر » مثل ما حدث أثناء المؤتمر العشرين أو عند إبعاد خروشوف .

ليس من المستحيل إذن أن يطرد يوماً ما وبنفس الطريقة فريق القادة الحاليين وأن تبدأ مرحلة تجديد تعيد إلى ثورة أكتوبر وجهها الحقيقى وقوتها الإشعاعية.

إن التناقض يزداد حدة بين هياكل الاقتصاد السوفييتى الجديدة والمنطق الداخلى للإصلاح الاقتصادى الذى يتطلب ديموقراطية اجتماعية حقيقية من جهة وبين الهياكل السياسية والأيديولوجية العليا التى تحيط بحركة التنمية من جهة أخرى .

وهنا يجدر التساؤل : ما هو المخرج ؟ . . أما استمرار « المجمع » البيروقراطى العسكرى الذى يفتح الطريق من جديد أمام بونابارتية رجعية ونحو ديكتاتورية الجيش ، وأما تجديد ديموقراطى عميق الجذور يرد إلى الاشتراكية وجهها الحقيقى ويعمل على تحرير العمل وتحرير الإنسان من جميع أنواع الاستغلال والحرمان .

الفصل الرابع

# احتمالات لنماذج اشتراكية أخرى

بالنسبة لإنشاء نموذج للاشتراكية فإننا نجد أن المشكلة الكبرى فى عصرنا هى التى تفرضها الثورة العلمية والتكنيكية ، إذ أنه كيف يمكن التغلب على إمكانية التناقض بين التنظيم العلمى للإنتاج وبين استغلال العامل ؟

إنه لا يمكن التغلب على هذا التناقض فى ضوء نظام رأسمالى كما رأينا بالنسبة للولايات المتحدة ، لأن حله يتطلب تفسيراً جذرياً فى العلاقات الإنتاجية ، وطالما أن (التكنوقراطية) فى جوهرها ستظل تحت إشراف الأفراد الذين يملكون وسائل الإنتاج عن طريق الاحتكارات الكبرى فسيكون هناك تداخل بين مقتضيات الربح وبين مقتضيات التنمية من أجل التنمية وبالتالى فإن استغلال العمال والمجتمع كله من شأنه أن يتزايد

والشرط الأول للتقليل من هذا الاستغلال يتمثل فى وضع حد للملكية الفردية لوسائل الإنتاج (التى هى نقطة البداية للبناء الاشتراكى). وهذا الشرط ضرورى إلا أنه غير كاف كما اتضح هذا فى النموذج السوفييتى ، والأمر الذى يميز النموذج السوفييتى للاشتراكية هو أنه قد أدمج الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج فى ملكية الدولة .

وعلى ذلك فإنه لا يصح أن يتحول الدور الثورى للدولة البرولتارية إلى دور إدارى .

وتتطلب الثورة الاشتراكية بالضرورة أن تستولى الطبقة العمالية والمتحالفون معها على السلطة السياسية حتى يمكن تغيير العلاقات الإنتاجية على وجه التحديد تغييراً جذرياً وتغيير تعبيرها القانونى وهو حق الملكية .

هذا ومهمة العمل الثورى ، لدولة الطبقة الجديدة فيما يتعلق بمشكلة الملكية ليست مقصورة على إلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، وتأسيس ملكية اجتماعية لوسائل الإنتاج لا تنقسم ولا يمكن التصرف فيها ولكنها كذلك تشمل إيجاد قواعد

معينة تحول دون عودتها إلى الملكية الفردية سواء فى صورة شخص واحد أم فى صورة عدد أشخاص مجتمعين يمكنهم استئجار واستغلال العمال أو التحول إلى مساهمين فرديين

وإذا ذهبت الدولة فى دورها الاقتصادى إلى أبعد مما وراء تغيير علاقات الإنتاج وخلق القواعد للعمل فإن دورها الثورى سيتحول إلى دور القائم بالإدارة .

وقد يمكن دفعها لشغل هذا الدور فى الخطوات الأولى للثورة لأسباب تاريخية منها : نقص المنتجات (والكوادر) كذلك والمحاولات المضادة للثورة التى تحتم تطبيق اقتصاد الحرب والمركزية الشديدة للموارد والسلطة .

ولكن إذا تطلب استمرار تطبيق الدور الإدارى الذى يعد شرعياً وضرورياً عندما تكون الشيوعية فى وقت الحرب بعد أن تضع الحرب أوزارها فإن ملكية الدولة هذه ، التى استطاعت أثناء فترة الانطلاق الثورى أن تكون الصورة الأولى للملكية الجماعية لوسائل الإنتاج . سوف تختلف عن هذه الصورة شيئاً فشيئاً

والدولة ليست هى المجتمع بل هى أداة للسيادة والضغط على طبقة من الطبقات ، وحتى عندما تكون أداة للسيادة والضغط على طبقة العمال فإنها تظل متميزة عن المجتمع فى مجموعه ، وعن الطبقة العاملة فى مجموعها .

ولقد أشرنا من قبل إلى حكم لينين من سنة ١٩١٩ – ١٩٢٠ على هذه الظاهرة : « بأن دولتنا دولة عمالية تمثل تشويهاً بيروقراطياً . . والسوفييت الذين يعتبرون تبعاً لبرنامجهم ، ممثلين لسلطة العمال ، هم فى الحقيقة يمارسون هذه السلطة من أجل العمال عن طريق طبقة متقدمة من البروليتاريا وليست الجموع الكادحة .. وعلينا أن نستخدم التنظيمات العمالية للدفاع عن العمال ضد دولتهم » . . .

والدولة – فى الواقع – ليست شيئاً مجرداً إنها تتجسد فى مجموعة من الأفراد . وقد قال ماركس : « إن البيروقراطية هى جوهر الدولة التى تصبح ملكاً لها »[1] .

وفى نموذج الاشتراكية ، حيث تتماثل الملكية الجماعية بصورة مستمرة مع ملكية الدولة ، يصبح احتكار الإدارة وقفاً على مجموعة اجتماعية معينة ومهنة لها . وتتمثل امتيازاتها الأساسية فى :

---

(١) كارل ماركس ، نقد فلسفة الحق لهيجل .

١ ــ احتكار إدارة ممتلكات الدولة .

٢ ــ احتكار القرار السياسى الذى ينبع من الاحتكار السابق وذلك بتحديد الأهداف والبرامج .

٣ ــ احتكار استخدام القيم الجديدة الناتجة عن فائض القيمة

وهذه البيروقراطية لا تمثل طبقة اجتماعية وذلك لسببين أساسيين هما :

هى أنها لا تملك وسائل الإنتاج بل تملك أدارتها فحسب وهذه الإدارة نفسها لا تنقل بالوراثة مثل الملكية .

ومع ذلك فإن تشبيه الملكية الاجتماعية بملكية الدولة وبخاصة فى دولة مركزية بيروقراطية لا يسمح بإيجاد حل مرض لما يلى :

- خلق جو ملائم للثورة العلمية والتكنيكية الجديدة التى تتطلب ــ كما أسلفنا القول ــ الإسهام على أوسع مدى والمبادرات الخلاقة والمسئولية .
- القضاء على كل ضروب الاستغلال وهو هدف الاشتراكية الأكبر لأن العامل فى ظل مثل هذا النظام يتحول ــ مرة أخرى ــ إلى أجير ليس لمالك خاص ولكن للدولة .

وهذا وإقامة نموذج مختلف تتطلب أول ما تتطلب وعياً لاتشوبه شائبة بأن ملكية الدولة ليست سوى صورة من صور أخرى للملكية الجماعية

لذلك فإن من الضرورى أن نذكر العناصر العديدة المكونة لمفهوم الملكية وفكرة الدولة .

وقد فرق ماركس بين الملكية بوصفها تملك الإنسان لموارد طبيعية وتسخيرها لخدمته ، وبين الملكية المشوهة فى كل مجتمع طبقى . حيث يكون تحديد أهداف العمل ووسائله والتصرف فى ناتج حكرا على مالك وسائل الإنتاج ووفقاً عليه .

إن تحليل ماركس هذا يسمح بإعطاء مضمون محدد للتقسيم القانونى التقليدى الخاص بحق ملكية وسائل الإنتاج واستغلالها والتصرف فيها .

فحق استخدام وسائل الإنتاج هو أولا القدرة على تحديد غاية الإنتاج من

(١) هذا التحليل جاء به كارل ماركس فى مخطوطاته سنة ١٨٤٤ واستعاده بصورة أدق فى (رأس المال) .

أجل الربح أو لحاجة خاصة أو جماعية أو لأية غاية أخرى ، ثم بعد ذلك القدرة على تحديد الوسائل والتنظيم وتنسيق العمل وضمان الإدارة الفنية للمشروع .

أما الاستغلال فهو التصرف فى غلة أو ناتج العمل أى تملك فائض القيمة وتقرير استخدامها وتوزيعها : استهلاك فورى ، استثمار ، ... إلخ .

وأما حق التصرف فهو يتمثل فى تصرف المالك فيما يملكه واستخدامه أو إساءة استخدامه . وإذا كان الأمر يتعلق مثلا بوسائل الإنتاج فيكون فى مقدور المالك تدمير هذه الوسائل أو بيعها لتحويلها بأكملها إلى سلعة استهلاكية .

وصاحب هذه الملكية يمكن أن يكون فرداً منعزلا أو مجموعة أفراد أو الدولة (فى صورة رأسمالية الدولة أو اشتراكية الدولة) أو مجموعة العاملين فى مجتمع . ويمكن أن توجد صور مختلطة مثل (الرقابة العمالية) التى وضعها لينين الذى — على الرغم من أنه ترك ملكية بعض وسائل الإنتاج لأصحاب الأعمال — قد استبعد مبدئياً إساءة الاستعمال أى تدمير وسائل الإنتاج عن طريق الإسراف أو التخريب وأشرف على حق الاستخدام والاستغلال ، وذلك بحصره لكمية البضائع المنتجة وتوجيه الإنتاج نحو الاحتياجات العاجلة ومراقبته الإدارة الفنية لضمان عمليات التموين الضرورى واحترام شروط العمل والإشراف فى نهاية الأمر على الاستغلال عن طريق التدخل فى السعر أو بفرض ضرائب جديدة تحد من الربح .

أما بالنسبة للدولة فإذا كان عملها الثورى « يستهلك » فى عملية إلغاء الملكية الفردية ووضع قواعد للعمل لمنع أية إعادة للملكية سواء الفردية أم الجماعية فإن هذا لا يعنى — على هذا القدر — أن يترك الإنتاج والحياة الاقتصادية فى مجموعها للعفوية .

وإذا كانت الدولة الثورية ترفض أن تتحول إلى جهاز قائم على الإدارة فإنها تستطيع ، بإعطاء العمال أنفسهم حق الملكية وحق التصرف فى القيمة المضافة أن تترك لعوامل اجتماعية أخرى ليست بإدارية أو تحكمية مهمة توجيه الإنتاج وفقاً لحاجات الاستهلاك وخلق أنماط للإدارة تضمن أقصى حد من الإنتاجية بتوفير أكبر قدر ممكن من مشاركة العمال فى الإدارة

فما هى خصائص هذا النموذج فى ضوء المعايير الأربعة للملكية التى حددناها آنفاً ؟

إن توجيه الإنتاج على خلاف ما يحدث فى ظل النظام الرأسمالى لا يكون على أساس الربح وإنما على أساس احتياجات المجتمع ، وهذا ما يحدد جميع أنماط الاشتراكية .

وعلى عكس النموذج السوفييتى ( تدخل الدولة والمركزية ) فإن هذه الاحتياجات لا تتحدد بوساطة السلطة العليا عن طريق التوجيهات المركزية للحزب أو للدولة ولكن وفقاً لقوانين السوق .

وإذا كنا لم ننس أن هذه السوق لا تتصارف فيها ملكيات فردية بل مؤسسات اشتراكية فإنه يمكن اعتبار اقتصاد السوق اقتصاداً رأسمالياً .

وعلى العكس من ذلك ، وهذه حقيقة ، فإننا نجد أن الاحتياجات الفردية التى تمارس فيه ضغطها على السوق تتأثر — إن لم تكن تتحدد — بمستوى القوة الإنتاجية والحرمان السابق والنماذج الخارجية . . إلخ . ولكننا لا نستطيع أن نتجنب ذلك دون مساس بالذاتية والمثالية دون أن تعتقد فى الأثر السحرى لتوجيهات السلطة العليا الذى تصدر من قادة « لا تخفى عليهم خافية » ومنزهين عن الخطأ ، يحلون محل العمال ، فى تحديد احتياجاتهم ، أو دون إيمان بنظام أخلاقى مجرد عن ظروفه المادية . لقد قالها ماركس فعلاعن القانون ولكن هذا ينطبق كذلك على كل قاعدة اجتماعية « لا يمكن للحق أن يعلو أبداً على حالة المجتمع الاقتصادية أو على مستواه الحضارى » . . .

وفيما يختص بالملكية فقد أعلن دستور عام ١٩٦٣ اليوغوسلافى ( الجزء الأول من الفصل الثانى ) أن قاعدة النظام التى لا يمكن المساس بها . هى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، بقصد إلغاء تسخير الإنسان لوسائل الإنتاج وظروف العمل الأخرى . .

وقد جاء فى الفصل الثالث أن خاصية الإدارة الذاتية هى أنه « ليس لأحد حق ملكية الوسائل الجماعية للإنتاج كما أنه ليس لأحد — لا للجماعات الاجتماعية السياسية ولا منظمات العمل ولا العمال منفردين — حق تملك ناتج العمل الاجتماعى بموجب أى سند قانونى للملكية أياً كان : وعمل الإنسان هو الأساس الوحيد

---

( ١ ) كارل ماركس نقد برنامج حوتا ، الطبعة الاشتراكية ( الشعبة ) صفحة ٣٢ .

للاستحواذ على ناتج العمل الاجتماعى ، وكذلك أساس إدارة وسائل الإنتاج .

وهكذا ، فإن الدستور لا يمنح أى مالك حق احتكار الملكية الاجتماعية ولذلك لدرء أى استغلال لظروف العمل وناتجه . والمصانع على سبيل المثال ليست ملكاً للدولة كما أنها ليست ملكاً للتجمعات العمالية التى تديرها باسم المجتمع كله ولصالحه العام .

وفيما يختص بالإدارة الفنية ، فى عصرنا هذا يلعب التكنواقرطيون والمهندسون والفنيون والخبراء ، دوراً هاماً وهذه نتيجة حتمية لتنظيم الإنتاج الذى تتزايد صبغته العلمية يوماً بعد آخر .

إن المشكلة الوحيدة هى تحديد المشرف على هؤلاء التكنوقراطيين والفنيين والمعايير والغايات التى يستهدفها هذا الإشراف . وحتى الآن فإن مختلف النماذج الاجتماعية الموجودة قد توصلت إلى إجابات لهذه المشكلة يمكن تلخيصها فى ثلاث :

- فى البلاد الرأسمالية تمارس الرقابة والتوجيه فى النهاية بوساطة أصحاب وسائل الإنتاج أى عن طريق الاحتكارات الكبرى .
- وفى البلاد الاشتراكية التى تطبق نظام تدخل الدولة والمركزية تمارس هذه الرقابة بوساطة قادة الحزب والدولة .
- وفى البلاد الاشتراكية التى تبحث عن نموذج قائم على الإدارة الذاتية تقوم تجمعات العمال بممارسة هذه الرقابة .

وقد أخذ على النظام الأخير أنه ( بالنسبة ليوغوسلافيا ) فإن مجلس العمال المركزى للمؤسسات الكبرى يضم عدداً كبيراً من المهندسين والخبراء ولا جدال فى ذلك ، ولكن من الملائم أن نوضح مبدئياً أن هؤلاء قد انتخبوا لهذا المجلس بوساطة العمال أنفسهم . ثم هم بعد ذلك ملزمون بإطلاع جميع العاملين على مجريات الأمور وإقناعهم حتى يحصلوا على موافقتهم على كل قرار . بل إن تجمعات العمال يمكنها الاستعانة بخبراء لا ينتمون للمؤسسة التى يتصلون بها فى هذا الصدد . وأخيراً فإن تبادل المعلومات والمناقشات فى داخل المؤسسة هو فى حد ذاته وسيلة تعليمية دائمة من شأنها أن ترفع المستوى الفنى والثقافى لجميع العاملين وتكفل لهم فرص شغل المناصب القيادية .

وهنا كذلك ، فإنه يكون ضرباً من الخيال أن ندعى تجاوز المستوى الحالى للتأهيل المهنى تجاوزاً مصطنعاً أو فرض أنماط عمل من شأنها الإضرار بتطوير الإنتاج أو العمال في مجموعهم بحجة مناهضة التكنوقراطية .

وحصيلة هذا كله هو أن كل انتخاب تسبقه مناقشة حول المعايير التى يجب أن تتوافر فى اختيار المرشحين وأن اجتماع جميع العاملين هو الذى يحدد وضع قائمة المرشحين .

وفيما يختص بالاستغلال ، أى بفائض القيمة ، فإننا نجد أنه فى كل النظم الاشتراكية لم يعد الأفراد المالكون لوسائل الإنتاج يستحوذون عليها . وإنما يمكن أن تكون بأكملها تحت تصرف دولة مركزية ، تحدد وحدها الجزء الذى يخصص للاستثمار وهى وحدها التى توجه هذه الاستثمارات والجزء الذى يخصص للاستهلاك ، أو تستقطع جزءاً صغيراً أو كبيراً من فائض القيمة لتمويل المصروفات العامة (الدفاع ، الأعمال الكبيرة .. إلخ ) وتترك لمختلف المؤسسات والوحدات سلطة (حق) اقتسام فائض القيمة .

وفى حالة يوغوسلافيا ، كان الاتجاه منذ عشرين عاماً تقريباً هو أن يترك للمؤسسة جزء متزايد من فائض القيمة ، وفى الوقت الحاضر وحتى سنة ١٩٧٠ ، وصل نصيب الدولة إلى ٣٠ ٪ ونصيب المؤسسة إلى ٦٢ ٪ ويترك لها حق تقرير ما تخصصه منها للاستثمار وللاستهلاك .

وسنبحث فيما بعد التطبيق الواقعى للنظام الذى سبق لنا وصف معالم نموذجه بطريقة نظرية .

وقبل أن نقوم بهذا البحث يتعين علينا إبداء ملاحظة أخيرة لإبراز الأهمية التاريخية للنظام حتى ولو كانت التجربة لم تتم حتى الآن إلا فى دولة صغيرة مثل يوغوسلافيا .

وحتى فى الدول الاشتراكية التى تطبق نظام تدخل الدولة المركزية فقد أدت ضرورات التنمية إلى إجراء إصلاحات اقتصادية تتجه (حتى فى داخل الاتحاد السوفييتى نفسه ) نحو النموذج الذى كانت يوغوسلافيا تحاول تطبيقه منذ عام ١٩٥٠ وبخاصة بالنسبة للدور المتزايد الذى تقوم به السوق والاعتراف بقدر معين من

الاستقلال الذاتى للمؤسسات . وهكذا فإن بحث يوغوسلافيا عن نموذج جديد لايعد مجرد حدث تاريخى وإنما يمثل جانباً جوهرياً لمنطق التنمية فى أى مجتمع اشتراكى.

وقد يبدو خلافاً للرأى السائد أن بعض معالم هذا النموذج من الاشتراكية القادرة على مواجهة الضرورات الجديدة للثورة العلمية والتكنيكية قد تم تحديدها فى بلد صغير ، وعلى الأخص فى بلد يعانى من التخلف الشديد .

فكيف نفسر هذه المخالفة ؟

لقد كانت يوغوسلافيا واحدة من الدول النادرة ، التى تمكنت بعد نضال استمر أربع سنوات من أن تحرر نفسها بالكامل تقريباً من الاحتلال الهتلرى بأسلحتها الخاصة ، قبل أن يدخل أرضها أى جيش من جيوش الحلفاء، وكان النظام الاشتراكى الذى أقامه الشيوعيون اليوغوسلافيون فى أعقاب الحرب مباشرة ، يميل إلى الاقتداء بالنموذج المركزى السوفييتى . وفضلا عن ذلك فقد كانت ضرورات الحرب ثم ضرورات إعادة بناء البلاد والمراحل الأولى فى سبيل التنمية وهى دواع مشابهة لدواعى روسيا سنة ١٩١٧ كل ذلك كان يقتضى هذا التركيز الشديد.

ومنذ سنة ١٩٤٨ كانت عيوب البيروقراطية تهدد الثورة وقد مرت يوغوسلافيا بدورها بتجربة قاسية ، ذلك أن الاشتراكية لا تنحصر فى وصفة لتحقيق تجمع بدائى إلا إذا هى فقدت معناها الإنسانى . حقاً إن تحويل الإنتاج إلى النظام الاشتراكى يمكن من وضع نهاية للاستغلال الرأسمالى . غير أن النمو المفرط لجهاز الدولة وتركيبه المركزى والبيروقراطى والاستبدادى أبقى حتى بعد إلغاء الاستغلال الرأسمالى ، على نوع من التحكم فى الطبقة العاملة يتنافى مع نفس مبدأ الاشتراكية الذى لا يعتبر شكلا من أشكال تنظيم علاقات الإنتاج فحسب بل يعتبر أيضاً ابتداء من هذه العلاقات الجديدة التى هى وسيلته ، تحريراً للعمال من جميع أشكال التحكم وازدهاراً كاملا للإنسان ولكل إنسان وهى أقصى غاية للاشتراكية .

ولم يكن هذا التناقض فى البداية ظاهراً أولا نتيجة للسرعة التى اتسمت بها الأهداف الأولى للإصلاح الاقتصادى والتجميع البدائى ثم بعد ذلك لمكانة النموذج السوفييتى الذى كان ينظر إليه على أنه الشكل الوحيد الممكن للاشتراكية لأنه فتح عام ١٩١٧ أول ثغرة فى النظام الرأسمالى وكان ينطوى على أول بديل حقيقى لهذا النظام .

وكان فى طرد ستالين والكومينفورم[١] ليوغوسلافيا من جماعة الشيوعية فى سنة ١٩٤٨ والعقوبات التى وقعت عليها بعد ذلك مباشرة لفرض المذهب الرسمى عليها بشل اقتصادها ، نكبة عليها ، فظلت المجاعة تهددها لمدة عام تقريباً ، واضطرت أمام هذا التهديد أن تطلب العون من البلدان الرأسمالية .

وفى الوقت نفسه كان لهذه الأزمة المخيفة جانب إيجابى ، فبعد هذا الهجوم من المعسكر الاشتراكى بتوجيه ستالين وتصميمه ارتفع شعار مذهبى مقدس . ودفع البحث عن أسباب هذا التدخل بالشيوعيين اليوغوسلاف كما حدث بعد التدخل الذى وقع فى تشيكوسلوفاكيا بعد ذلك بعشرين عاماً بشيوعيين آخرين ، إلى التساؤل عما إذا كان السبب فى هذا الانتهاك الصارخ للمبادئ المعلنة رسمياً للبروليتاريا الدولية والاستقلال الذاتى لكل حزب يرجع إلى فساد بيروقراطى ومذهبى واستبدادى للنظام الاشتراكى بالصورة التى أصبح عليها فى الاتحاد السوفييتى بعد وفاة لينين .

وكان لعنف هذه الضربة أن زالت كل عقبة أمام تحليل نقدى للنموذج السوفييتى . وقد بدأت فى يوغوسلافيا دراسات جديدة لتعاليم ماركس اختلط فيها الجيد بالردىء من خلال المجادلات المتطرفة ( التى كان يسهل فهمها فى وقت كانت قرارات الكومينفورم كقرار سنة ١٩٤٩ تعلن أن الحزب الشيوعى اليوغوسلافى واقع بين يدى القتلة والجواسيس ، وتحرض الشعوب اليوغوسلافية على الثورة ضد إدارة الحزب وضد الدولة ) . غير أنهم عادوا من جديد يقرءون لماركس وإنجلز ولينين وينقبون عندهم عن المقاييس النظرية التى تمكنهم من الحكم على التطبيق السوفييتى ومن إعادة التفكير فى التجربة اليوغوسلافية .

وقد سهل إثارة هذا الموضوع فى يوغرسلافيا أن الجهاز البيروقراطى فيها لم يكن عمره يزيد على بضع سنوات كما كان نفوذه فى البلد أقل نفوذاً من الجهاز الستالينى الذى كان فى الاتحاد السوفييتى منذ ربع قرن . وفضلا عن ذلك كانت روح المناضلين فى يوغوسلافيا تمتاز بحيوية قائمة على النظام والمبادرة ،فنشأ عنها فى هذا البلد الذى كانت حركة المناضلين أكبر حركة فى أوربا، وضع اتسم بصفة خاصة بقوة مطالبة الشعب ، أساساً ، بالاشتراك فى اتخاذ القرارات .

---

( ١ ) كان الكومينفورم هو مجلس الإعلام للأحزاب الشيوعية التى كانت بالفعل قد كونت الكومينترن فى صورة أقل صرامة ، أى الشيوعية العالمية التى حلت أثناء الحرب العالمية الثانية لتترك لمختلف الأحزاب الشيوعية حرية أكثر لوضع سياستها الوطنية .

وقد وصل الأمر فى هذا الجو الذى تعمقت فيه الشكوك إلى ظهور ميول تنادى بالمساواة ، وأخرى تنادى بالفوضى . بل ظهر من أصحاب النظريات من أشاد — فى إطار الحرية التامة التى وصلت إلى حد الفوضى — بفضائل نظام الحكم التلقائى الخالص .

لكن النتيجة العامة التى استخلصت وبقيت مرشداً عاماً لإدارة الحزب الشيوعى اليوغوسلافى هى العودة إلى تعاليم لينين والابتعاد عن صورة اللينينية التى شوهها ستالين .

وقد تذكر اليوغوسلافيون كيف كان لينين يفرق دائماً بين التدابير الانتقالة التى تفرضها حالة الحرب واليأس أو الحصار ، وبين ما كان ينبثق عن المبادئ ، ودرسوا النصوص الأساسية الخاصة «بالإشراف العمالى » دراسة منتظمة وعادوا إلى سماع لينين وهو يقول فى المؤتمر السوفييتى الثالث فى شهر يناير عام ١٩١٨ بصدد بناء الاقتصاد الاشتراكى الجديد : « إننا بإدخالنا نظام الإشراف العمالى، نعرف أنه من غير الممكن نشره فوراً فى جميع أنحاء روسيا ، ولكنا نريد أن نوضح أننا لا نعرف غير طريق واحد هو طريق التغييرات التى تأتى من القاعدة حيث يقوم العمال أنفسهم ببناء أسس المبادئ الجديدة للنظام الاقتصادى . ونحن نعلم تماماً أن مهمتنا صعبة ، ولكننا نؤكد أنه من الناحية العملية لا يعتبر اشتراكياً إلا من يلتزم بهذه المهمة على ضوء التجربة وبغريزة الجماهير الكادحة فقط . وسوف تقع هذه الجماهير فى أخطاء كثيرة . . إن العمال والفلاحين لم يكتسبوا بعد الثقة التامة فى قوتهم الخاصة لأنهم تعودوا خلال قرون طويلة انتظار الأوامر من الجهات العليا . . وذكاء عشرات الملايين من المبدعين يؤدى إلى شىء أكبر بكثير من كل ما يتوقع »(١) .

« إن علينا أن نقدم لجماهير الشعب حرية كاملة فى الخلق والإبداع »(٢) .

« إن الاشتراكية ليست نتيجة لمراسيم تأتى من أعلى ، كما أن الآلية الإدارية والبيروقراطية بعيدة عن روحها ، وإنما الاشتراكية الحية الخلاقة من صنع جماهير الشعب نفسها »(٣) .

« إن الإشراف العمالى تمارسه جموع العاملين والموظفين فى المؤسسة سواء كان

---

(١) لينين ، كتاب . ت . ٢٦ من صفحة ٤٨٩ إلى ٤٩٦ .

(٢) لبييد ص ٢٦٩ .

(٣) لبييد ص ٣٠٠ .

ذلك بصورة مباشرة إذا كانت المؤسسة صغيرة أو عن طريق ممثليهم الذين يتعين أن ينتخبوا على الفور خلال جمعيات عامة»[١] .

هذه هى نقطة البداية التى انطلق منها تفكير الشيوعيين اليوغوسلافيين فى إقامة نموذج للاشتراكية يقوم على أكبر قدر من المشاركة العمالية فى اتخاذ القرارات وهو ما أسموه ، على خلاف النموذج المركزى بالنموذج القائم على الإدارة الذاتية للعمال .

وليست الاشتراكية القائمة على الإدارةالذاتية– كما يقول الشيوعيون اليوغوسلافيون عن طيب خاطر – واقعاً تم وانتهى ، وإنما هى لم تزل بعد فى جزء كبير منها منهجاً واتجاهاً . ويصطدم اكتمال تحقيقها بعوائق كثيرة : عوائق موضوعية ، وأهمها ضرورة التغلب على تراث ثقيل من التخلف ، وعوائق ذاتية كذلك : وأهمها ضرورة استمرار الكفاح ضد الميول الفوضوية والانفصالية أى ضد بقايا العقلية البيروقراطية الاستبدادية والحنين إلى سهولة أسلوب الإدارة الستالينى .

غير أن الاتجاه لا يزال باقياً ، كما هو منذ عشرين عاماً وهو يلهم العمل النظرى والتدابير العملية الجوهرية .

ولقد بدأ الشيوعيون اليوغوسلافيون عملية تحويل النموذج الاشتراكى بعد أن حللوا جوهر الستالينية – باتخاذ من التدابير من أجل القضاء على الاتجاه الذى جعل المجتمع خاضعاً للدولة ، وهو ما كان يؤدى– كما أثبت لينين – إلى إحلال الحزب والدولة محل الطبقة العاملة وإلى بناء الاشتراكية لهذه الطبقة وليس بوساطتها .

وقد اتخذ أول إجراء فى هذا الاتجاه عام ١٩٥٠ : فقد أوقف نمو جهاز الدولة بإلغاء ما يقرب من مائة ألف وظيفة . أما الإجراء الثانى ، الذى سلك طريقاً لا عودة فيه ، فقد وضع حدًّا للخلط بين الملكية الاشتراكية وملكية الدولة : فبصدور قانون ٢٧ يونيو عام ١٩٥٠ انتقلت إدارة المصانع إلى العمال . ومنذ ذلك الوقت حدث . . « التحول » نحو الإدارة الذاتية . وظهرت ثلاثة أفكار رئيسية تسيطر على كل تطور لاحق للنظام .

١ – إن ملكية الدولة يجب أن تصبح ملكية اشتراكية تديرها مجموعة المنتجين المباشرين والعمال ولا يديرها مركز موحد يعتبر مختصاً بكل شىء ، وهكذا يتم

---

(١) لينين « مشروع تنظيم الرقابة العمالية » نوفبر ١٩١٧ كتاب ٢٦ صفحة ٢٨٤ .

الانتقال من المفهوم المركزى للخطة إلى مفهوم تتزايد ثقته تدريجياً فى مبادرات القاعدة .

٢ – وفى الاقتصاد ، فإن هذه الصيغة الجديدة يجب أن تشمل العلاقات الاجتماعية فى مجموعها . ولم يكن فى الإمكان تأجيل إضعاف سلطة الدولة إلى ما لا نهاية ، وهى العملية التى نص عليها ماركس ولينين ، إذ أنه بغير ذلك لا يصبح لخلايا قاعدة المجتمع حياتها الخاصة ، ولا تتعدى كونها أدوات للتنفيذ فى « المركز » المتناهى القوة الذى تصدر عنه كافة التوجيهات . وفى هذا المجال كما فى المجالات الأخرى يجب أن تبدأ عملية « تغيير الاتجاه » الكبرى التى تضع مكان الدولة البيروقراطية نظاماً للاستقلال الذاتى يتخذ فى ظله ملايين الرجال القرارات التى تحدد مصيرهم .

٣ – يجب أن يبتعد الحزب عن جهاز الدولة حتى لا يصبح أداة للهيئة التنفيذية وحتى يكون معبراً – بحق – عن الطبقة بأكملها ، وضميراً نظرياً لها، وتكون مهمته الجوهرية إحياء المبادرات وتنظيمها لا إملاء التوجيهات .

وكان يجب أن تتوافر هذه الظروف المواتية : إقامة جهاز حديث نسبياً للحزب والدولة باعتبارهما ركيزة متميزة ، واستمرار روح التشيع والصدمة الناجمة عن الهجوم الستالينى الذى بعث إرادة الاستقلال فى شعب بأكمله ، حتى يتنازل الجهاز البيروقراطى بلا مقاومة كبيرة عن احتكاره دون أن تكون هناك حاجة إلى اندلاع « ثورة ثقافية » على النمط الصينى ، بكل أخطارها ، لتحطيم هذا الاحتكار

ولكن الطريق كان لا يزال طويلا – وهو حتى اليوم لم ينته بعد – حتى يصل العمال بالفعل إلى إدارة المصانع ، والمواطنون إلى إدارة مقاطعاتهم والمدرسون والطلبة إلى إدارة جامعاتهم ، والمؤمن عليهم لمؤسسات التأمين .

إنها مسيرة صعبة ، لأن أفضل أرض لتحقيق نموذج اشتراكية الإدارة الذاتية هو وجود قوى إنتاجية ، حيث تكون ثورة السيبرناطيقا قد نشرت كل نتائجها وحيث يستطيع « العامل الجماعى » (فى وحدة عمله اليدوى والذهنى التى لا تتجزأ) أن يسيطر على إنتاجه بطريقة واعية ومستقلة .

ولم يتحقق هذان الشرطان عام ١٩٦٩ فى يوغوسلافيا وكانا لا يزالان أقل تحققاً

فى عام ١٩٥٠ . فكان لابد ، كما فعل لينين فى عصره، من قلب المخطط النظرى : فكما أن لينين لم يتردد فى قلب الترتيب المثالى الذى يقضى بأن يقوم أولا نضج اقتصادى يتبعه الاستيلاء على السلطة السياسية ، فاستبدل أولا ذلك بالعلاقات الاجتماعية والسياسية لكى يدفع بعدها بتطوير القوى الإنتاجية والنضج الاقتصادى[١] فإن الشيوعيين اليوغوسلافيين قاموا — على أساس مادى لا يزال ضعيفاً — بمنح ثقتهم للحركة الاستقلالية للعمال اليدويين والذهنيين الذين تعلموا بهذه الطريقة أن يشتركوا بفعالية ازدادت تدريجيا فى اتخاذ القرارات .

وكان الانتقال من ملكية الدولة ، التى كانت سبباً فى قيام طبقة بيروقراطية ، إلى ملكية اجتماعية لجموع العمال ، شرطاً جوهرياً للتحول . ذلك أن الديموقراطية الاشتراكية لا تقوم لمجرد أن الطبقة العاملة تتولى الحكم رسمياً ، وإنما تقوم عندما تتجرد من الحق الأول لأية طبقة حاكمة ، ألا وهو حق التصرف فى فائض قيمة العمل الجماعى .

وإذا استمر هذا الحق احتكاراً لجهاز بيروقراطى مركزى فإن الطبقة العاملة فى مجموعها تظل فى حالة تبعية . وفى هذه الحالة تتخذ جميع المؤسسات، بما فيها تلك التى يكون ظاهرها أكثر ديموقراطية الصفة الرسمية ، تماماً كما يحدث فى الديموقراطية البرجوازية . وهكذا تحول — على سبيل المثال — الدستور الستالينى لعام ١٩٣٦ الذى كان يضم أجمل المبادئ إلى أسوأ فترات المحاكمات وحملات التطهير والمذابح. وهكذا حدث أيضاً فى مؤتمر موسكو ١٩٦٩ عندما أعلن عن مبادئ الاستقلال الذاتى لكل حزب وعدم التدخل فى شئونه ، فى نفس الوقت الذى فرض فيه على تشيكوسلوفاكيا وضد إرادة حزبها وشعبها نموذج لا يمت إلى احتياجاتها بصلة باسم مذهب مركزى استبدادى انتهى به الأمر إلى اعتبار كل تغيير ديموقراطى تحطماً للاشتراكية .

وطبقاً لمبدأ الإدارة الذاتية ، فى يوغوسلافيا ، يكون للمنتج كل الحقوق كما ينص الدستور (مادة ١٠) على أن يبت « مباشرة بقدر الإمكان » لا فى شروط العمل فحسب ، بل فى توزيع الدخول وفائض القيمة كذلك .

---

(١) انظر كتاب (سويرا) بداية الفصل الثالث .

وكما هو الحال فى مشروع لينين الخاص بالإشراف العمالى فإن المجلس العمالى يتكون فى المؤسسات الصغيرة التى يصل عدد العاملين فيها إلى ٣٠ عاملا ، من مجموع العمال . أما فى المؤسسات الكبيرة ، فإن هذا المجلس يتكون من عدد منتخب من العاملين فيها ، هذا فضلا عن أن لكل عامل حق حضور اجتماعات اللجنة . ولا يجوز لأحد أن ينتخب مرتين متتاليتين فى المجلس ، وذلك لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من العمال للاشتراك فيه .

والعمال وحدهم هم الذين يقررون سياستهم الإنتاجية ، وهكذا يرثون فعلا حقوق الملاك الحقيقية لوسائل الإنتاج . والقاعدة الوحيدة فى هذا الشأن هى أنه لا يمكنهم تحطيم وسائل الإنتاج ( إلا فى حالة استبدالها بوسائل أكثر إتقاناً منها ) ولا يمكنهم بوصفهم جماعة أن يستغلوا عمالا آخرين ، إذ أن لكل من يتقدم للعمل فى المؤسسة جميع الحقوق التى لعمالها .

وفى حدود هذين الشرطين ، فإن مجموعة العمال هى التى تقرر طبيعة وحجم ونوع الإنتاج ، كما أن هذه المجموعة هى التى تتولى توزيع الأرباح بين الاستثمارات والأجور وغير ذلك .

ولا يتوقف وضع العمال على لوائح تحددها جهة عليا ، إنما يتوقف على مدى النجاح الذى يحققونه فى السوق .

وبهذه الطريقة يمكن تجنب الرغبات الشخصية لدى الإدارة العليا ولا يكون هناك مجال للتهرب من قوانين الاقتصاد الموضوعية . وإذا كان نصيب رأس المال من الأرباح قد اختفى مع قدوم النظام الاشتراكى ، حيث إن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج قد حلت محلها الملكية العامة فإن قانون القيمة لا يزال معمولا به . ولقد اضطر ستالين نفسه أن يعترف — بعد خمسة أعوام من التحول اليوغوسلافى — بأنه على المستوى الحالى لتنمية القوى الإنتاجية ، لم يعد فى الإمكان إنكار الدور الذى يلعبه السوق وقانون القيمة فى تنظيم الإنتاج . وكذلك فإن التخطيط المركزى للاحتياجات والمصادر والإنتاج لا يمكن أن يتغاضى عن قوانين السوق وإلا أحدث اختلالا فى التوازن بين الإنتاج وبين الاحتياجات بشكل رهيب إذ يترتب على ذلك

تكدس فى سلع غير قابلة للتصريف ، أو تختفى من الأسواق سلع تؤدى إلى قيام سوق سوداء .

إن إصلاح اقتصاد السوق ليس هدفاً فى حد ذاته ، بل إنه قد يحمل فى طياته أخطاراً جسيمة ، وفى مقدمتها خطر جعل كافة القيم الإنسانية خاضعة لقانون التسويق . ولكن هذا الإصلاح هو مرحلة لابد منها عند مستوى معين من نمو القوى الإنتاجية ، وهذا أمر سليم جعل جميع البلدان الاشتراكية وأولها الاتحاد السوفييتى تدرك ، بعد يوغوسلافيا ببضعة أعوام ، هذه الحقيقة وتوجيه إصلاحها الاقتصادى فى هذا الاتجاه .

إن اقتصاد السوق لا يمكن القضاء عليه بموجب مرسوم يصدر وهو لن يختفى إلا عندما تصبح المنتجات التى تستهلك بكثرة متوافرة بدرجة كافية تجعلها غير ذات قيمة .

وقد أثبت هذا النظام فعالية كبيرة بحيث إنه فيما يختص بزيادة الإنتاج القومى العام بالنسبة للفرد فى السنوات من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٩ تجىء يوغوسلافيا مع رومانيا على رأس الاشتراكية بما فيها الاتحاد السوفييتى وبالمقارنة مع البلدان الرأسمالية فإن زيادة إنتاجية العمل فى الزراعة كما فى الصناعة تصل إلى مستوى جعل يوغوسلافيا تعتبر أول بلد اشتراكى فى طريقه — وليس بدون صعوبة حقا — إلى تحقيق تحويل نقده إلى نقد البلدان الرأسمالية .

وتتيح هذه النتائج الرد فى يسر على بعض الاعتراضات التى تساق على وجه السرعة ، المسبقة التى تبدى بغير دراسة ملموسة للنظام اليوغوسلافى :

١ — كيف يمكن أن تتحقق الإدارة الذاتية فى المؤسسات الضخمة ذات الطابع الوطنى التى تتطلب لإدارتها مستوى فنياً عالياً مثل السكك الحديدية والبريد والتليفون والتلغراف وإنتاج الكهرباء وتوزيعها إلخ ؟ . .

من الواضح أولا من مثل هذه المؤسسات فإن الإدارة الذاتية يجب أن تتحقق بطريقة غير مباشرة ، أى بوساطة نظام تمثيلى ، طالما أنه من غير الممكن جمع كافة العاملين .

ولقد أمكن العثور على حل لمشكلة الإدارة الذاتية عن طريق التمييز بين عدة

مستويات من القرارات ، ففيما يتعلق بالسكك الحديدية على سبيل المثال ، أنشئت للمجالس العمالية (التى انتخبها جميع العاملين فى هذا القطاع) أربعة مستويات للقرارات . فعلى المستوى الأول الذى يصدر القرارات فى المسائل الفنية ، كجداول المواقيت والتنسيق مع الشبكات الأوربية ، لا يتخذ أى قرار خاص بمسائل الاستثمار أو جمع رءوس الأموال . وعلى العكس من ذلك فهناك مستوى ثان يعالج الأمور الخاصة بأجور الركوب والنقل ، وبالاستثمار ، ومد الشبكات الحديدية والأبحاث التى ترتبط بخطط التنمية ذات المدى الطويل. أما الحكومة والجمهوريات والاتحاد ، فإنها لا تمثيل فى هذا الجهاز .

وعلى العكس فإن ممثلى عمال السكك الحديدية فى الغرفة الاقتصادية يمكنهم البت فى أمور أوسع من ذلك . وعلاوة على ذلك فإن لجنة النقل فى تلك الهيئة لا تتخذ قرارات وإنما تقدم التوجيهات ولا يمكن أن ننكر أن هذا النظام لا يستبعد المتناقضات أو تنازع المصالح مثل احتياجات المقاطعات التى تتنافس أحياناً . ومع ذلك فإن مما له مغزى أن الإدارة الذاتية فى هذا القطاع مثل جميع القطاعات عموماً ، لا توقف سير خطط التنمية : فإن الخطوط التى تنشأ حديثاً مثل خط سيراجيفو ـ سكوبيج أو خط بلغراد بلوتش، لا تدر أرباحاً مباشرة بسبب مرورها فى مناطق قليلة الاستغلال . ولكن إنشاءها فى حد ذاته يتيح على المدى الطويل تطوير هذه المقاطعة الذى سوف يساعد بدوره على جعل هذا الخط يعطى أرباحاً . وعندما تعرض مثل هذه المسائل على عمال السكك الحديدية ويردون عليها بالإيجاب ، فإنهم يقيمون الدليل على أنهم لا يتخذون القرارات لمجرد أنها تتفق مع مصالحهم المباشرة إذ أنهم يقبلون تخصيص جزء من الأرباح لتحسين المهمات الشىء الذى لا يسمح بعلاوة مباشرة فى أجورهم وإنما بتحسين حالتهم على المدى الطويل . وهناك دليل آخر تقدمه لنا الواقعة التالية :

فعندما صدر نداء يطلب قرضاً لتحسين مهمات السكك الحديدية اكتتب فيه عمالها بـ ٩٠٪ وهذا ما لا يمكن تصوره فى أى نظام لا يوجد فيه ارتباط اقتصادى واضح بين التضحية المقبولة فى الحاضر والنتائج التى يعطيها المشروع على المدى الطويل .

٢ – كيف يمكن لنظام الإدارة الذاتية أن يقوم فى بعض المؤسسات التى لا تدر دخلا مباشراً ، كالجامعات على سبيل المثال

إن الدولة – فى هذه الحالة كذلك– لا تقدم ممثلين عنها ، إنما الجهاز المحرك هو « هيئة التدريس » التى تضم فى نطاق الجمهوريات عدداً من ممثلى المجالس العمالية والمؤسسات وممثلى الخدمات الاجتماعية والمدرسين والطلبة

وتقوم هذه الهيئات بوضع الخطط ذات المدى الطويل لتنمية وتطوير الجامعة وتعالج الأمور الخاصة بتمويلها . وتقدم المؤسسات الكبرى الأموال اللازمة لذلك ، حتى يمكنها أن تحصل على الكوادر التى هى فى حاجة إليها. وفضلا عن ذلك فإن الدولة تساهم بدورها فى هذا التمويل،فهى تقدم فى المتوسط ما بين ٣٥ ٪ و ٥٠ ٪ من الاعتمادات المخصصة للبحوث ، ولكنها لا تحدد أنصبة المؤسسات فيه .

وعلى العكس من ذلك ، فإن مجلس التعليم والثقافة التابع للجمعية الاتحادية هو الذى يحدد البرامج العامة ومعدلات تعيين الأساتذة وقواعد منح الدرجات ، وذلك فى صورة مبادئ توجيهية وليس فى صورة أوامر .

أما مجالس الجامعة ( التى تضم المدرسين وممثلى الطلبة المنتخبين ) فإنها هى التى تضع لوائح الجامعة بحرية تامة وتحدد المخططات والبرامج وتتصرف فى الأموال الممنوحة للجامعة وتحل مسائل الكوادر فيها .

ومن غير المجدى إخفاء الصعوبات التى تنشأ فى هذا المجال كذلك ، سواء كانت متمثلة فى مقاومة البيروقراطية ، أو فى الفوارق بين مرتبات المدرسين والتنافس بين الجامعات ، والاتجاه إلى تفضيل دراسة العلوم على الدراسات الإنسانية . غير أنه ليس هناك أى نظام جامعى ، سواء كان فى الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى أو فرنسا ، يستطيع أن يتخلص من هذه الصعاب .

٣ – وهناك اعتراض ثالث على نظام الإدارة الذاتية يقوم على صعوبة إدارة المؤسسات التى تتطلب تأهيلا عالياً فى الظروف العلمية والتكنيكية الحالية . وهى مشكلة واقعة فعلا . غير أن من لا ينظر إلى الإدارة الذاتية نظرة مبسطة ويتجاوز أفق المفهوم المهنى لدى « برودهون » ويعكف على التجربة اليوغوسلافية بصرف النظر عن إصدار أحكام مسبقة ، سوف يبدو له أن هذه الكوادر وبصفة عامة

تلك التى تتصف بمؤهلات كبيرة ، تلعب دوراً هاماً فى إعداد « الملف » اللازم لا تخاذ القرارات وكما أن المجلس العمالى يناقش على سبيل المثال خطة الإنتاج وتجديد الآلات والمسائل المتعلقة بأسواق التصريف فإن المهندس والفنيين ، أو رجل الاقتصاد بقيامهم بدراسة الأسواق ، إنما يقومون بدور له أهميته ، صغيرة كانت أم كبيرة ذلك أن إدارة مؤسسة كبرى تعتبر مشكلة علمية معقدة . ولذلك فإن كل من يأتى إلى اجتماع المجلس العمالى ، يكون مزوداً باختصاصات ومعلومات مختلفة عن المشكلة .

ولقد يكون من الغوغائية الخالصة تصور أن الجميع فى استطاعتهم أن يجيبوا على كافة الأسئلة ولكن المهم هو أن يحيط الجميع علماً ، عن طريق المتخصصين ، بالحلول المختلفة الممكنة ، وأن تكون لديهم القدرة على مناقشتها وطلب المعلومات التى قد تكون مناقضة لما لديه من خبراء من خارج المشروع . وأن يكون لهم رأى فى التوجيه العام وفى ظروف العمل والأجور . وعلاوة على ذلك فإن الكوادر التى تقدم مشروعات المستقبل مسئولة عن تحقيقها ونجاحها أو فشلها أمام مجموعة العمال .

وفى ذلك بشائر الديموقراطية الاشتراكية الحقة وإن كان تطبيقها الحقيقى لا يتم بسهولة ، وذلك بسبب الفقر والتخلف القديم .

٤ — إن البعض يتساءل أحياناً ، عما إذا كان العمال وقد أصبح لهم حق التصرف بحرية فى فائض القيمة الذى ينتج (وهو ما يعتبر مبدأ أساسياً فى نظام الإدارة الذاتية) ، لا يحاولون « التهام » هذا الفائض فى صور أجور ، على حساب الاستثمار والتنمية ، إن من المحتمل حدوث ذلك فى نظام رأسمالى أو فى نظام اشتراكى مركزى بيروقراطى ، حيث تنعدم الروابط المباشرة بين الجهد المبذول والمزايا التى تحصل مستقبلا ذلك أنه فى الحالة الأولى يكون صاحب العمل هو الذى يتصرف فى فائض القيمة ، وفى الحالة الثانية يضيع هذا الفائض عند الكتلة المجهولة البعيدة التى تديرها الدولة وعندما يكون الدخل الفردى مرتبطاً مباشرة وبطريقة ملموسة بدخل الشركة نظراً لأنه مرتبط مباشرة بإمكانيات الإنتاج وتجهيز الشركة تجهيزاً حديثاً ، فإن الاستثمارات تصبح ذات أهمية بالنسبة لكل عامل مثلها مثل الدخل المباشر . ولا يقصد هنا إطلاقاً عرض رأى نظرى لأن عدد حالات الإفلاس التى

يسببها عدم كفاية التجميع والاستثمارات قليل جداً بالنسبة ليوغوسلافيا عموماً .

إن القول بأن هناك عدداً من المشكلات ، وعدداً من التناقضات لا تزال قائمة ، فهو أمر لا يمكن إنكاره . غير أن ما يميز « المناخ الثقافى » فى يوغوسلافيا ، هو أن المسئولين أنفسهم يلفتون نظر المراقبين الى الصعاب وإلى عدم الكفاية ، الأمر الذى يتعارض تماماً مع « شعور الزهو والانتصار » الذى اعتادت عليه الأنظمة الاشتراكية المركزية ، التى ترى فى النقد إهانة فيين لها ، إن لم تكن بداية خيانة .

ويبرز القرار الذى أصدره المؤتمر التاسع لرابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين بشأن تنمية الاشتراكية هذه الناحية إذ يقول : « إن الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى قد سبب تفاقماً فى التناقض داخل المجتمع وكذلك تفاعلا سياسياً وعقائدياً كبيراً .

وهناك صعوبات موضوعية كثيرة : كالبحث عن أرباح مباشرة ( عاجلة ) على حساب المخططات الطويلة الأجل ، واستغلال الربح الذى تحققه بعض المؤسسات التى تحصل على امتيازات بكل ما يترتب على ذلك من انحرافات ، والبطالة الفنية ، ونزوح الأيدى العاملة المتخصصة إلى الخارج ، والإضراب عندما تتصادم مصالح المجموعات ، كما أن هناك صعوبات ذاتية منها الحنين إلى البيروقراطية الفنية ، والإشادة الفوضوية بالتلقائية على حساب العنصر الواعى ، وصدام المصالح والمجموعات .

ولكى يحقق النموذج الاشتراكى للإدارة الذاتية تحرير العمل تحريراً كاملا من كافة أنواع الاستغلال ، بغير أن يقع تحت سيطرة الملكية الخاصة أو سيطرة مركزية الدولة ، فإن المشكلة الأساسية هى الربط الوثيق بين الإدارة الذاتية وبين إمكانيات الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة . وهذا يقتضى اجتياز مرحلة جديدة فى الإدارة الذاتية ، هى مرحلة التكامل التى تتيح تنويع المبادرات العمالية والتخطيط العلمى .

إن التكامل فى هذه المرحلة الخاصة بتنمية الاشتراكية فى يوغوسلافيا يطابق المقتضيات الفنية التى تفرض على كل نظام اليوم حشد وتكديس الوسائل التى تسمح بتكوين الوحدات الاقتصادية الكبيرة اللازمة لإعطاء قاعدة لانتشار الثورة العلمية .

وفى النظام الرأسمالى ، فإن هذا التكديس يتم وفقاً لقانون الغاب ، إذ يلتهم الكبار من يصغرونهم .

أما فى الاشتراكية المركزية فإن عملية التكديس فيها تطلب فى البداية بإلحاح . ويعتبر اقتصاد الأمة كلها بمثابة مؤسسة واحدة تدار مركزياً بوساطة جهاز رئيسى ، نظراً إلى أن الوحدات الأساسية تكون تلقائياً تابعة للجهات الأعلى .

وأما النموذج اليوغوسلافى فإنه يرمى إلى تحقيق تكامل من نوع جديد . فهم بدلا من أن يجعلوا هذا التكامل يجرى بصورة آلية فيقيمون مركزاً واحداً يتفرع عنه نظام نقل التوجيهات ، إذ بهم يبدعون بوحدات مستقلة استقلالا ذاتياً ، ومنها إلى إقامة مجموعات أوسع تسوى شئونها بالتبادل . وفى كلمة واحدة وحدة غير آلية ، وإنما تقوم على السيرناطيقا .

إنها مرحلة جديدة وحاسمة ، إذ أن نظام الإدارة الذاتية قد وصف منذ البداية ، ونتيجة للظروف التاريخية التى عاصرت نشأته وكرد فعل ضد النموذج المركزى القديم ، بمثابة النموذج المناقض للنموذج المركزى ، أى بالنموذج اللامركزى . وكانت المخاطرة التى ينطوى عليها ذلك هى تحويل الاقتصاد إلى النظام الآلى .

ولقد التفت بعض أصحاب النظريات غير المسئولين إلى التفسيرات المفروضة فى الخارج مستغلين فى ذلك لنظرية الفردية كما هى عند روسو بينما استند المسئولون فى رابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين على فلسفة ضمنية فحواها أن الذى يتمتع بكل الحقوق ليس الفرد المنعزل المجرد الذى ينتسب إلى الإنسانية البورجوازية ولكنه الفرد المعرف بأنه منتج فى مجموعة علاقاته مع الطبيعة التى يغيرها ومع المجتمع الذى ينظم عمله وثقافته . وقد كتب ماركس فى رسالته السادسة عن فويرباخ « أن الجوهر الإنسانى ليس تجرداً مرتبطاً بالفرد المنعزل ، لكنه فى حقيقته مجموع العلاقات الاجتماعية » .

وخلافاً للأساطير والتهم الباطلة المكلسة ضد يوغوسلافيا منذ ١٩٤٨ فإن الإدارة الذاتية اليوغوسلافية لا تمت بصلة للفوضوية البرودونية ولا إلى التفتيت الاقتصادى والسياسى للاشتراكية .

وكلما ثبت هذا النظام أقدامه ، فإن النضال ضد المركزية البيروقراطية وإضفاء

الطابع الديموقراطي على الاشتراكية قد ارتبط بالجهد الذى يبذل من أجل التكامل ، وهو الجهد الذى يحرك العديد من الوسائل ، ولكن فى شكل غير الشكل الإدارى .

وأول هذه الوسائل هو الحزب . ذلك أن المشكلة الرئيسية فى نموذج الاشتراكية القائم على نظام الإدارة الذاتية هى مشكلة التغلب على تناقض أساسى ، إذ أن الأمر يتعلق بتحقيق عدة أمور دفعة واحدة :

- درجة أكبر من النشاط الحر والمستقل لكل عامل .
- درجة أعلى من التنظيم الواعى للتطور الاجتماعى .
- وجود مبادرة خلاقة للجماهير وتخطيط عامى طويل الأمد .

وعلى ذلك فإن دور الحزب الشيوعى فى مثل هذا النظام أكثر أهمية منه فى أى وقت مضى ، إذ أن هدفه الأول هو أن يصبح عامل تكامل وإدماج . وبينما نرى فى هذه الدولة عدداً كبيراً من المراكز ذات الاستقلال الذاتى ، يصبح من غير الممكن فى هذه الظروف الجديدة تغذية الأوهام التى تدور حول « التنسيق الاقتصادى » الذى وضعه ( باستيات ) فى مطلع القرن التاسع عشر ، وكان يرى أنه إذا بحث كل فرد فى النظام الرأسمالى عن مصلحته الخاصة ، فإن النتيجة التى تسفر عنها كل هذه الجهود ستكون مطابقة بالضرورة للصالح العام وفى نظام الإدارة الذاتية الاشتراكى ، فإن المشكلات تطرح كذلك ابتداء من أفراد مستقلين استقلالا ذاتياً ولكنهم ليسوا ملاكاً من الأفراد ، وإنما هم وحدات عمل . ومن المواجهة التى تقع بين مصالحهم لا يخرج تلقائياً نظام يتفق تماماً مع مصالح المجتمع بأكمله ونموه فى خدمة الازدهار الإنسانى به إنه قد يحدث أحياناً أن يصطدما معاً ، ويدخلان فى تناقض مصالح الجماعات ، كجماعات العاملين فى البترول أو مناجم الفحم على سبيل المثال .

والمشكلة هى إبراز المصلحة العامة لهذه المراكز المستقلة العديدة وهنا تبدأ مهمة الحزب الشيوعى . ولا يكون التجمع ممكناً إلا إذا وصل الرجال والنساء فى كل مركز مستقل قادر على الابتكار والتقرير إلى مستوى الإحساس بمتطلبات التنمية الاشتراكية فى مجموعها مما يسمح بمساعدة المجموعة كلها فى تحديد المشروع الاجتماعى المشترك على أساس القواعد المشتركة للتنمية والتقدم الإنسانى والارتكاز على نظام مشترك للقيم يمكن على أساسه إدراك الأهداف الطويلة المدى .

ويجب أن يكون الحزب ضميراً اجتماعياً منظماً يمكنه أن يضع الرباط الداخلى والعميق الذى يربط متطلبات العمال التاريخية فى كل وقت بالمتطلبات التاريخية للتنمية العلمية والتكنولوجية .

وهكذا فقط يمكنه أن يقوم بدور مزدوج : تنشيط الابتكار عن طريق عمل مستمر من الاطلاع والتعليم ، وتحقيق تجميع وتآلف هذه القوى الخلاقة وتوجيهها .

ويتطلب الدور الطبيعى للحزب فى النموذج الاشتراكى القائم على الإدارة الذاتية تغيراً عميقاً لفكرة الحزب وانفصالا جذرياً عما يسمونه « دوره القيادى » فى نموذج الدولة المركزية . ويتمثل دور القيادة منذ الآن فصاعداً فى مساعدة العمال على اتخاذ قراراتهم على أساس الإلمام العميق بالمشكلات

ويفترض هذا أولا أن يكف الحزب عن الاندماج فى جهازه وأن يكف هذا الجهاز عن الاندماج فى جهاز الدولة ، فإن مثل هذا الحزب ، باعتباره منظمة لطبقة البروليتاريا ، يتخذ بعض القرارات السياسية ، ولكنه لا يسير تبعاً للتوجيهات إنه قوة عقائدية تستخدم وسائل ديموقراطية وتنظم نفسها بطريقة ديموقراطية .

وبعبارة أخرى يقل دور الحزب كقوة سياسية ويتزايد دوره من أجل تماسك المجتمع ، لأنه هو الضمير الواعى للطبقة العاملة بجميع عمالها اليدويين والمثقفين . وهو لا يستطيع — بادئ ذى بدء — أن يمنح لنفسه احتكاراً لهذا الضمير ويشرع باسمه ، وهو لا يمارس حقاً دور القيادة إلا إذا أثبت دائماً أنه الأكثر قدرة على إثارة الابتكارات وتنسيقها وتوجيهها وأن يغلب الضمير الواعى على التلقائية العمياء التى لا تخضع لرقابة .

ويستلزم إتمام هذه المهمة من الحزب عملا لا ينقطع ، لتطوير تكوينه النظرى ليتمشى مع غزوات علوم الطبيعة والعلوم الإنسانية وليبدأ مناقشة دائمة مع التاريخ حتى يكون متيقظاً لكل ما يجد فى أية لحظة على الواقع الاجتماعى ويبحث كذلك على الدوام مختلف الآراء التى تبرز بشأن التطور الاجتماعى .

وعلى هذا النحو كان ماركس يحدد مهام « رابطة الشيوعيين » وهذا هو السبب الذى جعل الشيوعيين اليوغوسلافيين يبعثون هذه التسمية ويطلقونها على منظمتهم منذ عام ١٩٥٢ .

ولقد أدى هذا إلى إجراء تحول عميق داخل الحزب نفسه كما كان يتعين فى ذات الوقت النضال ضد أولئك الذين لم يكونوا يريدون تغيير النظام القديم القائم على المركزية البيروقراطية ، بغية الاستمرار فى السيطرة عن طريق إصدار التوجيهات ، وكذلك ضد أولئك الذين كانوا يريدون تحويل الحزب إلى مجرد منتدى تتناقش داخله تلك « النخبة من المثقفين » بغير التعرض للتطور الواقعى للمجتمع .

ولقد كان هناك من عبر فى الصحف عن هذه النظريات التى لم تكن على الإطلاق هى وجهة نظر الرابطة فى مجموعها ، مما أتاح الفرصة أمام النقد الهين والعنيف من جانب الأحزاب الشيوعية الأخرى التى كانت تفسر كل مقال يصدر فى هذا الصدد على أنه التعبير الرسمى لرابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين ، بينما كانت تحرم فى بلادها نشر أى رأى لا يتوافر له النضوج الكافى . ومن خلال قراءة تلك المقالات بالنظرة العقائدية التقليدية ، كان يمكن القول عند ظهور مقال ذى نزعة تحررية أن الشيوعيين اليوغوسلافيين يتخلون عن الدور الطليعى للحزب . فإذا كان المقال ذا اتجاه يبتدئ فيه الحنين للستالينية ، قيل إن هناك معارضة « سليمة » فى يوغوسلافيا تحافظ على مبادئ لينين وأن كل شيء فى يوغوسلافيا هو تمزق وفوضى .

حقاً إن الشيوعيين اليوغوسلافيين قد اختاروا الطريق الصعب ومن اليسير على المرء أن يصدر الأوامر ، عندما تكون لديه السلطة اللازمة . إلا أن المفهوم الجديد لدى الشيوعيين اليوغوسلافيين الذى يوجهون إليه كل جهودهم ، نجد أن رابطة الحزب وقادته لا تعتمد إلا على الوثائق والحجج التى تقدم . وذلك حتى يستحوذ — بأية حال — على حقوق الطبقة فى مجموعها .

إن الولاء لهذه اللينينية ولهذه الماركسية يتطلب يقظة قوية من جانب الحزب إزاء نفسه حتى لا يضعف التوقد الأدبى الذى يتطلب وعياً بالتجديدات الحادة للوعى الحالى ، أو التعرف اليقظ للتطلعات التلقائية للجماهير ، أو الرغبة فى احترام دائم لحقوق الأقلية داخل الحزب مما يتيح للأغلبية نفسها أن تختار من أجل وضع الحلول متطلبات الجدل الديمقراطى .

وعلى عكس أشكال الاشتراكية التى تقوم على الاحتكار المركزى للحزب والدولة ، فإن الشكل الذى يقوم على الإدارة الذاتية . لأنه على وجه التحديد يعترف

بوجود متناقضات ومنازعات فى داخله ، يسمح بل يطالب بالتغيير والتجديد بطرق أخرى غير التفجيرات الميتاسية التشنجية فى أشكال الدولة المركزية . وليس هناك فى يوغوسلافيا ما هو أشد تأثيراً ، من الإمكانية المفتوحة لكل إنسان لكى يعبر فى حرية عن انتقاداته وعن آرائه . وهذه الحرية لها مخاطرها إذ أنها تؤدى إلى حدوث بعض الفقاعات ، غير أنها مع كل ما تنطوى عليه من محاذير ، إنما تدل على قوة النظام الذى يمكنه تقبلها فى داخله ، وتدل كذلك على التحام الجماهير العميق بالنظام ، طالما أن هذا النظام يبقى وهو يستند إلى أشياء أخرى غير العقيدة الرسمية وغير القسر والإكراه ، وخاصة أن التطابق العميق بين الديمقراطية والاشتراكية يسمح بنقد ذاتى دائم ، والبحث المستمر عن مواءمة مع الاحتياجات الجديدة .

من هنا فإن الديمقراطية الاشتراكية والثورات البروليتارية تتميز — تبعاً لما قاله ماركس وما أشرنا إليه آنفاً — عن الديمقراطية الأخرى التى نشأت عن الثورات البورجوازية . يقول كارل ماركس : « إن الثورات البروليتارية تنتقد نفسها بنفسها بكل قوة ، وتوقف فى كل لحظة سيرها ، وتعود إلى ما يبدو كأنه قد تم لكى تبدأه من جديد ، وتقضى بغير رحمة على كل تردد ، وعلى الضعف الذى اعترى محاولاتها الأولى ، وتبدو كأنها لا تقضى على أعدائها إلا لكى تتيح لهم أن يغترفوا قوى جديدة من الأرض ثم ينهضون من جديد وقد ازدادوا قوة فيواجهونها ، وتتراجع على الدوام من جديد أمام الاتساع الذى لا نهاية له لأهدافها الخاصة إلى أن يتهيأ أخيراً الوضع الذى يجعل من المستحيل أى تراجع إلى الوراء .

إن أسلوب العمل الذى تنتهجه رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف هو الأسلوب الذى تميل إلى الأخذ به كافة المنظمات الاجتماعية ، التى تضع لنفسها فى يوغوسلافيا هدف تنمية الإدارة الذاتية والتكامل فى نفس الوقت .

والأمر كذلك على سبيل المثال بالنسبة لـ « التحالف الاشتراكى » الذى يضم جميع أولئك الذين يريدون أن يسهموا إيجابياً فى البناء الاشتراكى أو النقابات أو حركات الشباب أو الحركات الثقافية .

إن المشكلة الرئيسية لتنمية الإدارة الذاتية فى المرحلة الحالية هى مشكلة التكامل ، أى حشد بعض الوسائل التى تتيح دفع الإمكانيات التى تولدت عن الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ، وذلك على أوسع نطاق . وفى أحد الفصول

الرئيسية من القرار الذى اتخذه المؤتمر التاسع لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف بعنوان « النضال من أجل الثورة العلمية التكنولوجية ومن أجل تكامل المجتمع على أساس من الإدارة الذاتية » ، فإن مشكلة المتناقضات المحتملة قد طرحت بقوة : « إن النصر لا يمكن أن يتحقق إلا للنظام الذى يكون قادراً على أن يضمن تماماً تنمية القوى الإنتاجية ، وأن يفتح الباب على مصراعيه أمام الأبعاد الجديدة فى التنمية المتجسدة فى الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة ، وأمام الأساليب باعتباره قوة إنتاجية مباشرة وأمام تطبيقه فى التكنيك . . .

ولكن إذا كان صعود القوى الإنتاجية الجديدة غير مرتبط بإطلاق حرية العمل ، أو بالديمقراطية ، أو بالمشاركة فى اتخاذ القرارات ، وإذا كان هذا الصعود لا يتخذ شكلا إنسانياً ولا يشبع مطالب الإنسان التى ترتقى وتتشعب على الدوام ، فإنه سوف يضيع عاجلا أم آجلا ، ويترتب على ذلك حدوث مشكلات اجتماعية عنيفة . إن القدرة الإنتاجية الجديدة لن تستطيع أن تنشر كل القوى التى تنطوى عليها ، وسوف تصبح قاعدة لأشكال جديدة من السيطرة والاحتكار التكنوقراطى . ومن هنا فإن توسع القوى الإنتاجية الجديدة وارتباطها بعلاقات الإدارة الذاتية المتطورة ، هما اليوم ظاهرتا تقدم الاشتراكية . وهذا هو أحد القوانين الجديدة فى تطور المجتمع الحديث .

وهذه المشكلة لم تطرحها الأجهزة الحاكمة فى الولايات المتحدة ، كما أنها لم تطرح كما يجب من جانب الزعماء السوفييت الحاليين الذين لا يريدون أن يروا نقيضاً لها.

فما هى الوسائل التى يحاول بها الشيوعيون اليوغوسلاف حل هذه المشكلة فى مستوياتها المختلفة الاقتصادية والسياسية والنظرية ؟

إننا لن نناقش بالتفصيل « قانون الإصلاح » الذى تقرر فى عام ١٩٦٥ من وجهة النظر الاقتصادية ولسوف نكتفى ـ طالما أن ما نرمى إليه هنا ليس إلا تحديد « نموذج » اشتراكية الإدارة الذاتية والطريقة التى يعمل بها فضلا عن اتجاهه وذلك فى خطوطه العريضة ـ بأن نعيد إلى الذاكرة المغزى الذى ينطوى عليه هذا الإصلاح . فقد كان الأمر خاصاً بالانتقال من نوع مسطح من التنمية الاقتصادية، إلى نوع آخر أشد تركيزاً ، وبالتالى إلى إعداد وتهيئة الظروف حتى تتجاوب كافة

أشكال التنظيم الإنتاجى مع معايير التفكير العقلى الذى تأخذ به الدول المتطورة . وكان الهدف هو تحويل المؤسسات القديمة إلى مؤسسات عصرية بالعمل على إدماجها فى بعضها ، وبإعطائها جانباً أكبر من القيمة الفائضة هو ٦٢ فى المائة ضماناً لاستقلالها الذاتى فى سياسة الاستثمار . وقد تم إجراء تحول فى النظام المصرفى ، لكى يتيح للبنوك القيام بدور يزداد إيجابية ونشاطاً فى المجهود العام للتحول العصرى ، والإدماج، وكانت هذه بمثابة العملية « الجراحية »، إذ أنه من أجل تحمل مخاطر هذا الاندماج فى السوق العالمية ، والدخول فى منافسة مع الدول الأكثر تطوراً ، لم يحدث أى تراجع أمام تخفيض العملة النقدية اليوغوسلافية بواقع ٦٦ فى المائة : فقد أصبح أساسها هو ١٢٥٠ دينارا لكل دولار بعد أن كان ٧٥٠ دينارا ، الأمر الذى جعل هذه العملة متوازنة توازنًا حقيقيًا ، وقابلة للتحويل بكل سهولة .

ولقد كان لابد لهذا الدخول العنيف إلى السوق العالمية من جهد جبار فى التجديد التكنيكى فى الإنتاج ورفع الإنتاجية فى العمل ، ومن سياسة علمية جادة فى الاستثمارات ، ومن إعادة نظر فى نظام التخطيط .

وعند هذا المستوى من الاقتصاد ، فإن النظام المصرفى يعتبر واحداً من العوامل الهامة فى عملية الإدماج .

إن وظيفة البنوك فى النموذج الحكومى المركز قد انخفضت إلى أقل حد ممكن ، إذ أن البنك قد انحصر عمليًا فى المحاسب والصراف ، طالما أنه لا يستطيع إلا أن ينفذ قرارات الأجهزة المركزية للتخطيط الوزارى ، وتوزيع المصادر .

أما فى نموذج الإدارة الذاتية ، فإنه نظراً لأن الدولة لم يعد لها هذا الدور ، أصبح النظام المصرفى أكثر تعقيداً . فقد أصبح البنك عاملا غاية فى الأهمية فى التكامل الاجتماعى ، إذ أنه نقطة التقاء لمطالب المؤسسات فيما يتعلق بالاعتمادات أو القروض ذات المدى الطويل وفيما يتعلق بالاستثمارات .

إن البنك ، أو على الأقل بنك البنوك — أى البنك الوطنى — يتعاون مع كافة الأجهزة فى الحياة الاقتصادية : من مؤسسات ووحدات عمل ، إلى لجان الخطة ، ومراكز البحث العلمى والحكومة الاتحادية ( وتشترك إدارة البنك الوطنى فى اجتماعات الحكومة ولجان البرلمان الاتحادى ) .

ويبذل البنك قصارى جهده لكي يتلاءم مع ظروف التكامل والإدماج :

● فإن أمواله تأتى أول كل شيء من ودائع المؤسسات ومن الودائع الخاصة ، ولكنها تأتى كذلك من ودائع الدولة .

● تدعى إدارة البنوك بمجالس يجتمع فيها ممثلو المؤسسات ووحدات العمل « المؤسسة » ، وهى التى تنتخب المدير . وعلى رأس البنك الوطنى الذى يقوم بدور كبير فى تنفيذ الخطة وتوجيه الاقتصاد على المدى الطويل وتمويل البرامج الثقافية مثلها فى ذلك مثل البرامج الاجتماعية ووضع السياسة النقدية وكذلك العلاقات الاقتصادية مع الخارج ، على رأس هذا البنك محافظ مسئول أمام الجمعية الاتحادية ، وبعض مجالس الخبراء ، وممثلون عن وحدات العمل ، وأعضاء من العاملين فى البنك ، وهذا التشكيل يعكس الاختصاصات المختلفة للمجالس المختلفة . وهناك مشروعات تعد حاليا لتعديل هيكل الأجهزة الإدارية ، ولها دائماً نفس الهدف ، ألا وهو التوفيق بين المطالب الديمقراطية للإدارة الذاتية وبين المتطلبات العلمية للتخطيط .

وتؤكد التجربة العملية القانون العام الذى ينبع من التغيير العلمى والتكنيكى العظيم ، وليس هناك أى تناقض لا يمكن التغلب عليه بين هذين النوعين من المطالب . بل على العكس من ذلك فإنه كلما ازدادت الدولة تطوراً ، أى كلما خضع جهازها الإنتاجى للتطور العلمى ، ازداد الضغط قوة على الأشكال الإدارية المستبدة والمركزية فيما يتعلق باتخاذ القرارات . ومعالجة المشكلات بطريقة علمية لا تستبعد الأشكال الديمقراطية فى المناقشة ، ولكنها تأخذ بها .

وهكذا يمكن بوساطة بنك الدولة توجيه الإنتاج بطريقة مغايرة للتوجيهات أو الإجراءات الإدارية . ويمكن على سبيل المثال طالما أن هذه هى المشكلة الرئيسية اليوم ، تشجيع الإدماج عن طريق تهيئة ظروف اقتصادية تساعد عليه ، وبإعطاء الأفضلية للمؤسسات بالنسبة للاستثمارات الاتحادية أو بالنسبة للضمانات التى تتيح الحصول على القروض الأجنبية ، وذلك بمنح بعض التخفيضات فى الضرائب لوحدات العمل التى يزيد الإدماج من إنتاجيتها .

وفى كل حالة فإن البنك ليس موزعاً عاديا ، ولكنه وسيط فهو بوصفه منشأة

يديرها مجموع المنتفعين ، يدرس تكنيكيا طلبات الاقتراض ، ويوفق بينها وبين الاتجاه العام ذى المدى الطويل للاقتصاد وعائد المشروعات ، وفى كلمة واحدة يوفق بين الخطة وبين السوق ليخلق الظروف المواتية للتوسع .

وعلى المستوى السياسى فإن الوحدة الأساسية للإسراع فى الإدماج هى ( الكوميون ) . وقد وقع الاختيار على هذه الكلمة لأنها تبرز طابع كوميون باريس ، وهى جمعيات للمناقشة والعمل معاً ، لها استقلالها الذاتى ولا تتبع من الناحية الإدارية دولة مركزية قوية . ومنذ عام ١٩٥٣ فإن عملية نقل تخصصات الدولة الاتحادية القديمة والجمهوريات الاتحادية إلى ( الكوميون ) بعث حياة جديدة حقيقية فى الوحدات المحلية . وعلى خلاف الأنظمة المركزية حيث تصدر التعليمات من سلطة مركزية ، فإن الكوميونات لها فى هذا المجال استقلال ذاتى كامل ، وتستطيع بذلك أن تقوم بمبادرات تتيح تكوين الكوادر الملائمة لاحتياجات الأقاليم المختلفة . إن التنسيق والإدماج حتى فى هذا المستوى ، ينبثقان من احتياجات القاعدة ، ولاتفرضها توجيهات تأتى من « أعلى » .

إن عملية إبعاد الدولة عن الاقتصاد لا تتطلب عملية تحول آلى ، وإنما تتطلب إنشاء وحدة أكثر تركيباً وحيوية وحرية . وهذا لا يلغى وجود الدولة على الإطلاق ، ولكنه يؤدى وخاصة بالنسبة للاقتصاد والثقافة دور الوسيط لتوجيه وحدات العمل والكوميونات نحو نوع من التوازن بين العمل الإنتاجى المباشر وبين العمل التثقيفى ، بدون إغراق فى التطبيق ذى المدى القصير للمؤسسة ، أو فى تجريدية جامعة أو مدرسة مقطوعة عن الحياة ، وبغير التضحية بالتطلعات الإنسانية ذات المدى البعيد للثقافة لمستلزمات العائد .

وهكذا تطرح المشكلة أخيراً على المستوى النظرى .

إن الإدارة الذاتية فى يوغوسلافيا حالياً تصل إلى نهاية مرحلة لا مركزيتها ، وتطل على مرحلة جديدة ، هى مرحلة الإدماج والتكامل . ويعتزم الشيوعيون اليوغوسلاف القيام بهذا العمل تبعاً لمبادئ الإدارة الذاتية ، أى ليس عن طريق توجيهات تأتى من أعلى ، وإنما تطبيقاً لقوانين اقتصادية موضوعية والاحتياجات الفعلية التى اختبرها المنتجون أنفسهم .

وفيما يتعلق بالقوانين الاقتصادية الموضوعية فإن أى إدماج ليس بالضرورة مثمراً ، فإن حشد عدد كبير من الورش معاً لا يشكل مصنعاً ، لأن الوحدات الجديدة ينبغى أن تنشأ نتيجة لحاجة اقتصادية .

أما المنتجون فإنه يتعين لكى يقبلوا الإدماج بالنسبة لمؤسساتهم فى المجموع العريض ( وهو الإدماج الذى يتقرر دائماً عن طريق اقتراع لمجموع العاملين الذين يعنيهم الأمر ) أن يكون فى هذا التغيير تحسين لظروف العمل ولظروف حياتهم على المدى القصير والطويل .

إن المشكلات النظرية والعملية للتخطيط والإدماج ، التى تتيح مشاركة كاملة فى الثورة العلمية الجديدة ، والعمل فى مجموع العلاقات الإنسانية على أحداث التغييرات التى تؤدى إليها ، هذه المشكلات تطرح فى يوغوسلافيا فى نطاق احتمالات الإدارة الذاتية .

إن لغة تخطيط الأسواق ، وكذلك الجهاز العلمى للإنتاج ذى الاستقلال الذاتى للعامل ، إنما تفرض نفسها على كل البلاد وعلى كافة أنظمة الحكم . ولقد بينا كيف أن « السوق » تزداد تصادماً — حتى فى الولايات المتحدة — بالتدخلات والقوانين الداخلية التى تنكرها .

ولا يوجد أى مكان فى العالم فيه تخطيط شامل يقوم على التركيز الصارم . وقد أظهرنا كيف أن القوانين الاقتصادية الموضوعية — حتى فى الاتحاد السوفييتى — وبصفة خاصة قانون « القيمة » ، إنما تفرض نفسها حتى ضد أقوى ادعاءات المركزية والسلطة من جانب الدولة ، وكيف أن الإصلاحات الاقتصادية التى تمت فى الأعوام الأخيرة كانت تضطر بصورة متصاعدة إلى إفساح مكان لاقتصاد السوق .

من هنا فإن المشكلة التى تطرح نفسها فى يوغوسلافيا ليست مشكلة استثنائية ، فإن هذه « التوترات » موجودة فى كل مكان . كل ما هناك تحديد « النموذج » الذى تقل فيه التوترات عما هى عليه فى النماذج الأخرى .

إن أصالة النظام اليوغوسلافى فى الإدارة الذاتية تكمن أولا فى أن يوغوسلافيا تنطلق من عدد كبير من مراكز التقرير ، ومن محركات المبادرات الاقتصادية التى تتكون من وحدات العمل . وبعد ذلك أنها ترفض من حيث المبدأ الخلط بين التخطيط ومركزية الدولة وتدخلاتها السياسية . وأخيراً لأنها حريصة على أن تربط

موضوعياً التخطيط بالتنمية العامة للاقتصاد وبالمجتمع اليوغوسلافى ، وترى فيه الإنتاج وقد زاد زيادة حقيقية من حيث الإنتاجية وليس من حيث التضييق الخارجى ، وأن هذه الإنتاجية تأتى سواء من الملكية الخاصة كما هو الحال فى الأنظمة الرأسمالية ، أو من الدولة كما هو الحال فى الأنظمة المركزية فى الاشتراكية .

والطابع المميز الرئيسى لنظام التخطيط اليوغوسلافى هو أنه لا يسير مباشرة عن طريق توجيهات مركزية لها صفة الأمر ، وإنما بوسائل غير مباشرة اقتصادية وليست سياسية ، ترمى إلى تهيئة ظروف عامة ، بحيث يبدو واضحاً فى كل وحدة من وحدات العمل أن مصلحتها — كوحدة جماعية ولكل فرد من المشتركين فيها — فى الاتجاه نحو شكل معين من الإنتاج ، وفى الارتفاع إلى مستوى معين من الإدماج . وفى نظام الإدارة الذاتية لا يبدأ التخطيط بتحديد القواعد وإنما يبدأ بالضغط على الأسعار وبتقرير الضرائب ، ووضع شروط الاستيراد والتصدير إلخ . . . من الأمور التى تحدد سلوك المنتجين .

والهدف المنشود هو أن الخطة بدلا من أن تكون شكلا جامداً يفرض نفسه من الخارج على المنتجين ، تنبع وتنبثق من احتياجاتهم التى تتضح من السوق ، ومن المبادرات التى يقومون بها فى التخطيط فى الوحدات الأقل اتساعاً ، بغرض أن تحتوى الخطة الوطنية العامة هذه الاحتياجات وهذه المبادرات وتحاول تحقيق وحدة المصالح الخاصة مع المصلحة العامة ، ابتداء من المدى القصير إلى المدى الطويل ، وليس ذلك بطريق إصدار الأمر وإنما عن طريق سلسلة من التنظيمات الذاتية .

على أن دور الدولة يبقى على جانب كبير من الأهمية ، ولكنه دور توجيهى عام. ولا تأتى المبادرات والقرارات من ناحية واحدة .

وفضلا عن ذلك فإن طريقة وضع القرارات ، أو بالأحرى لهجة الحوار التى توضع بها ، تتم جهراً . نقول لهجة الحوار فى القرارات ، لأن وضع الخطة يجرى فى اتجاهين ؛ اتجاه من أعلى إلى أسفل ، واتجاه من أسفل إلى أعلى .

وليس هناك مركز إدارة تخطيطية للاقتصاد يحدد للمؤسسات ما يجب عليها أن تنتجه ، وإلى من يتعين عليها أن تبيع ما تنتج .

إن الجهاز المركزى للخطة ليس وزارة أو سلطة من سلطات الدولة ، وإنما هو معهد علمى ، مهمته التى كلفته بها الجمعية الاتحادية وضع نموذج جيد

للتنمية يقوم على ميزان كامل للمصادر المادية والبشرية والعلمية ، وأن يخطط الإنتاج الموسع فى مجموعه ، وأن يفكر مقدما فى طرق التمويل والبناء العام للإنتاج والاستهلاك على أساس الإمكانيات التاريخية واحتمالات الاشتراكية .

وعلى ذلك فإن هذا « النموذج » يقدم فى شكل اقتراح إلى المنتجين أولا ، مع إعطائهم فى كل لحظة أقصى ما يمكن من المعلومات عن حالة السوق الداخلية والخارجية ، وعن إمكانيات التصريف ، وعن التوقعات المنتظرة فيما يتعلق بالاحتياجات التى تظهر ، وذلك حتى يتاح لكل مؤسسة إعداد نفسها وتتلاءم مع هذا التغيير . وبذلك تتجنب تقلبات السوق .

غير أن المؤسسة هى التى تقرر بطريقة مستقلة ، بعد تلقى هذه المعلومات والتوقعات ، الخطة الخاصة بها ومشروعاتها للإنتاج ، وكذلك علاقتها مع المؤسسات الأخرى ، والطرق التى تتوافق بها معها ، كما تقرر عند اللزوم إدماج أو تكامل جزء أو كل الخدمات التى تقوم بها ابتداء من تنسيق البيع إلى وضع ترتيب لنظام أشمل وأكثر آلية فى الإنتاج وتوحيد أقسام الأبحاث .

ولا يقتصر دور الدولة على هذا الحد ، فلديها وسائل أخرى للتدخل وهذه الوسائل ليست إدارية ولكنها اقتصادية ، إذ تستخدم أدوات تستخدم عادة فى اقتصاديات السوق لتنشيط أو لإيقاف حركات المئات من المؤسسات المستقلة ذاتياً والتى تواجه بعضها البعض فى السوق ولحمل المؤسسات على العمل من أجل تحقيق النموذج الكامل ، بالاقتراب من النسب المحددة .

وهذا التدخل المالى المباشر ، تحدده الحاجة الضيقة ، إذ أنه مع نظام الاستثمار المختلط ، يخشى أن يقود إلى العودة إلى ملكية الدولة بما فى ذلك من أخطاء المركزية والبيروقراطية التى تنطوى عليها . إنهم يفضلون لأسباب تتعلق بالمبدأ واحتراماً لروح نظام الإدارة الذاتية ، تشجيع إنشاء مجمعات اقتصادية كبرى تعتمد على البنوك الخاصة بها ، لكى تحقق معاً برنامج التنمية فى إنتاجها وفى أسواقها . وهكذا فإنهم يعدون إدماجاً أقوى انتظاراً لقيام تخطيط غير حكومى .

وهناك وسائل أخرى لتدخل الدولة ، كمسألة الضغط على الأسعار . وفى هذا المجال أيضاً فإن ذلك يعتبر الاستثناء من القاعدة ، طالما أن الأمر يتناول المحافظة

على ظروف حياة العاملين (وقد لجأوا إلى ذلك فى مجال التغذية والإسكان) أو يتناول إزالة بعض العقبات من طريق التنمية العامة (وقد تم ذلك فى الصناعات المعدنية). وبصفة عامة فإن الأسعار تحددها السوق، وبالطرق التقليدية، مع الفارق الأساسى الذى يأتى نتيجة أن المؤسسات التى تجابه بعضها البعض فى السوق ليست مصالح خاصة، ولكنها مؤسسات اشتراكية. وعلى ذلك فإن عملية الضبط من أعلى ليست سوى دفعة لإعادة التوازن إلى السوق، وليس لإلغائها.

ويمكن التصرف على هذه الوتيرة فيما يتعلق بإعانات التصدير أو بضرائب الاستيراد، وكذلك فيما يتعلق بالضمانات التى تقدمها الدولة للحصول على رءوس الأموال الأجنبية مع ترك الحرية للوحدات الإنتاجية فى علاقاتها مع الشركات الخارجية، بل ترك الحرية لها فى إنشاء شركات مختلطة معها، وذلك بشرط واحد هو أن يكون رأس المال اليوغوسلافى ٥١ فى المائة وألا يكون فى إمكان الشريك الأجنبى فى أى حال أن يؤثر على علاقات الإنتاج الاشتراكى فى المؤسسة.

وأخيراً فإن الضرائب تتيح للدولة إجراء عملية ضبط وموازنة بين الجانب الفائض من القيمة المخصص للاستهلاك والجانب المخصص للاستثمار.

وفى الوقت الحالى فإن القيد القانونى الوحيد الذى يفرض على تداول السلع والأيدى العاملة ورءوس الأموال، هو الذى يحدد زيادة الملكية الخاصة فى زيادة الإنتاج، وذلك بهدف الحيلولة دون العودة إلى استغلال عمل الآخرين. والقانون الخاص بذلك يحرم الملكية الخاصة لأكثر من عشرة هكتارات من الأرض، وفى مجال الصناعة والتجارة والنقل والفنادق يحرم بالنسبة لهذه الملكية استخدام أكثر من خمسة أشخاص. ومن بين المشكلات الحالية التى تجرى دراستها مشكلة تحديد ما إذا كان من الأمور غير الفعالة إدخال الوسائل الاقتصادية بدورها فى هذا المجال، بدلا من القيود القانونية المفروضة عليها وبتضييق إمكانيات نشوء رءوس الأموال باتخاذ إجراءات ضريبية.

والخلاصة هى أن التخطيط فى يوغوسلافيا ليس وظيفة الدولة، ولكنه أحد الحقوق الأساسية للمواطن فى إمكانيات الإدارة الذاتية.

وهذا التخطيط رفعت عنه يد الدولة لكى يكون أكثر عمقاً من الناحية الاشتراكية. فإنه يصبح تدريجيًّا شيئاً لا يخص الهيئة الحاكمة، ويزداد تدريجيًّا كذلك من حيث

استقلاله فى ضبط نفسه عن طريق نظام يقوم على التكافل الواعى الذى تقره وحدات العمل بملء حريتها .

هذا هو السبب فى أنه ليس صحيحاً أن الإدارة الذاتية تعوق التقدم ، بالرغم من أن التجديد التكنولوجى يتطلب استثمارات ضخمة ومشروعات طويلة الأجل ، بل على العكس من ذلك أن ضعف المستوى التكنولوجى هو الذى يحول دون التوسع الكامل فى نموذج الإدارة الذاتية .

إن هذه النقطة على درجة كبيرة من الأهمية للقضاء على ذلك الحكم المسبق الذى يقول بأن الإدارة الذاتية قد تكون نتيجة للتخلف وعلاجاً مؤقتاً . فإن هذه الإدارة – على العكس – هى الشكل التنظيمى ليس فقط لعلاقات الإنتاج ، وإنما لمجموع العلاقات الإنسانية فى مجتمع متطور تطوراً عالياً .

ومن بين الأمور التى تنشغل بها حالياً رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف موضوع الاتجاه نحو الإدماج فى أسمى صوره ، مع التجاوب مع أفضل متطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة : أى إدماج العلم ومجموع العمل الاجتماعى ، وإدماج البحث العلمى والتعليم على كافة المستويات مع الخلق الاجتماعى الكامل . وذلك ليس فقط من أجل تأمين التوسع الكامل للاقتصاد ، وإنما كذلك تأمين تنمية مجموع النشاط الاجتماعى نحو مجتمع اشتراكى تتوافق فى داخله بانسجام المطالب العلمية والمطالب الديمقراطية .

وفى هذا المجال لا يستبعد تدخل الدولة بادئ ذى بدء ، ولكن القوانين واللوائح لا توضع إلا كعنصر فى عمل أكثر شمولا يقوم ليس على المفاهيم الشخصية ولكن على الضرورات الموضوعية .

إن التغييرات التى تتفرع عن الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة تتوقف إذن فى المكان الأول على المبادرات التى تتخذها وحدات العمل ، سواء كان ذلك فى المؤسسات الكبرى التى تدار ذاتياً وتتجه نحو الإدماج ، أو فى وحدات العمل غير الاقتصادية ، وعلى سبيل المثال مراكز البحث العلمى أو اتحادات التعليم .

ذلك أن الإجراءات التى تتخذها الدولة ليس لها فعالية حقيقية إلا عندما يكون مبعثها تطور معين فى القوى المنتجة والإنتاجية أى تكون منبثقة بصورة عضوية .

وليس هناك أدنى شك فى أن الإدماج الذى يزداد سرعة هو الشرط الأساسى

للتقدم العلمى والتكنولوجى ، ولكن معدل هذا التكامل لا يمكن أن يجىء « بالقوة » نتيجة لتوجيهات من جانب الدولة أو نتيجة للضغوط السياسية والأيديولوجية بغير اعتبار للقوانين الاقتصادية . ذلك أن أى إدماج ليس بالضرورة تقدماً، حتى إذا صاحبته عملية تجديد فى التجهيزات والمعدات : فإنه إذا لم يكن ممكناً دفع التكنولوجية الجديدة بطريقة علمية ، كأن يكون ذلك على سبيل المثال بسبب ضعف القدرة على الامتصاص فى السوق الداخلية أو لعدم وجود أسواق تصريف خارجية ، أصبحت الاستثمارات التى تكون قد فرضت على المؤسسات راكدة ولا تدر أي دخل .

إن تكافل كافة عوامل التنمية أمر غير ضروري قبل أن يتم التنسيق والترتيب ، إذ أن الإدماج ينبغى أن يكون نتيجة عضوية للتنمية الاقتصادية .

والعامل الحاسم فى هذا المجال ليس حشد رءوس الأموال عن طريق مجرد جمعها إلى بعضها البعض ، وإنما هى إنتاجية أكبر فى العمل تلبية للاحتياجات الداخلية وللدخول فى الفريق الدولى للعمل .

وإذا كانت يوغوسلافيا قد أصبحت خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة من عداد مجموعة الدول التى يعتبر معدل التنمية فيها من أعلى المعدلات بالرغم من الركود الطويل الذى مرت به ، فإن ذلك هو أفضل دليل على أن الإدارة الذاتية لا تعوق التقدم التكنولوجى ، بل إنها على العكس من ذلك تهيئ له من الظروف أفضلها وأحسنها .

إن مبدأ الإدارة الذاتية الذى يقوم على مستوى أساسى من العلاقات الإنتاجية من جانب « مجالس العمال » ، إنما يصبح مبدأ عامًّا لتنظيم المجتمع الذى يحول تدريجيًّا كافة العلاقات الإنسانية وأولها على المستوى السياسى .

إن النقد الذى يوجه إلى الستالينية وإلى النموذج المركزي والحكومة يمتد من القاعدة الاقتصادية والاجتماعية حتى يشمل الهياكل السياسية العليا .

ونقطة البدء هى بداهة التفرقة — وليس الخلط السابق — بين الملكية الاجتماعية وملكية الدولة .

إن مفهوم ملكية الدولة متناقض تناقضاً عميقاً : فملكية الدولة هى فى ذات

الوقت إلغاء للملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الإنتاج واستغلال عمل الإجراء القائم على هذا النوع من الملكية ، ولكنها كذلك شكل من أشكال الملكية يستمر فى التنازل عن الحق فى وسائل الإنتاج بالنسبة للعامل ، إذ أنها تترك هذا العامل بعيداً عن القرارات المتعلقة بالإنتاج وبتقسيم فائض القيمة ، وكذلك بعيداً عن التنظيم العام للاقتصاد .

ولقد استخلص ماركس جذور التنازل عن الحق السياسى إذ قال : « إن التعارض فى النظام الرأسمالى بين المصالح الخاصة والمصالح العامة يؤدى إلى خلق شخصية مزدوجة لدى الإنسان : الإنسان ومصالحه الخاصة فى ناحية ، والمواطن المجرد فى ناحية أخرى .

أما الحرية السياسية ، أى انعتاق الإنسان فى الدولة التى لا يلعب فيها العامل إلا دوراً وهمياً ، فإن ماركس يصفها كما يلى: « إن الانعتاق الإنسانى لا يتحقق إلا عندما يتعرف الإنسان على قواه الخاصة وينظمها كقوة اجتماعية ، ولا يفرق بالتالى بين نفسه وبين القوة الاجتماعية فى صورة قوة سياسية »[1] .

إن ملكية الدولة لا تتيح التحول الاشتراكى لوظيفة السياسة أو للعمل السياسى ولوضع اتخاذ القرار على مستوى العامل نفسه وهى لا تتيح التجاوز النهائى للديمقراطية غير المباشرة ، حيث يشكل اتخاذ القرار فى كافة المجالات يظل احتكاراً لهيئة من المندوبين هى التى تشكل وساطة بين العامل وبين القرار ، وعند ذلك فإن العامل يصبح ناخباً بصفة رسمية ، ولكنه يتحول إلى كمية سلبية إزاء اتخاذ القرارات السياسية .

إن المشكلة الأساسية للديمقراطية الاشتراكية هى تقريب اتخاذ القرار السياسى ، شأنه فى ذلك شأن اتخاذ القرار الاقتصادى ، من العامل نفسه ، وليس إخضاع العامل لقوى سياسية خارجة عنه تمثلها دولة مجهولة له بعيدة عنه .

وعلى ذلك فليس فى الإمكان وضع الإدارة الذاتية للمجالس العمالية إلى جانب دول مركزية بالغة القوي ، تسير أجهزتها الإدارية ضد القوانين الموضوعية للاقتصاد والاستقلال الذاتى للعمال .

وفى الفترة الانتقالية لبناء الاشتراكية ، ومن أجل التغلب على التنازل عن الحقوق ، لا يمكن الاستسلام للعمل الفوضوى الأعمى للقوى التى تتجابه فى اقتصاد

---

(١) كتاب كارل ماركس « المسألة اليهودية » — الجزء الأول — صفحة ٢٠٢ .

السوق بأكملها ، ولا الخضوع للوسائل الإدارية لجهاز الدولة الخارجى الذى يعلو على العمال .

إن هدف العمل السياسى الواعى هو جعل المطالب ذات المدى الطويل لتنمية العلاقات الاجتماعية الاشتراكية هى التى تعلو وتسود . وعلى ذلك فإن السلطة السياسية يصبح أمامها ، عندما تمارس الطبقة العمالية سيطرتها ، الأهداف الأولية التالية : حماية الشكل الاجتماعى للملكية من كل محاولة فردية أو جماعية من أن تمارس رقابة خاصة أو تجريدها تحت أى صورة من الصور ، وأن تحول دون أى شكل من أشكال التملك لا يقوم على العمل ، وأن تساوى بقدر المستطاع شروط النشاط الاقتصادى حتى لا تعمد بعض الوحدات الاقتصادية التى تلقى المساعدة عند بدء حياتها إلى الاعتماد على وحدة أخرى .

فما هى الوسائل التى يمكن بها الوصول إلى هذه الأهداف الأساسية فى الديمقراطية الاشتراكية ؟

إن اتخاذ القرار قد اقترب من العامل ، أولا كما نص عليه دستور عام ١٩٦٣ بإنشاء اتحادات للعمل لها إدارة ذاتية حتى خارج دائرة الإنتاج المادى . وقد رأينا ذلك بصدد اتحادات التعليم والجامعات وفى الخدمات الاجتماعية الصحية أو التأمين الاجتماعى ، وهى بدورها تدار إدارة ذاتية . وهكذا فإن القرارات تتخذ بغير تدخل من جانب الدولة ، بواسطة أولئك الذين يعنون مباشرة بالمشكلات ويعتبرون أكثر تخصصاً فى حلها من البيروقراطية البعيدة .

وكذلك فإنه عندما تكون وحدة العمل متسعة أكثر مما ينبغى بالنسبة للإدارة المباشرة التى تمارسها جماعة المشتركين ، فإن وفد السلطة للممثلين لا يتشكل أفقياً على قاعدة إقليمية ، وإنما رأسياً عن طريق الإدماج الوظيفى : فلا يبت فى المشكلات فى كل فرع من فروع النشاط عن طريق برلمانى « متعدد القيمة » أصبحت مهنته اتخاذ القرارات ، بل بواسطة عضو فى اتحاد المصالح الذى لا يكون فى أغلب الأحوال قد ترك عمله المهنى . وعلى عكس السياسى المحترف ، فإن هذا العضو يظل مرتبطاً بمشكلات موكليه الذين يمارسون نفس النشاط الذى يقوم به .

ولقد أشرنا من قبل إلى تحفظ ديمقراطى آخر حتى يكون اتخاذ القرار أقرب

ما يكون من القاعدة هو : القضاء على المركزية ، والاستقلال الذاتى العريض للاتحادات التى حول إليها قسط كبير مما يعتبر فى الدول الرأسمالية وفى الأنظمة المركزية للاشتراكية امتداداً لولاية الدولة . فالاتحادات مشدودة إلى جهاز الدولة بصورة أقل مما هو الحال فى الوظائف الأخرى التى انتقلت إلى عملاء الدولة أو إلى وزاراتها .

ويهدف هذا الأسلوب من الديمقراطية إلى الاقتراب من ( كوميون ) باريس ، الذى كشف ماركس عن طابعه الجوهرى من الديمقراطية الاشتراكية ، والذى رأى فيه لينين بالنسبة للسوفييت : إن الجمعية العامة لا تقتصر فقط على كونها أداة للمناقشة ، وإنما أداة عاملة كذلك . تقضى على الازدواجية القائمة بين الجهاز التشريعى والجهاز التنفيذى .

ومن الأمور الأساسية فى النظام السياسى اليوغوسلافى كذلك فى سبيل تحقيق هذه الديمقراطية المباشرة ، محاولة تجنب وساطة الأحزاب السياسية أو أن ينصب أحد هذه الأحزاب من نفسه وسيطاً بين أعضاء المجتمع وبين اتخاذ القرار .

وفى أنظمة الحكم التمثيلية المختلفة التى أمكن التوصل إليها حتى الآن ، فإنه سواء كانت الأحزاب المتعددة التى تتجابه فى البرلمان أو الحزب الواحد الذى أصبح النواة المركزية للجهاز الحكومى ، هى التى تحتكر القرار السياسى وتبعاً للمفهوم اليوغوسلافى فإن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا بتعدد الأحزاب التى تتنازع سلطة الدولة ، ولا بالحزب الواحد الذى يندمج فى الدولة .

إن القوى الإيديولوجية والسياسية التى تشكلها رابطة الشيوعيين فى يوغوسلافيا تبذل قصارى جهدها حتى تظل جزءاً لا يتجزأ من نظام الإدارة الذاتية ، حيث يتولى العديد من مراكز المبادرة والتقرير تحقيق ديموقراطية مباشرة . وأول كل شىء أن الرجال الذين يمارسون عملا قيادياً فى الدولة لا يستطيعون أن يمارسوا عملا قيادياً فى الحزب ( والاستثناء الوحيد فى هذا الصدد — والمؤقت — هو تيتو ) . ثم إن الحزب ليس مكلفاً بإدارة الشئون الاجتماعية : فإنه إذ تخلص من هذا العبء ، أخذ يتميز تدريجياً عن جهاز الدولة . والحزب لا يتخذ مقدماً القرارات التى لا يكون على الجمعيات الوطنية أو الحكومات إلا أن تصدق عليها .

لقد ارتبطت تغييرات العلاقات بين الدولة والحزب بالتغيير الذى حدث فى الدولة نفسها . وفى الاشتراكية الإدارية التى نتجت عن احتكار ملكية الدولة ، لم

يكن لأى من اتحادات العمل القدرة على التخلص من الإشراف البيروقراطى لجهاز الدولة . وعندما تتحول الملكية إلى الاشتراكية ، فإن اتحادات العمل وليس الدولة هى التى تصبح صاحبة الاختصاص الأساسى ( فى تقسيم فائض القيمة ، وتنظيم العمل . . . إلخ ) . واتخاذ القرارات ، بما فى ذلك داخل الجمعيات ذات النظام التمثيلى التى ينتخب فيها النواب على أساس مهنى بواسطة العاملين فى فروع النشاط المختلفة ، لا يتم عن طريق حزب أو أكثر ، وإنما يتم مباشرة بواسطة أصحاب الشأن أنفسهم . بل إن اختيار النواب لا يفرضه أى حزب .

أما فيما يختص بالتمثيل القومى ، فإنه يتكون من خمس جمعيات وطنية أو مجالس ليس لها اختصاصات جماعية ، ولكنها على العكس من ذلك تتخذ القرارات بالاتصال الوثيق بالاتحادات التى تنبثق عنها . وهناك ثلاثة مجالس منها تمثل فروع العمل الكبرى وهى : المجلس الاقتصادى ، ومجلس التعليم والثقافة ، ومجلس الصحة والتأمين الاجتماعى . وهناك مجلس اجتماعى – سياسى يتم انتخابه عن طريق الاتحادات وأخيراً مجلس القوميات الذى يشمل عدداً مساوياً من نواب كل جمعية من جمعيات الجمهورية ، نظراً لتعدد القوميات التى يتكون منها الاتحاد اليوغوسلافى (١) .

هذه هى الأساليب التى اتبعت لإتاحة أقصى حد من الاستقلال الذاتى عند اتخاذ القرارات .

ويبدو أنها قد أتاحت تحولا سياسياً ضخماً لدى الجماهير . والتحالف الاشتراكى الذى يضم فيما عدا الأيديولوجيات المختلفة من ثمانية إلى عشرة ملايين عضو ، إنما يقوم إلى جانب رابطة الشيوعيين بدور هائل ليس كهمزة وصل بين جماهير الشعب والدولة ، ولكن كتعبير قانونى للنشاط السياسى لهذه الجماهير ، وكأداة لتكوين مبادارات القاعدة ، وكمنظمة واعية للجهد السياسى لتحديد الأهداف والقيم المشتركة والتنسيق بين مصالح الجماعات التى لا تتفق فى الرأى تلقائياً ، بغية الوصول إلى أهداف الاشتراكية ذات المدى البعيد .

---

( ١ ) الإشارة هنا إلى يوغوسلافيا لمجرد المثال .

إن هذه الملاحظات لا تشكل دراسة للنظام اليوغوسلافى والطريقة التى يعمل بها ولكنها محاولة لتحديد الخطوط العريضة فى هذا « النموذج » ، يجب ألا تعتبر هى الصورة « الكاملة » للواقع اليوغوسلافى ولا هى تقريظ له ، فإننا لا نخلط بين الأصل المرموق والعمل الحقيقى .

ولكى يمكن إصدار حكم صحيح على الإنجاز النوعى اليوغوسلافى للنموذج ، يتعين إجراء دراسة مقارنة صارمة للنتائج والتفاصيل فى كافة مجالات النشاط الاجتماعى مع الدول الاشتراكية الأخرى ومع الدول الرأسمالية .

لكن هذا ليس هدفنا ، فكل ما هنالك هو استخلاص الملامح الأساسية لنموذج الاشتراكية القائم على الإدارة الذاتية أول كل شىء لكى نتخذ البعد النقدى اللازم إزاء النموذج الحكومى الذى اعتبر فترة طويلة هو النموذج الوحيد السليم ؛ ثم بعد ذلك للتفرقة بين هذا النموذج وبين الظروف التاريخية لإنجازه ولكى نستطيع دراسة إمكانياته فى ظروف أخرى ودراسة قيمته العامة .

ولقد بدا خلال هذه الحقبة أن الصعاب الرئيسية التى اعترضت إنجاز هذا النموذج فى يوغوسلافيا ، كانت تقتصر أولا على حالة التخلف الأولى . إلا أن من التسرع الحكم على قيمة النموذج بالنظر فقط إلى تجربة القيام به فى دولة انطلقت مبتدئة من عند دخل قومى يبلغ ١٥٠ دولاراً للفرد الواحد ، ولا تزال حتى اليوم عند رقم يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ دولار .

إنما يجب أن ندخل فى الاعتبار كذلك أن التحول نحو الإدارة الذاتية الذى تم فى البداية كرد فعل ضد المركزية الحكومية ، كانت نتيجته أنه ركز لفترة طويلة على الظواهر الجدلية السلبية ، وعلى نوع من « الخوف والكراهية » من المركزية ، وعدم ثقة تجاه الدولة . وهكذا استطاعت الإدارة الذاتية أن تبدو على وجه الخصوص فى صورة عملية قضاء على المركزية ، ومشاركة لجميع العمال فى اتخاذ القرارات وأن نموذج الاشتراكية الذى توحى به إنما يقوم على علاقة جدلية بين الاستقلال الذاتى والإدماج ، وذلك كما بدا فى وضوح خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة التى

كانت معالمها الإصلاح الاقتصادى الذى تم فى عام ١٩٦٦ والمؤتمر التاسع لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف عام ١٩٦٩ .

وابتداء من هذه الملاحظات فإن المشكلة الجوهرية التى كنا نريد أن نطرحها هى مشكلة القيمة العامة للنموذج الذى كان لليوغوسلافيين فضل التفكير فيه وإنجازه فى ظروف تاريخية غير ملائمة إلى أبعد الحدود .

فما هى إمكانيات هذا النموذج فى دولة متقدمة من وجهة النظر الاقتصادية والتكنيكية ، لها مستوى ثقافى مرتفع ، وطبقة عمالية مؤهلة ومتعلمة ، ولها تقاليد ديمقراطية برجوازية ؟

ألا يقدم هذا النموذج أفضل الظروف للدخول إلى الاشتراكية ولقبول التغيير الذى ينبثق عن الثورة العلمية التكنولوجية الجديدة ؟

## الفصل الخامس

# احتمالات ومبادرات لمستقبل اشتراكى فى فرنسا

لكى نحدد المبادرات الخاصة بفرنسا فإننا لن نعود إلى النقد الأساسى لرأسمالية الاحتكارات ولا إلى المعالم المتميزة التى طبع بها السياسية الديجولية ، فقد سبق لنا أن فعلنا ذلك بتحليل مفصل فى كتاب ( فى سبيل نموذج فرنسى للاشتراكية )[1] ، كما أنه ليس لدينا ما نحذفه أو ما نضيفه فى هذا الصدد .

ولقد حاول نظام الحكم الديجولى بطريقته الخاصة ، أن يجيب على المشكلات التى طرحتها الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة . فبعد أن أدخلت فى اعتبارها حجم أهمية الركائز التكنيكية ، بذلت جهدها لاكتسابها وجعلها تلتحم فى كتلة واحدة أمام سادة الاحتكارات ، تتكون من الصناع والفنيين . وكانت هذه المحاولة لتكوين مثل هذا التكتل التاريخى تسير فى اتجاه مضاد للضرورة التاريخية . إذ أن الركائز التكنيكية لا تستطيع أن تقوم بدورها كاملا فى اقتصاد يعتبر الربح هو محركه الأوحد . ولقد أظهرنا التناقض الأساسى الذى نشأ عما أسميناه : « التفكير العقلى المزدوج » : وهو التفكير العقلى الرأسمالى باعتباره المنطق الضرورى لزيادة الربح إلى أبعد مدى ، والتفكير العقلى التكنيكى باعتباره المنطق اللازم للوصول إلى حد الكمال بتنمية الجهاز الاقتصادى . وهذا التفكير الثانى لا يمكن أن ينتشر إلا داخل نظام يزاوج بين مطالب التطوير الكامل للثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة ومطالب جعل هذا التطوير يخدم هدف إشباع احتياجات الجميع ، وليس زيادة أرباح البعض .

إن سقوط الجنرال ديجول يعبر فى أعماقه عن فشل هذه المحاولة ، التى أظهرت أزمة شهرى مايو ويونية بالمشاركة الجماعية الجماهيرية للطلاب والكوادر التكنيكية . إلى أى حد كانت تسير فى اتجاه مخالف لاتجاه التاريخ .

ويدل سلوك الحكومة وأصحاب العمل منذ ذلك الوقت على أن أحداً لم يستفد

---

(١) روجيه جارودى – كتاب « فى سبيل نموذج فرنسى للاشتراكية » الجزء الثالث – من ص ٢٠٥ إلى ٣٠٠ .

بأى شيء من ذلك الدرس من التاريخ الفرنسي .

فلقد كانت الرغبة الخسيسة فى استعادة ما تم التنازل عنه نتيجة لدفعة شهر مايو للطبقة العمالية وللطلبة وللكوادر بل للطبقة المتوسطة ، ما أوحى بالعودة إلى أساليب الماضى : فكما كان يحدث فى عام ١٩٣٧ عندما عمد أصحاب العمل إلى تخفيض الأجور انتقاماً من الإضرابات العمالية التى وقعت عام ١٩٣٦ . فإن التخفيض الذى لجأوا إليه عام ١٩٦٩ كان انتقاماً من إضرابات وحركات شهر مايو ١٩٦٨ .

وبينما كانت أحداث شهرى مايو ويونيه ١٩٦٨ تزيد من القدرة الشرائية وتوسع نطاق السوق الداخلية ، إذا بها تعطى للاقتصاد دفعة أدهشت أصحاب العمل أنفسهم ، وفى الوقت الذى كان فيه المعهد القومى للإحصاء يرى فى شهر سبتمبر ١٩٦٩ أن الأعباء الملقاة على المؤسسات ليست أعلى من أعباء شركاء فرنسا فى الاتحاد الأوربى ، وعندما كان تقرير جهاز المحاسبات التابع للدولة ونشرة منظمة التعاون والتنمية الأوربية يذكران أن أرباح الإنتاجية تعوض الزيادة فى الأجور . إذ بالرأسمالية الفرنسية ( والحكومة التى هى تعبير عنها ) تظل على اتجاهها القديم : فقد عمدت إلى اتخاذ إجراءات انتقامية حقيرة تقوم على تخفيض الأجور والمضاربة ، جديرة برأس المال المستغل . بما قيمته أربعة مليارات من الدولارات وهى فى مأمن من عدم نزول أى عقاب من جانب الحكومة بها . وذلك لإخفاء حقيقة أساسية هى التأخير الذى حدث فى جهاز الإنتاج الفرنسى . وقد أعلن وزير المالية أن الفرنسيين يستهلكون أكثر مما ينبغى . ولا يتركون فائضاً للتصدير كما أعلن رئيس الوزراء عن قيام « شركة جديدة » تأسست على المكافأة الهزيلة المتمثلة فى الوعد بإعطاء العمال بعض الأسهم ، وعلى الادخار الإجبارى .

إن الحديث بهذه الطريقة عما يسمى بالشركة الجديدة يعتبر تكريماً للرذيلة ورفعها إلى مرتبة الفضيلة . والواقع أنه ليس هناك شيء أكثر لزوماً من هذه « الشركة الجديدة » . ولكن كيف تراها تكون « جديدة » إذا لم تكن هناك رغبة فى المساس بسلطة أصحاب العمل ولا بالربح الذى يحققونه ؟

أننا لن نخرج من هذا الطريق المقفول ، ولن نفتح احتمالا لأية شركة جديدة

طالما أن العمال اليدويين أو المثقفين لم يحصلوا على أى نصيب فى :

( ا ) اتخاذ القرارت .

( ب ) أو فى توزيع فائض القيمة .

أى طالما أن النظام الرأسمالى لم يوضع موضع الشك .

هذا هو السبب فى أننا لا نتناول فى هذا الفصل عن – المبادرات الخاصة بفرنسا – نظام الحكم والحكومة الحالية ، بعد أن أهدرت صفتهما نتيجة لاتجاهاتهما الرجعية ، وإنما نتناول المعارضة ومن داخلها القوة الوحيدة التى يمكن أن تكون روحا لها ، وهى الحزب الشيوعى الفرنسى . فهذا الحزب وحده اليوم ، بما له من ثقل لدى الطبقة العاملة ، فى يده القدرة على اتخاذ المبادرات التى تستطيع أن تخرج من هذا الطريق المقفول المعارضة والبلاد نفسها .

إن هذا الحزب تعين عليه أن يبذل الجهود اللازمة التى لا غنى عنها لكى يخرج من معزله . والحقيقة أن هناك قوى خارجية عاتية تجتهد لكى يبقى داخل هذا المعزل . ولكن إذا كان هذا الحزب قد نجح منذ تحرير فرنسا من ربع قرن ، بالرغم من كافة الأحقاد والافتراءات وبالرغم من كل أعمال العنف ودسائس أعداء الطبقة العمالية ، من المحافظة على مركزه ، فإنه لم يتمكن من الانتقال إلى الهجوم ، ومن أن يشد معه مجموع المعارضة ، أو من أن يصبح معها قوة فعالة مسئولة عن مصير الوطن .

على أنه من الظلم أن نفكر فى أنه مسئول وحده عن هذا الوضع أو أنه حتى المسئول الأول عنه ، لأن هناك لذلك أسباباً موضوعية : ومن ذلك علاقات القوى للطبقات الحاضرة . وكذلك مناورات أولئك الذين يعمدون داخل الطبقة العمالية نفسها إلى مناصرة رأس المال والذين يحملون مذهبه .

كل ذلك لا نزاع فيه . ولكنه لا يحول فى شىء دون إجراء دراسة لما لدى الحزب الشيوعى من إمكانيات للقيام برد فعل قوى على هذا الضغط ، ولتحطيم الدائرة واستعادة زمام المبادرة لإدراك ما نأمل فيه .

لكن المشكلة مركبة .

* * *

إن الموقف السياسى فى فرنسا يقوم على التناقض .

لقد أعدنا إلى الذاكرة فى مقدمة هذا الكتاب الأمور التى كانت نقطة الانطلاق فى تفكيرنا وهى :

( ا ) أن هناك معارضة كبيرة العدد ولكنها عاجزة .

( ب ) أن فى هذه المعارضة حزباً شيوعياً كبيراً ولكنه عاجز .

( ج ) أن هناك حزباً شيوعياً لا يمكن من غيره القيام بشىء بناء ، ولكن به لا يمكن القيام بعمل بناء إلا إذا هو حول نفسه تحولا عميقاً .

والخروج من الطريق المقفول بالنسبة لهذا الحزب ليس فى تغيير المنهج ولا هو أيضاً فى تغيير الهدف . وإنما فى تحوير أسلوبه وطريقة عمله حتى لا يظل فقط تلك القوة المتماسكة التى يخشاها الخصم ويدور حولها ، وإنما لكى يصبح المركز الحى والمشع للحياة الفرنسية فى حركتها نحو المستقبل .

فما هى — للوصول إلى هذا الهدف أو على الأقل للاقتراب منه — المبادئ الأولية التى تستطيع فتح إمكانيات جديدة للحزب الشيوعى داخل المعارضة، ومن ثم داخل فرنسا نفسها ؟

• • •

أولا : تأسيس استراتيجيته وتكتيكه على أساس تحليل علمى لعلاقات الطبقات فى فرنسا اليوم .

ولكى نتناول المشكلة من أكثر أشكالها وعورة ، لا يمكن أن نكرر بالطريقة التى تكرر بها الطقوس الدينية، وكما لو كنا لا نزال فى عصر (كوميون) باريس أو أيام ثورة ١٩١٧ ، أن انتصار إحدى الثورات الاشتراكية لا يمكن تحقيقه إلا إذا صبحت الثورة العمالية ثورة فلاحين . وكذلك فإنه لم يعد ممكنا التحدث عن الطبقة العمالية كما لو كانت تتكون فقط من عمال يدويين .

إن جوهر الاشتراكية العلمية هو إبراز أن الوصول بالاشتراكية إلى مراكز السلطة هو ضرورة تاريخية ، وتحديد الممكن ابتداء من دراسة صارمة للتناقضات القائمة فى كل لحظة من التاريخ .

وهذا هو المثل الذى ضرب به ماركس فى كتاب « رأس المال » .

وعندما أراد لينين أن يحدد طريق روسيا نحو الاشتراكية ، فإنه أقام جدله على

تحليل لتطور رأس المال فى روسيا .

إن أساس الدراسة التى تطرح مشكلة الطريق إلى الاشتراكية لايمكن أن تكون الا تحليلا متعمقا لعلاقة قوي الطبقات فى فرنسا فى عصرنا هذا ، وهو تحليل لا يتناول فقط هذه التناقضات القديمة فى النظام الرأسمالى ( وهى تلك التى سبق أن استخلصها ماركس ) ، وإنما التناقضات الجديدة فى النظام الرأسمالى ، التى لم يكن لها وجود لا فى عصر ماركس ولا فى عصر لينين ، ثم ظهرت فى منتصف القرن العشرين مع الثورة الصناعية الثانية ، وهى الثورة التى يحكمها التطبيق العامى فى الإنتاج وفى الإدارة الاقتصادية .

والهدف الأول هو قياس هذا التغيير الهائل لكى نحدد الاحتمالات ونتج الاستراتيجية والتكنيك لموقف أصبح جديدا من أعماقه .

فما هى التغييرات التى نتجت فى علاقة الطبقات خلال الأعوام العشرين الأخيرة ؟

أولا فى الطبقة العمالية :

لقد كان الاتجاه العام – حتى منتصف القرن العشرين ، وفى فرنسا حتى حوالى عامى ١٩٥٥ – ١٩٥٦ – هو عدم التأهيل : وكانت نسبة العمال غير المؤهلين آخذة فى الارتفاع .

وفى خلال الأعوام الخمسة عشر الأخيرة بدأت هذه الحركة تنعكس .

وإذا نحن أخذنا الرقم ١٠٠ كدليل لنا . نجد أن عدد العمال غير المؤهلين يرتفع من ١٠٠ إلى ١٠٨ خلال الخمسة عشر عاما .

بينما يرتفع عدد العمال المؤهلين من ١٠٠ إلى ١٣١ . ويرتفع عدد المهندسين من ١٠٠ إلى ١٥١ . ويرتفع عدد العمال الفنيين من ١٠٠ إلى ١٧١ .

ولقد ذكرنا فى الفصل الخاص بالثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة النتائج التى تنبثق منها وهى :

( ا ) تغيير فى نفس مفهوم التأهيل المهنى والجانب المتزايد من الثقافة العامة فى هذا التأهيل .

( ب ) الأهمية المتزايدة للعمل الذهنى فيما أسماه ماركس ( العامل الجماعى ) .

إن التغيير الحالى يؤدى إذن إلى زيادة ليس فقط فى عدد الباحثين أو فى عدد المهندسين أو الكوادر والفنيين ، وإنما إلى التوسع السريع فى عدد ركائز المثقفين وبصفة

خاصة المدرسين والكوادر الإدارية فى المؤسسات العامة والخاصة .

وقد تبين من إحصائيتى عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦٢ أن عدد العاملين المثقفين قد ارتفع من ثلاثة ملايين إلى أربعة ملايين ، فى حين أنه فى نفس الفترة هبط عدد الفلاحين من أربعة إلى ثلاثة ملايين .

فماذا يمثل هذا من وجهة نظر الطبقة فى الركائز الاجتماعية المتزايدة ؟

أتكون هذه « طبقة متوسطة جديدة » وأن الأهمية النسبية للطبقة العمالية قد تناقصت ؟

إن ماركس عندما حدد فى الجزء الأخير من كتاب رأس المال ( نظريات الفائض ) مفهوم « العامل الجماعى » . وضع هذا التحليل وهو يشير إلى المهندسين والفنيين بالمقارنة إلى الطبقة العمالية : « إن هؤلاء العمال ( اليدويين والعاملين والمهندسين الذين يستخدمون بصفة خاصة عقولهم . . إلخ ) فى مجموعهم باعتبارهم منتجين جماعيين ، فإنهم يشكلون آلة حية . وإذا نظرنا إلى الإنتاج فى مجموعه ، نرى أنهم يستبدلون عملهم فى مقابل بعض رأس المال . وينتجون نقود صاحب رأس المال باعتبارها رأس مال . . . . ووضع كل من هؤلاء الرجال على وجه الخصوص بالنسبة لرأس المال يظل هو وضع العامل المأجور . العامل المنتج بالمعنى الخاص لهذه الكلمة»[١] .

وقد سبق له أن أشار فى الجزء الأول من كتاب رأس المال كذلك[٢] :

« أن العمل اليدوى والعمل الذهنى يجتمعان بروابط وثيقة لا سبيل إلى انفراطها . . . ومنذ اللحظة التى يتحول فيها الإنتاج الفردى إلى إنتاج جماعى ، أى إلى إنتاج عامل جماعى يشترك فيه الأعضاء المختلفون بدرجات متفاوتة من قريب أو من بعيد ، فإن تحديد العمل الجماعى الإنتاجى يتسع بالضرورة » .

إن التطور التاريخى يمنعنا من أن نضع فى كتلة واحدة المثقفين من الطبقة

---

( ١ ) كارل ماركس . كتاب ( تاريخ الأنظمة الاقتصادية ) – الجزء الثانى – ص ٢١٢ .

( ٢ ) كارل ماركس . كتاب ( رأس المال ) – الجزء الثانى . ص ١٧٣ – ١٨٤ .

المتوسطة ، لأنه بالإضافة إلى الفوارق بين هذه الطبقات ( الملاك والفلاحين والمهنيين والتجار ) التى تتراجع تراجعاً ملموساً كلما تطور النظام الرأسمالى ، فإن هذه الركائز المثقفة تزداد بصورة ملموسة ، بل تزداد هذه الزيادة سرعة مع تطور النظام الرأسمالى .

ويمكن لهذا التقدم أن يزداد بروزاً فى النظام الاشتراكى وتتعاظم الأهمية العددية والاستراتيجية لهذه الركائز تدريجياً ، فى حين أن أهمية الطبقات الوسطى تقل وتنخفض .

فهل يعنى عدم وضعهم فى صف واحد فى كتلة الطبقات المتوسطة ، أنه يتعين أن نضعهم فى كتلة الطبقة العاملة ؟ .

إن ذلك قد يكون خطأ أقل جسامة من الوجهة النظرية . ولكن ذلك لن يكون تحديداً علمياً سليماً ، ليس فقط لأن مستوى حياتهم يتشابه أكثر مع مستوى حياة البرجوازية وأن أيديولوجيتهم تحمل بصماته ، وهو ما لا يدخل فى المعايير الماركسية الأساسية للانتماء إلى الطبقة ، وإنما بصفة خاصة لأنه حتى مع الأخذ فى الاعتبار بالظروف الجديدة للإنتاج الفائض فإن خط التقسيم سيكون غالباً مما يصعب تخطيطه بين أولئك الذين يشتركون فى إنتاج فائض القيمة وأولئك الذين يستفيدون من توزيعه . وعلى سبيل المثال ، هل يعتبر المدرسون من الذين ينتجون فائض القيمة ؟ إن المشكلة فى وجهها العام تطرح بصورة ضيقة ، وبغير إدراك كاف لظروف الإنتاج الجديدة فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة .

وقد يحدث أن يقال : إن التدريس هو إنتاج بسيط لقوى العمل . ولقد كان ذلك صحيحاً بالنسبة للتعليم التقليدى حيث كان يتم تكوين عامل كفء للقيام بنفس الأغراض المهنية التى كان يقوم بها من سبقوه . من هنا فإن الأمر كان حقاً إنتاجاً بسيطاً لقوى العمل ، كما لم يكن الأمر غير ذلك فيما يتعلق بالمدارس التى أنشأها نابليون والتى كانت مخصصة أساساً لتوريد الكوادر للاقتصاد وللدولة بإنتاج عادى لوظائف سبق تحديدها . وكانت المدرسة الابتدائية تقدم فى نفس هذه الظروف المعارف الضرورية لـ ( رجال الفريق ) فى مجال الإنتاج .

لكن هذه النظرية لم تعد صالحة اليوم : ذلك أنه فى عصر أصبحت إحدى

نتائجه الظاهرة فى هذا التغيير العظيم مضاعفة المعارف خلال حقبة طولها عشرة أعوام، حيث يقل بالتدريج الاكتفاء بتأهيل أو بتعليم يعطى مرة واحدة فى مطلع الحياة وينتهى الأمر ، وحيث يكثر تغيير التأهيل للتلاؤم مع التجديدات العلمية والتكنولوجية ، فى هذا العصر لم يعد التعليم إنتاجاً بسيطاً ، وإنما إنتاجاً موسعاً لقوى العمل . وهو بهذه الصفة ، إنما يصبح تدريجياً منتجاً لفائض القيمة .

وينبغى كذلك أن نعيد التفكير فى المشكلة ليس فقط من وجهة نظر المعلم وإنما كذلك من وجهة نظر المتعلم . فهل يمكن القول أن العامل والفنى والمهندس الذين يتابعون دراسة لإعادة تأهيلهم ، قد أصبحوا خلال هذه الفترة متوقفين عن إنتاج فائض القيمة ؟ إن القول بذلك قد يكون قصر نظر ، وفضلا عن ذلك مضاد لتحليلات ماركس ، الذى كان سيعمد إلى دراسة إنتاج فائض القيمة عبر سلسلة من العلل السببية المتوالية ، بدلا من أن يتناول المشكلة التى طرحها أساساً عن « العامل الجماعى » ، ويحلل بناء هذا العامل الجماعى فى عصر أصبح فيه العلم قوة إنتاج مباشرة . وفى هذه المرحلة ، فإن التعليم المستمر وليس التأهيل وحده ، من العوامل الكبرى فى الإنتاج الموسع وتكوين فائض القيمة .

على أن المشكلة الجوهرية لا تكمن هنا .

إنما الجوهرى هو التمييز الواضح الذى يقوم على العلم ، بين الركائز الاجتماعية . فهناك من هذه الركائز ما تستطيع الطبقة العمالية أن تقيم معها تحالفاً ، بالرغم من أن مصالحها الطبقية مختلفة من حيث المبدأ : وهذه هى الحالة مع الطبقة المتوسطة من الطراز التقليدى ( صغار الملاك الريفيين والمهنيين وصغار التجار ) . إن هؤلاء ملاك لوسائل إنتاجهم ، وهم لا ينتجون فائض القيمة ، ومن الناحية المذهبية فإنهم قد استداروا بصفة عامة نحو الماضى . ولكن لأنهم يبعدون بالتدريج عن ملكياتهم بواسطة رأس المال الكبير والاحتكارات ، فإن لديهم أسباباً موضوعية للتحالف مع الطبقة العمالية ضد هذه الاحتكارات .

والمشكلة لا تطرح بصورة أخرى على جماهير المثقفين . فإنه بالرغم من التميز الكبير فى الركائز التى يمكن إدخالها فى هذه المجموعة فى الظروف التاريخية لنظام رأس المال الاحتكارى الحكومى ، فإن هناك أولا جانباً كبيراً من هذه الركائز

وأكثرها تمييزاً هو : المهندسون والفنيون والباحثون بل جزء كبير من كوادر الإدارة العامة أو الخاصة يبيع قوة عمله الذهنية ، وكما تنبأ ماركس ، ينتج مباشرة أو بطريقة غير مباشرة إنتاج القيمة . وهذه الفئة لا تمتلك وسائل إنتاج ،وكائناً ما كان مستوى حياتها وعقليتها ، فإنها ترتبط بأصولها الاجتماعية ،وليس لها مصالح تختلف من حيث المبدأ عن مصالح الطبقة العمالية . بل إن هناك بعض العناصر التى تنتقل إلى هذه الطبقة .

وعلى ذلك فإن من غير الممكن امتصاص هذه الركائز الاجتماعية فى الطبقة العمالية، ولا أن تطرح إزاءها مشكلة التحالف بالأبعاد التى تطرح بها على الطبقات المتوسطة .

وفى الإمكان التوصل إلى أحلاف تكتيكية مع الطبقات المتوسطة التقليدية .

أما مع ركائز المثقفين العريضة فإن الأمر يتناول أحلافاً استراتيجية ، بل تلاحم تدريجى يذهب إلى حد بناء الاشتراكية وإنجازه الكامل .

ذلك لكى نبرز الفارق المزدوج ، وهو الفارق الذى تناولته فى كتابى (من أجل نموذج فرنسى للاشتراكية) وأعطيته محتوى جديداً ، هو مفهوم « الكتلة التاريخية » التى توصل إليها « جرامشى » .

وإلى جانب ذلك فإن الطبقة العمالية والمثقفين فيها لا تستطيع أن تكون لها نفس علاقات التحالف التى كانت قائمة فى الماضى بين الطبقة العمالية والطبقات المتوسطة . فإنهما لم يعودا يشكلان نفس الطبقة الواحدة ، ولكنهما يشكلان « كتلة تاريخية » جديدة ، يزداد الالتحام بينهما وضوحاً وسوف يتدعم بصورة أقوى فى المستقبل .

لقد جرت محاولة لوضع مفهوم : الكتلة التاريخية كما عرفها جرامشى ، للاستخدام بالمعنى الذى أتناوله به هنا . ولست أزعم أننى استخدمته على نفس الصورة التى استخدمه بها جرامشى ولكن هناك بين المعنى والآخر استمراراً لا شك فيه . وتعريف « الكتلة التاريخية » لدى جرامشى ، هو الوحدة بين القاعدة وبين البناء الأعلى ، وهو تعريف يطلق على ما أستعيره هنا ، وهو الائتلاف بين الركائز الاجتماعية ( وعند اللزوم العمال والمثقفين ) .

والآن فإن الأمر يتعلق على وجه التحديد باستبعاد فكرة الائتلاف بين العمال والمثقفين ، كما تعرف تبعاً لنموذج التحالف بين العمال والفلاحين (١) .

ونقطة البدء هى ما وصل إليه جرامشي : « أن تحليل الروابط العضوية بين الهيكل والبناء الأعلى التى تشكل تاريخياً كتلة متميزة متناقض » وعلى نقيض كل . فكرة لـ « الائتلاف» أو « الاندماج» فى عصر أصبح العلم فيه قوة إنتاجية كما توقع ماركس . فإن عديداً من المثقفين ( وخاصة من المهندسين والباحثين ) يكونون موضوعياً جزءاً من « العامل الجماعى » ويقدمون معايير طبقية تتفق مع تلك التى كان ماركس يصفها بالطبقة العمالية .

وبعد هذا التحليل على مستوى الهياكل والتطور الجديد للواقع التاريخى للطبقة العمالية فى الطريق الذى فتحه جرامشي فإنه يتعين بذل مجهود على مستوى البناء الأعلى ( وخاصة على مستوى إدراك هذه العلاقات الجديدة )لتنسيق مفهومنا عن الطبقة العمالية— مع ما يترتب على ذلك من نتائج تنبثق من وجهة نظر التنظيم السياسى والتكنيك والاستراتيجية . ومع الواقع التاريخى الجديد للطبقات وعلاقاتها .

وهذا هو على وجه الدقة ما اقترحه جرامشي : « أن القيام بمبادرة خاصة أمر ضرورى دائماً لإطلاق الدفعة الاقتصادية وتخليصها من قيود السياسة التقليدية، أى لتغيير الاتجاه السياسى لبعض القوى التى يتعين امتصاصها لإقامة كتلة تاريخية جديدة — وأضيف : اقتصادية سياسية متجانسة . وبغير متناقضات » .

إذن ليس هناك أى تناقض . وإنما استمرار بين مفهوم « الكتلة التاريخية » بالمعنى الذى يذهب إليه جرامشي . والمعنى الذى نستخدمه هنا . وإذا كان للتعبير « مضمون جديد » فإن ذلك لأن جرامشي يتمسك غالباً بذكر العمق النظرى ، فى حين أننا نركز على النتائج . والمضمون جديد بالضرورة ، إذ أن الظاهرة الأولى فى فرنسا عام ١٩٦٩ ( الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة التى بدأت حوالى منتصف القرن . والنتيجة التى انبثقت عنها ؛ وهى أن الوضع الطبقى الجديد لبعض مجموعات المثقفين لم يكن لها وجود على أى مستوى فى إيطاليا فى العشرينات .

وربما كان هذا الجدل غير ذى جدوى إذا كان مجرد نقاش عادى حول النصوص والألفاظ ، إلا أنه من المؤسف أن ننسى الواقع الأساسى ، وهو واقع

---

(١) انظر كتاب روجيه جارودى [ فى سبيل نموذج فرنسى للاشتراكية ] ص ٢٨ .

التغيير والمفاهيم الجديدة الضرورية وإدراك معناه ، والأهداف الثورية التي يدعوها هذا التغيير .

والواقع أن التحليل الصارم للكتلة التاريخية الجديدة هو القاعدة التي لا غنى عنها لأي بناء للاستراتيجية والتكنيك الملائمين للظروف الحالية في فرنسا .

وفيما بين العنصرين اللذين يكونان هذه الكتلة التاريخية الجديدة وهما الطبقة العمالية بتعريفها التقليدي ، والمثقفون في تميزهم — بعضهم كاد يندمج في الطبقة العمالية والبعض الآخر لا زال قريباً من الطبقات المتوسطة — بين هذين العنصرين توجد ثمة رابطة ، وهذه الرابطة تتكون من الركائز العمالية المؤهلة أعلى تأهيل ، وهي الركائز التي أصبحت نتيجة للتغييرات التي طرأت على نفس تعريف التأهيل قريبة جداً من الفنيين والكوادر والمهندسين .

وحتى إذا كانت هذه المجموعات العمالية لا تزال من الناحية العددية غير قوية ، فإنها تشكل في المرحلة الحالية المستوى الاستراتيجي الحاسم لتدعيم الكتلة التاريخية الجديدة . إن هذا مبدأ أولي في الاستراتيجية الماركسية وهو يقضي بتأسيس عملها على ما يوشك أن ينشأ ثم تطويره بعد ذلك .

وهكذا فإن التغييرات العلمية والتكنولوجية الجديدة لها وجهة التقاء اقتصادية واجتماعية لا يستهان بها ، وتتطلب تغييرات سياسية عميقة .

وتحليل هذه التغييرات هو الأساس النظري الوحيد الممكن لتأملاتنا في الطريق إلى الاشتراكية في فرنسا ، وابتداء من هذا التحليل يمكن لإمكانياتنا ولاستراتيجيتنا أن تتحدد بصورة علمية .

ثانياً : من هنا تنبع المبادرة الثانية : وهي أن دراسة للعلاقات الطبقية الجديدة التي تؤدي بنا إلى تحديد دقيق للكتلة التاريخية الجديدة ، لا بد أن تنفتح على تحديد المطالب التي يمكن أن تكون العنوان المشترك لهذه الكتلة التاريخية ، بغية أن تقوم الطبقة العمالية في توسعها الجديد بدورها القيادي .

ولحل هذه المشكلة لتحديد المطالب ، فإن حركات شهري مايو ويونية لعام ١٩٦٨ كانت ميداناً للتجارب التاريخية البالغة الثراء .

فللمرة الأولى في التاريخ الفرنسي ، قام ما بين ثمانية وتسعة ملايين من العاملين

يمثل مجموع الجهاز الاقتصادى .وهذه الظاهرة تختلف من الناحية العددية عن ظاهرة الإضرابات التى وقعت عام ١٩٣٦ ، وهى تختلف أكثر من الناحية النوعية ، لأن الحركة امتدت إلى بعيد جداً خارج الطبقة العاملة ، وبصفة خاصة وسط الطلاب .

وقد أشار بنوا فرانشون رئيس الاتحاد العام للعمل فى ذلك الوقت إلى أن ذلك كان أول تأييد كبير فى فترة الإسراع بالحشد الرأسمالى العنيف . غير أن هذا الإسراع قد أصبح شرساً مع متطلبات الحشد التى اقتضتها حركة التحول إلى الآلية . وفى مايو ١٩٦٨ وقع أول إضراب عظيم فى هذا العصر .

إن هذا الإضراب له طابعان مميزان يكشفان عن الكثير : أولهما مدى اتساعه، إذ أنه لم يكن إضراباً عاماً يضم فقط الطبقة العمالية فى المعنى التقليدى لهذه الكلمة ، وإنما كان التخطيط الأول لـ « الإضراب الوطنى » — وهذا التعبير جاء على لسان سانتياجو كاريللو السكرتير العام للحزب الشيوعى الإسبانى — الذى اشتركت فيه العناصر الجديدة فى الطبقة العالية ( بالمعنى العريض الحديث ) مع عدد كبير من الكوادر والمهندسين ، واشترك فيه كذلك الطلبة والموظفون وركائز اجتماعية أخرى . وفضلا عن ذلك فإن هذا الإضراب لم يكن موجهاً ضد استغلال العمل فحسب ، وإنما كان موجهاً كذلك ضد خبله العقلى .

وكانت تلك هى بعض العناصر الجديدة التى لها أهمية نظرية وعملية كبرى فى تحليل ما برز فى شهرى مايو ويونية ١٩٦٨ ، مما جعل أحد المراقبين المتعمقين هو هنرى كالات يكتب ملاحظاً :

« لم يكن العامل بوصفه قوة عمل مباشر هو الذى ثار وحده فى شهر مايو ١٩٦٨ وإنما كان " العامل الجماعى " باعتباره المالك لقوته الإنتاجية بصفة عامة ، الذى تظاهر للمرة الأولى فى دولة صناعية متقدمة بكل هذا العنف » .

وليس هناك من شك فى أن إضراب عمال المناجم فى عام ١٩٦٣ ، ثم إضراب « نيربيك » فى جرينوبل قد صورا هذه الظاهرة الجديدة ، إلا أنه لم يحدث قط مثل الاتساع العريض الذى شوهد فى الحركة الوطنية خلال مايو ويونية ١٩٦٨ ، والذى أبرز الأمر الذى أصبح أساسياً اليوم ، هو أن التطور التكنيكى نفسه يؤدى الربط الوثيق بين المطالب الخاصة بالأجور ، وبين التشكيك فى مبدأ النظام

الرأسمالى الذى يستبعد العمال عن إدارة عملهم .

إن الحقيقة الجديدة فى الثلث الأخير من هذا القرن ، وقد سبق لنا أن أشرنا إليها ، هى أنه إذا كانت مطالب التطويز التكنولوجى والاقتصادى منذ عشرين عاماً تسير فى الطريق المضاد لمطالب الديمقراطية ، فإن هذين المطلبين يسيران فى المرحلة الحاضرة فى اتجاه واحد .

وقد أبرزت مجلة ( أوبسيون ) الناطقة باسم الاتحاد العام للمهندسين والكوادر التابعة للاتحاد العام للعمال . كيف أن مشاغل الكوادر تتكامل وتندمج فى الحركة الجماعية للكادحين وقالت فى عددها الصادر فى سبتمبر ؛ أكتوبر من عام ١٩٦٨ : إن من الزيف الزعم بأن ما طالب به الملايين من الذين اشتركوا فى الإضراب لم يكن سوى المطالبة برفع أجورهم أو الحصول على نصيب فى وضع السياسة والمشروعات التى تتعلق بالقطاع الخاص بهم .

والواقع أن هناك لدى البعض من ناحية أخرى الكثير من الجدل بين هذين القطبين من المطالب حتى وإن كانت طريقة إبراز كل مطلب تختلف عن الأخرى .

ومما له مغزى أن هذين العنصرين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً فى القطاعات الحساسة مثل قطاع الإلكترونات وقطاع البتروكيميائيات وقطاع الصناعات الفضائية . ويطالب عمال كوادر البترول فى ( اكيتيين ) بتنظيم يقرر مسئوليتهم فى مجموع الشركة .

وفى شركة الطيران الجنوبية ( فى مصانع سوررزن ) ، إذا كان الكوادر قد رفعوا يوم ٢٠ مايو أول مطلب لهم وهو « المشاركة الفعلية والديموقراطية فى إدارة الشركة » ، فإنها قد ركزوا فى نهاية شهر يونية على مسألة الأجور .

وفى ٢٨ مايو ركزت كوادر شركة ( سافيم ) ، وفى ٣٠ مايو كوادر شركة ( كليبر — كولومب ) مطالبها على حق الاطلاع والاشتراك فى الإدارة .

وفى شركات « تومسون — هوستون » و « هوتشكيس » و « براندت » استخلص مجموع العاملين — من عمال وكوادر — ما سموه « الأصول العميقة لحركة إضراب مايو ١٩٦٨ » ، مركزين فيها على المطالبة بالمسئولية والكرامة ضد الشركة الفوضوية

التى تتشكل منها المؤسسة .

إن فى الإمكان أن نسوق المزيد من الأمثلة التى تدل على هذا الاتجاه ، وهو اتجاه المطالبة بالمشاركة (حتى إذا كان معنى هذه الكلمة قد شوهته السلطة الحاكمة) وهو الخط الغالب لمطالب الركائز العريضة فى الطبقة العمالية . وليس فى الكوادر وحدها .

وليس من شك فى أن كلمة مشاركة تتضمن حقائق مختلفة تماماً ، منذ التوسع البسيط فى الحقوق النقابية حتى الإشراف العمالى على اتجاه الإدارة الاقتصادية ، الذى لا يمكن إنجازه إلا فى نظام اشتراكى .

ومن الضرورى بصفة خاصة عدم الخلط بين ( المشاركة ) و ( الإدارة الذاتية ) ، فبين الاثنين فارق أساسى ، إذ أن الإدارة الذاتية لا يمكن أن تبدأ إلا بعد إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الكبرى ، أما الحدود العليا « للمشاركة » فى أفضل الأحوال . أى فى موقف « سابق للثورة » فإنها يمكن أن تكون « الإشراف العمالى » الذى وضعه وحققه لينين كطريق انتقال من النظام الرأسمالى إلى الاشتراكية. عندما تكون الإدارة لا تزال فى أيدى أصحاب الملكية الخاصة ولكنها تحت إشراف العمال .

إن هذا المطلب فى المشاركة الذى يعتبر — فى رأى البعض — مرادفا للديمقراطية فى المؤسسة ، قد استولت عليه الغوغائية الحكومية لكى تحول مغزاه بصورة جذرية . وتترجمه إلى مشاركة عن طريق « تعاون الطبقات » .

وما له مغزى على سبيل المثال ، أنه فى خلال الإضراب العظيم فى شهرى مايو ويونية ١٩٦٨ ومناقشات ( جرينيل ) . أحس أصحاب الأعمال بالخوف من احتمال قيام « سلطة متوازية » . فقد أمكن للضغط الذى مارسه تسعة ملايين من العمال المضربين أن يفرض ضماناً للحقوق النقابية فى المؤسسات . أما الحكومة فإنها بذلت جهدها لحصر المطلب الديموقراطى الكبير على مستوى المؤسسة ، بعد أن استولت لحسابها على شعار ( المشاركة ) لكى تخفى معنى المشاركة الحقيقية وتظهر نوعاً آخر هو ( شركة رأس المال والعمل ) . ويعد هذا المشروع العمال الأجراء بالحق فى الاطلاع وحق التشاور ، ولكن لحدود هذه المشاركة ضيقة للغاية : فى بلاد يعتبر « سر الأعمال » وبالتالى امتياز الاطلاع عليه أحد الوسائل الفعالة لجعل التدخل فى الإدارة أمراً مستحيلا ، فإن حق الاطلاع هذا يمكن أن يقف عند حدود

معرفة بعض العناصر التى يباح نشرها دون العناصر الحقيقية . أما موضوع التشاور فإنه بمثابة الدواء المسكن، إذ أن للعمال أو لمندوبيهم حق الإدلاء برأيهم وتقديم مقترحاتهم ، ولكن بصفة استشارية مجردة ، ومن هنا فإن هذا الحق ليس اعترافاً لهم بحق اتخاذ القرارات . وفى هذه الظروف فإن « الحوار » المتوقع يتعرض لأن يكون مجرد طعم ، يهدف من ورائه إلى جعل القرارات التى تسفر عنها هذه المشاورات الممسوخة أمراً مقبولا ، وإلى دعم البناء الاستبدادى الحالى . وهكذا فإن هذه المشاركة الموهومة تتخذ نفس الدور الذى كان الدين يقوم به فى القرن التاسع عشر ، كأداة مذهبية .

إن صيغة المشاركة التى تعرض بهذه الصورة هى إذن عملية تغرير ، إذ أن علاقات الإنتاج الرأسمالية تظل مقدسة لا تمس .

وأول عقبة أمام أى تغيير حقيقى فى النظام الرأسمالى ، هى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التى تتيح للمالك الفرد أو الجماعة لهذه الوسائل امتيازات الرأى والإدارة فى المؤسسة ، كما كانت الملكية العقارية تتيح للإقطاعيين امتياز إدارة الحرب وإدارة العدالة .

إن مخاتلة أصحاب الأعمال والحكومة بالمشاركة لن تتمكن من جعلنا بأى حال من الأحوال ننسى المضمون الطبقى الذى وضعه العديد من العمال والكوادر تحت كلمة ( مشاركة ) : وهو المطالبة بتحول ديمقراطى عميق ، والانتقال من الديمقراطية الرسمية التى اتخذت طابع كل نظام حكم برجوازى ، إلى ديمقراطية اشتراكية ، أى ديمقراطية لا تتوقف أمام أبواب المؤسسة حيث تبدأ الفوضوية التى يمارسها صاحب العمل ، وإنما على العكس من ذلك تمتد بقوة إلى اتجاه الاقتصاد وإدارته .

والقول بأن هذا المطلب يعتبر فى النظام الرأسمالى هو ( الأوتوبيا ) أو الحلم الذى لا يقبل التحقيق ، إنما هو من قبيل الجدل على المستوى الاجتماعى الديمقراطى فى نطاق « الدائرة الجهنمية للأجور والأسعار » ، وخلط للفكرة التى يقول بها النظام الرأسمالى من أن كل مطالبة برفع الأجور تؤدى إلى رفع الأسعار . ومع ذلك فإنه فى هذا القتال الذى لا يتوقف من أجل الأجور كما أوضحه ماركس منذ أكثر من قرن ، تتلاحم قوى الطبقة العمالية ، تماماً كما حدث اليوم فى الصراع من أجل

المطلب الديمقراطى فى المؤسسة ، الذى يرتبط بالصراع من أجل الأجور .

ومن المناسب أن نلح على هذه الرابطة ، وهو الإلحاح الذى يحتمل بغيره الوقوع إما فى الوهم الأبدى لليساريين الذين اعتقدوا دائماً أن « الصراع من أجل الحصول على البوفتيك قد انتهى أوانه » أو أن هذه المطالبة برفع الأجور أمر «مرهون بغيره»، وأما الوقوع فى الخطأ الذى يكمن فى التقليل من قدر التطلع إلى المشاركة . وحتى إذا كان الذين يتولون النظام يريدون جعل سياسة تعاون الطبقات حلية مذهبية ، فإن هذا التعاون لا يعبر من حيث عدد العمال عن أى مطلب ديمقراطى على المستوى الاقتصادى .

إن مما له أهمية كبرى أن يكون هناك وضوح فى إدراك هذه الصيغة الجديدة التى يزداد بها تدريجياً تضليل الطبقة العمالية ، والركائز العريضة للفنيين والكوادر ، وعدد كبير من المثقفين ، ليس فقط لصرفهم عن النضال ضد استغلال قوة عملهم ، ولكن عن الاحتجاج على منطق لا يسمح لهم بمناقشة أهدافه وقيمه واتجاهاته .

وهكذا فقط يمكن استخلاص الرابطة الداخلية والعميقة بين تطلعات الطلبة وبين أهداف الطبقة العمالية . . . حتى إذا كانت هذه المطالب تتخذ لدى الطلبة أشكالا للتعبير المثالى والفوضوى ، وحتى إذا كان إدراك هذه الرابطة ليس فى الغالب لدى الطلبة إلا انعكاساً لهذه الحركة التاريخية ، نتيجة لوضعهم الخاص . ذلك أنهم يعيشون تناقضات الطبقات فى النظام الرأسمالى على مستوى البناء الأعلى ، فى الوقت الذى أصبحت للأزمة جذورها فى التناقضات الاقتصادية لنظام الحكم ، وفى علاقات الطبقات .

وفى هذا المقام كذلك تعمد مجلة ( أوبسيون ) للمهندسين ، والكوادر التابعين للاتحاد العام للعمل — فى عدد شهر نوفبر ١٩٦٨ صفحة ٣٩ ، ٤٠ — إلى إيضاح السبب فى أن الكوادر يعيشون فترة احتجاج استمراراً لفترة احتجاج الطلبة فتقول :

إن البعض يرفضون الاندماج فى النظام الاقتصادى الذى يجعل منهم كوادر داخل مؤسسة تعتبر الربح هو المعيار الوحيد لحسن إدارتها ، كما أن الكوادر ترفض أن تكون آلات فى نظام يحول المؤسسة إلى تكتيك إدارى .

وتقول : « إن مصير الطلبة ، وهم كوادر المستقبل ، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصير الكوادر الذين كانوا قبل ذلك طلبة . وهؤلاء وهؤلاء يتعين عليهم أن يواجهوا مشكلة واحدة . هي مشكلة دخولهم فى جهاز الإنتاج ، وهو دخول مباشر بالنسبة للفنيين والمهندسين والكوادر ، وتدعيم لقوة الطلبة » .

أى قوة دخولهم بمثابة كوادر فى نظام لا يتعلق الأمر بمناقشة أهدافه .

إن استيعاب أبعاد هذا التغيير التاريخى العميق لا يتيح فقط تفنيد سفسطة ومغالطة واضعى النظريات فى النظام الرأسمالى الجديد عن الهبوط العددى الخاص بالطبقة العمالية وعن خسارة دورها الثورى . وإنما يتيح كذلك أن يؤسس على قواعد عادلة الدور القيادى للطبقة العمالية ، كما يجب أن تكون فى نهاية القرن العشرين ، وعاملة فى الظروف الخليقة بنهاية القرن العشرين .

وليس الأمر خاصاً على الإطلاق باستبعاد أو حتى بالتقليل من قدر المطالب العددية الكمية المتعلقة بنسبة الأجور ، وبعدد ساعات يوم العمل . وبالتأمين الاجتماعى ، وبصفة عامة بجميع المطالب الموجهة ضد الاستغلال لقوة العمل . إذ أن هذه المطالب ستظل سارية المفعول بكاملها ليس فقط للطبقة العمالية بالمعنى التقليدى ، أى للعمال اليدويين ، وإنما للكتلة التاريخية فى مجموعها .

وما يعتبر جديداً ، وما كان للمطالبة به صوت مسموع بقوة خاصة خلال شهرى مايو ويونية . هو المطالبة النوعية . التى بعثت الشك فى النظام الرأسمالى وفى جوهره . وهو النضال ضد التضليل الذى بمقتضاه يبعد العمال سواء كانوا يدويين أو مثقفين عن كل مشاركة فى اتخاذ القرارات فى المؤسسات . والمطالبة بالمشاركة الفعلية هى أكثر من أى شيء آخر العنوان المشترك للمطالبات الجماعية للكتلة التاريخية ، وعلى وجه التحديد لأن لها طابعاً « شاملا » إذ أنها تحمل فى ثناياها جميع المطالب الأخرى لأنها هى التى تحكم تنفيذها جميعاً تنفيذاً كاملا . إنها تفتح إلى جانب ذلك إمكانية للنضال أمام الاشتراكية عن طريق المشاركة فى الإشراف العمالى وفى الإشراف العمالى فى الإدارة الذاتية .

لكن المطالبة الاقتصادية تؤدى هنا إلى طرح المشكلة السياسية الأساسية ، مشكلة الدولة التى تبقى على علاقات الإنتاج الحالية وعلى صيغة الملكية الرأسمالية .

وفى تحليل هذه الدولة فإنه لابد من مبادرة ثالثة ، لتحديد موقف الشيوعيين إزاء البرلمان وإزاء الأحزاب .

ثالثاً : أن النظام الرأسمالى لم يغير من طبيعته تغييراً أساسيًّا مع مجىء الرأسمالية الاحتكارية للدولة ، فإن وسائل الإنتاج الكبرى والتبادل ما زالت مملوكة للبعض ، فى حين أن العمل يتخذ بالتدريج طابعاً اجتماعيًّا .

وعلى المستوى السياسى كما على المستوى الاقتصادى فإن النظريات الأساسية لكارل ماركس التى لا تزال بعيداً عن الدحض والتفنيد نتيجة لهذا التطور ، إنما تجد على العكس من ذلك أبحاثاً جديدة . إذ أن التناقضات القديمة لم يتم التغلب عليها ، بل ظهرت فوقها تناقضات أخرى .

إن الحقيقة الجوهرية الجديدة على المستوى السياسى . هى الدور الاقتصادى المتزايد الذى تقوم به الدولة التى لا تقلل فى شىء من وظيفتها الرادعة .

ولقد اكتسبت الوظائف الاقتصادية للدولة منذ أربعين عاماً . أى منذ الأزمة الكبرى فى عام ١٩٢٩ . أهمية كبرى متزايدة . فقد تدخلت الدولة فى حقل الإنتاج بتأميمها للمؤسسات الكبيرة . ومع عمليات التأميم والرقابة على المشروعات الكبرى والهيئات المالية العامة . فإنها أصبحت الممول الرئيسى فى البلاد .

وفى أى نظام يسير نحو الاشتراكية . فإن كل عملية تأميم يمكن أن تصبح وسيلة للضغط على القطاع الخاص بالتنافس مع المؤسسات الخاصة . وبانتزاع ملكيتها .

وعلى العكس من ذلك على طول الخط . فإنه فى نظام الحكم الحالى يعمد رأس المال التابع للدولة إلى استخدام التأميم من أجل تأكيد بقاء نظام الحكم . الذى أكثر من هذا التأميم . وهو يقدم عليه بفاعلية إلى حد جعل حصة الاستثمارات العامة بالنسبة لمجموع الاستثمارات فى فرنسا تتأرجح كل عام حول رقم ٤٠ فى المائة .

ومضى الأمر كذلك حتى تناول مشروعات التوسع التى يديرها النظام الرأسمالى ( ردًّا على تحدى الاقتصادى الاشتراكى ) ، والدور المحرك والمنظم للدولة ولرأس المال الحكومى ، والتنمية التكنولوجية والحشد السريع لرءوس الأموال . ومفاوضات القمة للتسويات التى تم بين رأس المال الفرنسى وشركائه فى أوربا وغيرها . كل هذا

الذى كان بعيداً عن دائرة الدولة فى القرن التاسع عشر قد أصبح هو الوظيفة الأساسية للدولة ، التى أخذت تلائم جميع الوظائف الأخرى معها ، وبصفة خاصة وظيفتها الرادعة .

لقد عمل النظام الديجولى فى فرنسا على الإسراع بنضوج الرأسمالية الاحتكارية للدولة ، وذلك بتطويع الدولة لمتطلبات التنمية فى الاحتكارات الكبرى . وكان النظام الديجولى فى ذلك هو الموظف الذى يأتى به القدر وتأتى به الضرورة التاريخية .

أما اللمحة التى تعتبر أكثر هذه الملامح ظهوراً فى عملية هذا التطويع ، فكانت تصغير اختصاصات البرلمان .

وفى عصر النظام الرأسمالى الحر ، وفى دولة لم تكن تتدخل فى المسائل الاقتصادية إلا بطريقة سلبية كما يفعل « ساهر الليل » ، إذ كانت مهمتها إزالة العقبات القانونية من أمام التطور الرأسمالى ، فإن البرلمان كان نوعاً من الحقول المغلقة حيث كانت تتجابه — فى غيبة التمثيل العمالى — القوى للقطاعات المختلفة من الطبقات الحاكمة . وكانت القوانين التى يتم التصويت عليها تعبر عن العلاقة الوقتية للقوى بين ملاك الأرض وأصحاب الصناعات والتجارة والبنوك وتلائم نفسها بهذه الطريقة أو تلك مع التسهيلات أو الامتيازات التى يحصل عليها هذا القطاع أو ذاك .

ومع نشوء الإمبريالية ، دعى البرلمان إلى التدخل بطريقة أكثر إيجابية ، وتحت دفع القوى الخارجية الأكثر تماسكاً ، وبالرغم من الانقسامات السطحية فإن الطبقات المسيطرة شكلت من نفسها كتلة واحدة أمام خطرين كانا قد أصبحا جوهريين : فى الداخل صعود الطبقة العمالية التى رؤى أنه من المناسب إلغاء تأثيرها فى البرلمان ، وفى الخارج التنافس مع الإمبرياليات الأخرى وهو التنافس الذى يتطلب تأمين استمرار سياسة إمبريالية تتجاوز المصادفات الانتخابية . غير أن البرلمان ظل المجلس الإدارى للشئون الخاصة للبرجوازية .

واستمر الأمر طويلا ، وبصفة تقريبية حتى عشية الحرب العالمية الثانية ، بل على نحو ما حتى عام ١٩٥٨ ، إذ استطاعت هذه الأهداف أن تتحقق بالوسائل التقليدية : كالقوانين الانتخابية التى تميز الطبقات المسيطرة ، والشعوذة الأيديولوجية والسياسية التى أصبحت أمراً ممكناً بالامتلاك والاستيلاء على وسائل

الإعلام والدعاية ، وبالفساد وغير ذلك .

واليوم فإن الوظيفة الأساسية للدولة ، إلى جانب وظيفتها فى الردع ، قد أصبحت تنظيم الاقتصاد الرأسمالى . فإنه بالنظر إلى أن الاستثمارات أخذت تزداد ضخامة تدريجياً ، متجاوزة إمكانيات الاحتكارات الخاصة نفسها ، إذا بها تتطلب تخطيطاً طويل المدى . وفى عصر التوسع الاقتصادى يتعين وضع تنبوءات وحسابات للمخاطر على مدى خمسة عشر وأحياناً عشرين عاماً .

إن متطلبات الاستقرار والاستمرار قد سبقت بصفة نهائية مبادئ التنافس السياسى الحر الذى كان يشكل ميثاق الديمقراطية البرلمانية .

ومنذ ذلك الوقت فإن التقدم السياسى للبرلمان تعرض للإدانة المزدوجة :

( ا ) لأسباب تكنولوجية .

(ب) لأسباب طبقية .

وفى عصر النظام الرأسمالى الاحتكارى للدولة يصبح من المهم أن تكون القرارات الكبرى وقد اتخذت من جانب جهاز للدولة لا سيطرة عليه للبرلمانية التقليدية ، وكذلك لا يخضع للنقاش ورقابة هيئة تمثيلية شعبية .

وقد أشبع ديجول هذا المطلب المزدوج للاحتكارات بصورة جوهرية .

إن ذلك يؤدى إلى نتائج عميقة فيما يتعلق بالتكتيك والاستراتيجية للنضال من أجل الديمقراطية والاشتراكية .

ويتعين أولا أن يكون واضحاً أن الدور الصغير الذى يقوم به البرلمان اليوم ليس حادثاً مؤقتاً فى التاريخ لا ينبغى استخراج نتائجه . وفى الظروف الحالية لفرنسا ، فإن البرلمان يستطيع فى نطاق علاقة جديدة للقوى الطبقية أن يلعب دوراً هاماً لمراقبة القرارات عن طريق التمثيل الشعبى . والحصول على أغلبية برلمانية قد يكون له فعالية كبرى من أجل تجميع الجماهير ومن أجل تدعيم سلطة ديمقراطية تنفتح على الاشتراكية ، ولكن البرلمان لم يعد يستطيع القيام بدور المحرك فى الحياة السياسية ، لا من أجل الحصول على السلطة ، ولا لإدارة شئون البلاد .

إنه لا يستطيع أن يلعب هذا الدور فى الحصول على السلطة لأن المركز الحيوى للنظام الذى يتعين إسقاطه لم يعد هناك : فإن تكتل المراكز الحقيقية للقرارات

وللبناء التكنوقراطى للسلطة الاحتكارية لا يمكن قيامه ببساطة لا عن طريق ترقيع أغلبية برلمانية جديدة فى جهاز الدولة الذى تتواجد مراكزه العصبية فى مكان آخر ، ولا بحركات المتاريس التى كانت تليق بعام ١٨٣٠ أكثر مما تليق بعام ١٩٦٨ .

ونحن لا ننتوى استبعاد أو استخدام الانتخابات أو البرلمان ، وكذلك المظاهرات الجماهيرية فى الشوارع ، ولكننا نبرز ما هو جوهرى : وهو أن تكتل جهاز الدولة الذى أصبح جهازاً اقتصادياً هائلا ، ينبغى أن يتحقق أولا على مستوى اقتصادى . إن تجمع ونضال الجماهير من أجل الانتخابات، سواء فى البرلمان أو فى الشارع ، يظلان بعض الوسائل الفعالة لدعم الصراع الذى يجرى على المسرح الأول للعمليات : وهو الشلل الاقتصادى لدولة وظيفتها الأساسية هى الاقتصاد .

إن النضال الثورى ينبغى أن يجرى على كل المجالات فى وقت واحد . على المجال السياسى والمجال الاقتصادى والمجال الثقافى . وليس فقط على المجال السياسى . وقد سبق لكل من ماركس ولينين استخلاص هذه المستويات الثلاثة وترابطها وتلازمها معاً بكل وضوح .

إلا أن الشروط التاريخية الخاصة التى تمت فيها الثورة الاشتراكية فى بعض البلاد مثل روسيا والصين ، قد أدت إلى وضع الخطوط العريضة . بطريقة استثنائية فى بعض الأحيان ، تحت الأولوية التاريخية والرئاسية للنضال السياسى . وربما كان ذلك ضرورياً فى بلاد متخلفة اقتصادياً وتكنولوجياً عند بداية الطريق ، وفى بلاد لم يكن فيها تقاليد ديمقراطية برجوازية .

أما فى الدول المتطورة تطوراً كبيراً . فإن الأمر جد مختلف .

إن الأشكال الثلاثة للنضال يمكن بل يجب العمل بها فى وقت واحد .

وإذا كان قد حدث فى روسيا أن استطاعت طبقة عمالية — تكونت نتيجة للنظام الرأسمالى فى مرحلة سابقة على الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة . وتعيش بطريقة غير مشروعة فى ظل النظام الاستبدادى — أن تستولى فى ظرف خاص هو الحرب والهزيمة على السلطة السياسية أولا ، وتقيم الدكتاتورية البروليتارية بعد ذلك — على الأقل فى عهد لينين — فإن شكل الديمقراطية الاشتراكية بالنسبة للعمال الفرنسيين ( يدويين ومثقفين ) يمكن أن ينقلب الترتيب الذى يحدث به .

وكما قال لينين . فإنه فى الثورة البورجوازية كانت الطبقة الصاعدة هى التى تسود بالفعل أكثر الأشكال تقدماً فى الاقتصاد عندما استولت على السلطة السياسية ، وقد قلبت ثورة أكتوبر الاشتراكية هذا الترتيب .

أما احتمال قلب هذا الترتيب فى الثورة الاشتراكية فى دولة متقدمة ، فلن يكون له نفس الطابع بداهة ، طالما أن العمال لن يحصلوا على ملكية وسائل الإنتاج الرئيسية قبل أن يحصلوا على السلطة السياسية . لكن ما هو أصيل فى فرنسا فى عام ١٩٦٩ مع مقارنته بالموقف فى عام ١٩١٧ فى روسيا ، هو أن العمال الفرنسيين ، يدويين ومثقفين . الذين يعيشون جميعاً فى ظل المتناقضات الجديدة (انتظاراً للتفكير فيها ومحاربتها معاً) ، يطرحون منذ الآن فى مرحلة النضال من أجل الاشتراكية — وبصفة خاصة — مشكلة المشاركة الفعلية فى توجيه وإدارة الاقتصاد والدولة .

ولقد سبق للينين — مثله فى ذلك مثل ماركس — أن طرح هذه المشكلة عن واقع وإمكانيات عصره وبلاده التاريخية إذ قال : « تعلموا ممارسة الديمقراطية عملياً . وقودوا الجماهير إلى مشاركة فعالة مباشرة وعامة فى إدارة الدولة . وهنا فقط ضمان النصر الكامل للثورة . »

إن الظروف الموضوعية التى تم فيها بناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى فيما بعد عام ١٩٢٣ . والأخطاء التى وقع فيها خلفاء لينين . قد طورت إلى حد بشع أحياناً الانقلاب الذى شخصه خلال حياته : وهو الاشتراكية التى تبنى للشعب ولكن ليس بواسطة الشعب .

وفى حالة فرنسا . فإنه لا توجد فى الثلث الأخير من القرن العشرين تلك الظروف الموضوعية لهذا الانفصال بين « الاستيلاء على السلطة » وبين تنظيمها تنظيماً ديمقراطياً .

ولقد سبق للينين كذلك ، كما فعل ماركس أن تعرض فى عصره لهذه الإمكانية التى لم تتحقق فى بلاده إذ قال :

« إن تطور النظام الرأسمالى يخلق المقدمات الضرورية التى تجعل الجميع يتمكنون حقيقة من المشاركة فى إدارة الدولة . وهذه المقدمات هى مع غيرها الثقافة

العامة التى سبق أن حققتها عدة دول رأسمالية متقدمة . . . ثم بعد ذلك التعليم وتنظيم ملايين الرجال عن طريق الجهاز الاجتماعى الكبير المعقد الذى يتكون من البريد والسكك الحديدية والمصانع الكبرى وتجارة الجملة والبنوك وغيرها . ويمثل هذه المقدمات الاقتصادية يصبح فى الإمكان تماماً ، وبعد قلب الرأسماليين والموظفين ، المسارعة بالحلول محلهم فى يوم وليلة » .

إن لدى العمال على نحو ما فى فرنسا بعض الإمكانيات منذ الآن لتعلم الاشتراكية فى النضال ضد التناقضات الجديدة فى نظام رأسمالى متطور ، حيث لا تكون أكثر هذه التناقضات حدة هى تناقضات البؤس المباشر ( كالجوع على سبيل المثال ) ، وإنما الاستنزاف العصبى والتضليل .

ومنذ الآن فإن المطالب والنضال من أجل الاشتراكية تقدم بعض السمات الجديدة :

- إن نقد الجهاز لا ينفصل عن وضع الحلول البديلة على جميع المستويات التى يمارس فيها هذا النقد .
- إن الاستيلاء على السلطة لا يكون فقط على مستوى الدولة ، وإنما يتم فى وقت واحد على جميع المستويات ( من الاقتصاد إلى الثقافة ) حيث أصبح نظام الحكم مشكوكاً فيه من جانب أولئك الذين يناقضون مبدأه .
- إن الدولة الاشتراكية التى تنشأ هكذا من مطالبة ديمقراطية حقيقية بالمشاركة فى كافة مستويات الحياة الاجتماعية يمكن أن تكون فى مجموعها دولة ديمقراطية ويمكن أن تتخلص من البيروقراطية التى تكون قد نشأت مع مولد الاشتراكية فى بعض المجتمعات التى لم يتطور فيها الشكل الرأسمالى إلى نهايته ولذا فإن الدولة الجديدة كانت مضطرة إلى أقصى حد من تركيز المصادر والسلطات ، بكل ما يترتب عليه ذلك من مآس .

هذا هو السبب بغير شك فى ضرورة تحليل النظرية التى قدمها سنتياجو كاريللو السكرتير العام للحزب الشيوعى الإسبانى عن « الإضراب الوطنى » فى الظروف التى تمر بها فرنسا ، والتى ليس لها علاقة بالخرافة الفوضوية النقابية التى

أبطلتها القوى الكبرى لإضراب عام أدى اليوم إلى عزل جزء من العمال عن الكتلة الكبرى للجماهير .

وفى شهر مايو ، عندما بدأت تتحرك الطبقة العمالية ، والطلبة ، وبعض الركائز العريضة من الكوادر والموظفين ثم بعد ذلك حدث التدفق على مستوى آخر فى شهر يونية من جانب الفلاحين ، فإن كل هذا لم يكن « إضراباً وطنياً» ولكنه كان أول دليل على إمكان حدوثه .

إن النضال الثورى لا يمكن أن يتحدد بصراع انتخابى وبرلمانى ، بل لا يمكن اعتبار الصراع البرلمانى شيئاً جوهرياً .

ويمنعنا التحول وتصغير دور البرلمان من الخلط . عند الانتقال إلى الاشتراكية. بين الطريق السلمى والطريق البرلمانى . ونفس الأسباب تمنعنا من الخلط بين مشكلة الوحدة ومشكلة وحدة اليسار .

إن لمفهوم اليسار معنى جماهيرياً كمرادف لقوة التقدم ، ولكن ذلك لن يجعلنا ننسى أن مفهوم اليسار قد نشأ داخل نظرية برلمانية . وليس فقط لأنه كان يتحدد بالحركة الجغرافية لنصف دائرة الجمعية الوطنية ، وإنما لأنه مرتبط بمفهوم معين للأحزاب السياسية التى زال جانب كبير منها .

وبالنسبة للماركسيين ، فإن الحزب السياسى هو القطاع الأكثر تنظيماً . والأكثر وعياً فى إحدى الطبقات ، وفى إحدى الركائز الاجتماعية ، والمعبر عن مصالح هذه الطبقة ، والمنظم لنضالها .

ولفترة بالغة الطول ، أدركت الطبقات والركائز الاجتماعية المختلفة فى فرنسا حقيقتها ، ثم نظمت نفسها من خلال الأحزاب التى تمتلك وسائل التنظيم والتعليم : وليس فقط بعض القطاعات البرلمانية المستقرة وبعض الممثلين فى الجمعيات المحلية ، وإنما بعض الصحف لكل حزب لنشر مذهبه ، وجهاز قادر على مساندة دعاية خاصة له ، وتنظيم أعمالها .

وفى الوقت الحالى ليس هناك سوى الحزب الشيوعى هو الذى يجيب على مثل هذا الوصف ، ويتلوه — بصورة أقل — الحزب الاشتراكى .

وعلى العكس من ذلك ، فإن هناك بعض الركائز الاجتماعية الكبيرة لم تعد تعبر عن نفسها من خلال الأحزاب السياسية .

وهذه حقيقة : أن كافة الصحف، التى كانت أداة التعبير الدائمة لمذهب أحد الأحزاب ، فيما عدا صحيفة ( اومانيتيه ) قد أختفت ، كما أن الأجهزة قد خفضت إلى قيادات وطنية بغير أن تكون لها قواعد ثابتة ، فيما عدا فترات الانتخابات كما أنها تتعدل وتتميز وتتكتل تبعاً للأحداث وتيارات الرأى .

وفيما عدا الحزب الشيوعى ، فإنه لا وجود لأى حزب يعطى ، تحت هذا الشكل التنظيمى الدائم ، لطبقة أو لركيزة اجتماعية الوعى بنفسها وبأهدافها الخاصة ، ولا التنظيم الذى يوصلها إلى هذه الأهداف .

إن التيارات والحركات الكبرى ــ التى تعبر على نحو ما وبصورة مضطربة عن مصالح وتطلعات الطبقات أو الركائز الاجتماعية المختلفة ــ لم تعد تتبلور بطريقة دائمة تحت شكل هيكلى للأحزاب الكبرى . وسواء كانت الديجولية أو أحزاب اليسار غير الشيوعية أو المسيحيين الاجتماعيين ، فإن الأحزاب أو التشكيلات السياسية تتباين تبايناً شديداً فى تكوينها الاجتماعى وفى تنظيماتها وفى شعاراتها وليس فقط فى سلوكها .

إن التوعية التى تتم على نحو ما من الشعوذة ، لا تتم ابتداء من دعاية وتنظيم هذا الحزب أو ذاك ، وإنما ابتداء من إعلام مشترك ، هو إعلام صحافة تمتلك الرأسمالية الجديدة ٩٠ فى المائة منها ، وإعلام الإذاعة والتليفزيون الذى أسهم فى سحق الدرع التقليدى للأحزاب القديمة ، إذ أن كل إنسان ينفعل تبعاً لنظرية طبقته إزاء هذا الإعلام ، ويتجه بصورة غامضة نحو الديجولية ، أو نحو المعارضة الإصلاحية أو نحو الثورية المجردة .

وهذا الموقف يتطلب اقتراباً جديداً من مشكلات الوحدة .

رابعاً : أن الوحدة فى مثل هذا الموقف ، لا يمكن استيعابها فقط كتحالف بين بعض الأحزاب أو التشكيلات السياسية ، فهى لا تمر بالضرورة من هنا ، مع استثناء واحد ربما كان للحزب الاشتراكى الذى يحتفظ حتى الآن ببعض السمات

المميزة للحزب ، الذى بالرغم من أنه لم يعد هو الذى ينشر أيديولوجيته الخاصة إلا على جانب صغير من أولئك الذين ينتمون إليه .

ويمكن اليوم التفكير فى الوحدة فى حدود الطبقات الاجتماعية التى ينبغى ضمها أو تلاحمها مباشرة طالما أنه لم تعد هناك أحزاب مستقرة وهياكل تعبر عنها تعبيراً واعياً . إن المنظمات النقابية أو المهنية وكذلك التشكيلات المختلفة للجمعيات تلعب بالفعل دوراً أكثر أهمية من الدور الذى تقوم به الأحزاب بالمعنى التقليدى للكلمة .

ولقد تغيرت كذلك مضامين وأهداف الوحدة ، وعندما يستمر الحديث عن وحدة اليسار ، فإن المشكلة تظل مطروحة فى حدود مناهضة الفاشية ، التى كانت أمراً مشروعاً فى عام ١٩٣٦ ، ثم انكمشت عن ذلك فى عام ١٩٤٥ (كما كشف عنه موريس تورينز وهو يتحفظ فى نفس تعبير الوحدة اليسارية . إذ كان الأمر فى عام ١٩٣٦ أمر تجمع اجتماعى . فى حين أنه كان فى عام ١٩٤٥ تجمعاً وطنياً) .

ومع ذلك فإن الهدف فى الحالتين كان واضحاً ، فمرة لأسباب اجتماعية ، ومرة ثانية لأسباب وطنية ، كان الأمر يتعلق بالإبقاء أو بتثبيت ديمقراطية برجوازية حقيقية ، أمام تهديد فاشى أو أمام نصر مؤقت حققه المحتل الفاشى وأعوانه . وفى ذلك الوقت تحدث الحزب الشيوعى عن ديمقراطية (مجددة) ، وكان ذلك اصطلاحاً سلبيا : فإن عملية الرتق أو التجديد فى الديمقراطية السياسية الحقيقية إزاء الفاشية حتى وإن كانت ديمقراطية برجوازية ورسمية . إنما كانت هدفاً صالحاً يتيح تجميع جانب كبير من الطبقات المتوسطة والبرجوازية الصغرى حول الطبقة العمالية . وكان فى استطاعة هذا التجمع أن يذهب إلى بعيد ضد المحتل وأعوانه .

وفى عام ١٩٦٩ طرحت المشكلة فى أبعاد جديدة ، وبصفة أولية بطريقة ليست دفاعية فقط . فإنه كان لابد من تحديد الأهداف فى وضوح إزاء الديمقراطية البرجوازية أو الديمقراطية الاشتراكية : فهناك ديمقراطية برجوازية صريحة ، أى محدودة بالدائرة السياسية ، يعتبر رتقها أو تجديدها أو تحقيقها هدفاً مشروعاً تماماً فى النضال ضد الفاشية .

وهناك ديمقراطية اشتراكية ، أى ديمقراطية تدخل إلى الاقتصاد نفسه ،

وتضع نهاية لسيادة أصحاب العمل فى المؤسسات .

وبين هذه وتلك يمكن الوقوف على بعض المراحل المتوسطة ، ولكن ما من واحدة من هذه المراحل تستطيع أن تحدد نفسها إلا بالاستناد إلى الديمقراطية البرجوازية الديمقراطية الاشتراكية .

إن الشرط الضرورى الأول لتحديد هذه الصيغة السياسية الانتقالية ، هو وضعها بالمقارنة إلى ماضيها : وهو أنها ديمقراطية برجوازية صريحة ، ثم بالمقارنة إلى مستقبلها : أى بالديمقراطية الاشتراكية الملموسة .

والديمقراطية الاشتراكية الملموسة ليست عكس الديمقراطية البرجوازية الصريحة ، وإنما هى (تجاوز لها) فى المعنى الذى ذهب إليه (هيجل) : أى أنها تنطوى على كل مكاسب الديمقراطية البرجوازية (وهى المكاسب التى تحققت خلال صراع عدة قرون ضد الإقطاع) ، كما أنها تزيل عن هذه الديمقراطية حدودها . ونذكر فيما يلى هذه الحدود الرئيسية :

● إن الديمقراطية البرجوازية هى ديمقراطية صريحة ، لأنها فقط وبصورة مجردة ديمقراطية سياسية : فهى تتوقف عند أبواب المؤسسات ، حيث تبدأ سيادة أصحاب العمل ، وحيث المواطن الذى هو من الناحية النظرية سيد فى الدائرة السياسية ، يتحول إلى رعية مطلوب منه الطاعة العمياء لمن يمتلك وسائل الإنتاج ، سواء كان فرداً أو جماعة .

أما النضال من أجل الاشتراكية ، أى النضال للانتقال من الحرية البرجوازية وعن طريقها إلى الديمقراطية الاشتراكية الملموسة ، فإنه نضال من أجل نسف هذه الحدود ومن أجل انتزاع حق الاستعلام الحقيقى على مستوى المؤسسة وحق الثقافة وعلم الإدارة ، وحق الاشتراك فى اتخاذ القرارات .

● والبرهان على هذا (التجاوز) هو تجاوز المفهوم البرجوازى لـ (حرية المؤسسة) .

إن واضعى المذهب البرجوازى يشيدون بما يسمى (حرية المؤسسة) ويدينون الاشتراكية لأنها تحول عمل المنتج إلى (وظيفة) وتهدم روح المؤسسة . ومن المهم أن نشير إلى أن الاشتراكية ، فى دولة متقدمة تقدماً كبيراً ، لا تهدم فقط

روح المؤسسة ، ولكنها على العكس توسع نطاقها : وفى النظام الرأسمالى فإن ذلك هو امتياز أصحاب وسائل الإنتاج . وذلك هو لعبة الديمقراطية الرسمية إذ أن السلطة الاقتصادية للملاك تمنحهم امتياز واحتكار ملكية وسائل التعبير : من صحافة وطباعة وسينما وغير ذلك .

هذا هو السبب فى أن المشروع المشترك لكافة الديمقراطيين وهم يتمنون أن تنفتح الديمقراطية على الاشتراكية ، ينبغى أن يطابق بين المطالب الأولية للروابط بين الناخبين والمنتخبين والحكومة والمحكومين .

إن الرابطة بين الناخبين والمنتخبين قد تتحقق بموجب أمر واجب التنفيذ : فإنه بدلا من توقيع شيك على بياض لأحد النواب . ابتداء من برنامج تجريدى ، يحدث أن يتم الانتخاب بموجب قائمة مفصلة . مزودة بتقويم للتنفيذ . ويقضى الميثاق بين الناخب والمنتخب منذ ذلك الوقت بأن يكون المنتخب قابلا للتغيير إذا هو لم يحترم التقويم ، وأن تنتهى مدة نيابته عندما تنتهى القائمة المفصلة .

أما الرابطة بين المنتخبين والحكومة فقد تتحقق بموجب عقد تشريعى بين الحكومة والأغلبية التى تنبثق عنها . وهذا برهان على الأمر الواجب التنفيذ : فإن هناك برنامجاً يربط الحكومة بأغلبيتها طوال الفترة التشريعية . بغية ألا تبدو السياسة المتبعة متفقاً عليها بين الأحزاب ، وإنما انبثاقاً مباشراً عن الهيئة الانتخابية . ويؤدى فسخ العقد بالضرورة إلى حل الجمعية الوطنية والعودة إلى الناخبين . وذلك لتجنب حركة مؤشر السياسة الفرنسية التقليدية . فإن الناخبين يختارون أغلبية يسارية ، وفى نهاية الفترة التشريعية إذا بحكومة يمينية هى التى تتولى السلطة .

والروابطة الدائمة بين الحكومة والمحكومين قد تتحقق بموجب حوار قانونى يضمن حقوق الأقلية ويتيح للحكومة المحافظة على علاقتها بالجماهير . وتتيح للإذاعة والتلفزيون بنشر الحوار الدائم حول تنفيذ البرنامج واحترام التقويم .

وهكذا فقط يمكن إصلاح أخلاقيات السياسة الفرنسية .

حقاً إن وسائل الاتصال بالجماهير ( الجماهير المتوسطة ) قد يساعد عليها الحشد الأقصى للإعلام والدعاية فى خدمة السلطة السياسية . غير أن الوسائل الفنية نفسها ، والتلفزيون على سبيل المثال ، يمكنها كذلك أن تتيح أقصى نشر للإعلام ،

وبالتالى أقصى طاقة من إطلاق المبادرات والقرارات .

وهذا الاستخدام المزدوج للتكتيك يبلغ مدى يمتنع معه إدراك إمكانيات « الديمقراطية المباشرة » من الطراز الذى لم يسبق أن عرف من قبل . وكان روسو يقدر أنه . . . « فى اللحظة التى يقيم فيها شعب ممثلين عنه ، فإنه لا يصبح بعد ذلك حرًّا » ، وأنه فى نفس الوقت « لا يصبح فى إمكان حاكم البلاد أن يبقى على ممارسة حقوقه بيننا ، إذا لم تكن المدينة بالغة الصغر » . واليوم فإنه بفضل الوعاظ والتقدم الإعلامى ، يمكن الوصول إلى دورة قوية للإعلام بين القمة والقاعدة ، وإلى نوع من الجمعيات الوطنية الواسعة الدائمة لكل الشعب ، حيث يمكن لكل رأى فردى أن يسجل فى أى لحظة ويسلم ، وحيث يمكن لأى إعلام أن يوضع فى برنامج ثم يذاع . . .

وقد يكون هذا الافتراض الأخير مجرد حلم بعيد ، ولكنه يشكل مجرد جولة واسعة تصل إلى الحدود : ذلك أن الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة بما ترتب عليها من توسع لم يسبق له مثيل فى العامل الذاتى ، تخلق الظروف والإمكانيات للتدخل الواعى ، الشخصى والدائم ، لكل إنسان فى سير التاريخ . وهذا أمر أصبح ممكناً .

وهكذا فقط يمكن القضاء على « التضليل » الذى تقوم به الدولة التى تشكل إزاء الفرد واقعاً غريباً ، متفوقاً عليه ومعادياً له .

خامساً : والمبادرة الخامسة التى لا غنى عنها ، والتى تحكم جميع المبادرات الأخرى ، هى التحول العميق فى نفس الحزب ومنظمته .

لقد ذكرنا من قبل كم كان ( تولياتى ) على حق ، غداة المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، عندما أثار موضوع إمكانية قيام « حزب من نوع جديد » مع الاحتفاظ بالروح الأصيلة للينينية ، أى حزب يختلف عن الحزب الذى أقامه لينين فى ظروف سياسية مختلفة ( وهو الحزب السرى الذى قام بالصراع ضد سلطة القياصرة ، وفى ظروف وطنية مختلفة وطبقة عمالية صغيرة ، وفى بلاد متخلفة خاضعة للزراعة ) وفى مرحلة مختلفة من حيث التطور الاقتصادى والتكنيكى والعلمى .

إن المبادرة الأولى المنشودة اليوم ، هى التفكير فيما يمكن أن يكون حزباً شيوعياً فى دولة متقدمة تقدماً كبيراً من وجهة النظر الاقتصادية والتكنولوجية ، وفى طبقة عمالية متعلمة ، يمارس سيطرته على « كتلة تاريخية » بالغة الاتساع ، وبين شعب تم تكوينه منذ ما يقرب من قرنين من الديمقراطية البرجوازية .

ولقد كان الخطأ الأكبر الذى وقع فيه الاتحاد السوفييتى غداة المؤتمر العشرين ، هو أنه أراد أن ينقذ بأى ثمن « المبادئ اللينينية » لستالين ، أى مفهومه عن الدولة وعن الحزب ، وهى نفس رغبة الحزب الشيوعى الفرنسى . غير أن النتائج التى ترتبت على انعدام النقد كانت ثقيلة ، ذلك أن وصاية الحزب على الطبقة ، والجهاز على الحزب ، وبعض الزعماء على الجهاز ، قد أصبحت مع بعض النتائج الأخرى الأقل خطورة منها فى البلاد التى كان الحزب فيها متولياً السلطة ويتمثل فى الدولة ، هى الوصمة الستالينية التى بقيت فى تنظيم الحزب وحالت دون التحول الديمقراطى الحقيقى فى وظائفه الداخلية .

إن المركزية الديمقراطية فى الحزب الشيوعى الفرنسى ، كما فى جميع الأحزاب التى لم تعمد إلى نقد أساسى للستالينية غداة المؤتمر العشرين ، والتى اكتفت بالتحليل السطحى الذى سرعان ما قطعه الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ، هذه المركزية قد استمرت فى الاختلاط بالمركزية البيروقراطية التى لم تترك مكاناً إلا لديمقراطية رسمية خالصة .

لقد وضع كل من ماركس ولينين مفهوماً لتنظيم الحزب الشيوعى ، تبعاً لنموذج جدلى لا يضحى فيه بالديمقراطية للمركزية كما لا يضحى بالمركزية للديمقراطية ، إذ أن المركزية بغير ديمقراطية تصبح بيروقراطية ، والديمقراطية بغير مركزية تصبح فوضى .

ولكن لأن الاشتراكية قد تم بناؤها أولا فى دول كانت الثورة الصناعية الأولى فيها قد انتصرت بالكاد ، فإن ذلك قد أدى ، على المستوى الاقتصادى ، إلى قيام نموذج يحمل طابع العصر الصناعى الأول ، أى النموذج الميكانيكى .

وهذا النموذج مستوحى من التعريف الذى يقول : إن العالم أجمع ، والمجتمع بأكمله والمؤسسة ، كلها لها مفهوم على صورة الآلة ، كالعالم المتناسق الذى تصوره

( لايبنيز ) وهناك قانون واحد يحكم الجميع ، وفى المصنع فإن الأمر فى كل مرحلة هو الذى يعين العمل الوحيد الصحيح . هذه الصيغة النظامية فى المصنع – وفى الجيش – التى اتضحت فعاليتها منذ الثورة الصناعية فى نهاية القرن الثامن عشر ، كانت هى النموذج الذى لا غنى عنه خلال الفترة التى قفزت فيها الثورة ، فى مجتمع صناعى قام فى مجموعه على مثل هذه المبادئ .

والآن ، وفى خضم التركيبات الحديثة للإنتاج الآلى ، فإن هذه الطرق فى الإدارة قد انتهت وبطل استخدامها ، وأصبحت تشكل عوائق أمام التطور . ومن بين الأمور التى بادت لنفس الأسباب على المستوى السياسى ، نظام الحكم الفردى .

من هنا فإنه من الأمور المدمرة بالنسبة للحزب الثورى ، أن ينقل اليوم هذه الطرق التى بطل استخدامها وأصبحت باعثة على الشلل ، بدلا من أن ينتهج مبادئ تنظيمية تتفق مع الوضع الجديد ومع تطور القوى الإنتاجية .

فما هو التغيير الأساسى الذى تم ، تبعاً لهذه الوجهة من النظر ؟

لقد حل محل النموذج الميكانيكى نموذج آخر هو : السيبرناطيقا[١] .

وأساس هذا النموذج هو الاستعانة ببعض الأجهزة المنظمة التى تتيح فى كل وقت إعادة تطويع الجهاز للظروف الجديدة لعمله ولوظيفته . وفى حالة المجتمع الإنسانى ، وسواء كان الأمر خاصاً بأحد المصانع أو بأحد الأحزاب السياسية ، فإن ذلك يعنى الاستعانة بشخصية العاملين فى الإنتاج أو العاملين فى الحزب .

وفى جهاز الإدارة المركزية والبيروقراطية ( حيث قدمت طريقة تايلور من ناحية والستالينية من ناحية أخرى بعض النماذج الكاملة ) فإن المجتمع يعتبر جهازاً ميكانيكياً مع إغفال الدور الخلاق والمبادرة للفرد . وقد محيت شخصية أو ذاتية كل من أعضاء المؤسسة ، أو الحزب ، أو الدولة إذ أصبح كل فرد بمثابة حلقة ، وكل جماعة أصبحت سيراً من الجلد ، لنقل الدفعات التى تأتى من مركز وحيد .

وفى عصرنا هذا ، حيث العلم وتطوره الخلاق يقوم بدور المحرك فى التطور

---

( ١ ) السيبرناطيقا . . . هى لفظ علمى جديد لا مرادف له فى العربية ويعنى علم استخدام الإحصاء والتركيبات التقديرية والمراقبة فى الآلات وفى المخلوقات الحية . ( المترجم )

والتنمية ( وليس التكدس الميكانيكى لرأس المال والأيدى العاملة ) ، فإن أكثر الطرق فعالية وأكثرها إدراراً ( للدخل ) ، هى الطريقة التى تضمن للعلم وللبحث أقصى ديناميكية فى تطورها . وهذه الطريقة فى إدارة العلم تختلف اختلافاً عميقاً عن طريقة الصناعة الميكانيكية القديمة : وهى تتطلب وضع الثقة فى روح المبادرة والمسئولية والخلق . وهذا يصح بالنسبة لطرق التنظيم والإدارة فى الحزب الثورى ، الذى مهمته تحريك سياسة الاشتراكية العلمية .

إن المركزية الديمقراطية تبعاً للنظرية الجدلية لمؤسسيها وهما ماركس ولتنين ، ينبغى لها اليوم أكثر من أى وقت آخر أن تفهم جيداً فى مجتمعاتنا المتطورة تطوراً كبيراً ، وليس ذلك وفقاً للنموذج الميكانيكى ، وإنما وفقاً للنموذج القائم على السيبرناطيقا .

ويؤدى ذلك إلى أن تمارس القاعدة بطريقة محسوسة دور « المنظم » الذى يتيح عمله إعادة ضبط القرارات التى تتخذ على القمة فى الشروط الجديدة للنضال .

ويؤدى ذلك بالمثل إلى أن لا تقتصر ممارسة العمل الجماعى على الاتجاه الرأسى فقط ، أى من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة ، وإنما كذلك فى اتجاه أفقى ، حتى تحدث خصوبة متبادلة فى المبادرات ، وحتى تحدث يقظة فى الأفكار من خلية إلى أخرى ، ومن قطاع إلى آخر ، ومن اتحاد إلى اتحاد ، وكذلك من العامل فى القاعدة إلى الرئيس .

ويؤدى ذلك ، فى هذا البناء الديمقراطى الملائم لنشاط علمى حقيقى ولمبادرة عملية قوية ، إلى قيام مفهوم جيد للرئيس ، هو أن دوره ليس مقصوراً على إصدار التوجيهات ومراقبة التنفيذ وإنما أولا وقبل كل شىء على بعث المبادرات ، وتنويع نشاط الأجهزة المركبة التى تنظم بطريقة تبادلية ، وإدخال التصرف المستقل لهذه الأجهزة فى أسلوب جماعى كامل .

إن هذه الطريقة أكثر تعقيداً بطبيعة الحال من طريقة ( الإدارة ) فى المدرسة القديمة ، ولكنها الطريقة الوحيدة التى تتفق مع متطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة ، ومن باب أولى مع قصد الحزب الذى يعلن أنه ينتمى إلى الاشتراكية العلمية .

من هذه الوجهة من النظر للعمل اليومى فى المصنع أو المكتب ، فى الحقل أو فى

الجامعة ، وفى أوساط الرجال والنساء الآخرين الذين لا يشاطروننا هذا المفهوم عن العالم أو ردود فعلنا إزاء الأحداث ، يمكن أن تتخذ خبرة لامثيل لها بالنسبة لمن يعمل. وهذا هو السبب فى أنه قد يكون من الضرورى عدم جعل الجانب الأكبر من الرؤساء ، أى السكرتاريين الاتحاديين أو أعضاء اللجنة المركزية « دائمين » أى موظفين فى الجهاز ، وإنما يجب أن يستمروا فى تأدية مهنهم بل إذا تطلب تنظيم العمل فى الحزب إبعادهم وإقصاءهم لوقت ما فيجب أن يتم ذلك ، على أن يكون لوقت محدود ، وأن تكون الدورة سريعة وإجبارية . وقد يكون فى هذا علاج للميول البيروقراطية مما يتيح انفتاحاً أكبر على الخارج . وفى نفس الوقت دورة أفضل للأفكار .

وإذا نحن طلبنا ، فى داخل الحزب ، أن يستمع إلى آراء الأقلية على ألا يقتصر ذلك عن طريق بيان أو عرض — قد يكون مبتسراً وغير أمين — يقدمه أولئك الذين يعارضون تلك الآراء اكتفاء بأن الأغلبية تعرف جميع نواحى المشكلة ، وبحجة أنها قد وقفت بالطرق المختلفة على المقترحات الخاصة بحل المشكلات التى تطرح فى الحزب ، فإن ذلك ليس مطالبة بحق وجود قطاعات أو ميول منظمة . وإذا كنا نسعى إلى أغراض مختلفة ، فإنه سيكون من السخف أن نظل واهمين بأننا ننتمى إلى حزب واحد . ولكن العاملين من أجل نفس الهدف يمكن أن ينشأ بينهم نقاش حول كل مشكلة أساسية ، على أن يكون نقاشاً مفتوحاً بشأن الوسائل التى توصل إلى هذا الهدف .

وهكذا فقط نستطيع أن نجمع ملايين الفرنسيين للقيام بجهد واحد ، من أولئك الذين يشاطروننا الرغبة فى بناء الاشتراكية على مختلف مستوياتهم العلمية .

بيد أن هذه الشروط بعيدة عن التحقيق .

ذلك أنه فى كل مشكلة كبرى لا يحيط العاملون فى القاعدة علماً بالمقترحات المختلفة المقدمة لحلها ، كل ما هناك أنهم يقفون على المجادلات المبررة للخط الذى تنتهجه إدارتهم المركزية .

ولكى نضرب على ذلك مثالا قريباً ، حول مشكلة حاسمة فإنه عندما قدم قادة الأحزاب الشقيقة بكل من إيطاليا وأسبانيا خلال مؤتمر موسكو بعض الانتقادات

أو التحفظات بشأن تصرفات القادة السوفييت إزاء تشيكوسلوفاكيا ، فإن صحافة الحزب لم تقدم إلى العاملين فى القاعدة ، ولا إلى القراء أى عنصر خاص بذلك الجدل . وكذلك التزمت الصمت التام ، عندما تحدث لويجى لونجو السكرتير العام للحزب الشيوعى الإيطالى فى عدد صحيفة ( لونيتاه ) الصادر فى ٢١ أغسطس ١٩٦٩ عن الأسباب الأساسية لمعارضة الحزب الشيوعى الإيطالى، لقد جرى كل شىء كما لو كان العاملون فى القاعدة بالحزب والقراء من القصر غير القادرين على إصدار حكم والتوصية باتخاذ مبادرات بشأن المشكلات التى يستطيع الشيوعيون أن يقترحوا طرقاً مختلفة لحلها . .

إن هذا التصرف من جانب الحزب ليس ديمقراطياً ولا علمياً ، لأن العلم مثله مثل الديمقراطية يتطلب مواجهة صريحة للأساليب والافتراضات .

وإشعاع الحزب الشيوعى فى فرنسا يقضى بأن يقول بكل وضوح : إن الاشتراكية التى نريد بناءها فى فرنسا ليست هى التى يفرضها برجينيف على تشيكوسلوفاكيا .

ويتعين عليه أن ينصرف إلى دراسة مقارنة جادة وعلمية للنماذج المختلفة للاشتراكية : النموذج السوفييتى والنموذج الصينى ، والنموذج اليوغوسلافى والنموذج التشيكوسلوفاكى أو ما يسمى ربيع براغ ، وذلك حتى نستطيع أن نقيم على أساس من المبادئ النموذج الفرنسى ، الذى لا يمكن أن يجىء شبيهاً بأى من هذه النماذج ، ولكنه يأخذ منها بعض الإرشادات .

أن من غير الممكن للفرنسيين أن يغفلوا الأسباب العميقة للتدخل فى تشيكوسلوفاكيا ، بغير أن تفسد التنازلات التى حصل عليها بذلك الحكام السوفييت مستقبل الاشتراكية فى فرنسا .

وذلك لسبب أساسى : إذ أن الأسباب العميقة لهذا التدخل تثير مفهوما للاشتراكية يضع موضع الشك الخط السياسى للحزب الشيوعى الفرنسى بأكمله .

وهناك اختيار لا غموض فيه : فإما أن تتحول إلى أبواق دعاية لنموذج اشتراكى خارجى لا يمكن ولا يرجو أحد إقامته فى فرنسا ، وإما أن نبذل الجهد لنبحث بكل الاستقلال اللازم لكى نغرس فى بلادنا جذور الإمكانيات الحقيقية للاشتراكية باستخدام الكيان الاقتصادى والاجتماعى الحالى فى فرنسا وبالاستعانة بتقاليدها الوطنية .

وينبغي أن يكون واضحاً كذلك أن الحزب الشيوعي لا يستطيع ــ أكثر من أى حزب آخر ــ أن يمنح لنفسه بادئ ذى بدء ودفعة واحدة ، لقب «الحزب الموجه».

وليس من شك فى أن الحزب الشيوعى لديه المؤهلات لكى يقوم ، من حيث المبدأ ، بدور طليعى :

- أولا لأن مهمته أن يكون أداة التوعية والتنظيم للطبقة العمالية و « للكتلة التاريخية » الجديدة ، فى مقدمة كافة قوى المستقبل .
- وثانياً لأن اكتشافات ماركس والتجارب التاريخية للينين تستطيع أن تقدم إليه العون فى وضع مفهوم علمى لتطور المجتمعات .

إلا أنه يتعين عليه كذلك أن يقيم الدليل العلمى على أنه هو الأقدر على تحريك وشحذ مبادرات الطبقة العمالية والكتلة التاريخية والجماهير الشعبية بشكل عام ، وبتنويع الأعمال التى تقوم بها كافة القوى الثورية .

ويتعين عليه كذلك أن يقيم الدليل العملى على أن تعاليم ماركس ولينين بالنسبة له أداة للبحث والاكتشاف ، اللذين بفضلهما يدفع التقدم الفعلى للعلم الحى لتطور المجتمعات . .

إن الكثير من الأحزاب هنا وهناك قد حققت النصر ، ثم حلت محل الطبقة العمالية ، وزعمت أنها تتحدث باسمها وحملتها على الصمت وعلى السلبية ، وجعلت من الماركسية ليس طريقة للبحث وإنما أداة للتبرير .

إن قوة المثل الذى يحتذى لا يمكن أن يكون إلا المثل الذى يستطيع الحزب أن يضربه داخل البلاد ، وأفضل طريقة لكسب الجماهير ليست الإشادة باشتراكية بعيدة بالسكوت على مساوئها والمبالغة فى المديح لها ، وإنما العمل حتى يبدو الحزب الشيوعى الفرنسى عن طريق عمله الداخلى وكذلك بالإمكانيات التى يفتحها كتجسيد للديمقراطية الاشتراكية .

وعند ذلك فقط فإن هذا الحزب سوف يعثر على وظيفته الحقيقية . وكما قال موريس توريز ، فإن الحزب ليس غاية فى حد ذاته ، وإنما هو وسيلة تؤدى إلى غاية : هى الاشتراكية التى يستطيع الآخرون أن يحققوها معه .

وهكذا يمكن أن تتخذ معنى قوياً فى نظر الملايين من الفرنسيين ، نظرية

إمكان بناء الاشتراكية بعديد من الأحزاب والتشكيلات والتنظيمات الاجتماعية .

والأخذ بمبدأ التعدد ، هو أول كل شيء الإقرار بأن المشتركين الآخرين فى بناء الاشتراكية ليسوا هناك فقط من أجل إخفاء دكتاتورية حزب واحد أو لكى يصبحوا ( سيراً من الجلد ) لتنقل فوقه الأشياء ، وإنما الإقرار بدون ما تحفظ بأن لهم حق وواجب المبادرة فى الوصول إلى الهدف المنشود .

ويتطلب قبول مبدأ التعدد أكثر من هذا رباطاً ليس آليًا ولكن جدليًا بين الأيديولوجية الفلسفية وبين العمل السياسى .

وإذا كان الحزب لا يريد أن يصبح طائفة من واضعى المذاهب ، وإنما خميرة لجميع القوى التى تريد أن تبنى الاشتراكية فى فرنسا ، فإنه لا يمكن أن تكون له « فلسفة رسمية » ، ولا يمكن أن يكون فى مبدئه خياليًا ، ولا ماديًا ولا متديناً ، ولا ملحداً .

وليس الأمر على الإطلاق نبذ ما أتت به المادية الماركسية التى أتاحت الانتقال من الاشتراكية الخيالية إلى الاشتراكية العلمية عن طريق كشف الأساليب التى جعلت فى الإمكان دراسة القوانين الموضوعية للحياة الاجتماعية .

إنما الأمر إقامة هذا الوجود على مستواه الحقيقى ، الذى هو مستوى البحث العلمى والنضال الثورى ، وليس عقيدة سياسية يكون قبولها سابقاً للانضمام إليها ، أو يكون رفضها حائلا دون الدخول إلى أعلى الوظائف الإدارية .

وأنا الرجل المادى أقول :

إذا كانت المادية هى القادرة وحدها على تأسيس بحث علمى فعال ، فإن الدليل على ذلك يجب أن يقام ، فى منافسة حرة داخل البحث العلمى نفسه وليس فى أى دائرة أخرى ، وبصفة خاصة ليس تحت أى شكل عقائدى .

ونضرب على ذلك مثالا : إذا كان العديد من المسيحيين يعيشون اليوم حياتهم الدينية بطريقة لا تصرفهم فى شىء عن أى غرض من أغراض العاملين فى الحزب ، وإذا هم جاءوا للانضمام إلى الحزب الشيوعى وهم قادرون على الوفاء بإخلاص بواجباتهم فى الحزب ، فإنه يصبح من غير المقبول معاملتهم بأية تفرقة : فأى مسيحى

يتعين أن يباح له الوصول إلى أى مركز قيادى داخل الحزب ، ولا يجوز اعتباره ثوريًّا من الدرجة الثانية .

وذلك أن المجتمع المتعدد يقوم بالضرورة على التمييز فى الفلسفة وفى السياسة ، وكل شىء عدا ذلك تشيع .

وهكذا تتغير شروط الجدل تغيراً جذريًّا . ولقد أمكن أن نتجاوز فى المرحلة السابقة لهذا الحوار ، مفهوم التسويات الانتخابية والمصالحات عن طريق التنازلات المتبادلة ، فقد كان يجب تجاوز هذين الوضعين المتجابهين ، فى أسلوب مغاير ووجهة نظر أسمى من هاتين الفكرتين المتعارضتين .

أما المرحلة الجديدة من الجدل فإنها تتطلب ألا تؤخذ كنقطة انطلاق بعض الآراء المتباينة بشأن واقع واحد ، وإنما على العكس يؤخذ هذا الواقع نفسه ، أو بالأحرى المشكلات التى يطرحها على الجميع ، وأن يلتزم بحلها حلا مشتركاً .

والمشكلة الجوهرية هى إيقاظ الحزب من سباته العقائدى ، الذى يدمر الحزب نفسه ، ويدمر معه المعارضة والبلاد .

هذا هو السبب فى أن نقدنا لا يجىء جدليًّا ، ولكنه يجىء نقداً بناء يتلخص فى التوصية بالمبادرات الخمس الجوهرية :

١ — التجديد فى تحليل الطبقات فى فرنسا ، فى هذه الفترة الأخيرة من القرن العشرين ، بغية تحديد « الكتلة التاريخية » الجديدة حاملة المستقبل الوطنى .

٢ — أن تؤسس فوق هذا التحليل مرتبة المطالبات مع دراسة الدور الجديد الذى يمكن أن تلعبه المطالبة بالمشاركة فى اتخاذ القرارات باعتبارها نضالا ليس فقط ضد الاستغلال ، وإنما بطريقة أشمل ضد التضليل .

٣ — إدراك التغييرات العميقة فى دور الدولة والأحزاب ، وهى التغيرات التى تحول دون الخلط بين الطريق السلمى وبين الطريق البرلمانى ، فى مسيرة الاشتراكية .

٤ — عدم تخفيض مشكلة الوحدة إلى مشكلة لوحدة اليسار ، ومن عند هذه النقطة وضع استراتيجية للنضال على المستويات الثلاثة : الاقتصاد والسياسة والثقافة ، وذلك حول مفهوم « الإضراب الوطنى » الذى أظهرت أزمة مايو إمكان القيام به .

٥ — تحويل طرق وأسلوب العمل فى الحزب عن طريق المقاطعة النهائية لنموذج

ستالين ، ومن ثم وضع أصول جديدة فى طرح مشكلة علاقات الحوار والتعاون مع غير الشيوعيين ، وبصفة خاصة استبعاد المفهوم الاستبدادى والإكليريكى المتشيع الذى يجعل من السياسة والفلسفة شيئاً واحداً ، وقبول كل ما يؤدى إليه مبدأ التعدد ، بوضع نموذج للاشتراكية لا يحمل بعد الآن بصمة الستالينية ، وإعطاء وظيفة الحزب نفسها تجسيداً للديمقراطية الاشتراكية .

## الفصل السادس

# الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة والعلاقات الدولية

لا يطرح التغيير العلمى والتكنولوجى العظيم بعض المشكلات التى لم يسبق طرحها على كل شعب فحسب ، بل إنه يقلب العلاقات الاقتصادية والسياسية فيما بين الشعوب .

وهذا التغيير فى شكله التلقائى ، يبدو قبل أن تتدخل المبادرات البشرية فى مظاهره السلبية أولا : فإن التوترات تتفاقم نتيجة للتنمية غير المتساوية للثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة فى البلاد المتخلفة .

وفى كل مرحلة من مراحل تفكيرنا أدركنا أن تحريك الإمكانيات التى نشأت عن هذه الثورة يتطلب ليس فقط تكديساً لرءوس الأموال لخلق تجمعات آلية هائلة ، وإنما يتطلب كذلك إنتاجية بالغة الارتفاع للعمل وطرق للتصريف داخلياً وخارجياً بأكبر درجة من الاتساع .

غير أن ميراث الماضى ، أى ذلك الميراث الذى تركته فترة العصر الصناعى والاستعمار ميراث مثقل ، جعل الفوارق فى التنمية والتطور هائلة الحجم ، الأمر الذى سيؤدى بالثورة العلمية والتكنولوجية إلى أن يكون أول أثر لها هو مضاعفة هذه الفوارق ، بالنظر إلى أن نقط البداية لاستخدامها مختلفة اختلافاً كبيراً .

وابتداء من المعدلات الأساسية التى تحدد إمكانية تقبل التغيير ، وهى تكديس وحشد رءوس الأموال ، وإنتاجية العمل ، وطرق التصريف الداخلية ( نتيجة للدخل الوطنى للفرد الواحد ) ، وامتلاك الوسائل الأساسية للسيبرناطيقا فإنه يمكن أن نلاحظ فى عالم اليوم ثلاثة مستويات فى غاية التباين ، ويتباعد كل منها عن الآخر وتفصل بينها مسافات شاسعة .

فهناك أولا الدول التى هى « فى طريق النمو » ، والتى لا تمتلك أو تمتلك – بقدر ضئيل – الإمكانيات التى تحددها المعدلات السابقة . وبالرغم من الجهود

التى تبذلها هذه الدول لتعبئة مواردها الداخلية ، فإن الهوة التى تفصلها عن الدول المتطورة تزداد عمقاً .

إن من اليسير الكشف عن أسباب هذا الوضع : فإنه ابتداء من القرن السادس عشر عمل الاستعمار ، ثم الاستعمار الجديد من منتصف القرن العشرين ، على منع جميع إمكانيات تكديس رءوس الأموال فى البلاد التى يسيطران عليها فى كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، حتى يحتفظان باحتكارهما للصناعات ويجدان فى هذه البلاد الأيدى العاملة والمواد الأولية بأسعار رخيصة ، وكذلك أسواقاً لتصريف رءوس أموالهما ومنتجاتهما المصنوعة . وفى هذه الظروف ظل الدخل الوطنى للفرد فى هذه البلاد فى غاية الانخفاض ، وكان لعقبة انعدام التصنيع فيها ما أثقل مستوى حياتها وعرقل إمكانياتها للتنمية . وقد ظلت الأسعار العالمية للمواد الأولية التى تنتجها هذه البلاد ثابتة عند معدلات لا تتيح لها أن تحقق أى تكدس ولو أولى لرءوس الأموال . أما التصنيع فى شكله الذى يضفيه عليه الاستعمار الجديد ، فهو فى الغالب ذيل لاقتصاد الدولة التى تقدم « المساعدة » ، أكثر منه قاعدة مادية للانطلاق فى طريق الاستقلال والتنمية . وهكذا فإن كل شىء يؤدى — مع النظام الحالى — إلى أن تزداد الشعوب الغنية غنى ، وتصبح الشعوب الفقيرة أشد فقراً .

وفى الوقت الحالى فإن هناك عدداً من البلاد تشكل فى مجموعها ثلثى سكان العالم المتخلف ( أى أكثر من ألف مليون من البشر ) يقل الدخل الفردى فيها عن مائة دولار . والمساعدة التى تبلغ واحداً فى المائة من الدخل الوطنى فى الدول المتقدمة ، قد عملت فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧ على توفير متوسط زيادة قدره خمسة فى المائة من الدخل الوطنى للبلاد الأقل تطوراً ، غير أنه إذا أدخلنا فى الاعتبار المعدل السنوى لزيادة عدد السكان التى تتراوح بين اثنين وثلاثة فى المائة ، فإن ذلك يمثل زيادة فى القوة الشرائية للفرد تبلغ حوالى دولارين ونصف دولار فى العام ، الأمر الذى لا أثر له من الناحية العملية ، فى الوقت الذى يرتفع فيه الدخل الوطنى فى الدول المتقدمة ارتفاعاً سريعاً ، إذ بلغ ٦,٧ فى المائة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، و ٩,١ فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، و ٨,٤ فى المائة فى الاتحاد السوفييتى .

ولقد كان الإنتاج الوطنى العام للفرد الواحد فى أوربا عام ١٩٦٢ أعلى ستة

أضعاف ما كان عليه فى الدول المتخلفة ثم ارتفع إلى تسعة أضعافه فى عام ١٩٦٧ .

أما فى القارة الأمريكية فإن التناقض أكبر من هذا : فبينما الإنتاج الوطنى العام للفرد الواحد يزيد على أربعة آلاف دولار فى الولايات المتحدة ، إذا به يتراوح بين مائة ومائة وخمسين فى باراجواى ، ويهبط فى بوليفيا إلى نسبة تقل بمقدار ٢٥ إلى ٤٠ مرة .

هذه الفوارق الهائلة ، هى التى تخلق التوتر الأساسى فى العالم الحالى .

وهناك توتر آخر يزداد عنفاً بين الدول المتقدمة فى مجموعها ( رأسمالية كانت أو اشتراكية ) وبين الولايات المتحدة . وإذا نحن أخذنا المعدلات التى أشرنا إليها آنفاً ، فإن الدليل على التقدم الأمريكى لا يمكن إنكاره فيما يتعلق بأمرين : حشد رءوس الأموال وإنتاجية العمل . ذلك أن إنتاجية العمل فى المصانع الأمريكية أعلى مرتين ونصف المرة فى مصانع الاتحاد السوفييتى .

وكذلك الأمر فيما يتعلق بأسواق التصريف الداخلية والإنتاج الوطنى للفرد ، فإن الفارق بين الاثنين يلفت النظر : فنى عام ١٩٦٧ كان الإنتاج الوطنى للفرد الواحد ٤٠٤٠ دولاراً فى الولايات المتحدة ، فى الوقت الذى يتراوح فيه هذا الرقم فى أوربا حول ٢٠٠٠ دولار فى أفضل الأحوال ، أى فى كل من فرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا ، ثم إذا به يهبط إلى أقل من ١٠٠٠ دولار بالنسبة لأسبانيا ( ٨٣٠ ) ، وبالنسبة لليونان ( ٨٢٠ ) ، والبرتغال ( ٤٩٠ ) . أما فى الدول الاشتراكية فإن الرقم لا يزيد كثيراً على هذا الحد ، إذ يصل إلى ١٦٠٠ — دولار فى الاتحاد السوفييتى ، وكذلك إلى ١١٥٠ دولاراً فى اليابان .

وهكذا فإن الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة تزيد الفوارق عمقاً فى توزيع الثروات والإمكانيات ، إلى حد تقسيم العالم إلى ثلاثة قطاعات لا تقل الفوارق بينها ، وإنما على العكس تزداد وتتسع . ذلك أنه حتى الاتحاد السوفييتى الذى ظل فترة طويلة ينمو بمعدل كان يفوق بكثير معدل الولايات المتحدة ، إذا به يفقد مكانه فى المجال الاقتصادى وفى المجالين العلمى والتكنولوجى ، وكان هذا التراخى فى أواخر الستينات .

وعلى ذلك فإن المشكلة الأساسية فى العلاقات الدولية خلال الثلث الأخير من

هذا القرن ، هى تخفيض هذه الفوارق للتقليل من التوترات القائمة .

* * *

إن ذلك ليس من قبيل الأتوبيا ، أولا لأن الإمكانيات التكنولوجية موجودة يمكن الوصول إليها ، ثم بعد ذلك لأن الجهد المطلوب من جانب الدول المتقدمة ليس جهداً أدبياً ، فهو يتفق مع مصالح هذه الدول ، لأن تخلف جزء من العالم يعرقل أو يشوه التطور والتنمية فى كافة الدول الأخرى .

والشرط الأول لتناول هذه المشكلة وحلها ، هو تقبل رؤية الاعوجاج الحقيقى وألا نستبدل الواقع برغباتنا أو مخاوفنا ، كما يفعل غريبو الأطوار من النظريين الذين لم يتوقفوا منذ أكتوبر ١٩١٧ عن أن يتنبأوا من عام إلى آخر بانهيار الاشتراكية ووقوعها فى الفوضى ، أو أولئك الذين استمروا من ناحية أخرى فى التقليل من قيمة التناقضات فى النظام الاشتراكى ومن إمكانيات النظام الرأسمالى على أن يلائم نفسه مع تطور القوى الإنتاجية .

ولما كان قد أمكن اجتياز عقبة الأوهام الأولى لدى الدولتين الأعظم وكذلك لدى الدول المتحالفة معهما ، أى أن كلا منهما قد توقف عن الاعتقاد فى الدمار الذاتى الموعود الذى سيحيق بخصمه ، فإنه لا تزال هناك أوهام أخرى لابد من القضاء عليها فيما يتعلق بالدول المتخلفة . وهنا أيضاً لابد من إبطال فكرة الغلبة والنصر . ولقد سبق أن أثبتنا أن نظام التنمية الذى يصلح للصين إنما يطرح مشكلة تعدد معدلات التطور . وليس يكفى أن يزول عن الدول الغربية وهم الاستعمار ( بما فيها الدول الاشتراكية ) حتى تصبح وحدها مراكز المبادرة التاريخية ، والقيم الوحيدة الخلاقة للقيم . وما استخدمته الصين من تكديس هائل فى القوى البشرية للتجمع البدائى بطرق مغايرة للطرق التى استخدمها النظام الرأسمالى الأوربى فى مطلع القرن التاسع عشر ، أو للاشتراكية السوفييتية فى بداية القرن العشرين ، يجب أن يجعلنا نفكر فى الإمكانيات التى لم يسبق استخدامها للتنمية فى البلاد التى يزيد عدد السكان فيها بمعدل أسرع مما يحدث فى الغرب ، وحيث توجد مفاهيم أخرى عن العالم وعن الإنسان يمكن أن تحرك ، بطريقة لم يسبق استخدامها كذلك ، هذه الإمكانيات . والواقع أن الحوار عن الحضارات لا يزال فى بدايته .

وذلك فقط إذا كان الأمر أمر حوار حقيقى ، أى مواجهة يقتنع فيها كل إنسان منذ البداية أن هناك شيئاً ما يمكن أن يتعلمه من الآخرين ، وأن فى الاستطاعة التقليل من التوترات عن طريق ملء الفجوات وإزالة الفوارق ، وبالسير نحو تكامل العالم ، الذى يتوقف عليه حياته فى المرحلة الحاضرة من التطور التكنولوجى .

إن الإمكانيات الموضوعية لحل هذه التوترات وللقضاء على هذه الفوارق التى تتطور يوماً بعد يوم ، وذلك مع ظهور المصادر الجديدة للطاقة ( التى قد لا تكون الطاقة النووية سوى واحدة من بين طاقات أخرى قد يتم التوصل إليها من الآن حتى نهاية القرن ) ، والمصادر الغذائية الجديدة من الاستغلال الكيميائى لمياه المحيطات ، والدراسات التركيبية للكلوروفيل والبروتينات ، والإمكانيات الجديدة فى توزيع ونقل الطاقة ، وفى الإعلام والإنتاج . وهذه الإمكانيات التى تعتبر مع ذلك متواضعة تعطينا التأكيد بأنه حتى إذا زاد عدد سكان العالم كما هو متوقع وارتفع إلى خمسة آلاف مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، فإن فى المستطاع ليس حل مشكلة التغذية فقط ، وإنما كذلك المشكلات الاقتصادية لكافة دول العالم بصورة تكنولوجية فى فترة قريبة .

وهذا الحل يقتضى التخلى عن سياسة الكتل التى هى من مخلفات الماضى ، ومن العصر الصناعى . وعندما كانت الدول المختلفة لا تمتلك سوى الأسلحة التقليدية ، فإنه كان حقاً أن حشد عدد معين من فرق المشاة والمدافع والدبابات والطائرات يمكنه أن يلعب دوراً غير منكور ، وكان يمكن لهذا التفوق أن يكون حاسماً . أما فى عصر القنابل الهيدروجينية والصواريخ ، فإن سياسة الكتل قد عفى عليها الزمن ، حتى من وجهة النظر العسكرية .

إن المسئولية الأولى فى خلق الكتل إنما تقع على كاهل العالم الرأسمالى بصفة جوهرية ، الذى راح ينظم نفسه عسكرياً، على أمل منه فى أن يجعل الشيوعية تتراجع إلى الوراء ثم يعمل على احتوائها ، وذلك تلبية للنداء الذى أطلقه تشرشل فى فولتون بالولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٦ لكى يخوض صراعه الطبقى على المستوى الدولى بقيادة الولايات المتحدة ، وبواسطة « حلف الأطلنطى » . وقد أدى هذا التكتل العدوانى إلى قيام حلف وارسو .

لقد قامت هذه الكتل على أساس طبقى وعلى أساس أيديولوجى . غير أن التجربة التاريخية قد أثبتت أن كافة الأعمال التى تمت داخل هذه الكتل كانت تتعارض مع الأغراض التى كان يدعى الوصول إليها . وقد تقدمت الولايات المتحدة للعالم فى صورة بطلة الحرية ، ولكن تدخلها فى جواتيمالا وفى جمهورية الدومينيكان، وفى فيتنام ، بصرف النظر عن تدخلها فى الكونغو واليونان وجميع أنحاء أمريكا اللاتينية ، كان من شأنه ومن نتائجه الأساسية انتصار أكثر القوى رجعية على حرية الشعب .

أما الكتلة الأخرى ، وهى كتلة حلف وارسو ، فقد لعبت دوراً أقل سوءاً ، ولكن تدخلاتها كانت تمليها الرغبة فى فرض النموذج الاستبدادى للاشتراكية الذى وضع فى موسكو ، على الدول الأخرى الضعيفة فى هذه الكتلة . وقد أدى هذا إلى عواقب وخيمة ، فعلى المستوى الاقتصادى أصبح التقييم المبالغ فيه لعملات دول الكوميكون (أى السوق المشتركة للدول الاشتراكية) يشكل عقبة كبرى فى العلاقات التجارية وغيرها لهذه الدول مع بقية العالم .

إن عدم جدوى سياسة الكتل عسكرياً واقتصادياً وأيديولوجياً يزداد وضوحاً يوماً بعد يوم .

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة ، فإن التجربة التى خاضتها فى فيتنام تجربة حاسمة . ذلك أن أضخم جهاز عسكرى تم إنشاؤه فى أى عصر من العصور قد انهزم أمام شعب صغير ، هب بأكمله للنضال من أجل استقلاله ، مؤيداً بالعون المادى من جانب الاتحاد السوفييتى والصين . وقد تشوه الاقتصاد الأمريكى نتيجة لهذه الحرب بصورة عميقة ، كما تحطمت الهيبة الأمريكية فى كل أصقاع العالم .

ولقد قام الدليل بهذه الطريقة ، على أنه فى طريق الاستعمار أو الاستعمار الجديد فإن الولايات المتحدة لا تحرك سوى أسوأ ما لديها من قوتها الحقيقية وهى لا تستخدم إلا « الرواسب » العسكرية والاقتصادية فى تفوقها الحقيقى ، الذى هو تفوق علمى وتكنولوجى .

والولايات المتحدة لم يعد فى مقدورها اليوم أن تتراجع إلى القارة الأمريكية باسم أى صورة من صور (مشروع مونرو) . إن لها دعوة عالمية ، وهى ليست

دعوة لفرض سيطرتها العسكرية كما كان ينادى بها ( بورنهام ) ، ولا لبعث الاستعمار الاقتصادى الذى أفلس فى العالم أجمع ، ولا للمطالبة بتولى قيادة حملة صليبية أيديولوجية فى الوقت الذى تعتبر فيه من أكثر الدول تجرداً من أى مذهب ، وعاجزة عن أن تلائم نفسها مع الغايات الإنسانية .

والحل بالنسبة لها ليس فى التحلل من الالتزام ، وإنما فى إيجاد شكل جذرى جديد للالتزام ، يقوم على نشر المعارف العلمية والتكنولوجية بغير أن يكون لها مقابل سياسى وهى المعارف التى تعتبر ثروتها الاقتصادية وقوتها العسكرية أسوأ ما فيها .

وهكذا فقط تستطيع الولايات المتحدة تشغيل جهازها الإنتاجى الهائل بنسبة مائة فى المائة وأن تخلق ظروف « رخاء » اقتصادى لم يسبق له مثيل فى تاريخها .

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفييتى ، فإن استمراره فى الأخذ بنظام القمع فى داخله وفى داخل الكتلة التى يسيطر عليها ، بغير أن يخلق الظروف السياسية للنجاح فى إصلاحات اقتصادية ، إنما يؤدى إلى تجميد نموه الخاص ، وإلى أن يزداد تأخره عن الولايات المتحدة، وإلى أن يؤجل إلى مستقبل غير محدد ولكنه بعيد تماماً ، الفرص التى أمامه ليحقق الاشتراكية تحقيقاً كاملا ، ثم بعد ذلك لكى ينتقل إلى الشيوعية. ولقد دلت تجربة التدخل التى قام بها فى تشيكوسلوفاكيا على ان هذا التصرف يؤدى إلى إضعاف الدول الأعضاء فى حلف وارسو عسكرياً ، وإلى تجميد اقتصادى لأكثر هذه الدول تقدماً هى تشيكوسلوفاكيا ، وإلى انقسام أيديولوجى فى المعسكر الاشتراكى فى أوربا بأسرها .

وإلى جانب ذلك فإن مما له مغزى أن هذه السياسة ، سياسة الكتل ، تتعرض لنكبات متتالية فى هذا الجانب وذاك ، فإن تفتت العالم الأمبريالى تحت ضربات حركات التحرر الوطنى ، وتفكك منظمة حلف جنوب شرق آسيا ، ثم حلف شمال الأطلنطى بانسحاب فرنسا منه ، والخلافات الناشبة داخل أوربا، كل ذلك قد أدى إلى توجيه لطمات حساسة إلى الادعاء الأمريكى بالسيطرة على العالم الرأسمالى .

والاهتزازات فى المعسكر الاشتراكى وفى مجموعة دول حلف وارسو الذى أنشئ ليكون رداً على تهديدات حلف الأطلنطى ليست أقل عمقاً . وإذا كان أكبر

هذه الاهتزازات هو غزو تشيكوسلوفاكيا وما ترتب عليه ، فإن التصدع الذى حدث كان عميقاً : فمنذ الانفصال الأول الذى وقع فى العالم الاشتراكى بطرد يوغوسلافيا عام ١٩٤٨ من حظيرة الشيوعية ، إذا بالانشقاق الصينى الذى كان من شأنه أن أعطى التناقضات أبعاداً شاسعة ثم ازدياد حركة الابتعاد عن المركز داخل الاتحاد الاقتصادى الاشتراكى ( الكوميكون ) ، وهى الحركة التى بدأتها رومانيا .

هذا التخلخل الذى لا علاج له داخل الكتل ينطوى على دليل عجز هذا الأسلوب فى حل المشكلات الدولية الحالية ، أى تقليل التوترات التى اتسع نطاقها نتيجة لوجود ثلاثة مستويات للتطور والتنمية .

* * *

إن التكامل لا يمكن أن يتحقق بوسائل التبعية الميكانيكية والرئاسية من جانب الضعفاء للأقوياء ، أو بإضافة قوى عدد معين من الأتباع إلى قوة الدولة الكبرى . والتكامل لا يمكن أن يتحقق كذلك بنوع من « التعايش السلمى » الذى لا يقوم إلا على تنافس اقتصادى هدف الجانب الضعيف فيه هو اللحاق بالخصم الذى فى المقدمة ثم تجاوزه .

إن هذه النظرية تؤدى إلى الدخول فى طريق مغلق أكثر مما تفتح الطريق أمام الاتحاد السوفييتى ، وهو ما فعله على التوالى كل من ستالين وخروشوف ثم بريجنيف ، عندما أرادوا اللحاق وتجاوز الولايات المتحدة ، بينما الدعوة التى تتصدى لها الدولة الاشتراكية ليست هى مجرد المباراة العددية مع الدول الرأسمالية المتقدمة ، وإنما خلق نموذج جديد للحضارة يقدم بديلا حقيقياً للنظام الرأسمالى الذى يحكمه القانون الأعمى للنمو والتكاثر من أجل النمو والتكاثر ، والذى يعجز عن أن يعطى لنفسه غاية إنسانية حقيقية .

وكذلك لا يمكن أن نقترح على أوربا أن تفعل ما فعلته الولايات المتحدة من أجل الحفاظ على استقلالها ، ولو كان ذلك بطريقة مختلفة كما اقترح سرفان شريبر ، إذ أن هذه السياسة لا يمكن إلا أن تؤدى بأوربا إلى تبعية أكبر بالنسبة لأمريكا .

إنما المشكلة الرئيسية هى إدراك وتحقيق أشكال جديدة للتكامل لم يسبق التوصل إليها ، هى وحدها التى تتيح « التخطى التاريخى للفوارق » التى تفصل الدول

الصناعية عن الدول المتخلفة ، والولايات المتحدة عن أوربا .

والمبادرة الحاسمة بالنسبة لكل دولة ، هى تلك التى تكمن فى إدراكها لما يمكن أن يكون نصيبها فى ذلك : فالولايات المتحدة ليس نصيبها أن تكون قوة عسكرية (وهى القوة التى تعرضت لفشل ذريع) أو استعماراً اقتصادياً (وهو الذى أثار ضد الولايات المتحدة غضب قارات بأسرها من أمريكا اللاتينية إلى آسيا) ، وإنما أن تكون قوة توسع حقيقى لقدرتها العلمية والتكنولوجية . والاتحاد السوفييتى ليس نصيبه أن يؤيد عقائدياً وبأى ثمن وهم النموذج الفريد والكامل لبناء الاشتراكية ، وإنما دوره إعادة النظر الشاملة التى لا غنى عنها والتى تتيح له أن يعيد لثورة أكتوبر مكانتها باعتبارها البديل الحقيقى الوحيد للنظام الرأسمالى ، وللاشتراكية إشعاعها باعتبارها النظام الوحيد القادر على الإبقاء على الاستقلال الذاتى للإنسان فى الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة ، وأن يضع للتطور والتنمية أهدافاً إنسانية حقة .

وفيما يتعلق بالصين فإنه سوف تكون خسارة كبرى أن تعزل نفسها داخل عقيدتها ، مستديرة العالم أجمع بنموذجها الخاص ، بدلا من أن تعاون الدول الأخرى والأحزاب الاشتراكية الأخرى على أن تفهم بطريقة أفضل ، وعبر التجارب الصينية ، ضرورة اختلاف النماذج الاشتراكية ، ونماذج معدلات التنمية ، وضرورة تفاوت النظر إزاء قيم وأشكال الحضارة والاشتراكية القائمة فى العالم الغربى .

إن فى مقدورنا إطالة هذا الإحصاء للمبادرات التى يمكن أن تتخذها كل دولة ، ولكن الأمر المهم هو أن نشير إلى أننا لسنا بصدد إسداء المواعظ ، فإن فى كل من هذه الدول رجالا (ولو أن المعلومات فى هذا الشأن قليلة بالنسبة للصين) قد أدركوا هذه المشكلات ، وخاصة بين أولئك العلماء الذين يقومون بدور كبير فى خلق القوة التكنولوجية فى أوطانهم ويدركون الطرق التى يمكن واوجها حتى تصبح أعمالهم ذات فعالية كاملة . وفى الولايات المتحدة الكثيرون من الباحثين النوويين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع ورجال الجامعات والمناضلين الذين يتطاعون اليوم إلى تجديد الحركة النقابية ، ويجمعون القوى القادرة على إحباط مساعى التحالف العسكرى الصناعى . وفى الاتحاد السوفييتى علماء طبيعة كبار ، وكتاب ومناضلون عديدون ، قد أدركوا مضار التحالف البيروقراطى العسكرى .

وفى دول أخرى حيث مهمة المعارضة أقل صعوبة ، كفرنسا وإيطاليا على سبيل المثال ، فإن قوى التجديد عديدة ضد صمود وتصلب الأجهزة . وهى تستطيع أن تناضل ببسالة لتحطيم التبعية لكتلة من الكتل ، ولتفرض مبدأ عدم الانحياز .

وهكذا فإن نضال الطبقات يتخذ صوراً جديدة على المستوى الدولى .

إن هناك شبيبة على وشك أن تولد وتبدأ حياتها فى اللحظة التى تخلق فيها الثورة العلمية والتكنولوجية للجيل الجديد ظروفاً للتفكير والعمل والحياة تختلف اختلافاً جذرياً عن ظروف الأجيال الماضية .

فهل تعرف هذه القوى أن توفق فيما بينها ، متجاوزة عن كل ما بينها من خلافات ، وتخوض النضال الطبقى للكتلة التاريخية الجديدة ، وتضرب المثل على هذا التكامل فى التنوع ، وهذا الاختلاف الدولى للعمل ، وهو المثل الذى يستطيع أن يجعل من القرن العشرين قرن الثورة الدائمة لظروف حياة وإمكانيات الإنسان ؟

إن المبادرة الكبرى ، على هذا المستوى الدولى ، هى تلك التى سوف تتيح تبادل المعلومات والتشاور . والهدف هو أن تحل ، فى العلاقات الدولية ، محل المنافسات والخصومات ومجابهات الغابة ، علاقات تتفق مع متطلبات وإمكانيات الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة ، أى شكل جديد لم يسبق معرفته للاشتراكية ، يتطلب قيامه مبادرات تاريخية جديدة على المستوى النظرى وعلى المستوى العلمى .

والمشكلة بالنسبة للطبقة العمالية وللكتلة التاريخية الجديدة ، هى تلك المشكلة التى يتوقف على حلها حل جميع المشكلات الأخرى ، أى تلك التى طرحها التفاوت المتزايد لمستويات التنمية والتوترات التى تنشأ عن ذلك .

وطالما أننا لا نتناول هذه المشكلة الأساسية ، فمن غير المجدى الإيمان فى فعالية نوع خارق معجز من المفاوضات ينقذ السلام والمستقبل بغير أن يبدل شيئاً من العلاقات الموضوعية القائمة حالياً .

إن كل ما تم التفكير فيه حتى الآن ، تبعاً للدول المختلفة ، هو للتفكير بمقاييس سيطرة الأكثر قوة أو مقاييس اللحاق به من جانب الأقل قوة . وفى كلتا الحالتين فإن ذلك يتم بمقاييس الكتل والمعسكرات المتجابهة ، سواء كمرحلة من

المراحل المؤدية إلى السيطرة ، أو كوسيلة لمقاومة السيطرة واللحاق بالآخرين بقدر المستطاع .

وعلى هذا المستوى فإن جميع المفاوضات التي تجرى حول المشكلات التي تتوقف عليها حياة أو موت إحدى الحضارات مآلها الفشل أو العجز ، سواء كانت مفاوضات كبرى بشأن نزع السلاح النووى أو بشأن تقديم المساعدة إلى الدول المتخلفة أو بشأن المسائل التي تتناولها الأمم المتحدة كمشكلة الشرق الأوسط ، التي تطرح خلالها المشكلة الأساسية للعلاقات بين النمو والتخلف . وهذه المشكلة تطرح هناك بمقاييس بالغة التعقيد بصورة أكبر بكثير مما كانت تطرحها به الدول الكبرى فى العصر الاستعمارى ، عندما كانت كافة الأمور تسوّى على حساب البلاد التي استعمرتها ، كما أن ما يجرى الآن بهذا الشأن تشترك فيه هذه الكتلة وتلك . وهكذا فإنه حتى إذا أمكن التوصل إلى أى اتفاق على الورق ، على الأقل ، أصبح المجتمع الدولى عاجزاً عن وضعه موضع التنفيذ .

وتحت رواسب الاتفاقيات المجردة ، فإن العلاقات الحقيقية بين مستويات التقدم ( وبين الكتل التي تنتمى إليها ) هى التي تفرض منطقها القوى ، أى تجميد كل شىء على ما هو عليه .

وهكذا يجرى كل شىء على المستوى العالمى .

حقًّا إن هناك خارج هذه الكتل تظهر سياسة لعدم الانحياز ( ولو أنها بالنسبة للكثيرين من المشتركين فيها منهج وأمل أكثر منها حقيقة واقعة ) تعمل حتى تكون عامل تخفيف للتناقضات فى العلاقات الدولية المترتبة على سياسة الكتل ، ولكى تقضى على وسائل القوة ، وللحفاظ على المساواة فى الحقوق وحق تقرير المصير لكل شعب ، ولبعث نوع من التعاون بين الدول بصرف النظر عن أنظمة الحكم فى كل منها .

ومنذ أن أعلنت مبادئ باندونج فى أبريل ١٩٥٥ فإن هذه الأهداف التي هى فضلا عن ذلك المبادئ الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة قد تأكدت فى الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفى مؤتمرات الدول غير المنحازة فى بلجراد فى عام ١٩٦١ ، وفى القاهرة عامى ١٩٦٢، ١٩٦٤ وفى نيودلهى عام ١٩٦٦ ،

وفى المؤتمر العالمى الأول للتجارة والتنمية الذى دعت إليه الأمم المتحدة فى جنيف عام ١٩٦٤ .

وليس هناك من شك فى أن الفضل فى إعلان الموضوعات التى من شأنها أن تقيم علاقات جديدة بين الأمم ، إنما يعود إلى هذه الدول غير المنحازة وإلى الأمم المتحدة ، وإلى الضغط الذى مارسته . وقد تم اقتراح إجراءات قوية تقضى بأن يعاد فى الأسواق العالمية تقييم أسعار المنتجات الأولية التى تصدرها البلاد المتخلفة وأن توضع أشكال جديدة للتقسيم الدولى للعمل ، وأن تنظم المعونات التى تقدمها المنظمات الدولية وذلك لتجنب العلاقات الثنائية التى تأتى دائماً مشوبة بطابع الاستعمار الجديد ، وأن تعمل هذه المنظمات على ألا تكون خاضعة لسيطرة الدولة الأقوى . وقد صيغت مقترحات ملحوظة لتحويل استثمارات التسلح إلى التمويل الاقتصادى فى البلاد الفقيرة .

وكانت هذه المشروعات العملية فى مجموعها وستظل صالحة تماماً كما أن تطبيقها سوف يكون ذا فعالية كبرى . إلا أن المشكلة الحقيقية هى بالذات فى هذا التطبيق ، طالما ظلت الفوارق العميقة فى التنمية ، وعلاقات القوى التى تنبثق منها ، والأيديولوجيات التى نشأت فى كل بلد وفى كل معسكر نتيجة لهذه الفوارق ، وأولئك الذين لديهم العدد والمنطق — كما هو الأمر فى العالم الثالث — ليس لديهم القوة فى نفس الوقت .

إن كل معسكر يتحمل عبء الآثار الضارة للإيديولوجية التى يضعها لكى يبرر بها النظام الأعمى الذى تسير عليه اقتصادياته وسياسته ، وقد حاولنا خلال هذا البحث أن نطرح هذه المشكلة فى كل دولة كبرى ، وبالنسبة لكل اتجاه .

ولقد أوضحنا على التوالى كيف أن الأيديولوجية المناهضة للشيوعية فى الولايات المتحدة ، بوصفها المبرر لسباق التسلح وللحرب فى فيتنام والدعم الدكتاتور بين العتاة فى العالم بأسره ، إنما تخفى تشويهاً عميقاً للاقتصاد الأمريكى ، وسياسة سيطرة وقمع ، وعجزاً عن حل مشكلة الزنوج والبؤس وتنمية عمياء ممسوخة لم تقتصر على أنها منعدمة الأهداف الإنسانية وإنما تبدد إمكانياتها عن طريق الاستخدام الجزئى لقوتها الإنتاجية والاستخدام المتحيز لإمكانياتها فى البحث والخلق .

ولقد أوضحنا كيف أن الاتحاد السوفييتى قد عمد نتيجة للرغبة الجامحة فى اللحاق بالآخرين ، والتفوق عليهم إلى أعمال متتابعة شوهت من اقتصاده بالأعباء الجسيمة لسباق التسلح النووى وسباق الفضاء (الذى ينفق فيه أكثر مما تنفقه الولايات المتحدة نظراً لأن الدخل الوطنى فيه أقل من الدخل الأمريكى بكثير) . كما اضطر إلى تراجع أيديولوجى مخيف ، وبالتالى إلى تخلف رهيب فى تطوير هياكله العليا ، إلى جانب مفهوم غير علمى وغير ديمقراطى للدولة وللحزب ترتب عليه أن أصبح من الصعوبة بمكان تحقيق الإصلاح الاقتصادى ، فضلا عن عرقلة سير الثورة العلمية والتكنولوجية ، وهى شرط التحقيق الكامل للاشتراكية وللانتقال إلى الشيوعية .

وهناك ملاحظات مماثلة يمكن تقديمها بصدد الصين وللكثير من الدول غيرها .

إن هناك الكثير من المسالك التى أصبحت مغلقة :

مسالك محاولات السيطرة ، التى تحكمها نوايا الاحتواء أو بعثرة الشيوعية فى العالم أجمع .

ومسالك اللحاق بالآخرين أو التغلب عليهم ، فى مباراة يغذيها الوهم الأكبر فى إمكان بلشفة أمريكا نفسها .

ومسالك التغلب على أسباب التخلف بمعاودة السير فى الطريق الذى سبق أن قطعته الدول المتقدمة وتبعاً لنفس الأسلوب ، مع أنه قد قام الدليل على أن من المستحيل التغلب على التخلف بواسطة الطريق الرأسمالى ، فما من دولة من دول العالم الثالث استطاعت بهذا الطريق أن تحصل على استقلال حقيقى أو على زيادة ملموسة لقدرتها الاقتصادية ولمستوى الحياة فيها . ولا تزال بلاد أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا التى تنتمى إلى العالم الرأسمالى فى تخلف مستمر باستثناء الصين وفيتنام وكوبا التى نجحت فى أن « ترتفع » عن هذا التخلف ، لأنها على وجه التحديد قد حولت بطريقة جذرية العلاقات الاجتماعية فيها ، والتزمت من أجل بناء الاشتراكية فيها بنماذج خاصة بها تختلف عن النماذج الأوربية . وبالرغم من أن وصف « الاشتراكية » قد تشوه اليوم فى بعض الدول التى تطبق أنواعاً أو وصفات إدارية تتساهل مع قوانين الاستعمار الجديد ، فإن بعض التجارب تبذل جهدها للتخلص من هذا

الوهم باختيار « طريق غير رأسمالى للتنمية » ، وهذه هى على وجه الخصوص حالة الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والجزائر — ولا سيا فى عهد بن بيلا — ومالى قبل الانقلاب ذى الطابع الاستعمارى الجديد الذى أعاد هذه الدولة إلى الكابوس ، وغينيا بالرغم من المحاولات الخطيرة لقلب هذه الحركة .

وفى هذا العالم المشوش ، فإن الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة بالذات لأنها تفتح إمكانيات هائلة لها مقاييس لا يعرفها الماضى ، تعطى للمشكلات الطبقية أبعاداً عملاقة تبعث على الخوف . وإذا تركت الطرق الآلية القديمة فى حركتها العمياء لقوة الجمود والسكون ، فإنها سوف تضاعف الفوارق، والتوترات إلى حد خطير .

* * *

والمبادرة عند هذا المستوى لا يمكن أن تأتى فى صيغة منهج ، وإنما فى تغيير للأساليب ، وتحقيق لعملية الانقلاب الضرورى .

أما البرامج فقد رأينا أن هناك منها الكثير ، كما أنه تم وضع إجراءات رائعة .

لكن تغيير الأساليب يكمن فى التأمل بصورة أكبر فى شروط التحقيق .

إن الصعاب تنشأ على مستوى كل دولة ؛ وعلى ذلك فإنه هنا — وهنا فقط — يمكن إعداد الشروط . وهنا المكان الذى يتعين العمل فيه .

وذلك لا يمكن أن يتم عن طريق جهاز دولى ، حيث رأينا أن العدد أو الحجة ليست لديهما بالضرورة القوة .

إنما الأمر فى كل دولة هو المساعدة على إدراك المشكلات الجديدة التى طرحتها الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة ، وتعبئة الرأى العام ، وبصفة خاصة الطبقة العاملة والكتلة التاريخية الجديدة عن طريق التوعية بهذه المشكلات ؛ وعن طريق إعلام موضوعى للمحاولات التى قامت بها الدول الأخرى فى هذا الاتجاه .

ولكى تكون هذه التعبئة فعالة ، يتعين أن تحرك أكثر العناصر ديناميكية فى الكتلة التاريخية الجديدة التى تنشأ عن هذا التغيير الكبير . وأصالة هذه المعركة فى أنها تهدف إلى تحقيق وحدة العالم ووحدة البشر ليس عن طريق السيطرة

أو التسامح السلبي أو التوحيد الشكلى ، وإنما عن طريق تكامل شامل لتحقيق وحدة متجانسة ، يتطور كل شعب وكل نظام فى داخلها تبعاً لقانونه الخاص . ولسوف يكون من الآمال التى لا تتحقق انتظار للسلام نتيجة لتخلى الاتحاد السوفييتى عن الاشتراكية ، أو لسقوط النظام الرأسمالى فى الولايات المتحدة ، إذ أنه ليس أمامنا إلا عشرة أعوام على الأكثر ، لكى نوقف سباق المجاعة والتسلح .

إن ما يمكن عمله على الفور ، هو أن نزن المعنى الذى ينطوى عليه نظام رأسمالى معدل فى الولايات المتحدة ، واشتراكية ديمقراطية فى الاتحاد السوفييتى ، والبحث عن معدلات جديدة وأساليب جديدة للتنمية فى العالم الثالث .

ولكى تكون الوسائل فعالة ، فإنها لا يجب أن تكون متعارضة مع الأهداف المنشودة : فلا برلمان عالمى ولا إدارة عالمية .

إن التشاور ضرورى لإدراك معنى المشكلات الناشئة بكل أبعادها وكل نتائجها . والمرحلة الأولى — إذن — لا يمكن إلا أن تكون مبادرة لإجراء حوار حقيقى للحضارات ، حضارة الشرق ، وحضارة الغرب ، وحضارة الجنوب .

ولا يجب أن يكون الهدف من التنظيم الدولى للحوار والتشاور وضع صيغة من النظريات تنحو إلى التوجيه أو الأمر ، وإنما لاستخلاص موضوعات البحث والتأمل .

وهو فى مجموعه لا يجب أن يتشكل من « مندوبين » رسميين للدول أو للأحزاب أو للمنظمات المهنية أو الثقافية ، ويجب ألا يبعد أى عضو قد يكون منتمياً إلى هذه المؤسسة أو تلك ، أو حتى يكون شاغلا فيها منصباً كبيراً ، إذ أن جهده سوف يقاس بإسهامه فى طرح أو حل المشكلات وبالمعلومات التى يحملها ، وليس بوظيفته .

والمحادثات التى تجرى لا تكون رسمية أو دورية وإنما تجمع حول مشكلة خاصة يدور فيها التشاور ، وتسهل الانتقال الحر للآراء ووضع تحليل تركيبى مؤقت ، يساعد النشر على توعية ملايين الرجال والنساء به .

وعلى ذلك فإن جهازاً دائماً للتعبير يعتبر أمراً لا غنى عنه ، وكذلك مجلة دولية لا تكون موضوعاتها جدلية وإنما تقوم على البحث ، وتقدم فى كل لحظة نظرة

شاملة للتغييرات الجارية وأثرها التبادلى ، والمبادرات الممكنة واللازمة لتغيير العلاقات الإنسانية ، وحتى يمكن للثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة أن تنتشر انتشاراً كاملا ، بكل ما تنطوى عليه من نتائج ، وحتى تعمل ليس على قيام ضلال جديد وإنما على خلق تفتح كامل لكافة البشر .

وفى مثل هذا الجهد الإعلامى والتحليلى والبحثى ، فإن أولئك الذين يحملون اليوم القوة الحاسمة لتبدل وتحول العالم ، من علماء وباحثين فى المقام الأول ، هم الذين سيلعبون دوراً رئيسياً .

ولا شك فى أنه سيكون يسيراً السخرية مما قد يسميه البعض من قبيل التهكم الهيئة الدولية للمثقفين والتكنوقراطيين ، ولكن نفس الطابع المميز لهذه المهمة يستبعد مثل هذه التشبيهات ، أولا لأنها لا تهدف إلى إعطاء أحد توجيهات أو نصائح ، إذ أن هدفها الوحيد هو إجابة احتياجات وعى منظم للتغيير. وعلى ذلك فإن الأمر ليس الحلول محل الدول أو الأحزاب أو الكنائس أو النقابات أو المؤسسات الدولية الكبرى كالأمم المتحدة أو اليونسكو .

فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة لم يعد الزحف إلى الاشتراكية فى الدول المتقدمة يمر بشعار وضع فى عصر وفى دولة تحكمها الزراعة ، هو شعار تحالف العمال والفلاحين . إنما الصيغة الجديدة للكتلة التاريخية والهدف الأول والحاسم بالنسبة للمستقبل هو : اتحاد قوى العمل والثقافة .

إن تشكيل الكتل التاريخية الجديدة يظهر بطريقة مختلفة فى الدول التى هى فى طريق التطور ، وذلك بسبب بنائها الطبقى . ولسنا نزعم أن فى أيدينا مفتاح هذه المشكلة ( كما لا نزعم أن لدينا إجابة على كل المسائل التى نثيرها فى هذا البحث) . غير أن التأمل فى هذه المشكلة يصبح عسيراً إذا لم ندرك تطور هذه الدول إلا تحت شكل تكرار للمراحل التى سبق أن اجتازتها الدول الغربية فى القرنين التاسع عشر والعشرين . وكما أن الثورة الصينية قد أثبتت أن فى الإمكان الانتقال مباشرة من مجتمع زراعى إقطاعى إلى الاشتراكية بغير المرور على المرحلة الرأسمالية ، فكذلك ليس من المستبعد أن يعوض التخلف الاقتصادى والتكنولوجى الحالى بالدخول مباشرة فى الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة ، وليس بالدخول فى الصناعات ذات الطراز

القديم . إن تعدد معدلات التنمية يطرح على كل المستويات ، فى الدول المتقدمة ليس الأمر مما يتعلق فى مجال العلاقات الدولية بأن يحل محل المفهوم الماركسى للتناقض والصراع الطبقى نظرية اختلاف التطور أو توحيدها ، وإنما بتنويع هذا الاختلاف ، وإظهار كيف أن هذا التفاوت فى التطور يتطلب فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة أشكالا جديدة من النضال للطبقة العمالية وللكتلة التاريخية .

إن التكنولوجيا ليست معقولة داخل التكنولوجيا ، وإنما داخل إمكانية أكثر عمومية للصراع الطبقى التى تستطيع وحدها أن تعطيها أسمى غاياتها ، هى تلك التى كان لماركس فضل أول من توصل إلى فهمها ، وهى تحرير العمل وعدم التحكم فى الإنسان .

إن المشكلة الأساسية بالنسبة لكل دولة ، التى حاولنا طوال هذا الكتاب إظهارها ، هى معاونة « الكتلة التاريخية الجديدة » فى أن تدرك معنى وحدتها وأن تلتحم ، لأنها وحدها القادرة على فتح إمكانيات المستقبل وعلى تحمل المبادرات التاريخية الحاسمة ، وجمع القوى الكفيلة بإحداث التغيير .

إن التأملات التى وردت فى هذا الفصل الأخير ترمى فقط إلى الإيعاز بما قد تكون إطالة هذا التحليل للظروف الجديدة لصراع الطبقات على المستوى الدولى فى العصر الذى تدعو فيه الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة كل دولة للقيام بالمبادرة الضرورية لإدراك معنى الكتلة التاريخية الجديدة ، التى يمكن بناؤها .

وعلى ذلك فإن الأمر ليس أمر محاولة واهمة لإنشاء « محكمة عليا » فوق الطبقات وفوق الكتل التى تعبر على المستوى الدولى عن نضال هذه الطبقات .

إنما الأمر خاص بتنظيم تخطيطى لتشاور القوى التى تحمل المستقبل الإنسانى كما تحمل مستقبل كل أمة : وهى الطبقة العمالية والكتلة التاريخية الجديدة الناشئة فى كل دولة .

وإتمام هذا الهدف التاريخى هو ما عهد به ماركس ومن بعده لينين بحق إلى الأحزاب الشيوعية .

وإذا كانت المبادرة التى نقترحها قد أصبحت ضرورية فذلك فقط لتعويض

ضعف أولئك الذين كانت مهمتهم نتيجة للإفلاس النظرى للقادة السوفييت الذين كان شغلهم الشاغل هو فرض نموذجهم فى الاشتراكية الذى بطل العمل به ، والادعاء المماثل من جانب قادة الصين .

إن الدولتين الكبريين فى العالم الاشتراكى ، وهما الاتحاد السوفييتى والصين ، يتولى الزعامة فيهما اليوم فريقان ينويان أن يفرضا على الأحزاب الشيوعية الأخرى نموذجها الخاص للاشتراكية ( كائنة ما كانت الاحتياطات التى اتخذها لإخفاء هذه النية ) . وذلك يؤدى ليس فقط إلى المجابهة الدامية بين هاتين القوتين وإلى انقسام الحركة ، وإنما إلى ضياع إشعاع الاشتراكية فى العالم أجمع وإلى إضعاف الأحزاب الشيوعية الأخرى التى تقبل النفوذ الأيديولوجى لهاتين العقيدتين .

هذا هو الذى يؤدى بالاشتراكية إلى أعقاب التحول الكبير .

وليس الأمر هو الحلول محل الأحزاب العمالية القائمة ولا هو إسقاطها ، وإنما الأمر معاونتها على إنجاز التغيير اللازم لكى تمارس بفعالية فى جميع البلاد سيطرتها داخل الكتلة التاريخية الجديدة .

فإذا لم تدرك قيادات الأحزاب العمالية نفسها ضرورة ابتداع أسلوب للعلاقات تتيح الفكرة النظرية المشتركة ، فإن العمال اليدويين والمثقفين الذين هم العنصر المحرك فى الكتلة التاريخية الجديدة والذين يشعرون بضرورة هذه الفكرة النظرية الجديدة ، سوف يعثرون على الوسائل التى تجعل هذه الفكرة شيئاً ممكناً ، وسوف يعطون للحركة حيويتها عن طريق إعادة تجديد تلك القيادات .

إن إنجاز هذه الغاية يتطلب نقداً من نوع جديد ، نقداً إيجابيًّا وليس سلبيًّا فقط ، فليس يكفى استخلاص التناقضات الداخلية لأحد الأنظمة لكى نثبت أن من المستحيل قبول النظام أو الفوضى القائمين ، إنما يجب كذلك وبصفة خاصة أن تظهر أن فى الإمكان إدراك وإنجاز نظام آخر وتغيير قواعد اللعبة لتقليل الفارق بين ما هو قابل للتحقيق وبين ما هو اليوم واقعى بصورة تدعو إلى السخرية .

إن هذا التحول فى طريقة النقد ، الذى هو نتيجة للتغيير الكبير الذى جعل البديهية التكنيكية لما هو ممكن تنتقل إلى الصف الأول ، لا يؤدى على الإطلاق إلى نشره فكرة خيالية ، بل على العكس وعلى حد تعبير « جورز » إلى إثبات « ضرورة

التغيير بالقدرة عليه » .

وليس الأمر على الإطلاق أن « نأتى من الخارج » إلى الطبقة العمالية وإلى الكتلة التاريخية الجديدة فى مجموعها بهيئة تنظيمية . بل على العكس أن ندرك كما ضرب ماركس المثل ، مطالب هذه الطبقة وهذه الكتلة ، وأن نخرج إلى منطقة الضوء رؤيتها المضمرة باستخدام الممكنات الحالية . والعون على إدراك هذه الممكنات يقتضى فى نفس الوقت الاستماع والاستجواب الدائم إلى الوعى الغريزى عن طريق « الاستقصاء العمالى » الذى وضع ماركس خطوطه العريضة فى عام ١٨٨٠ ، وإلى التأمل العلمى فى التغيير الحالى والإمكانيات التى يتيحها .

إن المبادرة التى نقترحها ، على المستوى الدولى ، ليست سوى التنسيق المخطط لهذه المبادرات الوطنية المحلية ، وإدراك هذا الممكن ، الذى يتيح وحدة إدراك ضرورة تغيير قاعدة اللعب ، وعدم الاعتقاد بالمفاوضات التى تقوم على المعجزات وتسوى المشكلات بغير أن تمس عمقها الموضوعى ، وإنما تناول المشكلة الحقيقية التى يتوقف على حلها حل كافة المشكلات الأخرى : وهى وضع نهاية للفوارق فى مستويات التنمية ، التى تنشأ عنها جميع التوترات .

وتوجد القوى ، فى كل بلد من بلاد العالم ، لحل هذه المشكلة التى هى أساس جميع المشكلات الأخرى .

إن الهدف الأول هو استخلاص الغايات فى وضوح ، وكذلك احتمالات المدى الطويل والوسائل التى تتفق مع تطلعاتها ومطالبها ، وهو ما يعتبر فلسفتها المضمرة . ولقد قال ماركس : « إن الأفكار تصبح قوة مادية عندما تستولى على الجماهير » . وهذه القوة ينبغى مساعدتها على التطور وعلى النمو ، لتكون طوفاناً للتغيير العظيم ، بأن نعطى إلى كل هذه القوى الحقيقية ، فى كل وقت ، هذه المعلومات وهذا التحليل وهذه الاحتمالات كعنصر لتفكير كل إنسان .

وبوصفها خلاصة الضمائر الإنسانية الكبرى فى هذه الفترة الأخيرة من القرن العشرين ، فإن هذه المهمة ينبغى أن تساعد على قيام الحوار بين أولئك الذين يحبون المستقبل .

ولم يعد من الممكن التزام الصمت .

باريس ، أكتوبر ١٩٦٩

# محتويات الكتاب

صفحة

الهيئة العامة للاستعلامات